التنمية والتخطيط

أ. د. ممدوح الخطيب

أستاذ الاقتصاد –كلية العلوم الإدارية

جامعة الملك سعود

1424هـ/2003م

بسم الله الرحمن الرحيم

تكتسب موضوعات التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي أهمية متزايدة في الوقت الحاضر. فعلى الرغم من تدفق البيانات الإحصائية عن الدول النامية، وسهولة الحصول عليها، وتعدد الجهات والمنظمات التي تسعى للعمل على مساعدة الدول النامية للخروج من واقعها المتخلف، إلا أن الجهود المبذولة في هذا السياق لم تحقق الهدف المرجو منها. فخلال العقود الستة الماضية، ومنذ أن عرف العالم مفهوم الدول النامية، لم تتمكن دولة نامية واحدة من الانتقال من مجموعة الدول النامية إلى مجموعة الدول المتقدمة. بل على العكس من ذلك، ارتفع عدد الدول النامية نتيجة لتفكك الاتحاد السوفياتي، وصنفت بعض الدول التي انتمت إليه في السابق، ضمن مجموعات الدول النامية.

ولم يتوقف الأمر عند عجز الدول النامية من تغيير مواقعها وعدم تمكنها من الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، وإنما اتسعت الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة اتساعا كبيراً يصعب ردمه وتجاوزه. فالدول المتقدمة تنمو بمعدلات مرتفعة، وتستأثر بحصص متزايدة من الإنتاج العالمي والتجارة الدولية، في حين تغرق الدول النامية في مشاكل المديونية والفقر والمرض والجهل وعدم الاستقرار. وفي حين يطلب من الدول النامية المتعثرة على طريق النمو، انتهاج سياسات معينة لإعادة هيكلة اقتصاداتها، وتحرير تجارتها الخارجية، وفتح أسواقها الداخلية أمام تدفق السلع الأجنبية، تبقى التقنية حكراً على الدول الصناعية، وخارج اللعبة الاقتصادية لتحرير التجارة، مما يؤدي إلى تزايد الفجوة التقنية بينها وبين

الدول المتقدمة لدرجة يصعب عندها مجرد الأمل بردم هذه الفجوة في المستقبل المنظور.

وعلى الرغم من غزارة الدراسات التي تتناول مشكلات الدول النامية، وتعدد المناهج وطرق التحليل، وتباين المدارس الفكرية، واتساع قواعد البيانات والإحصاءات، إلا أن فهم واقع الدول النامية لم يبلغ مداه الأمثل لإخراج تلك الدول من واقعها المتردي. وقد أدى تفكك الاتحاد السوفياتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي، إلى اعتقاد الكثير من الاقتصاديين، بعقم النظام الاقتصادي المخطط، كنظام بديل أو مكمل لنظام الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة، الأمر الذي أدى إلى مزيد من التعثر في مسارات نمو تلك الدول، وإلقاء الشكوك حول فعالية التخطيط وتدخل الدولة وأداء القطاع العام.

سنتناول في هذا المؤلف موضوعين مترابطين ومتداخلين ومتكاملين هما التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي. ففهم واقع الدول النامية، وتحليل بياناتها ومشكلاتها وخصائصها واستراتيجياتها، يمكن من من فهم آليات النمو والتنمية، وتقييم المعوقات التي تقف في طريق الدول النامية لبلوغ أهدافها التنموية. والتعرف على التخطيط الاقتصادي وأسسه ومبرراته وأدواته، يمكن من تفعيل استخدامه لتسريع عملية التنمية. لذلك حرصنا على تقديم هذين الموضوعين في مؤلف واحد لتكامل الموضوعات المدرجة في كل منهما. وبذلك، فقد عرضت موضوعات هذا المولف في بابين، خصص أولهما للتنمية الاقتصادية، وخصص الثاني للتخطيط الاقتصادي.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن الموضوعات التي تندرج في إطار كل من التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي عديدة ومتنوعة، وتحتاج الإحاطة بها إلى مؤلف موسوعي يتجاوز بكثير أهداف هذا الكتاب. وقد وردت معظم موضوعات هذا المؤلف ضمن المحاضرات التي ألقيت على طلاب قسم الاقتصاد، ورأينا فائدة إخراجها بشكل كتاب مطبوع. ومع ذلك فإننا لا ندعي تقديم مرجع متكامل لموضوعي التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، كما أننا لا ندعي ابتكار الأفكار الواردة فيه، ولكننا حرصنا على عرض بعض الموضوعات المهمة بأسلوب مبسط، هدفه تزويد الطالب والقارئ بمرجع مكتوب، على أمل استكمال تلك الموضوعات في المستقبل إن شاء الله.

والله من وراء القصد، وهو نعم المولى ونعم النصير.

المؤلف: أ.د. ممدوح الخطيب

الرياض 1424هـ/2003م

فهرس المحتويات

التنمية والتخطيط

مقدمة عامة

الباب الأول: التنمية الاقتصادية

مقدمة

الفصل الأول: مفاهيم عامة في اقتصاديات التنمية	1
الفصل الثاني: سمات الدول النامية	24
الفصل الثالث: الطرح الحديث لمفهوم التنمية	60
الفصل الرابع : المفاهيم القياسية المستخدمة في اقتصاديات التنمية	100
الفصل الخامس: عقبات التنمية	120
الفصل السادس : السكان والتنمية	163
الفصل السابع: استراتيجيات التنمية	220
الفصل الثامن: الاستثمار الأجنبي المباشر	255

الباب الثاني: التخطيط الاقتصادي

الفصل التاسع: تاريخ التخطيط وماهيته وتعريفه	282
الفصل العاشر: الرفاهية والكفاءة في تخصيص الموارد	293
الفصل الحادي عشر: حالات فشل نظام السوق	312
الفصل الثاني عشر: أنماط التخطيط	337

الفصل الثالث عشر: مقومات وخصائص التخطيط الناجح	359
الفصل الرابع عشر: مراحل إعداد الخطة	372
الفصل الخامس عشر: الموازين السلعية	384
الفصل السادس عشر: جدول المدخلات والمخرجات	390
الفصل السابع عشر: البرمجة الخطية	425
الفصل الثامن عشرر: تخطيط الاستهلاك	476
الفصل التاسع عشر: التخطيط في المملكة العربية السعودية	487
المراجع	510

البـــــــاب الأول

التنمية الاقتصـــــادية

المقدمة

تختلف دول العالم حسب مستويات تقدمها ومعيشتها. فبعض الدول متقدمة وغنية وأكثرها متخلفة وفقيرة. وفي أيامنا هذه، يعيش حوالي 16% من سكان العالم في الدول المتقدمة الصناعية و 79% في الدول النامية الفقيرة. وتنتمي الدول العربية والإسلامية جميعاً إلى مجموعة الدول النامية مما يعطي لاقتصاديات التنمية أهمية خاصة لقربها من المشكلات المتعددة التي تعاني منها هذه الدول . أما الفجوة بين مجموعتي الدول النامية والمتقدمة فهي في اتساع مستمر. وتسعى الدول النامية جاهدة للحاق بركب التقدم من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ولكن ثمرات النمو الاقتصادي لا تتوزع بصورة عادلة بين دول العالم، كما أنها لا تتوزع بصورة متكافئة بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدولة الواحدة.

يهدف هذا الباب إلى دراسة اقتصاديات التنمية من خلال التعرف على سمات الدول النامية، والتعرف على الخصائص التي تميزها عن الدول المتقدمة، وتحليل أسباب التخلف، ومناقشة عقبات التنمية، وتوضيح الدور الذي تلعبه العوامل الإنتاجية المختلفة من (سكان ورأس مال وموارد طبيعة وتقدم تقني) خلال عملية التنمية. كما يسعى من خلال استعراض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لتصنيف الدول بين نامية ومتقدمة، واستخدام تلك المؤشرات لقياس التنمية والنمو الاقتصادي، واستعراض بعض النظريات التي تفسر آلية الانتقال من التخلف إلى التقدم الاقتصادي، وشرح الاستراتيجيات التي يمكن للدول انتهاجها للوصول إلى أهدافها التنموية. كما يتناول شرحاً موجزاً للاستثمار الأجنبي المباشر، ودوره في التنمية الاقتصادية.

الفصل الأول

مفاهيم عامة في اقتصاديات التنمية

أولاً: مقدمة

يعـيش في العالم الثالث اليوم أربعة أخماس سكان العالم ويمتلكون حوالـــي خمس كتلة الدخول العالمية، بينما يعيش في الدول المتقدمة خمس سكان العالم ويستأثرون بأربعة أخماس كتلة الدخول في العالم. لذلك، هناك مجموعـــتان كبـــيرتان من الدول: دول العالم المتقدم والغني ، ودول العالم المتخلف والفقير .

ولكي نتفهم الفرق بين العالم المتقدم والعالم النامي، فمن الضروري إجـــراء مقارنة سريعة لكيفية حياة الفرد والأسرة في كل من هذين العالمين الكبيريـــن. لنتصور كيف تعيش أسرة تنتمي إلى العالم المتقدم وتعيش مثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية أو سويسرا أو اليابان، وأسرة أخرى تعيش في إحدى دول العالم النامي ، مثلاً في الهند أو الصومال أو اليمن.

تتمتع الأسرة التي تعيش في العالم المتقدم بمستوى دخل مرتفع (من 20 إلى 30 ألف دولار أمريكي في السنة)، وتعيش في مسكن مريح، مجهـــز بوسائل الراحة كافة. فالمسكن مؤلف من عدة غرف للنوم والطعام والإقامـــة، ومزود بالماء النقي الصالح للشرب والتيار الكهربائي والصرف الصـــحي وخدمات الاتصال الهاتفي. ويتجهز المنزل بالأدوات الكهربائية المتـــنوعة كالـــثلاجة والغســـالة والطباخ والنشافة والتلفزيون والكمبيوتر. ويتـــناول أفـــراد الأسرة وجبات غذائية متنوعة ومستوردة من شتى أنحاء العالم، وغنية بالبروتينات الحيوانية والنباتية والفيتامينات المختلفة. وينتظم

أبـــناء الأســـرة بـــالمدارس والجامعـــات ويتطلعون للحصول على أعلى التخصصـــات. ويتمـــتع الأبـــوان بمستوى تعليمي مرتفع، وبعمل مستقر، وبعطـــلات دوريـــة داخـــل البلاد وخارجها. ويكسبون من الدخل ما يكفي حاجـــاتهم الأساســـية والـــثانوية ، ويتبقى لديهم جزء من الدخل يدخرونه ويســـتثمرونه. ويتمـــتع أفـــراد الأسرة بمستوى عال من الرعاية الصحية والاجتماعية، ويرتفع العمر المتوقع أو المرتقب إلى ما يربو على 75 عاماً فـــي كثير من الحالات. ولا يعيش في الأسرة سوى الأبوين وعدد قليل جداً مـــن صـــغار الأولاد. أما ما يعكر صفو الأسرة وسرورها فيرتبط بالكساد الاقتصـــادي المحلـــي والعالمـــي والخـــوف مـــن ارتفاع معدلات البطالة والتضخم.

وبالمقـــابل تعيش الأسرة الفقيرة في الدول النامية في بيت متواضع لا تـــزيد غرفه عن الواحدة أو الاثنتين، ويزيد عدد الأفراد الذين يشكلون الأســـرة عـــن العشرة متضمنين الأبوين والأولاد والجدين وبعض العمات والخالات. وهذا البيت غير مزود بالماء النقي والتيار الكهربائي والصرف الصـــحي وشبكات الاتصالات. وينخفض مستوى الدخل المتوسط متراوحاً بين 150–250 دولاراً في السنة. ويعمل جميع أفراد الأسرة القادرين على العمل في الحقل أو الزراعة، ويهدف هذا العمل الجماعي سد الاحتياجات الغذائـــية الأساسية للأسرة، ولا يتبقى من الإنتاج إلا جزء يسير تتم مبادلته فـــي أسواق القرية المحدودة للحصول على متطلبات الأسرة القليلة الباقية. ويـــتكون الغذاء في هذه الأسر من وجبة غذائية واحدة، قليلة التنوع، مؤلفة من الحبوب والبقول، ولا تتضمن المنتجات الحيوانية إلا في أضيق الحدود. يـــرتفع مستوى الأمية بين أفراد الأسرة، فمن أبناء الأسرة العديدين ينتظم

واحد منهم في المدارس ويعمل الآخرون مع أهليهم في الحقل، أما الوالدان فأميون ولم يتلقوا أي قدر من التعليم. أما تطلعات هذه الأسرة نحو حياة أفضل، فضيقة ومحدود و لا تتعدى تأمين حاجاتها الأساسية يوماً بيوم. وتعيش الأسرة في ظروف صحية قاسية ترتفع فيها معدلات الوفيات، وينخفض الأجل المرتقب، وتكثر الأمراض المعدية، ويسود سوء التغذية.

ويتضح من هذه المقابلة بين معيشة السكان في الدول النامية والمتقدمة الفروق الكبيرة والاختلافات الواسعة بين ظروف وخصائص هاتين المجموعتين من الدول. ومن ثم، تتبادر إلى الذهن بعض التساؤلات المهمة:

- لماذا توجد الفوارق الاقتصادية والسكانية والتنظيمية والإدارية والصحية بين الدول النامية والمتقدمة؟، ولماذا توجد هذه الفوارق في بعض الأحيان ضمن الدولة الواحدة أو حتى ضمن المدينة الواحدة؟.
- كيف يمكن تحويل مجتمع فقير متسم بإنتاجية ودخل منخفضين إلى مجتمع غني متصف بإنتاجية ودخل مرتفعين؟.
- إلى أي حد تعيق أو تساعد الفعاليات الاقتصادية للدول الغنية، تطلعات التنمية للشعوب الفقيرة؟.
- ما هي الآليات التي يمكن من خلالها تحويل النشاطات الاكتفائية لبعض المجتمعات الفقيرة، إلى نشاطات تجارية تبادلية؟.

وقياساً على ذلك، هناك العديد من التساؤلات عن أسباب الفوارق الدولية أو المحلية لمتغيرات ومؤشرات كثيرة منها مستويات المعيشة والصحة والتغذية والتعليم والاستخدام والنمو السكاني وتوقعات الحياة.

وبالطبع فإن الإجابة على هذه التساؤلات، تقع في صميم اهتمامات اقتصاديات التنمية.

ثانياً:تعريف اقتصاديات التنمية

تعد اقتصاديات التنمية أو التنمية الاقتصادية، فرع حديث ومتجدد وواعد من فروع علم الاقتصاد. ويرى البعض، أن الاقتصادي البريطاني آدم سميث كان من طليعة الاقتصاديين الذين تناولوا موضوع التنمية الاقتصادية، حيث ناقش في كتابه الشهير "ثروة الأمم" المنشور عام 1776 م، الظروف والعوامل المؤدية للتنمية الاقتصادية. ولكن التنمية الاقتصادية بمفهومها الحديث لم تطرح إلا بعد عدة قرون من كتاب آدم سميث، حيث طرحت مشكلات التنمية الاقتصادية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية.

ويعتقد البعض، أن اقتصاديات التنمية ليست فرعاً متميزاً من علم الاقتصاد كالتحليل الاقتصادي الكلي، أو التحليل الاقتصادي الجزئي، أو اقتصاديات العمل، أو المالية العامة، أو اقتصاديات النقود، أو الاقتصاد القياسي. ولكنهم يرون في اقتصاديات التنمية خليط من هذه الفروع الاقتصادية وتطبيق لمبادئها ومنهجيتها على الظروف الخاصة التي تعيشها الدول الفقيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ويرى أغلب الاقتصاديين أن اقتصاديات التنمية فرع متميز من علم الاقتصاد له أسسه ومبادئه ومناهجه الخاصة. فاقتصاديات الدول النامية تختلف عن الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة المعروفة بالاقتصاديات النيوكلاسيكية، كما تختلف عن الاقتصاديات الاشتراكية المتقدمة. فدول العالم الثالث ذات تطلعات ايديولوجية مختلفة، ورصيد ثقافي متميز،

ومشـــكلات اجتماعية واقتصادية يتطلب حلها مناهج وأفكار جديدة ومختلفة عما هو معروف في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء.

ويأتـــي مـــنح جائـــزة نوبـــل في الاقتصاد عام 1979 لاثنين من الاقتصـــاديين المهتمين بشؤون التنمية الاقتصادية: آرثر لويس من جامعة برنســـتون وتـــيودور شولتز من جامعة شيكاغو، تدعيماً لأهمية هذا الفرع الجديـــد والمتمـــيز من علم الاقتصاد، حيث تناول هذان الاقتصاديان آليات التنمـــية الاقتصادية باعتبارها فرعاً مستقلاً من العلوم الاقتصادية، مميزين فـــي تحلـــيلهما بيـــن وضـــع وخصـــائص الدول النامية من جهة ووضع وخصائص الدول المتقدمة ذات التوجه النيوكلاسيكي من جهة أخرى.

وبعد الحرب العالمية الثانية، أدت الأسباب التالية إلى زيادة الاهتمام بدراسة التنمية الاقتصادية:

- الاهتمام بحل مشكلة البؤس والفقر التي يعاني منها العالم النامي.
- الاهتمام بواقع الدول المتخلفة للاستفادة من ثرواتها وأسواقها.
- البحث الأكاديمي عن أسباب الاختلاف الكبير في النمو الاقتصادي بيـــن الدول المتقدمة والدول النامية، وصياغة نظرية اقتصادية عن أسباب التخلف الاقتصادي.

وممـــا يعـــزز استمرار اهتمام العالم باقتصاديات التنمية ومشكلات الـــدول النامـــية، مـــنح جائزة نوبل لعام 1998 للاقتصادي الهندي سينغ (Sing) تقديـــراً لأبحاثـــه حول مشكلة الفقر، وانتشارها في العالم. ومما يذكـــر فإن منح جائزة نوبل في الاقتصاد للمرة الأولى بتاريخ هذه الجائزة، لأحد اقتصاديي الدول النامية، لدليل آخر على تزايد اهتمام العالم بمشكلات التنمية في العالم النامي.

ثالثاً: طبيعة اقتصاديات التنمية:

يهـدف علم الاقتصاد إلى تخصيص الموارد النادرة، وتحقيق النمو الأمـثل عـبر الزمن لهذه الموارد، بغرض إنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية.

ويقوم علم الاقتصاد التقليدي أو النيوكلاسيكي، بتحليل اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة بافتراض توافر مجموعة من الفرضيات: اتصاف الأسواق بالمنافسة الكاملة ، هيمنة وسيطرة المستهلك، تكيف الأسعار بشكل آلـي، اتخاذ القرارات اعتماداً على المفاهيم الحدية، وضع المنشآت لتعظيم الـربح كهـدف أساسـي، اعـتماد المستهلك في سلوكه على مبدأ تعظيم المـنفعة، تـوازن أسـواق السلع والخدمات وفق قوانين العرض والطلب وآلـيات الأسعار، النظرة المادية والنفعية للفرد في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ويهـدف الاقتصـاد السياسـي دراسة وتحليل الآليات الاجتماعية والسياسية التي تقوم من خلالها بعض الفئات الاقتصادية والسياسية المتميزة (النخـبة) بالتأثـير علـى تخصيص الموارد الإنتاجية ذات الندرة الحالية والمسـتقبلية، سـواء لمصلحتها الخاصة أم لمصلحتها الخاصة إضافة إلى مصـلحة طبقة عريضة من السكان. لهذا، يهتم الاقتصاد السياسي بالعلاقة بين الاقتصاد والسياسة، وذلك بالتركيز بشكل خاص على دور السلطة في اتخاذ القرار الاقتصادي.

وينـتج عـن ذلـك، أن اقتصـاديات التنمية ذات مجال أوسع من الاقتصـاد السياسـي، فبالإضـافة لاهتمامها بالتخصيص الأمثل للموارد الـنادرة، والحفـاظ علـى نموها المستديم عبر الزمن، تتناول اقتصاديات

التنمـــية الآلـــيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية الخاصة والعامـــة الضرورية للوصول إلى تحسين سريع وشامل لمستويات معيشة أغلبـــية الســـكان الفقـــراء في العالم النامي الذين يشكون من سوء التغذية والفقر.

وتخـــتلف ظروف كثير من الدول النامية عن الافتراضات النظرية التـــي يتطلـــبها علـــم الاقتصاد النيوكلاسيكي. فالدول النامية تتصف بعدم اكـــتمال أسواقها، ونقص المعلومات التي يحتاجها المستهلكون والمنتجون لاتخـــاذ قـــراراتهم الإنتاجية والاستهلاكية، وهناك اختلالات ملحوظة في أسواق العديد من السلع والخدمات. وفي كثير من الأحيان، فإن للاعتبارات الاجتماعـــية والسياســـية أولوية على الاعتبارات الاقتصادية. ونذكر على ســـبيل المثال من هذه الاعتبارات: هدف بناء دولة جديدة، وإحلال العمالة الوطنـــية محل العمالة الأجنبية المرتبطة بالاستعمار القديم، حل الخلافات العرقـــية والقبلية والطائفية، الحفاظ على العادات والقيم والمعتقدات الدينية. كمـــا تـــبرز اعتـــبارات عائلـــية قبلية ودينية على المستوى الفردي تفوق الاعتبارات الاقتصادية المبنية على تعظيم الأرباح والمنفعة.

لذلك، تغطي اقتصاديات التنمية مجالات أوسع مما يغطيه الاقتصاد التقليدي أو الاقتصاد السياسي. ومن ثم، تهتم اقتصاديات التنمية بالمتطلبات السياســـية والاقتصادية والثقافية التي تواجه التغيرات الهيكلية والمؤسسية للمجتمع بأكمله بهدف توزيع ثمار التنمية على شريحة سكانية واسعة. كما تعطي اقتصاديات التنمية، دوراً أكبراً للدولة في النشاط الاقتصادي، وتركز علـــى أهمـــية تـــرابط القـــرارات الاقتصادية والإدارية الهادفة إلى القيام بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال عملية التنمية.

وباختصـــار، تهدف اقتصاديات التنمية إلى تقديم الأساس النظري والتطبيقـــي اللازم لفهم معمق لظروف الدول النامية وواقعها وخصائصها ومشـــكلاتها، واقتراح الحلول الملائمة لمشكلاتها، لمساعدتها على تحسين ورفع مستويات المعيشة لسكانها.

رابعاً: اقتصاديات التنمية ومحاور اهتماماتها

يســـعى مقـــرر التنمية الاقتصادية إذن للمساعدة في فهم المشكلات التـــي يعاني منها سكان العالم الثالث. وتركز مجموعة الأسئلة التالية التي صـــاغها تودارو على بعض النقاط المهمة التي تدخل في إطار اهتمامات اقتصاديات التنمية باعتبارها مشكلات مشتركة للعديد من دول العالم الثالث (Todaro, 1989, 9-11).[1]

1 – مـــا هـــو المعـــنى الحقيقـــي للتنمـــية، وكيف يمكن للمفاهيم والنظريات المختلفة أن تساعد على فهم أعمق لآليات التنمية الاقتصادية؟.

2 – مـــا هـــي عوامـــل الـــنمو الاقتصادي على المستوى المحلي والدولـــي؟. ومن هي الفئات والدول المستفيدة من ذلك النمو؟. ولماذا تحقق بعـــض الـــدول تقدمـــاً ســـريعاً باتجاه التنمية بينما تبقى دول كثيرة فقيرة ومتخلفة؟.

3 – ما هي الآثار الدولية للارتفاع الكبير لأسعار النفط التي شهدها العالم خلال فترة السبعينيات والثمانينيات؟ وما هي آثار الانخفاض الكبير لأسعار المواد الأولية على الدول النامية غير النفطية ؟.

---

[1] Todaro, M.P., "Economic Development in the Third World", Longman, New York, London, 1989

4 – كـيف دخلـت دول العالم الثالث في نفق المديونية الخارجية المظلـم؟. ومـا هي آثار ونتائج الديون الخارجية على اقتصاديات الدول النامية الفقيرة والأكثر نمواً؟.

5 – هل يعيق النمو السكاني السريع التقدم الاقتصادي؟. وهل يؤدي ارتفـاع متوسط عدد أفراد الأسرة إلى اتساع الفقر وتزايد عدم الاستقرار المالـي للدول النامية؟. وهل تعد مشكلة الجوع في القارة الأفريقية مشكلة سكانية أم غذائية أم إنتاجية أم توزيعية، أم هي مشكلة معقدة ومتشابكة من المشكلات السابقة جميعاً.

6 – لمـاذا تـرتفع معدلات البطالة في دول العالم النامي؟. ولماذا تسـتمر هجـرة السـكان من ريفه إلى حضره رغم قلة فرص العمل في المدن؟.

7 – ما هو الشكل الأمثل لمزج القطاع العام بالقطاع الخاص بدول العـالم الثالـث؟. وهل يتوجب على حكومات العالم النامي أن تقود عملية التنمية وتخطط لها؟.

8 – هـل يتوجـب علـى الدول النامية تشجيع الشركات المتعددة الجنسـية للاستثمار في اقتصادياتها؟. وضمن أية شروط يمكن لتلك الدول الاستفادة من الاستثمارات الخارجية؟.

9 – مـا هـي آثار المعونات الاقتصادية التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة على اقتصاديات الدول النامية؟. وهل يجب على الدول النامية الاسـتمرار في البحث عن تلك المعونات؟. وما هي الشروط التي يجب أن تقبل الدول النامية بها تلك المعونات؟. وما هي أهداف وأغراض المعونات الاقتصـادية الدولـية؟. وهل يجب على الدول الغنية الاستمرار في تقديم

المعونات الاقتصادية للدول النامية، وما هي أهداف وأغراض وشروط تلك المعونات؟.

10 – هـل يجـب على الدول الفقيرة تشجيع صادراتها من المواد الأولـية والخام والاستخراجية والزراعية، أم أن عليها السعي لتصنيع هذه المواد قبل تصديرها؟.

11 – مـتى وضمن أية شروط يجب على دول العالم الثالث تطبيق سياسـة رقابـية على القطع الأجنبي؟. وهل يتوجب على هذه الدول زيادة الـتعرفة الجمركية على البضائع المستوردة، ووضع نظام للحصص على الواردات والسلع الكمالية، وذلك لتحفيز صناعاتها الوطنية وتحسين ميزانها الـتجاري الـذي يعاني من عجز مزمن؟. وما هي آثار "برامج الاستقرار" التـي يفرضـها صندوق النقد الدولي وبرامج "الإصلاحات الهيكلية" التي يفرضـها البـنك الدولـي على كثير من الدول النامية لتحسين أوضاعها التـنموية وتخفـيض العجـز في موازين مدفوعاتها وتخفيف وطأة الديون الخارجية المترتبة عليها؟.

12 – هـل التوسع في التجارة الدولية مرغوب فيه من وجهة نظر التنمـية الاقتصـادية للدول الفقيرة؟. ومن الرابح الحقيقي من هذه التجارة وكيف تتوزع ثمار التجارة الدولية بين الدول الغنية والفقيرة؟. وهل يتوجب علـى الـدول النامـية زيادة صادراتها للدول الصناعية أم أن عليها زيادة تجارتها البينية باتجاه التكامل الاقتصادي فيما بينها؟.

13 – كيف يمكن تحفيز وتشجيع التنمية الزراعية والريفية في دول العـالم الثالـث الذي ما زال يقطن أكثر من 70% من سكانه في المناطق الريفـية؟. وهل يكفي رفع أسعار السلع الزراعية لتشجيع الإنتاج الزراعي

أم يلـزم إجـراء تغيـيرات مؤسسـية وهيكلية في الريف كإعادة توزيع الأراضـي، وبناء الطرق، والتوسع في التعليم، ومنح المزيد من القروض الزراعية الخ..؟.

14 – كيف يؤثر انتشار الركود الاقتصادي والبطالة في دول العالم المـتقدم علـى مستوى المعيشة في الدول الفقيرة؟. وهل تمتلك هذه الدول قـدرات وإمكانيات تفاوضية أم أنها دول سلبية ومتفرجة على لعبة القوى الاقتصادية الدولية؟.

15 – هـل هناك نقص في إنتاج الغذاء واتساع في انتشار المجاعة العالمـية؟. ومن هي الدول الأكثر تأثراً بانتشار المجاعة وما هو الطريق الأمثل لتفادي هذه المشكلة في المستقبل؟.

16 – هـل تسـاعد الأنظمـة التعليمية في دول العالم الثالث على تسـريع التنمـية الاقتصـادية أم أنهـا ببساطة آلية لتوصيل بعض الفئات الاجتماعية إلى مراكز الثروة والقوة والقرار في المجتمع؟.

17 – مـا هي أسس ودوافع ومبررات دول العالم الثالث بالمطالبة بـنظام عالمـي جديد، وما هي فرص ولادة هذا النظام العالمي، وما هي خصائصـه الأساسـية،. وكيف سيؤثر هذا النظام على اقتصاديات كل من الدول الصناعية والنامية؟.

تبين هذه الأسئلة المهمة اهتمامات اقتصاديات التنمية والمحاور التي تسـعى إلـى توجـيه الطالب نحوها لفهم مشكلات الدول النامية، والتفكير المنهجي لإيجاد الحلول المناسبة لتلك المشكلات. وتعتمد التنمية الاقتصادية فـي مـنهجها على مبادئ وأساسيات علم الاقتصاد كما تستعين بالأدوات التحليلـية والإحصـائية والقياسـية لـبلوغ أهدافها. وبالنظر إلى اختلاف

مشـــكلات الـــدول النامية عن مشكلات الدول الرأسمالية، فلا يمكن تطبيق الـــنظريات الاقتصـــادية التقليدية لتحليل وفهم واقع الدول النامية ووصف الحلـــول وطـــرق العـــلاج الملائمة، مما يستدعي التفكير بطرق ومناهج ونظـــريات جديـــدة تشـــكل في مجملها أساسيات اقتصاديات التنمية، بغية الوصول إلى فهم وعلاج مشكلات الدول النامية.

خامساً: ما هو المقصود بالتنمية؟

اقتصـــر معنى التنمية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، على قدرة الاقتصـــاد القومـــي علـــى تحقيق زيادة كبيرة ومستمرة في الناتج القومي الإجمالي (من 5 % إلى 7% سنوياً). واستخدم البعض معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي المتوسط (للفرد) وذلك لأخذ أثر النمو السكاني على جهود التنمـــية. كمـــا استخدم معدل نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي المتوسط وذلك لاستبعاد أثر التضخم. ويكمن الهدف من استبعاد معدل النمو السكاني ومعدل التضخم في تحديد محصلة زيادة الناتج القومي على مستوى معيشة الفـــرد، أي كمـــية الســـلع والخدمات المتاحة للاستهلاك والاستثمار للفرد بالمتوسط. إلا أن هذا المفهوم لم يعد مستخدماً لتعريف التنمية، بل اعتبرت تلك الزيادات مؤشرات للنمو الاقتصادي.

وفـــي الخمسينيات والستينيات، لوحظ تحقق زيادات مهمة في الناتج القومـــي الإجمالي في كثير من الدول النامية. ولكن تلك الزيادات لم تؤد إلـــى تحســـن في الظروف المعيشية للفرد. وعلى العكس من ذلك فقد كثر الحديـــث عـــن اتساع الفقر، وزيادة سوء توزيع الدخل، وارتفاع معدلات الـــبطالة، ممـــا يعنـــي وجود خطأ في مفهوم التنمية التقليدي. لذلك طالب الاقتصاديون بعدم الاعتماد على مفهوم الدخل أو الناتج لوحده.

وخـــلال فـــترة السبعينيات، عرفت التنمية الاقتصادية من منظور القضـــاء علـــى الفقـــر والظلـــم وســـوء توزيع الدخل والبطالة في إطار اقتصاديات الدول النامية. ففي كثير من الدول النامية، ارتفعت معدلات نمو الـــناتج القومـــي الإجمالي للفرد، ولكن هذا الارتفاع ترافق مع ظهور آثار سلبية على مستوى معيشة الفرد.

وخلال فترة الثمانينيات، ازداد وضع الدول النامية سوءاً، فمعدلات نمـــو الـــناتج القومي الإجمالي أصبحت سالبة، وتفاقمت مشكلات المديونية الخارجية، وأوقفت برامج التنمية في العديد من الدول النامية.

واعتـــبرت التنمـــية، تغيـــيراً مخططـــاً ومقصـــوداً لبنـــية الإنتاج والاستخدام، وليست مجرد تغيرات عفوية وتلقائية. فالتنمية تحتاج إلى رسم أهداف محددة، ووضع الآليات والأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف. أما التسلســـل العفوي والتاريخي فلا يؤدي إلى تنمية حقيقية، فقد تؤدي ظروف استثنائية وعابرة إلى زيادات مهمة في الدخل والإنتاج، ولكن تلك الزيادات لا تعد تنمية بالمعنى الدقيق.

سادساً: مفهوم التنمية الشاملة

تعـــرف التنمية الشاملة بأنها ذلك التطور أو التغير الهيكلي للمجتمع بأبعـــاده الاقتصـــادية والاجتماعية والسياسية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع. (Todaro, 1989, 89)1.

ويرتكـــز هـــذا التعريف على عنصرين أساسيين. أولهما ضرورة حدوث تغيرات بنيوية أو هيكلية في المجتمع، وعدم اقتصار مفهوم التنمية

1- Todaro, M. P., "Economic Development in the Third World", Longman, New York, London, 1989

علـــى تغـــيرات سطحية. وثانيهما، أن هدف التنمية لا يقتصر على مجرد تحقيق زيادات في الدخل القومي وإنما يتعداه لتوفير الحياة الكريمة للفرد.

فالعنصـــر الأول فـــي تعريف التنمية يقتضي حدوث تغير جذري وجوهري في العلاقات الهيكلية التي يتسم بها المجتمع النامي. وتتعدى تلك التغـــيرات، التغـــيرات الكمية للدخل والناتج ومكوناتهما. كما يتعدى التغير مجموعـــة النسب والعلاقات المميزة للاقتصاد، كنسبة الادخار والاستثمار ونســـب الإنتاج الزراعي أو الصناعي التي تستخدم في بعض الأحيان في الحكـــم على درجة تقدم أو تخلف اقتصاد معين. فالتنمية الاقتصادية تعني إذن تغير جوهري في هذه النسب. وبالطبع، يختلف هذا التغير من مجتمع لآخـــر حســـب طبـــيعة المـــوارد المـــتوافرة فيه، وحسب طبيعة المرحلة الاقتصـــادية التـــي يمر بها المجتمع. ويفيد مفهوم التنمية الشاملة، في عدم اقتصـــار هذا المفهوم على التنمية الاقتصادية وحدها. وإنما تتعداها لتشمل الأبعاد المختلفة للمجتمع من أبعاد سياسية واجتماعية وفكرية وتنظيمية.

ويتناول العنصر الثاني، ضرورة توفير الحياة الكريمة للفرد، وذلك بالـــنظر إلى الفرد من خلال رغباته وحاجاته وعلاقته ببقية أفراد المجتمع، وبالـــنظام السياســـي الذي يرتكز عليه المجتمع، وبالإطار الفكري والثقافي الـــذي يـــبلور شخصـــية الفرد ويحدد معالمها وتفاعلاتها طبقاً للقيم الدينية والعـــادات الاجتماعـــية السائدة. كما يتم التركيز في مفهوم التنمية الشاملة علـــى تحقـــيق الحـــياة الكريمة للفرد وليس فقط على زيادة مستوى دخله. ويعنـــي تحقـــيق الحـــياة الكريمة للفرد، توافر ثلاثة عناصر مهمة: توفير احتياجات الفرد الأساسية، وتحقيق ذاتية الفرد، وتوفير حرية الاختيار للفرد في المجتمع.

ويغطي توفير احتياجات الفرد الأساسية، احتياجات الفرد من مأكل وملبس ومسكن الخ.... ذلك لأن الوظيفة الأساسية للنشاط الاقتصادي هي تأمين تلك الضروريات بقدر الإمكان لجميع أفراد المجتمع ولطبقاته الاجتماعية كافة. وبالطبع، لا يشترط أن تتوزع ثمار العملية التنموية ومكاسبها على أفراد المجتمع بالتساوي، ولكن من الضروري أن توزع تلك المكاسب توزيعاً عادلاً متكافئاً وليس متساوياً. ولكي تتحقق العدالة في حصول الفرد على فرصة متكافئة مع غيره من أفراد المجتمع، فمن اللازم أن ينال الفرد نتاج مجهوده بعد توفير تكافئ الفرص لجميع أفراد المجتمع.

ويعني تحقيق ذاتية الفرد، رغبة الفرد في العيش في ظروف مقبولة حتى تتوفر لديه الدوافع للمساهمة في عملية التنمية. ونظراً لطغيان المفاهيم المادية في المجتمع، فلا بد من ترافق التنمية مع تحسين الوضع المعيشي للأفراد بغض النظر عن القيم والمفاهيم السائدة. فالمواطن الفقير الذي يعيش عند حد الكفاف، لا يهتم بعملية التنمية ولا يتفاعل معها. لذلك أصبحت عملية التنمية أداة لتحقيق المستوى المعيشي اللائق والكريم لجميع أفراد المجتمع، ومن خلال ذلك سيشعر الأفراد بأهميتهم ضمن المجتمع الدولي.

ويتطلب توفير الحياة الكريمة للفرد، ضمان حريته في الاختيار. فالحرية السياسية والحرية الاقتصادية ضمن إطار عام من التنظيم، تساعد على التقدم الاقتصادي والاجتماعي والفكري. ومن اللازم أن تتماشى حرية الاختيار للفرد مع الأهداف العليا للمجتمع. وبالطبع، فإن ضمان تلك الحريات لا يتعارض مع التضحية في مراحل التنمية الأولى ببعض السلع والخدمات الاستهلاكية لرفع مستويات الادخار، أو فرض قيود على أصحاب

الدخول والثروات الكبيرة بشكل ضرائب تصاعدية، أو تقييد حركة خروج رأس المال من الاقتصاد الوطني.

وباختصـــار، فالتنمـــية ليست تقليداً لما يجري في الدول الصناعية، وليست مجرد خطط اقتصادية مصاغة بطريقة بارعة، ولكنها عملية إرادية تتم بمجهودات جميع الأفراد في المجتمع. وبالنظر لأن الفرد وسيلة التنمية وغايتها، فهي تهدف إلى رفع مستوى الفرد المعيشي وتحقيق ذاتيته وتوفير حريته في الاختيار.

سابعاً: الفرق بين التنمية والنمو

هـــل التنمـــية والـــنمو مفهومان مترادفان؟ وما هي نقاط الاختلاف والتشـــابه بيـــنهما؟. مـــن الممكن الإجابة على هذه التساؤلات بعد التذكير بتعريف هذين المفهومين. فالتنمية عملية مقصودة إرادية ومخططة، هدفها إحداث تغيرات هيكلية بأبعاد المجتمع المختلفة، لتوفير الحياة الكريمة لجميع أفـــراد المجـــتمع. أمـــا النمو فيقتصر على تحقيق زيادة في الناتج القومي الحقيقي للفرد، فيمكن أن يتم دون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغير فـــي هـــيكل المجـــتمع، أو توزيع مكاسب التنمية على أفراد المجتمع لرفع مســـتوى رفاهية أفراده. ومن هنا يتضح أن التنمية أشمل وأعم من النمو، فالتنمية تشمل النمو إضافة إلى التغيرات الهيكلية[1].

وتعـــنى التنمية أيضاً حدوث تغيرات مستمرة باتجاه الأفضل خلال فترة زمنية طويلة. وتشمل تلك التغيرات البيئة الإنتاجية واستغلال الموارد البشـــرية وغير البشرية، كما تشمل مواقف الأفراد تجاه المجتمع ومشكلاته

[1] – الحبيب، فايز إبراهيم، " مبادئ الاقتصاد الكلي" ، ص: 399-427

مـــن النواحـــي الإداريـــة والتنظيمية بغرض توفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع.

وقـــد يـــترافق الـــنمو مع التنمية، وقد يتحقق أحدهما دون الآخر. فالتغير الكبير في دخول الدول النفطية نتيجة لزيادة أسعار النفط مثال عن النمو. فارتفاع دخول الدول النفطية أو ما يسمى بالطفرة، لم يحدث تغيرات جذرية في أبعاد المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية. لهذا فـــإن مـــا حدث إثر الطفرة النفطية لا يتعدى كونه نمواً اقتصادياً. وينطبق الـــنمو الاقتصادي كذلك على الدول المتقدمة التي حققت تغيرات شتى في هـــياكلها الاقتصـــادية والاجتماعية والسياسية والإدارية تمكنها من تحقيق معدلات نمو مرتفعة للدخل دون حدوث تغيرات هيكلية جديدة.

ومـــن الممكـــن أن تتحقق التنمية دون النمو في الحالة التي يكون التغـــير البنـــيوي الاقتصادي آخذاً طريقه بنجاح، وتتوزع مكاسب التنمية بطـــريقة أكثر عدالة، ويكون معدل نمو الناتج أو الدخل القومي ثابتاً نسبياً. ومـــن الممكـــن اقتصار التنمية على قطاع اقتصادي معين (الصناعي دون الزراعي مثلاً)، دون حصول نمو في الاقتصاد القومي بأكمله وذلك عندما تحصـــل تغيرات هيكلية إنتاجية في هذا القطاع على حساب بقية القطاعات الاقتصادية في المجتمع.

ثامناً: تصنيف الدول النامية

مـــن العبث تعميم خصائص الدول النامية، التي يربو عددها حالياً عـــن 225 دولـــة، المشـــكلة لأغلبية دول العالم المنتمية إلى منظمة الأمم المتحدة. فعلى الرغم من فقر معظم هذه الدول بالمقاييس النقدية للدخل، إلا أن هـــذه الدول غنية ومتباينة في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

والسياسية. فالدول الفقيرة ذات الدخل المنخفض تشتمل على الهند التي يزيد عدد سكانها عن 900 ألف نسمة إلى جانب غرينادا التي يقارب عدد سكانها 100 ألف نسمة. ولا يخفى أن تعايش السكان في مدن كبيرة يولد مشكلات التلاحم الاجتماعي والإداري ولكنها تؤلف أسواقاً كبيرة الحجم، ودولاً متنوعة الموارد، ومكتفية المنتجات. وبالمقابل، ينعكس الوضع في الدول صغيرة الحجم، حيث يصغر السوق، وتنقص المهارات والموارد، ويعيش السكان في اقتصاد معيشي.

وكمحاولة لتصنيف الدول النامية، فقد قسمت الأمم المتحدة هذه الدول في ثلاثة مجموعات: الدول النامية الأكثر فقراً، الدول النامية غير المصدرة للنفط، والدول النامية المصدرة للنفط والمشكلة لدول الأوبك. أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد قسمت دول العالم النامي وفق مستويات دخلها المتوسط إلى أربعة مجموعات: الدول منخفضة الدخل، والدول متوسطة الدخل، والدول المصنعة الحديثة، ودول الأوبك. أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) المعروف اختصاراً باسم البنك الدولي، فقسم دول العالم جميعاً إلى ست مجموعات: الدول منخفضة الدخل، والدول متوسطة الدخل، والدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، الدول النفطية مرتفعة الدخل، الدول الصناعية التي يسود فيها اقتصاد السوق، والدول الأوربية الشرقية التي لا يسود فيها اقتصاد السوق. وتشمل المجموعات الأربعة الأولى دول العالم الثالث.

وصنف صندوق النقد الدولي (IMF) في تقريره لعام 1994 دول العالم النامي وفق عدة معايير. فحسب المعيار التحليلي، هناك 19 دولة نامية ذات طابع اقتصادي تصديري نفطي (تزيد نسبة صادراتها النفطية

خـــلال الفـــترة 1984-1986 عن 50% من مجموع صادراتها)، و 111 دولة نامية غير مصدرة للنفط مقسمة بدورها إلى أربعة مجموعات فرعية حســـب طبيعة صادراتها الرئيسة (11 دولة مصدرة للسلع المصنعة، و54 دولـــة مصـــدرة للمواد الأولية، و33 دولة مصدرة للخدمات والتحويلات الخاصـــة، و13 دولـــة أخـــرى). أما حسب المعيار المالي، فقسمت الدول النامية إلى مجموعة الدول الدائنة (8 دول)، ومجموعة الدول المدينة (122 دولة) التي قسمت بدورها حسب طبيعة ديونها إلى ثلاثة مجموعات فرعـــية: 22 دولة ذات ديون مقترضة من الأسواق، و69 دولة ذات ديون رســـمية، و31 دولة ذات ديون مختلفة. وقسم تصنيف ثالث لصندوق النقد الدولي دول العالم النامي(المنتمية إلى الصندوق باستثناء الهند والصين، ولا يـــتجاوز مستوى دخلها المتوسط عام 1986 ما يعادل 425 دولاراً) إلى 45 دولـــة صـــغيرة ذات دخل منخفض، و46 دولة مصنفة من قبل الأمم المـــتحدة بصفتها الدول الأكثر تخلفاً، و15 دولة الأكثر مديونية والمسماة كذلك بدول خطة بيكر1. وقد ورد في التقرير نفسه أن عدد الدول المتقدمة يساوي 23 دولة.

وقد تم تصنيف دول العالم حسب درجة مديونيتها ومستوى دخلها. فمـــن حيث مستوى الدخل، هناك ثلاثة مجموعات رئيسة: الدول منخفضة الدخـــل، والـــدول متوســـطة الدخل، والدول مرتفعة الدخل). أما من حيث درجـــة المديونية فهناك أربعة مستويات: الدول مرتفعة المديونية، والدول متوسطة المديونية، والدول منخفضة المديونية، والدول غير المصنفة(وهي الدول التي ليست مديونة). ويبين الجدول (1) التالي توزيع دول العالم لعام

---

[1] - IMF, World Economic Outlook, May 1994, pp: 101-106,

2002م، التـــي تـــتوافر عـــنها بيانات إحصائية، من حيث مستوى الدخل ومستوى المديونية.

ويتضـــح مـــن الجدول (1) أن مجموع الدول المساوي 208 دولة موزع كالتالي: 44 دولة مرتفعة المديونية، و43 متوسطة المديونية، و60 دولـــة منخفضـــة المديونية، و61 دول غير مديونة. أما من حيث مستوى الدخل، فهناك 63 دولة منخفضة الدخل، و92 دولة متوسطة الدخل، و 53 دولة مرتفعة الدخل.

جدول (1): توزيع دول العالم حسب مستوى الدخل ودرجة المديونية

مجموعة الدخل	المجموعة الفرعية	مرتفعة المديونية	متوسطة المديونية	منخفضة المديونية	غير مصنفة
منخفضة الدخل		34	16	13	
متوسطة الدخل	منخفض	7	16	28	3
	مرتفع	3	11	19	5
مرتفعة الدخل	دول منظمة التعاون والتنمية				23
	خارج دول منظمة التعاون والتنمية				30
المجموع		44	43	60	61

المصدر: World Bank, WDI CD Rom, 2002

وصنف البنك الدولي دول العالم التي تتوافر عنها بيانات إحصائية والبالغ عددها 210 دولة في خمس مجموعات، وذلك حسب مستوى دخل الفرد المتوسط لعام 1996، كالتالي1:

63 دولة ذات دخل منخفض ، يقل دخل الفرد فيها عن 786 دولار سنوياً.

63 دولة ذات دخل متوسط منخفض، يتراوح دخل الفرد فيها بين 786 و 3115 دولار سنوياً.

32 دولة ذات دخل متوسط مرتفع، يتراوح دخل الفرد فيها بين 3116 و 9635 دولار سنوياً.

24 دولة ذات دخل مرتفع، تنتمي إلى مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويزيد دخل الفرد فيها عن 9636 دولار سنوياً.

28 دولة ذات دخل مرتفع، لاتنتمي إلى مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويزيد دخل الفرد فيها عن 9636 دولار سنوياً.

وقسمت إحصاءات البنك الدولي لعام 2002م، دول العالم التي تتوافر عنها بيانات إحصائية حسب مستويات دخولها إلى ثلاثة مجموعات رئيسة: الدول منخفضة الدخل، والدول متوسطة الدخل، والدول مرتفعة الدخل. وبلغ عدد الدول منخفضة الدخل 63 دولة، والدول متوسطة الدخل 92 دولة (منها 54 دولة منخفضة الدخل، و38 دولة مرتفعة الدخل)، و53 دولة مرتفعة الدخل (منها 23 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و30 دولة خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

وقد وزعت دول العالم البالغ عددها 208 دولة إضافة إلى مستوى، حسب موقعها[1] الجغرافي كالتالي: 25 دولة في شرق وجنوب أفريقيا، 23

---

[1] - World Bank, World Development Indicators, CD-Rom, 1998

دولـــة في غرب أفريقيا، 35 دولة في شرق آسيا والباسيفيكي، 8 دول في جنوب آسيا، 27 دولة في شرق أوربا وأوربا الوسطى، 28 دولة في باقي أوربـــا، 14 دولة في الشرق الأوسط، 7 دول في شمال أفريقيا، و41 دولة في أمريكا، كما هو موضح في الجدول رقم (2).

وتعكـــس المعايـــير المـــتعددة لتقســـيم دول العالم النامي إلى عدة مجموعـــات اختلاف أوضاع وظروف الدول النامية. وبالإضافة إلى ذلك، فـــإن هـــذه الدول تتباين من حيث مستوى الفقر، ومستوى الدخل، وتوزيع الدخل، والاستخدام والبطالة، ومستويات التعليم والصحة، وظروف السكن والغـــذاء، الخ... ومن الممكن عند الحديث عن سمات الدول النامية، تقسيم هذه السمات إلى سمات مشتركة وسمات غير مشتركة لهذه الدول.

جدول (2): توزيع دول العالم حسب مستوى الدخل والموقع الجغرافي

مستوى الدخل	مجموعة فرعية	شرق وجنوب أفريقيا	غرب أفريقيا	شرق آسيا والباسيفيكي	جنوب آسيا	شرق ووسط أوربا	باقي أوربا	الشرق الأوسط	شمال أفريقيا	أمريكا	المجموع
منخفضة الدخل		18	20	8	6	8	0	1	0	2	63
متوسطة الدخل	منخفض	2	2	11	2	12	0	5	5	15	54
	مرتفع	5	1	4	0	6	2	4	1	15	38
المجموع		25	23	23	8	26	2	10	6	32	155
مرتفعة الدخل	دول OECD	0	0	3	0	0	18	0	0	2	23
	خارج OECD	0	0	9	0	1	8	4	1	7	28
المجموع		0	0	12	0	1	26	4	1	9	53
المجموع الكلي		25	23	35	8	27	28	14	7	41	208

المصدر: World Bank, WDI CD Rom, 2002

الفصل الثاني

سمات الدول النامية

تتصف الدول النامية بخصائص وسمات تميزها عن الدول الصناعية المتقدمة. وتندرج هذه السمات تحت فئتين كبيرتين من السمات: سمات غير مشتركة تنفرد بها بعض الدول النامية دون غيرها، وسمات مشتركة تتصف بها الدول النامية جميعاً. وسوف نستعرض في هذا الفصل هذه السمات ليتسنى لنا التعرف بالتفصيل على خصائص الدول النامية.

أولاً: السمات غير المشتركة للدول النامية

تختلف الدول النامية عن بعضها بعضاً بخصائص متعددة أوجزها تودارو بالسمات السبعة التالية[1]:

1 – حجم الدولة ممثلة بمساحتها وعدد سكانها:

تشمل مجموعة الدول النامية دولاً صغيرة الحجم كما أنها تضم دولاً كبيرة الحجم. فبعض الدول النامية صغير المساحة وقليل في عدد سكانه كالبحرين ولبنان، وبعضها الآخر كبير في عدد سكانه ومساحة أراضيه كالهند والصين. وبعض الدول المتقدمة كذلك ذو مساحة شاسعة وحجم سكاني مرتفع كالولايات المتحدة الأمريكية وبعضها الآخر ضيق المساحة وقليل السكان كبلجيكا وسويسرا. فمساحة سويسرا حوالي 41 ألف كم مربع في حين أن مستوى دخل الفرد بالمتوسط يزيد عن 38 ألف

---

[1] Todaro, M.P. "Economic Development in the Third World", Longman, New York, London, 1989.p: 27

دولار سنوياً عام 2000م، في حين تبلغ مساحة موزامبيق 802 ألف كم مربع ويبلغ متوسط دخل الفرد فيه حوالي 210 دولار أمريكي سنوياً. فهناك إذن دول صغيرة ولكنها غنية ومتقدمة، وهناك دول كبيرة ولكنها فقيرة ومتخلفة. فالعلاقة بين حجم الدولة ومستوى تقدمها ليست إذن حتمية.

2 – الخلفية التاريخية:

كانت أكثر الدول الأفريقية والأسيوية مستعمرة من قبل الدول الأوربية (فرنسا، بلجيكا، بريطانيا، هولندا، ألمانيا، أسبانيا، البرتغال). كما أن هناك دولاً نامية لم تعرف الاستعمار في تاريخها (السعودية). فهل للاستعمار آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية أم سلبية؟. وهل كانت هناك دول رزحت تحت ظل الاستعمار وانتقلت إلى مصاف الدول المتقدمة؟.

وبالطبع فإن الدول التي رزحت تحت وطأة الاستعمار قد تأثرت ثقافياً واقتصادياً بالدول التي استعمرتها (مثال ذلك تأثر الجزائر بفرنسا). ويختلف ذلك التأثير بطول فترة الاستعمار وبقرب الدولة المستعمرة جغرافياً من الدولة المستعمرة. ولكن لا يعني ذلك أن الاستعمار قد شكل عائقاً أمام تقدم بعض الدول. فالولايات المتحدة الأمريكية كانت مستعمرة بريطانية سابقة ومع ذلك فقد أصبحت أقوى دولة في العالم.

ولمرور الدول النامية بفترات استعمارية فقدت فيها سيادتها الوطنية، آثار واضحة على سياسات تلك الدول والأولويات التي تعطيها في مسيرتها التنموية. فالدول النامية التي حصلت حديثاً على استقلالها السياسي، تهتم بتدعيم ذلك الاستقلال وترسخ بناها وهياكلها الاقتصادية والاجتماعية المستقلة. وفي بعض الأحيان تكون لتلك الأهداف أولويات على الأهداف الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة.

ويلاحظ ذلك بوضوح في بعض الدول النامية، حيث تولي تلك الدول سياسات الأفرقة السريعة اهتماماً خاصاً يتعدى اهتمامها بالسياسات الاقتصادية التنموية.

3 – الثروات الطبيعية الموهوبة:

يتأثر النمو الاقتصادي للدول بشكل عام بثرواتها الطبيعية الموهوبة. فالثروات الطبيعية من موارد مائية وأراض خصبة وثروات بترولية ومعدنية ذات آثار إيجابية أكيدة على التنمية الاقتصادية إذا استخدمت بصورة عقلانية لخدمة التنمية. ولا شك فإن الدول تختلف عن بعضها بعضًا بما حباها الله من خيرات وثروات موهوبة. ولكن توافر هذه الثروات لا يعد شرطاً لازماً وضرورياً لتقدم الدول. فبعض الدول فقير في موارده الطبيعة ولكنه متقدم وغني بموارده البشرية كاليابان وسويسرا. وبعضها الآخر غني بموارده الطبيعية كالسودان والعراق ولكنه فقير ومتخلف.

والموارد البشرية جزء من الموارد الاقتصادية، والعمالة المؤهلة والمدربة تساعد في تقدم المجتمعات. وهناك مجتمعات تتميز بوجود موارد بشرية مؤهلة ومدربة كلبنان وهونج كونج، ومع ذلك بقيت هذه الدول في مصاف الدول المتخلفة. ولهذا، فإن العنصر البشري رغم أهميته كالموارد الطبيعية شرط لازم ولكنه ليس كاف لتقدم المجتمعات.

4 – الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص:

لأكثر دول العالم الثالث أنظمة اقتصادية مختلطة. فهناك علاقات تملك واستخدام للثروات لكل من القطاعين العام والخاص. ويتأثر توزيع

الفعاليات الاقتصادية بين هذين القطاعين والأهمية النسبية لكل منهما بالظروف التاريخية والسياسية التي تمر بها الدول النامية. وبشكل عام، يزيد حجم القطاع العام في أمريكا اللاتينية عن حجم القطاع الخاص في الدول الآسيوية والأفريقية. وتعد درجة التملك الأجنبي للقطاع الخاص متغير مهم تجدر الإشارة إليه عند التفريق بين الدول النامية. ويخلق التملك الأجنبي للقطاع الخاص فرصاً سياسية واقتصادية ومشاكل لا توجد في الدول التي يقل فيها الاستثمار الأجنبي. أما في الدول الأفريقية عموماً، فهناك نقص حاد في الموارد البشرية الماهرة مما يحمل على زيادة الاعتماد على القطاع العام ومشاريعه بافتراض أن العمالة الماهرة النادرة يمكن استخدامها بصورة أكفئ بتجميعها في منشآت القطاع العام بدلاً من تقسيمها وتشتيتها بين منشآت القطاع الخاص. ولكن الفشل الملحوظ في أداء القطاع العام في دول أفريقية كثيرة كغانا والسنغال وكينيا وتنزانيا قد أثارت شكوكاً كبيرة حول ذلك الاعتقاد.

وتختلف السياسات الاقتصادية في الدول النامية المعتمدة على قطاع عام واسع عن السياسات المشابهة في دول يزيد فيها الاعتماد على القطاع الخاص. فمثلاً عند التصدي لمشكلة البطالة، تعطى المشاريع الاستثمارية ذات الطابع العام وبرامج العمل الزراعي الأولوية في الاقتصاديات التي يسيطر عليها القطاع العام لاستيعاب العمالة الفائضة. أما في الاقتصاديات التي يسيطر عليها القطاع الخاص، فتوجه السياسات الضريبية لحث رجال الأعمال للاستثمار في مشاريع كثيفة عمالياً. لذلك، فعلى الرغم من تشابه مشكلة البطالة التي تواجها الدول النامية بسيطرة القطاع العام أو الخاص، فإن حل هذه المشكلة مختلف في الدول النامية حسب غلبة أحد القطاعين

العام أو الخاص فيها. فعندما يسيطر القطاع العام تتجه الاستثمارات نحو المشاريع العامة التي تستوعب العمالة بأعداد كبيرة. وعندما يسيطر القطاع الخاص، يتم توجيه رجال الأعمال عبر السياسة المالية نحو الاستثمار في مشاريع ذات كثافة عمالية مرتفعة. وفي كلتا الحالتين، تعالج مشكلة البطالة باقتراح استثمارات كثيفة عمالياً. ولكن المنفذ لتلك السياسة قد يكون القطاع العام أو القطاع الخاص.

5 – اختلاف الهياكل الاقتصادية:

يغلب على أكثر الدول النامية الطابع الزراعي في مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعد الزراعة بشقيها المعيشي والتجاري الفعالية الاقتصادية الغالبة والمسيطرة من حيث شغلها لقوة العمل، إن لم تكن غالبة من حيث إسهامها في الناتج القومي الإجمالي. ولا تعد الزراعة في الدول النامية مهنة من المهن فحسب، ولكنها أسلوب حياتي لأغلب شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية. ومع ذلك، فهناك فوارق كبيرة في الأنظمة الزراعية وأساليب الملكية الزراعية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وبينما تتشابه الأنظمة الزراعية في كثير من النواحي في دول أمريكا اللاتينية، تتزايد الفوارق الثقافية والسياسية بين تلك الدول.

ويلاحظ وجود فوارق كبيرة في الأهمية النسبية لقطاعي الصناعة والخدمات بين الدول النامية. وتتصف دول أمريكا اللاتينية بقدم استقلالها السياسي وارتفاع متوسطات دخولها مقارنة بالدول الأفريقية والأسيوية، مما ينعكس إيجابياً على تقدم صناعاتها. وقد سارعت كثير من الدول النامية في شرق آسيا مثل تايوان وكوريا الجنوبية، خلال فترة الستينيات والسبعينيات، من نمو إنتاجها الصناعي لتصبح دولاً صناعية مهمة.

ويتصف القطاع الصناعي بالهند بأنه من أكبر القطاعات الصناعية في العالم النامي، ولكن هذا القطاع ضعيف الإسهام نسبياً بمقارنته بالقطاع الزراعي الذي يشغل الغالبية العظمى من سكان الهند. ويبين الجدول (1) إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول العالم النامي والمتقدم، حيث تبدو الفوارق مهمة بين الهياكل الاقتصادية لهذه المجموعة من الدول.

جدول رقم (1): بنية الناتج المحلي الإجمالي
لبعض الدول النامية والمتقدمة عام 2000

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي		
	الزراعة %	الصناعة %	الخدمات %
جنوب أفريقيا	55	20	25
الحبشة	52	11	37
تنزانيا	45	16	39
أوغندا	42	19	38
جورجيا	32	13	55
مصر	17	34	49
الفليبين	16	31	53
ماليزيا	11	45	44
كوريا الجنوبية	5	43	53
هولندا	3	27	70
فرنسا	3	26	71
الأردن	2	25	73
اليابان	1	32	66
هونج كونج	0	14	83
سنغافورا	0	34	86
العالم	5	33	62

World Bank, "World Development Indicators 2002 .

ويتضح من الجدول (1) تباين بنية الناتج المحلي في الدول النامية، ففي بعض هذه الدول dتبلغ إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 50%، وفي بعضها الآخر dتنخفض إسهام القطاع الزراعي إلى حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي بعض دول شرق آسيا dتنعدم إسهام القطاع الزراعي تماماً. أما في الدول المتقدمة فإن نسبة إسهام القطاع الزراعي تقل عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما إسهام القطاع الصناعي فتقل عن 20% في الدول النامية الأكثر فقراً، وتبلغ حوالي 40% في دول شرق آسيا، بينما تقل هذه النسبة عن 30% في معظم الدول المتقدمة.

وأخيراً، ينخفض إسهام قطاع الخدمات في الدول النامية الفقيرة عن 40% من الناتج المحلي الإجمالي، ويزيد في العديد من دول شرق آسيا عن 45%، بينما ترتفع هذه النسبة في الدول المتقدمة لتبلغ حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي في كل من هولندا وفرنسا. وقد يكون ارتفاع نسبة إسهام قطاع الخدمات مضللاً في بعض الدول النامية، حيث ترتفع تلك النسبة نتيجة لارتفاع إسهام القطاع الحكومي المنتج للخدمات أو قطاع السياحة، كما هو الحال في الأردن ومصر، وليس نتيجة لارتفاع إسهام النشاطات الحديثة في قطاع الخدمات كخدمات التأمين والخدمات المالية وخدمات الاتصالات والمعلوماتية.

وعلى الرغم من تشابه مشكلات الدول النامية، فإن استراتيجيات التنمية فيها ستختلف من دولة لأخرى باختلاف طبيعة وبنية ودرجة التداخل بين قطاعها الاقتصادي الأول (الزراعة والغابات والصيد) والقطاع الثاني (الصناعة) والقطاع الثالث (التجارة والمال والنقل والخدمات).

6 – التبعية الخارجية: الاقتصادية والسياسية والثقافية

ترتبط درجة التبعية الخارجية لدولة من الدول النامية بحجمها وبمواردها الطبيعية الموهوبة وبتاريخها السياسي. وتتصف أكثر الدول النامية بعمق تبعيتها وبتعدد أوجه تلك التبعية في مجالات الحياة المختلفة. ومعظم الدول النامية الصغيرة تابعة للعالم الصناعي في تجارتها الدولية، وبصورة خاصة في وارداتها، وتقنياتها الإنتاجية. وتمارس هذه التبعية وحدها آثاراً مهمة على عملية التنمية لهذه الدول. وإلى جانب التبعية الخارجية عبر تدفق السلع والخدمات والتكنولوجيا، هناك تبعية مؤسسية تشمل أنظمة الإدارة والتعليم والحكم، وتبعية للقيم السائدة، وأنماط الاستهلاك، وسلوك الأفراد تجاه الحياة والعمل والذات. وبذلك، فإن قدر الدول النامية ومصيرها يرتبطان إلى حد كبير بدرجة تبعيتها بتلك العوامل الخارجية.

7 – البنية السياسية، القوى المختلفة، وأصحاب المصالح والمنافع:

تلعب البنية السياسية، والمصالح المختلفة، وتحالفات النخبة (ملاك الأراضي، أصحاب الصناعات، الصيارفة، المستثمرون الأجانب، العسكريون، الخ..) دوراً مهماً في تحديد الاستراتيجيات الممكنة، والمسارت الأساسية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

إن تجمع المصالح والقوى لمختلف شرائح المجتمع في أغلب الدول النامية هو نتيجة للتاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي. إضافة لذلك، فإن توزيع القوى بين نخبة صغيرة وقوية من العسكريين، والصناعيين، وملاك الأراضي، والسياسيين، وأصحاب رؤوس الأموال والثروات، أكثر

وضوحاً في كثير من الدول النامية مما هو عليه الحال في الدول المتقدمة. لذلك، فإن التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الدول النامية لابد وأن تقودها تلك النخبة بأشكالها المختلفة. لذلك، وكما أشار تودارو فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم الدول النامية، لا يمكن أن تحدث بدون تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية ملائمة في مؤسسات الدول النامية. ومثال ذلك التغير في أنظمة الملكية العقارية، وبنى وأنظمة التعليم، والعلاقات المتداخلة في أسواق العمل ، وحقوق الملكية، وتوزيع ومراقبة الأصول المالية، وقوانين وضرائب التركات، واحتياطيات القروض والاعتمادات.

وباختصار، فإن اقتصاديات التنمية ما هي إلا امتداد لكل من علم الاقتصاد التقليدي والاقتصاد السياسي. وكما يتعلق هذا الفرع بتخصيص الموارد ، وبالنمو المستمر للناتج الكلي، فإنه يركز على الآليات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية التي تؤدي إلى تحسين سريع في مستوى معيشة طبقة واسعة من السكان الفقراء في دول العالم الثالث. كما تتعلق التنمية الاقتصادية بصياغة سياسات عامة مناسبة تؤدي إلى تغيرات اقتصادية واجتماعية ومؤسسية للمجتمع بأكمله وخلال فترة زمنية قصيرة. وإذا لم يتحقق ذلك، فإن الفجوة بين تطلعات الدول النامية وواقعها ستتسع بمرور الزمن. لذلك، فإن على القطاع العام أن يلعب دوراً متميزاً عما هو عليه الحال في التحليل الاقتصادي التقليدي.

وعلى الرغم من اهتمام اقتصاديات التنمية شأنه في ذلك شأن الاقتصاد التقليدي بالمشكلة الاقتصادية المطروحة على كل المجتمعات والمتلخصة في الإجابة على الأسئلة الخمسة التالية: ماذا ينتج المجتمع؟،

وأين ينتج المجتمع؟، وكم ينتج المجتمع؟، وكيف ينتج المجتمع؟، ولمن يوزع الإنتاج؟، إلا أن على اقتصاديات التنمية اعتبار السؤال المهم التالي على مستوى الاقتصاد الوطني: من هي الفئة المؤثرة في القرارات الاقتصادية ولمصلحة من تتخذ تلك القرارات؟. أما على المستوى الدولي، فتطرح اقتصاديات التنمية أسئلة أخرى تتلخص بمن هي الدول أو مجموعة الدول أو القوى التي تمارس تأثيراً على ندرة الغذاء و على عرض الموارد الطبيعية؟، ولمصلحة من تمارس تلك القوى تأثيرها ونفوذها؟.

ويحتاج التحليل الواقعي في اقتصاديات التنمية لمعرفة المتغيرات الاقتصادية كالدخل والأسعار ومعدلات نمو الادخار، إضافة إلى تحليل بعض العوامل غير الاقتصادية كنظام الملكية العقارية، وتوزيع الأراضي الزراعية، وتأثير الفئات والطبقات الاجتماعية، وهيكل القروض والتسليف، وأنظمة التعليم والصحة والإدارة والأجهزة الحكومية، وسلوك الأفراد تجاه العمل والتسلية والترفيه واحترام الذات وتقديره.

ومن الملاحظ أن استراتيجيات التنمية الاقتصادية خلال العقود الماضية قد فشلت في تحقيق زيادة مستوى الإنتاج الزراعي، وخلق فرص العمل، وتقليص الفقر في المجتمع، وذلك لإغفال استراتيجيات التنمية للعلاقات التبادلية بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية. ففي بعض الأحيان تتكامل القوى الاقتصادية والاجتماعية خلال عملية التنمية وفي أحيان أخرى تتعارض تلك الأنظمة مما يعيق عملية التنمية ويعرقل فرص نجاحها.

وقد أدى ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينيات إلى تفاقم أزمة المديونية في الثمانينيات. وتزايد ارتباط الدول النامية بالدول الغنية داخل

المنظومة الاجتماعية الدولية. فما يحدث في بكين والقاهرة وريو ستكون له انعكاسات وآثار في موسكو وباريس ونيويورك. فالعالم اليوم يعيش في قرية واحدة نتيجة لثورة الاتصالات والمعلوماتية، وعالم اليوم جسد واحد يتأثر بمرض أعضائه، وإذا مرض هذا الجسد تأثرت أعضاء الجسم كاملة.

ثانياً: الخصائص المشتركة للدول النامية

يتضح من الخصائص غير المشتركة للدول النامية خطورة تعميم بعض خصائص التخلف على جميع الدول النامية. وبالمقابل، هناك بعض الخصائص المشتركة للدول النامية تسمح بوضعها في إطار متجانس. ويتناول هذا الفصل الخصائص المشتركة للدول النامية وذلك باستعراض هذه الخصائص عبر البيانات الإحصائية التي تنشرها المنظمات الدولية. ولسهولة العرض، يمكن تصنيف هذه الخصائص ضمن المجموعات الست التالية:

1 – انخفاض مستويات المعيشة.

2 – انخفاض مستويات الإنتاجية.

3 – ارتفاع معدلات النمو السكاني وارتفاع مستويات الإعالة.

4 – ارتفاع وتزايد معدلات البطالة.

5 – الارتباط القوي بالإنتاج الزراعي والمواد الأولية.

6 – التبعية الأجنبية.

1 – انخفاض مستويات المعيشة

تتجه مستويات المعيشة للانخفاض في معظم الدول النامية. ولا تنخفض مستويات المعيشة في هذه الدول مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة

والغنية، ولكن تنخفض كذلك مقارنة بمستويات المعيشة لبعض الفئات المحدودة والمتميزة داخل الدول النامية ذاتها. ويتمثل انخفاض مستويات المعيشة كماً وكيفاً بشكل انخفاض في مستوى الدخل، والسكن غير الملائم، وانخفاض المستوى الصحي، وانخفاض أو انعدام مستويات التعليم، وارتفاع وفيات الأطفال، وانخفاض العمر المتوقع أو الأجل المرتقب.

ولتقييم انخفاض مستويات المعيشة في الدول النامية، سنقوم باستعراض بعض الإحصاءات التي تقيس مظاهر الحياة الاقتصادية في هذه الدول ونقارنها بمثيلاتها في الدول الصناعية المتقدمة. ولا بد من التنويه هنا إلى أن معظم المتغيرات المستخدمة في المقارنة تندرج في إطار المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهذه المتغيرات تحتوي على هامش خطأ كبير في التقدير والقياس، كما أنها في بعض الأحيان متغيرات غير قابلة للمقارنة نتيجة لتقلب أسعار الصرف واختلاف القوة الشرائية للنقد. ومع ذلك يمكن اعتبار تلك المتغيرات على الأقل بمثابة مؤشرات لمستويات المعيشة النسبية في دول العالم المختلفة.

أ – متوسط الناتج المحلي الإجمالي (أو الدخل القومي) للفرد:

يعد الناتج المحلي الإجمالي للفرد مؤشراً مهماً لمستوى معيشة الدول المختلفة. ويعد هذا الناتج من أكثر المقاييس الاقتصادية شيوعاً واستخداماً للتعبير عن محصلة النشاطات الاقتصادية للوحدات المنتجة في الاقتصاد الوطني، كما يقيس قيم السلع النهائية والخدمات التي تم إنتاجها ، والدخول التي تحققت نتيجة للفعاليات الاقتصادية المختلفة.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي في العالم عام 2000 ما يقارب 31493 بليون دولاراً، وبلغت حصة الدول الغنية منها 24927 بليون دولاراً

(79%)، وحصة الدول النامية 6566 بليون دولاراً (21%). وبأخذ توزيع سكان العالم في منتصف عام 2000، يتبين أن عدد سكان العالم قد بلغ 6.057 بليون نسمة، يعيش منهم 0.903 بليون نسمة في الدول المتقدمة (15%)، بينما يعيش 5.154 بليون نسمة (85%) في الدول النامية. وبذلك يتضح أن 85% من سكان العالم يعيشون في دول العالم النامي ويملكون 21% فقط من الدخل العالمي، في حين يستأثر 15% من سكان العالم الذين يعيشون في العالم المتقدم بحوالي 79% من الدخل العالمي.

أما بالنسبة لمتوسط إجمالي الدخل القومي للفرد عام 2000، فقد بلغ في العالم بأكمله 5170 دولاراً. أما حسب مجموعات الدول، فبلغ 410 دولاراً في الدول النامية منخفضة الدخل، و 1130 دولاراً في الدول النامية متوسطة الدخل، و4640 دولاراً في الدول النامية مرتفعة الدخل. بينما يبلغ متوسط الدخل القومي للفرد في الدول الغنية 27680 دولاراً. ويبلغ أدنى مستوى للدخل القومي للفرد 130 دولار سنوياً في سيراليون، وأعلى مستوى للدخل القومي المتوسط 38140 دولاراً في سويسرا. أي أن النسبة بين أعلى دخل متوسط وأقل دخل متوسط في العالم تبلغ أكثر من 293 ضعف. وهذا يدل بالطبع على التباين الكبير في توزيع الدخول سواء بين مجموعات دول العالم أم بين دول العالم المختلفة.

وقد اتسع سوء توزيع الدخول في العالم عبر الزمن، حيث بلغ الدخل العالمي عام 1985 مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي مقدار 10768 بليون دولاراً، وقدرت حصة الدول المتقدمة من هذا الدخل بـــ 7850 بليون دولاراً (73%)، وحصة الدول النامية 2918 بليون دولاراً (27%).

وهذا يعني أنه خلال عقد ونصف من الزمن خسرت الدول النامية 6% من الدخل العالمي حيث انخفضت حصتها من 27% عام 1985 إلى 21% من الدخل العالمي عام 2000، مما يعني أن الدول الفقيرة ازدادت فقراً والدول الغنية ازدادت غنى.

وبالنظر إلى عدم كفاية المتغيرات النقدية في المقارنة بين مستويات المعيشة بين دول العالم بسبب اختلاف القوة الشرائية للنقود، وعدم كفاية معدلات الصرف للتعبير عن اختلاف القوة الشرائية للنقود، فقد تضمن إحصاءات الأمم المتحدة، بيانات عن متغير أطلق عليه اسم تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity). فمثلاً، بلغ متوسط الدخل القومي للفرد في سيراليون 130 دولار عام 2000 و 480 دولاراً جارياً بعد الأخذ بالاعتبار لتعادل القوة الشرائية للعملة المحلية في هذه الدولة مقارنة بالقوة الشرائية للدولار في الولايات المتحدة الأمريكية. كما بلغ متوسط الدخل القومي للفرد في سويسرا 38140 دولاراً و 30450 دولاراً جارياً مصححاً بالقوة الشرائية للفرنك السويسري. وفي الولايات المتحدة الأمريكية بلغ متوسط الدخل القومي للفرد 34100 دولاراً في كلتا الحالتين. وفي حين بلغت النسبة بين متوسط الدخل القومي للفرد في سيراليون ومتوسط الدخل الفردي في سويسرا عام 2000 أكثر من 293 ضعفاً، فإن هذه النسبة لا تتجاوز 63 ضعفاً بعد مقارنة متوسطات الدخول مقاسة بتعادل القوة الشرائية.

ب – معدلات نمو الدخل القومي

تتصف الدول النامية إضافة لانخفاض مستويات دخولها المتوسطة، بانخفاض معدلات نموها الاقتصادي معبراً عنها بمعدل تغير

الناتج المحلي الإجمالي، بمقارنتها بالدول الصناعية المتقدمة. فمثلاً، تبين الإحصاءات أن الـ 31 دولة الأكثر فقراً في العالم ، تناقص متوسط دخلها القومي الحقيقي للفرد بمعدل سالب قدره -0.3% سنوياً خلال الفترة 1965-1985. وكان معدل النمو للدول المصنفة من الأمم المتحدة تحت اسم الدول النامية، بمعدل سنوي قدره 3.7% سنوياً. أما دول العالم الثالث غير المنتجة للنفط، فنما دخلها الحقيقي المتوسط بمعدل 2.8% سنوياً. وبالمقابل، بلغ معدل النمو للدول المتقدمة 1.7% سنوياً. وتدل هذه النتائج على أن فجوة الدخول بين الدول الأكثر فقراً في العالم وبين الدول المتقدمة قد اتسعت بمعدل: 1.7-(-0.3)=2% سنوياً خلال الفترة 1965 -1985. أما الفجوة بين دول العالم الثالث ككل والدول المتقدمة فتقلصت بمعدل سنوي يساوي 3.7-1.7=2%. وعلى الرغم من أن معدل النمو الاقتصادي للدول النامية يفوق مثيله في الدول الصناعية، إلا أن الفجوة بين هاتين المجموعتين من الدول تتسع عبر الزمن لانخفاض مستوى الدخل المتوسط في فترة الأساس للدول النامية. ومن الواضح فإن لارتفاع معدلات النمو السكاني للدول النامية أثر كبير في اتساع الفجوة الدخلية بين هاتين المجموعتين من الدول، فالدول الغنية تصبح أكثر غنى في حين تصبح الدول الفقيرة أكثر فقراً.

وحققت مجموعة الدول منخفضة الدخل في العالم (باستثناء الهند والصين) خلال الفترة 1985-1995 معدل نمو لمتوسط دخلها القومي مقداره -1.4% سنوياً، والدول النامية متوسطة الدخل -0.7%، والدول النامية منخفضة ومتوسطة الدخل 0.4%. أما الدول الغنية، فبلغ معدل نمو دخلها المتوسط السنوي 1.9% سنوياً. وبذلك، فإن فجوة الدخول بين

الدول النامية الأكثر فقراً والدول الغنية قد ازدادت اتساعاً خلال الفترة المذكورة بمعدل سنوي قدره 1.9-(-1.4)=3.3%. ويبين الجدول (2) معدلات نمو الدخل القومي المتوسط لبعض دول العالم خلال الفترة 1990 -2000.

جدول (2): معدل نمو الدخل القومي للفرد %

خلال الفترة 1990-2000

جورجيا -13	السودان 8.1	الهند 6	فرنسا 1.7	الولايات المتحدة 3.5
طاجكستان -10.4	سنغافوره 7.8	كوريا الشمالية 5.7	إيطاليا 1.6	منخفضة الدخل 3.2
أذربيجان -6.3	إيرلنده 7.3	الأردن 5	ألمانيا 1.5	متوسطة الدخل 3.6
روسيا -4.8	ماليزيا 7	فلنده 2.8	اليابان 1.3	مرتفعة الدخل 2.5
كازاخستان -4.1	لبنان 6	السويد 1.9	سويسره 0.8	العالم 2.7

World Bank , "World Development indicators 2002", Table4.01. p:206,

وفي عام 2000، بلغ أعلى معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لعام 1999، 17.6% في تركماتستان، و11.5% في إيرلنده، و 11.1% في أذربيجان، و4.2% في العالم. أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد فقد بلغ 15.3% في تركمانستان و -10.3% في الضفة الغربية وقطاع غزة، و2.2% في العالم.

ج – توزيع الدخل القومي

لايعد اتساع الفجوة بين دخول الدول الغنية والدول الفقيرة الظاهرة الوحيدة لازدياد التفاوت بين عالم الفقراء وعالم الأغنياء. ولتقييم وضع الفقر في الدول النامية، من الضروري النظر إلى اتساع الفجوة بين الفقراء

والأغنياء داخل الدولة الواحدة، مما يدفعنا لتناول مشكلة توزيع الدخول وعدالة ذلك التوزيع في الدول النامية.

تظهر جميع دول العالم درجات مختلفة من سوء توزيع الدخول فيها. ويلاحظ وجود فوارق كبيرة بين درجات توزيع الدخول في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. ومع ذلك، فإن توزيع الدخول في الدول الفقيرة أسوء مما هو عليه الأمر في الدول الغنية. ويبين الجدول (3)، أن مؤشر جيني الذي يقيس تركز الدخول يساوي 62.9 في سيراليون، و61.3 في جنوب أفريقيا، و 60.7 في البرازيل، مما يدل على ارتفاع درجة سوء توزيع الدخول في أمريكا اللاتينية بدرجة كبيرة.

و بمقارنة حصة الـ 10% و الـ 20% من السكان الأكثر فقراً ، والسكان الـ 20% والـ 10% الأكثر غنى كمؤشر اعتباطي لمقياس اختلال توزيع الدخول في المجتمع، يتبين من الجدول السابق أن دولاً كالبرازيل وجنوب أفريقيا ونيكاراجوا وكولومبيا، تتصف بتوزيع غير متكافئ للدخول فيها بدرجة كبيرة. وهناك دول أخرى كمصر والأردن والمغرب تتصف بتوزيع غير متكافئ بدرجة متوسطة. وتتصف مجموعة ثالثة من الدول كالدانيمارك واليابان والولايات المتحدة وسويسرا بدرجة ضعيفة لتوزيع الدخول فيها. ولا تتضح علاقة ارتباط معنوية بين مستوى الدخل المتوسط للفرد ودرجة تركز الدخول أو سوء توزيعها. وهذا يدل على أن التنمية الاقتصادية لا يمكن قياسها فقط بمستويات المتغيرات وبمعدلات نموها ، ولكن من الضروري معرفة كيفية توزيع تلك المتغيرات بين السكان، ومن يستفيد من ثمار التنمية الاقتصادية.

جدول (3): توزيع الدخول في العالم

مؤشر جيني، وتوزيع الدخل أو الاستهلاك

الدولة	سنة البيانات	مؤشر جيني	أقل %10	أقل %20	أعلى %20	أعلى %10
سيراليون	1989	62.9	0.5	1.1	63.4	43.6
جنوب أفريقيا	1993	61.3	0.7	0.2	65	47.7
البرازيل	1998	60.7	0.7	2.2	64.1	48
نيكاراجوا	1998	60.3	0.7	2.3	63.6	48.8
كولومبيا	1996	57.1	1.1	3	60.9	46.1
روسيا	1998	48.7	1.7	4.4	53.7	38.7
الإكوادور	1995	43.7	2.2	5.4	49.7	33.8
الولايات المتحدة	1997	40.8	1.8	5.2	46.4	30.5
المغرب	1999	39.5	2.6	6.5	46.6	30.9
الأردن	1997	36.4	3.3	7.6	44.4	29.8
مصر	1995	28.9	4.4	9.8	39	25
النروج	1995	25.8	4.1	9.7	35.8	21.8
السويد	1992	25	3.7	9.6	34.5	20.1
اليابان	1993	24.9	4.8	10.6	35.7	21.7
الدانمارك	1992	24.7	3.6	9.6	34.5	20.5

World Bank , "World Development Indicators2002 , Table 2.8, pp.74.-76.

د- اتساع الفقر

يتعلق انتشار الفقر في دولة من الدول بعاملين أساسيين: مستوى متوسط الدخل القومي للفرد، ودرجة سوء توزيع الدخول. وباعتبار مستوى محدد من الدخل المتوسط، يزداد الفقر كلما زاد توزيع الدخول سوءاً. وبصورة مشابهة، انطلاقاً من توزيع محدد للدخول، يزداد الفقر كلما انخفض مستوى الدخل. ولكن كيف يمكن قياس الفقر كمياً؟.

خلال فترة السبعينيات، ونظراً لازدياد الاهتمام بمشكلة الفقر لاتساع مداه داخل الدول النامية من جهة، وبين دول العالم من جهة ثانية، فقد اصطلح على استخدام ما يسمى "بخط الفقر". وبذلك اتجه الاقتصاديون صوب مفهوم أوسع من مفهوم واسع الانتشار هو "الفقر المطلق". ويعني ذلك مستوى أدنى محدد من الدخل ضروري لإشباع الحاجات الطبيعية الأساسية اللازمة لاستمرار الحياة، من غذاء وملبس ومسكن. وتنطرح هنا مشكلة مهمة مفادها أن تلك الاحتياجات الضرورية تتغير من دولة لأخرى ومن منطقة لأخرى تبعاً للاحتياجات الجسمية والاجتماعية. ولتفادي الإفراط في تحديد هذا المستوى، صمم الاقتصاديون "خطاً دولياً للفقر" معتمد على مستوى دخل يومي متوسط بالأسعار الثابتة لعام 1985، وبعدها جرت محاولة لتقدير "مكافئ القوة الشرائية" لذلك المقدار من الدخل النقدي بالعملات المحلية للدول النامية.

ويتضمن الجدول (4)، بعض البيانات عن الفقر مقيماً بنسبة عدد السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً (مقيماً بدولار مكافئ للقوة الشرائية خلال الفترة 1992-1999). ويتضح من هذا الجدول تركز الفقر في الدول الأفريقية بالدرجة الأولى، وفي دول أمريكا اللاتينية في الدرجة الثانية. ففي زامبيا مثلاً، بلغ متوسط الدخل الحقيقي للفرد عام 2000 مقدار 392 دولار سنوياً ، وتقدر نسبة الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً بحوالي 86% من السكان. كما يلاحظ أن ارتفاع مستوى الدخل المتوسط لا يعني بالضرورة إلغاء الفقر. فهناك دول نامية مثل البيرو ترتفع فيها نسبة الفقر (49% من السكان يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً) رغم ارتفاع مستوى الدخل المتوسط (متوسط دخل الفرد

الحقيقي 2368 دولار سنوياً) ، بينما توجد دول نامية أخرى تنخفض فيها نسبة الفقر رغم انخفاض مستوى دخلها المتوسط.

جدول (4): توزيع الفقر في العالم
إجمالي الناتج القومي الحقيقي للفرد لعام 2000
ونسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً %

الدولة	السنة	إجمالي الناتج القومي للفرد	نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً%
زامبيا	1993	392	86
هوندراس	1993	711	53
البيرو	1997	2368	49
الفلبين	1997	1167	36.6
بنغلادش	1996	373	35.6
الهند	1992	459	35
النيجر	1993	203	34.1
سريلانكا	1996	860	25
مصر	1996	1226	22.9
المغرب	1999	1370	19
تايلاند	1992	2805	13.1
الأردن	1991	1616	11.7

World Bank , "World Development Indicators 2002", pp.68-70

هـ – الأوضاع الصحية والتغذية والوفيات:

إضافة إلى انخفاض مستوى الدخل، تكافح دول نامية عديدة ضد المجاعة وسوء التغذية واعتلال الصحة. ففي الدول الأكثر فقراً، ينخفض الأجل المرتقب، وترتفع معدلات وفيات الأطفال (عدد الأطفال الذين يتوفون قبل بلوغهم السنة الأولى من عمرهم لكل ألف من المواليد الأحياء)

ويعاني كثير من السكان من سوء التغذية معبراً عنه بنقص السعرات الحرارية الأساسية. ويبلغ ثلث هؤلاء من الأطفال الذين يقل عمرهم عن العامين، ويعيشون في أفقر الدول النامية في أفريقيا وآسيا. ففي هاتين القارتين، تقدر نسبة السكان الذين يعانون من نقص الغذاء بثلثي عدد السكان. وقدر النقص في السعرات الحرارية بأقل من 2% من إنتاج الحبوب العالمي. وهذا يناقض وجهة النظر الشائعة التي تقول أن سوء التغذية في العالم ناتج من انخفاض مستوى الإنتاج الغذائي، في حين أن التفسير الأكثر قبولاً يجد تعليله في اختلال توزيع الدخول. وبذلك، فإن سوء التغذية واعتلال الأوضاع الصحية في الدول النامية هي على الأغلب نتاج للفقر أكثر من كونها سبب لانخفاض مستوى إنتاج الغذاء، رغم ارتباط هذين العاملين ببعضهما بعضا بصورة غير مباشرة.

ويعد سوء التغذية أحد عوامل تدهور الأوضاع الصحية ومن مسببات ارتفاع الوفيات في الدول النامية. وهناك عوامل وأسباب أخرى كإمكانية توافر المياه النقية للشرب، التي تعد من أهم مقاييس الأوضاع الصحية. فالأمراض الناجمة عن شرب المياه الملوثة كثيرة كالحمى المدارية والكوليرا، وهو سبب مهم من الإسهالات المزمنة التي تؤدي إلى أكثر من 35% من وفيات الأطفال في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ويمكن تخفيض الكثير من هذه الوفيات بتنقية المياه المعدة للشرب. وفي الثمانينيات، فإن أقل من 30% من سكان العالم الثالث يتحصلون على المياه الصالحة للشرب.

ويتضح من الجدول (5)، انخفاض نسبة السكان الذين يستفيدون من الخدمات الصحية في دول كالحبشة والنيجر والمغرب، في حين تتوافر تلك

الخدمات لجميع السكان في الدانيمارك والسعودية. كما يتمتع حوالي 24% فقط من سكان الحبشة بالمياه النقية الصالحة للشرب، وتبلغ هذه النسبة 88 % في الباكستان، و96% في السعودية، و100% في الدانيمارك، و80% في العالم. أما الوسائل الصحية كالحمامات ودورات المياه، فلا تتوافر سوى لـــ 15% من سكان الحبشة، و61% من سكان الباكستان، و63% في نيجيريا، و56% في جميع دول العالم.

ويعد انخفاض مستوى الخدمات الصحية من أهم مؤشرات تردي الأوضاع الصحية في الدول النامية. ويمكن قياس ذلك بمقارنة نسب عديدة منها: عدد الأطباء وعدد الأسرة في المستشفيات وعدد الممرضات لكل 100 ألف ساكن. كما تتسم الدول النامية بتركز الخدمات الصحية في المدن وحرمان المناطق الريفية التي يعيش فيها حوالي 75% من سكان الدول النامية.

جدول (5):الأوضاع الصحية: نسبة السكان المستفيدين من المياه النقية، الوسائل الصحية عام 2000

الدولة	المياه النقية	الوسائل الصحية
الحبشة	24	15
تنزانيا	54	90
نيجيريا	57	63
الباكستان	88	61
المغرب	82	75
الأردن	96	99
السعودية	96	100
الدانيمارك	100	100
العالم	80	56

World Bank , "World Development Indicators 2002, pp106,

ونتيجة لتردي الأوضاع الصحية في الدول الفقيرة، ترتفع معدلات الوفيات عموماً كما ترتفع معدلات وفيات الأطفال على وجه الخصوص. ويدل الجدول (6)، على أن معدل وفيات الأطفال لكل ألف مولود حي في سيراليون بلغ 154 مقابل 4 في اليابان، و 3 في هونغ كونغ.

ويؤدي ارتفاع معدلات وفيات الأطفال إلى ارتفاع معدلات الخصوبة في المجتمعات النامية وذلك لتعويض وفيات الأطفال المرتفعة في هذه المجتمعات. فقد بلغ معدل الخصوبة 5.9 أطفال في راوندا، و5.8 في سيراليون وغينيا بيشاو، مقابل 1.9 في النروج و1.4 في اليابان، و1 في هونغ كونغ.

جدول (6): معدلات وفيات الأطفال، والخصوبة

الدولة	معدل وفيات الأطفال لكل ألف مولود حي 2000	معدل الخصوبة الكلية 2000
سيراليون	154	5.8
موزامبيق	129	5.1
غينيا بيشاو	126	5.8
راوندا	123	5.9
الحبشة	98	5.6
سورية	24	3.6
السعودية	18	5.5
الولايات المتحدة	7	2.1
إيطاليا	5	1.2
الدانيمارك	4	1.7
النروج	4	1.9
اليابان	4	1.4
السويد	3	1.6
هونغ كونغ	3	1

World Bank , "World Development Indicators 2002.

وتنعكس الأوضاع الصحية والغذائية على الأجل المرتقب عند الولادة، حيث يرتفع متوسط عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الفرد في الدول المتقدمة، وينخفض عدد السنوات التي يرتقب أن يعيشها الفرد في الدول النامية. ويشير الجدول (7)، أن العمر المتوقع للفرد في زامبيا 38 عاماً، وفي سيراليون 39 عاماً، في حين يبلغ هذا العمر المتوقع 77 عاماً في فنلندا و 81 عاماً في اليابان. بمعنى أن عدد السنوات المتوقع أن يعيشها الفرد في سويسرا يبلغ ضعف عدد السنوات التي يتوقع للفرد أن يعيشها في زامبيا. كما يعيش الفرد في اليابان ضعف عدد السنوات التي يتوقع للفرد أن يعيشها في سيراليون.

جدول (7): الأجل المرتقب عند الولادة علم 2000

زامبيا 38	موزامبيق 42	مدغشقر 55	مصر 67	فنلندا 77
سيراليون 39	تشاد 48	اليمن 56	سورية 70	الولايات المتحدة 77
اوغندا 42	برندي 49	نيبال 59	السعودية 73	سويسرا 80
مالاوي 39	مالي 42	توغو 49	عمان 74	السويد 80
راوندا 40	تنزانيا 44	هايتي 53	الإمارات 75	اليابان 81

World Bank , "World Development Indicators 2002.

ويعد انخفاض الاستهلاك اليومي للفرد من البروتينات مؤشراً من مؤشرات سوء التغذية، حيث يتغير هذا الاستهلاك من 97 غرام للفرد في الولايات المتحدة إلى 45 غرام للفرد في غانا. أما بالاعتماد على متوسط استهلاك الفرد من الحبوب، فقد بلغ هذا المتوسط في الثمانينيات، 670 كيلو غرام في الدول المتقدمة و 185 كيلو غرام في الدول النامية الفقيرة.

و – انخفاض مستويات التعليم:

تنفق الدول النامية نسبة مهمة من موازناتها الإنفاقية على التعليم. ومع ذلك، تبقى نسبة الأمية مرتفعة في كثير من الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة التي انقرضت فيها الأمية تقريباً. وتبين البيانات الواردة في الجدول (8)، أن نسبة الأمية بين الكبار في الدول النامية ما تزال مرتفعة. فقد بلغت هذه النسبة 84% من السكان الذين فاتهم قطار التعليم الابتدائي (أكبر من 15 عاماً) في النيجر، و 76% في بوركينا فاسو، و 63% في السينغال. كما أن نسبة الأمية هذه ما تزال عالية في كثير من الدول العربية، حيث بلغت 51% في المغرب، و45 % في مصر، و33% في الجزائر، و24% في السعودية. وهذا يعني أن على الدول التي ترتفع فيها معدلات الأمية بين الكبار بذل المزيد من الجهود والموارد لمحو الأمية، سيما وأن مفهوم الأمية قد تطور في العالم المتقدم. فلم يعد مفهوم الأمية اليوم مرتبطاً بمعرفة القراءة والكتابة، ولكنه تعدى ذلك ليشمل معرفة استخدام الحاسب الآلي. فالأمي في العالم المتقدم ليس الجاهل بالقراءة والكتابة ولكنه الجاهل باستخدام الحاسب الآلي ومعارفه.

وتدل الإحصاءات إضافة إلى ارتفاع معدلات الأمية بين الكبار عموماً، إلى ارتفاع معدلات الأمية بشكل خاص بين الإناث. فمثلاً، تبلغ معدلات أمية الكبار في النيجر 92% بين الإناث و 76% بين الذكور، وتبلغ في بوركينا فاسو 86% و 66% على التوالي، وتبلغ في المغرب 64 % و38%، وفي مصر 56% و33%، وفي السعودية 33% و17%.

جدول (7): نسبة الأمية بين الكبار عام 2000

النيجر 84	الحبشة 61	موزامبيق 56	مصر 45	الجزائر 33
بوركينا فاسو 76	بورندي 52	ساحل العاج 53	توغو 43	السعودية 24
نيبال 58	بينين 63	المغرب 51	الهند 43	تونس 29
مالي 59	بنغلادش 59	هاييتي 50	ملاوي 40	الإمارات 24
السينيغال 63	باكستان 57	تشاد 57	نيجيريا 36	الأردن 10

World Bank , "World Development Indicators 2002".

ولا يقتصر تردي الأوضاع التعليمية في الدول النامية في ارتفاع مستويات الأمية بين الكبار فحسب، بل يتعدى ذلك إلى انخفاض معدلات ارتياد المدارس للأفواج العمرية حسب مستويات التعليم المختلفة. ويبين الجدول (8)، معدلات ارتياد المدارس الابتدائية والثانوية حسب أفواج الأعمار.

ويلاحظ من الجدول (8)، التباين الكبير في معدلات ارتياد المدارس بين الدول النامية والدول الغنية. ففي حين يرتاد 41% من الفوج العمري للذكور و30% من الفوج العمري للإناث، المدارس الابتدائية في الحبشة، فإن هذه النسب تبلغ على التوالي 102% لكل من الذكور والإناث في اليابان. وتبدو الفوارق أكثر وضوحاً في مراحل التعليم الثانوي والعالي، ففي الحبشة تبلغ نسبة ارتياد التعليم العالي 0%، في حين تبلغ هذه النسبة 77% في الولايات المتحدة الأمريكية.

جدول (8): معدلات ارتياد المدارس الابتدائية والثانوية والعالية

كنسبة من الفوج العمري عام 1998.

الدولة	المدارس الابتدائية		المدارس الثانوية		المدارس العالية
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
موزامبيق	45	37	9	6	1
الحبشة	41	30	19	12	1
النيجر	32	20	7	5	0
بوركينا فاسو	40	28	11	6	0
مصر	95	89	–	–	39
المغرب	85	73	–	–	9
السعودية	61	57	50	47	17
الولايات المتحدة	95	95	104	76	77
كندا	97	96	94	93	58
اليابان	102	102	–	–	44

World Bank , "World Development Indicators 2002.

ثانياً: انخفاض مستوى الإنتاجية

ينخفض مستوى إنتاجية العمل (الإنتاج مقسوماً على عدد العمال) في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. ويمكن تفسير هذا الانخفاض اقتصادياً حسب قانون تناقص الغلة، بسبب النقص الشديد في تكامل عناصر الإنتاج، وغياب الإدارة المدربة والمؤهلة والخبيرة في عملية الإنتاج.

كما يمكن تفسير انخفاض مستوى الإنتاجية بالدول النامية بآلية الحلقة المفرغة، والآثار التراكمية والدائرية التي جاءت بها نظرية ميردال لتفسير العلاقة بين انخفاض مستوى الإنتاجية وانخفاض مستوى الدخل. فانخفاض مستوى الإنتاجية يؤدي في الدول الفقيرة إلى انخفاض مستوى الدخل، وانخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض مستويات الادخار والطلب، ويؤدي انخفاض مستويات الادخار والطلب إلى انخفاض

مستويات الاستثمار والتكوين الرأسمالي، ويؤدي انخفاض التكوين الرأسمالي إلى التخلف الاقتصادي الذي يسبب بدوره انخفاض مستوى الإنتاجية.

وهناك حلقة أخرى مفرغة تفسر انخفاض مستوى الإنتاجية وفق التسلسل التالي: يؤدي انخفاض مستوى الدخل في الدول الفقيرة إلى انخفاض مستوى التغذية، ويؤدي انخفاض مستوى التغذية إلى انخفاض مستوى الصحة، ويؤدي انخفاض مستوى الصحة إلى انخفاض مستوى الإنتاجية، ويؤدي انخفاض مستوى الإنتاجية إلى انخفاض مستوى الدخل، وهكذا.

ثالثاً: ارتفاع معدلات النمو السكاني ومعدلات الإعالة

بلغ عدد سكان العالم في منتصف عام 1980 مقدار 4,429 مليار نسمة، يقطن ثلثا هذا العدد في الدول النامية وثلثهم في الدول المتقدمة. أما في عام 2000، فقدر عدد سكان العالم بـــ 6.057 مليار نسمة يقطن منهم حوالي 15% في الدول الفقيرة، و85% في الدول الغنية. وبلغ معدل النمو السكاني العالمي 1.7% خلال الفترة 1980 –1990 و 1.6% خلال الفترة 1990–2000. بينما قدر معدل النمو السكاني في الدول منخفضة الدخل بـــ 2% و 2.1%، وفي الدول متوسطة الدخل بـــ 1.8% و 1.4%، وفي الدول مرتفعة الدخل بـــ 0.7% و 0.7% على التوالي في هاتين الفترتين. وبذلك يتبين ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامية مقارنة بالدول الغنية حيث يبلغ معدل النمو السكاني في الدول منخفضة الدخل 2.5 ضعف معدل النمو السكاني في الدول الغنية (جدول 9). ويلاحظ أن معدلات النمو السكاني بدأت بالانخفاض في السنوات الأخيرة بصورة ملحوظة.

جدول (9): عدد السكان، ومعدلات النمو السكاني، وقوة العمل في العالم

الدول	عدد السكان		معدل النمو %		عدد السكان 15-64		قوة العمل	
	1980	2000	90-80	2000-90	1980	2000	1980	2000
منخفضة الدخل	2.378	2.460	2	2.1	1.351	1.443	1.156	1.115
متوسطة الدخل	1.236	2.695	1.8	1.4	0.717	1.775	0.513	1.389
مرتفعة الدخل	0.816	0.903	0.7	0.7	0.522	0.589	0.368	0.439
العالم	4.429	6.057	1.7	1.6	2.590	3.806	2.037	2.943

World Bank "World Development Indicators 2002. pp:52-54.

وبلغت نسبة الإعالة الكلية عام 2000 في العالم 47% من عدد السكان في سن العمل، وفي الدول منخفضة الدخل 60%، وفي الدول متوسطة الدخل 40%، وفي الدول مرتفعة الدخل 30%. وبذلك يتبين ارتفاع معدلات الإعالة في الدول الفقيرة مقارنة بالدول الغنية، حيث يزيد معدل الإعالة في الدول منخفضة الدخل بمقدار الثلث عن مثيله في الدول مرتفعة الدخل. أما نسبة قوة العمل إلى مجموع السكان ، فقد قدرت في هذه السنة بـــ 46% في العالم ككل، و45% في الدول منخفضة الدخل، و 52% في الدول متوسطة الدخل، و49% في الدول مرتفعة الدخل.

رابعاً – ارتفاع وتزايد معدلات البطالة المفتوحة والمقنعة

تعاني الدول النامية من البطالة بمختلف أشكالها. فهناك البطالة المفتوحة التي تعني عدم تمكن الباحث عن العمل إيجاد فرصة العمل المناسبة وبالتالي وجوده عاطلاً بصورة كلية عن العمل في سوق العمل. وتشمل البطالة المفتوحة أو الكاملة، الأشخاص الذين يرغبون في العمل ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه. وهناك البطالة الموسمية التي تفيد باشتغال

الأفراد خلال فترة محدودة من أيام العمل وتعطلهم في أيام أخرى كما يحث في قطاع الزراعة حيث يغلب العمل الموسمي أثناء فترتي البذار والحصاد، وتعطل المزارعين بقية أيام السنة. وترتفع نسب البطالة المقنعة كذلك في القطاع الحضري في كثير من الدول النامية. وتنتشر هذه البطالة بشكل خاص في القطاع الحكومي والإداري حيث يعمل الأفراد أقل مما يستطيعون، كما أنهم يعملون وقتاً كاملاً بإنتاجية منخفضة بحيث لا ينخفض الإنتاج الكلي بصورة ملموسة نتيجة لانخفاض عدد ساعات العمل.

وهناك البطالة الهيكلية التي تفيد بوجود فرص عمل في المجتمع ولكنها لا تتلاءم مع خصائص العرض المتاح في سوق العمل. فسوق العمل يطلب مثلاً مؤهلين في تخصصات معينة، ولكن الذين يوجدون في سوق العمل ويبحثون عن الفرص الوظيفية لا يتمتعون بتلك الخصائص، مما يجعلهم خارج إطار متطلبات احتياجات الطلب، ومثال ذلك بطالة المتعلمين التي بدأت تأخذ أبعاداً اجتماعية واقتصادية خطيرة في العديد من الدول النامية.

ويبلغ معدل البطالة المقنعة في العالم الثالث ما بين 10-15% من قوة العمل. وتنتشر البطالة المقنعة خصوصاً بين الشباب حيث يقدر معدلها ما بين 15-24% من قوة العمل. وعندما تضاف البطالة المقنعة إلى البطالة المفتوحة، فهناك 30% من قوة العمل في الريف والحضر تبقى غير مستخدمة في الدول النامية، مما يشكل سوء استخدام وتخصيص للموارد البشرية.

وبالنظر إلى ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول النامية، فمن اللازم خلق فرص عمل تتناسب مع معدل نمو السكان أو معدل نمو قوة

العمل وإلا فإن معدلات البطالة سوف ترتفع بشكل مطرد. ومن الجدير بالذكر أن معدل نمو قوة العمل قد بلغ، حسبما ورد في مؤشرات التنمية في العالم لعام 2002، خلال الفترة 1990-2000، 2.3% في الدول منخفضة الدخل، و1.8% في الدول متوسطة الدخل، و1% في الدول مرتفعة الدخل، و 1.8% في العالم بأكمله.

خامساً: الارتباط بالإنتاج الزراعي والمواد الأولية المعدة للتصدير

تعمل الغالبية الكبرى من قوة العمل في الدول النامية في قطاع الزراعة. ففي عام 1995 بلغت نسبة قوة العمل المشتغلة في هذا القطاع 69% في الدول منخفضة الدخل، و32% في الدول متوسطة الدخل، و5% في الدول مرتفعة الدخل، و49.5% في دول العالم جميعاً (جدول :10).

جدول رقم (10): توزيع قوة العمل

لمجموعات دول العالم عام1980 و1995

مجموعة الدول	الناتج المحلي الإجمالي					
	الزراعة %		الصناعة %		الخدمات %	
	1980	1995	1980	1995	1980	1995
منخفضة الدخل	73	69	13	15	14	16
متوسطة الدخل	38	32	28	27	34	41
مرتفعة الدخل	9	5	35	31	56	64
العالم	53	495	20	20	27	31

World Bank, "World Development Report. Table 4.2,pp:220-221.

ويلاحظ اتجاه عام بانخفاض نسبة قوة العمل المشتغلة في الزراعة بكافة مجموعات الدول. فقد بلغت تلك النسب عام 1980 في الدول منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل والعالم على التوالي: 73%، 38%، 9

%، 53%. لذلك فعلى الرغم من انخفاض إسهام قوة العمل في الزراعة في مجموعة الدول النامية (الدول منخفضة ومتوسطة الدخل)، إلا أن أكثر من ثلثي السكان ما زالوا يعملون في قطاع الزراعة في مجموعة الدول منخفضة الدخل وثلث السكان في مجموعة الدول متوسطة الدخل.

وبالمقابل ينخفض إسهام قوة العمل في كل من قطاعي الصناعة والخدمات، حيث بلغ ذلك الإسهام عام 1995 ما نسبته 15% و16% في الدول منخفضة الدخل، و27% و41% في الدول متوسطة الدخل، و31% و64% في الدول مرتفعة الدخل، و20% و31% في دول العالم أجمع.

وتبدو الفوارق واضحة بين نسب قوة العمل المشتغلة في الزراعة في الدول النامية منخفضة الدخل والدول مرتفعة الدخل، حيث بلغت هذه النسبة عام 1980 و1995 حوالي 8 أضعاف و14 ضعف مثيلتها في الدول مرتفعة الدخل، مما يدل على تزايد التفاوت بين هيكل قوة العمل في الدول النامية والغنية عبر الزمن. ويكمن السبب في انخفاض مستوى الإنتاجية الناجم عن استخدام الأساليب الزراعية البدائية في الدول النامية إضافة إلى انخفاض مستوى الميكنة واستعمال الأسمدة والمبيدات في النشاط الزراعي.

ويمكن تلمس انخفاض مستوى الإنتاجية في القطاع الزراعي في الدول النامية وذلك بمقارنة نسبة قوة العمل المشتغلة في الزراعة ونسبة إسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (جدول 11). ففي قطاع الزراعة، وعام 1995 مثلاً يعمل حوالي 69% من قوة العمل في الدول منخفضة الدخل، بينما يسهم قطاع الزراعة بحوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي. أما في الدول الغنية، فيعمل في هذا القطاع حوالي 5%

من قوة العمل في حين يسهم قطاع الزراعة بحوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (11): بنية الناتج المحلي الإجمالي
لمجموعات دول العالم عام 1980 و 1995

مجموعة الدول	الناتج المحلي الإجمالي					
	الزراعة %		الصناعة %		الخدمات %	
	1980	1995	1980	1995	1980	1995
منخفضة الدخل	37	25	31	38	32	35
متوسطة الدخل	...	11	...	35	...	52
مرتفعة الدخل	3	2	37	32	58	66
العالم	7	5	38	33	53	62

World Bank, "World Development Report ", Table 12, pp: 236-237.

تتركز معظم صادرات الدول النامية على المواد الأولية والاستخراجية، فقد شكلت صادرات الدول النامية من المواد الأولية (غذاء، مواد خام، وقود، معادن، الخ..) حوالي 90% من صادراته. وتحتاج الدول النامية للصادرات لتأمين احتياجاتها من القطع الأجنبي، حيث يؤمن التصدير من هذه المواد الأولية عدا النفط من 60-70% من النقد الأجنبي المتدفق إلى دول العالم الثالث. ورغم ذلك، تتناقص أهمية صادرات الدول النامية باستمرار، فقد كانت حصة دول العالم الثالث من التجارة الدولية 33 % عام 1950، وانخفضت هذه النسبة إلى 21% عام 1980. وخلال هذه الفترة بالطبع، ارتفعت حصة الدول الصناعية من 60% إلى 72% من التجارة العالمية. ولا شك فإن تناقص حصة الدول النامية من التجارة الدولية لا يعني بالضرورة تناقص حجم السلع المصدرة، مما أدى إلى تزايد تبعية هذه الدول للدول الصناعية.

ويبين الجدول (12) أن حصة الدول المتقدمة من التجارة الدولية عام 2000 تساوي 75.9% من التجارة الدولية في حين تنخفض حصة الدول النامية منخفضة الدخل من هذه التجارة إلى 3.51%. أما بالنسبة لحصة هاتين المجوعتين من الدول من سكان العالم في ذات السنة فكانت على التوالي 14.91% و40.61%.

جدول (12) : حصة الدول النامية منخفضة الدخل والدول المتقدمة من السكان والتجارة الدولية في العالم

السنوات	الدول النامية منخفضة الدخل		الدول المتقدمة	
	% من التجارة العالمية	% من سكان العالم	% من التجارة العالمية	% من سكان العالم
1970	3.57	51.97	78.10	20.57
1975	3.38	52.94	77.50	19.56
1980	3.96	53.65	77.84	18.64
1985	4.07	54.45	78.98	17.66
1990	3.46	55.36	79.96	16.75
1995	4.08	56.08	77.90	16.01
2000	3.51	40.61	75.90	14.91

المصدر: World Bank, World Development Indicators,CD-Rom 2002

سادساً: تبعية دول العالم الثالث وعلاقاته الواهنة مع الدول الصناعية

تسيطر الدول الصناعية على التجارة الدولية، فكثير من السلع تتحكم بإنتاجها وتوزيعها وأسواقها وأسعارها الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات، مما يجعل إيرادات الدول النامية من الصادرات عرضة للتقلبات الكبيرة. كما تفرض الدول الصناعية على الدول النامية، التكنولوجيا والمساعدات الأجنبية ورأس المال المحول إليها.

ولا يقتصر ارتباط الدول النامية بالدول الصناعية بالجوانب الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج والتوزيع فقط، وإنما يتعداه إلى القيم السائدة، وسلوك المنشآت، وسلوك الاستهلاك، التي تنتقل عبر وسائل الاتصالات المختلفة من الدول الغنية باتجاه الدول الفقيرة، مما يزيد في تبعيتها الاقتصادية.

وبالإضافة إلى تبعية الدول النامية للدول الصناعية الناجمة من ارتباط تجارتها الخارجية، فهناك ارتباطات أخرى ناجمة عن استنساخ الدول النامية لمناهج التعليم، وأنظمة المدارس، والتنظيمات الإدارية، وسلم الرواتب والأجور، وأساليب الحياة المعمول بها في الدول الصناعية والتي لا تتلاءم مع واقع الدول النامية. كما تؤدي كثير من التشوهات الناجمة عن محاكاة الأساليب الاستهلاكية والإدارية الشائعة في الدول الصناعية إلى فساد الإدارة وشيوع الرشوة في الدول النامية لغياب الأنظمة الرقابية وفساد القضاء في مجتمعاتها.

وأخيراً، فإن من مظاهر تبعية الدول النامية، ووهن علاقاتها مع الدول الصناعية ما تعانيه الدول النامية من هجرة خبرائها وعلمائها ومفكريها للدول الصناعية متأثرين بعوامل الطرد من مجتمعاتهم المتمثلة بانخفاض مستويات الرواتب، وعدم القدرة على متابعة البحوث والدراسات، وإقصاء ذوي الخبرة عن المجالات المتخصصين فيها. إضافة إلى عوامل الجذب المضادة التي تستهوى تلك النخبة من علماء العالم النامي. إن هجرة العقول والأدمغة هذه تشكل نزيفاً مستمراً من ثروات وموارد الدول النامية، فبدلاً من قيام الدول الصناعية بمساعدة الدول النامية بتقديم الخبرة

والمشورة في جميع المجالات نجد أن خبرات العالم النامي تهاجر صوب العالم المتقدم لتزيد في تخلف الدول النامية.

وهكذا، تؤدي جملة العوامل السابقة إلى تبعية متزايدة للدول النامية بالدول الصناعية، هذه التبعية الاقتصادية والفكرية والإدارية والمؤسسية، تولد وضعاً حساساً وحرجاً يجعل العوامل المؤدية للتنمية الاقتصادية خارجة عن سيطرة تلك الدول، الأمر الذي يسهم في استمرار الأوضاع المتخلفة والمتردية لتلك الدول.

الفصل الثالث

الطرح الحديث لمفهوم التنمية

تسعى دول العالم جميعاً لتحقيق التنمية. وعلى الرغم من أن التقدم الاقتصادي عنصر أساسي إلا أنه ليس العنصر الوحيد في عملية التنمية، ذلك لأن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية. فالتنمية لا تحيط بالجوانب المادية والمالية لحياة الشعوب، إنما يجب فهمها على أنها آلية متعددة الأبعاد، تتطلب إعادة تنظيم وتوجيه النظامين الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء. إضافة إلى ذلك، فإن تحسين مستوى الدخل والمعيشة يتطلب تغيرات مؤسسية واجتماعية وإدارية جذرية وهيكلية، كما يتطلب تغيرات في السلوك والعادات وحتى في القيم والمعتقدات. وأخيراً، وعلى الرغم من إعطاء التنمية بعداً وطنياً، فإن تحقيق التنمية يقتضي حدوث تغيرات أساسية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية الدولية.

ما هو المقصود بالتنمية؟

تأثرت أدبيات التنمية خلال العقود الأربعة الماضية بأربعة اتجاهات فكرية:

أولاً –المراحل الخطية لنماذج النمو الاقتصادي.

ثانياً – نظريات ونماذج التغيرات الهيكلية أو البنيوية.

ثالثاً – نظريات التخلف والتنمية المعتمدة على فكرة التبعية الدولية.

رابعاً – الثورة المضادة وعودة الأفكار النيوكلاسيكية، والمناداة

بحرية الأسواق.

تركزت الأفكار الاقتصادية خلال الخمسينات وبداية الستينيات من هذا القرن، حول مفهوم مراحل النمو الاقتصادي. وقد نظر إلى عملية النمو الاقتصادي على أنها سلسلة متتابعة من المراحل يتوجب على جميع الدول المرور بها للانتقال من التخلف إلى التقدم. وقدم هذا المفهوم نظرية للتنمية موضحة أهمية حجم وتركيب الادخارات والاستثمارات والمساعدات الخارجية لوضع دول العالم الثالث في مسار التنمية. وبناء على ذلك، أصبح مفهوم التنمية مرادفاً للنمو الاقتصادي الكلي السريع.

وفي السبعينيات ، تم استبدال منهج المراحل الخطية للنمو بأفكار مدرستين فكريتين. ارتكزت أفكار المدرسة الأولى على نظريات ونماذج التغيرات البنيوية أو الهيكلية. واستخدمت النظرية الاقتصادية الحديثة والاقتصاد القياسي والتحليل الإحصائي كمحاولة لتصوير العملية التداخلية للتغير الهيكلي التي يجب على كل دولة نامية نموذجية المرور بها إذا أرادت الدخول في عملية نمو اقتصادي دائم وسريع. وتركزت أفكار المدرسة الثانية على فكرة التبعية الدولية. وهذه النظرية ذات الأساس السياسي، نظرت إلى التخلف الاقتصادي من خلال علاقات قوى داخلية ودولية تعيق التنمية الاقتصادية من الناحية الهيكلية والمؤسسية. واعتمدت هذه النظرية على فكرة التفسير الثنائي (الازدواجي) نتيجة لعمليات الاستقطاب الدولية. وتوضح نظرية التبعية الدولية آثار المعوقات الداخلية والخارجية والمؤسسية والسياسية على التنمية الاقتصادية. وتركزت السياسات والاتجاهات الحديثة للقضاء على الفقر على استخدام الفرص

المتنوعة المناسبة الكفيلة بدفع عملية النمو، وتخفيض سوء توزيع الدخل، وتحقيق عدالة أكبر في توزيع ثمار التنمية ومنافعها.

وخلال الثمانينيات، انطلقت ثورة مضادة من الأفكار النيوكلاسيكية، نادت بحرية الأسواق، وبينت فوائد تحرير الأسواق على التنمية الاقتصادية. كما وضحت ضخامة الأعباء الاقتصادية المرهقة الناجمة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. ونادت تلك الأفكار بفتح الأسواق والحدود أمام حرية انتقال السلع والخدمات، وتقليص دور الدولة والحد من تدخلها، وتقليص دور القطاع العام، وخصخصة مؤسسات القطاع العام.

أولاً: نظرية المراحل الخطية

بدأ اهتمام الاقتصاديين بمشاكل الدول النامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد تبين في تلك الفترة عدم استعداد الاقتصاديين الغربيين من الناحية التحليلية والمنهجية لدراسة النمو الاقتصادي في دول ذات مجتمعات زراعية واسعة متميزة بغياب الهياكل الاقتصادية الحديثة. وقد تأثر التفكير الاقتصادي في تلك الفترة الزمنية بمخطط مارشال الهادف إلى إعادة إعمار القارة الأوربية، عن طريق حقن الاقتصاديات الأوربية الصناعية بمعونات مالية وتقنية حديثة. فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة دول أوربا الغربية لإعادة بناء اقتصادها الذي دمرته الحرب وتحديثه.

واعتقد الاقتصاديون الغربيون بإمكانية نجاح تلك التجربة بنقلها إلى الدول النامية. وبذلك ترسخت فكرة أهمية المساعدات الخارجية لإخراج الدول الفقيرة من تخلفها. وتبين فيما بعد عدم واقعية هذه التجربة، لاختلاف ظروف الدول النامية عن ظروف دول أوربا الغربية التي بدأ اقتصادها

بالانطلاق نحو التقدم الاقتصادي قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، في حين افتقرت الدول النامية إلى تلك الظروف.

1 – مراحل النمو الاقتصادي لدى روستو:

وبعد هذا التحليل الفكري العقيم الذي ساد سياسات الحرب الباردة في الخمسينيات والستينيات، ومع استقلال الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ولد مفهوم مراحل النمو الاقتصادي الذي كان روستو من أشهر المنادين به. وحسب هذا المفهوم، يمكن وصف الانتقال من التخلف إلى التقدم بسلسلة من المراحل يجب على كل مجتمع المرور بها. ووردت أفكار روستو في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" "Stages of Economic Growth" . ويرى روستو أن التخلف الاقتصادي لا يعزى إلى عامل دون آخر وإنما يعزى إلى عوامل متشابهة. كما يسير النمو الاقتصادي في مراحل متعاقبة. وترتكز مراحل النمو الاقتصادي لدى روستو على ثلاثة افتراضات رئيسة:

أ – إن مشكلة النمو هي مشكلة تاريخية، وبالتالي يمكن التعامل معها على أساس تعاقب زمني تاريخي.

ب – إن عملية النمو لا تسير في طريق سلس، بل تسير بقفزات متتابعة.

ج – إن عملـية النمو لا تتم على أساس متوازن وإنما على أساس نمو غير متوازن بوجود قطاع يسمى بالقطاع القائد أو القطاع الرائد الذي يقوم بالدور القيادي في تنمية بقية القطاعات خاصة في مرحلة الانطلاق.

ووضـــح المـــؤرخ روستو أنه بالإمكان تعيين كل مجتمع بأبعاده الاقتصـــادية، حيـــث بيـــن روستو أن النمو يمر بالمراحل الخمس التالية:

المجتمع التقليدي، المجتمع الذي تحققت له الشروط المبدئية للانطلاق نحو النمو المستديم، ومرحلة الانطلاق، ومرحلة السير نحو النضوج، ومرحلة الاستهلاك الوفير. وهذه المراحل ليست وصفية فقط، وليست أسلوباً لتعميم بعض المشاهدات حول حلقات التنمية في المجتمعات الحديثة، ولكن لها منطقها الذاتي والمستمر. وهي تشكل في النهاية نظرية للنمو الاقتصادي، لا بل يمكن أن تكون أعم من ذلك بوصفها نظرية للتاريخ المعاصر بأكمله.

وتعيش بعض الدول النامية في مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي المستديم، والدول النامية الباقية في مرحلة المجتمع التقليدي أو مرحلة الشروط المبدئية، عليها أن تتبع مجموعة من قواعد التنمية للانطلاق بدورها نحو مرحلة النمو الاقتصادي المستديم.

وكانت إحدى معضلات التنمية الأساسية الضرورية للانطلاق كامنة في تحفيز وتحريض الادخارات المحلية والأجنبية بغرض توليد الاستثمارات اللازمة لتسريع النمو الاقتصادي. ومن الممكن وصف الآلية التي يمكن للاستثمارات من خلالها أن تؤدي للنمو السريع، من خلال نموذج هارود ودومار.

2 -نموذج هارود ودومار:

إذا أراد الاقتصاد فقط تعويض ما يهتلكه من سلع رأسمالية (أبنية، معدات ، آلات، أدوات) فعليه ادخار جزء من دخله. أما إذا أراد الاقتصاد أن ينمو، فعليه إضافة استثمارات جديدة على مخزون رأس ماله الإنتاجي. وبافتراض وجود علاقة اقتصادية مباشرة بين مخزون رأس المال (K) وإجمالي الناتج القومي (Y) ، مثلاً إذا كان إنتاج وحدة من الناتج يحتاج إلى ثلاث وحدات من رأس المال، فهذا يعني أن أية إضافة إلى رصيد

رأس المـــال بشـــكل استثمارات جديدة، ستؤدي إلى توليد زيادة جديدة في الناتج القومي .

ولنفرض أن العلاقة بين مخزون رأس المال (K) والناتج القومي الإجمالـــي (Y) المعـــروفة اقتصـــادياً بنسبة رأس المال إلى الناتج (k) تســـاوي 3 إلـــى 1 (k=K/Y)، وبافتراض أن معدل الادخار (s) يساوي 0.06، وأن الاســـتثمارات الجديـــدة الكلـــية محدودة بمستويات الادخارات الكلية، فمن الممكن بناء النموذج البسيط التالي للنمو الاقتصادي:

أ – يتناســـب حجم الادخار (S) مع الدخل القومي (Y) بنسبة ثابتة (s) حيث : $S = sY$.

ب – تعـــرف الاستثمارات (I)على أنها التغير في مخزون رأس المال (K) الممثل بـــ ΔK ، أي : $(I = \Delta K)$. ولكن مخزون رأس المال K يرتـــبط بعلاقة مباشرة مع الدخل القومي (عبر ثبات معامل رأس المال للناتج k)، حيث $(\frac{K}{Y} = k)$ ، و $(\frac{\Delta K}{\Delta Y} = k)$ أو $(\Delta K = k.\Delta Y)$.

ج – بما أن الادخارت الكلية S يجب أن تساوي الاستثمارات الكلية I في وضع التوازن، أي $(S = I)$. وبالتعويض بشرط التوازن يكون:

$$S = I$$
$$s.Y = k.\Delta Y$$
$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k}$$

حيث يعرف الطرف الأول من العلاقة بمعدل التغير، أو بمعدل نمو الـــناتج أو الدخـــل القومـــي. وتمثل العلاقة الأخيرة صيغة مبسطة لنموذج هـــارود ودومار الشهيرة للنمو الاقتصادي. وتفيد هذه العلاقة أن معدل نمو الدخـــل $(\Delta Y/Y)$ يـــتحدد بكل من معدل الادخار (s) ومعامل رأس المال

للـــناتج (k) ، حيث يرتبط بالأول طرداً وبالثاني عكساً. فكلما ارتفع معدل الادخـــار ارتفـــع معدل نمو الدخل القومي، وكلما ارتفع معامل رأس المال للناتج انخفض معدل نمو الدخل.

ويتصـــف مـــنطق نمـــوذج هـــارود ودومار ببساطته، فلكي ينمو الاقتصـــاد الوطني يجب ادخار جزء من الدخل القومي ثم القيام باستثماره، وبقـــدر مـــا يتزايد ذلك الجزء المدخر بقدر ما يتسارع النمو الاقتصادي. ولكـــن معدل الادخار لا يحدد وحده معدل نمو الدخل، بل يتعلق ذلك أيضاً بالطـــريقة التـــي سيتم بها استثمار تلك المدخرات، أي بمعامل رأس المال للـــناتج، أو بإنتاجـــية تلـــك الاستثمارات(بكم سيزداد الناتج عندما يزداد الاســـتثمار بوحـــدة واحدة). ويمكن قياس ذلك بمقلوب معامل رأس المال للـــناتج $(1/k)$. وبهـــذا فإن معدل نمو الدخل القومي يتعلق بكل من معدل الادخار وبإنتاجية الاستثمارات.

وبـــالعودة إلـــى نظـــريات مـــراحل الـــنمو، وباســـتخدام العلاقة $\frac{\Delta Y}{Y}=\frac{s}{k}$ في نموذج هارود ودومار، نلاحظ واحداً من أهم الخدع الرئيسة فـــي نظـــريات النمو الاقتصادي، ألا وهي زيادة نسبة الادخار من الدخل القومـــي (أي ذلك الجزء غير المستهلك من الدخل). ذلك لأن العلاقة بين معـــدل الادخـــار ومعـــدل النمو الاقتصادي طردية حسب نموذج هارود ودومـــار. فـــإذا كان معامل رأس المال للناتج مساو لـــ 3 مثلاً (كما هو الحـــال بالمتوسط في بعض الدول النامية)، فإن تحقيق معدل ادخار يساوي 6% سيؤدي لنمو اقتصادي قدره 2%. وبرفع معدل الادخار من 6% إلى 15% عـــبر زيـــادة الضرائب، والمساعدات الخارجية، وتخفيض الإنفاق العام، فإن معدل النمو سوف يرتفع من 2% إلى 5%.

وعندما يتمكن الاقتصاد من رفع نسبة ادخاره من 15% إلى 20% ، فإنـــه يصل حسب روستو إلى مرحلة الانطلاق، ويمكن عندها أن يستمر الـــنمو الاقتصـــادي بصـــورة ذاتـــية. ولا شك فإن هذا التوصيف لمرحلة الانطـــلاق يتضـــمن مغالطـــة كبيرة، لأن هذا النمو قد لا يتحقق ببساطة بارتفاع معدلات الادخار والاستثمار.

فالعقبة الأساسية وفق منظري التنمية كامنة في تمكن الدول النامية فـــي تحقـــيق معدلات الادخار المناسبة لتأمين تراكم رأس المال الذي يولد الـــنمو الاقتصادي المطلوب. فإذا رغبت دولة ما مثلاً في تحقيق معدل نمو اقتصـــادي قدره 7% سنوياً، وكان معامل رأس المال للناتج فيها مساو 3، فـــإن علـــيها تأمين معدل ادخار يساوي 21%، فإذا تمكنت تلك الدولة من تأمين نسبة للادخار مساوية 15% من مصادرها المحلية، فيمكنها البحث لســـد فجـــوة الادخار البالغة 6% عن طريق المساعدات الخارجية أو عن طريق الاستثمار الأجنبي.

لذلك فإن عدم قدرة الدول النامية على تأمين نسب الادخار الملائمة لطموحاتهـــا التـــنموية، قد أصبح حسب نظرية مراحل النمو مبرراً لتدفق الـــتحويلات الرأســـمالية والاســـتثمار المباشر والتعاون التقني من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، على غرار ما هدفت إليه خطة مارشال لإعادة إعمـــار اقتصاديات دول أوربا الغربية بحقنها برؤوس الأموال والمعونات الأمريكية.

والواقع أنه رغم تدفق رؤوس الأموال والمعونة التقنية على كثير مـــن الـــدول النامـــية، إلا أنهـــا لم تفلح في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، حملتها إلى مصاف الدول المتقدمة. والسبب في ذلك يعود إلى أن

الوصـــفة المضللة التي اقترحها أنصار مدرسة مراحل النمو الاقتصادي لم تكـــن البلســـم الشـــافي لعلـــل الدول النامية، فمعدلات الادخار والاستثمار المـــرتفعة ليســـت في الواقع الشرط الكافي لتحويل الدول النامية إلى دول مـــتقدمة، ولكنه شرط ضروري. فمخطط مارشال الذي آتى ثماره في دول أوربا الغربية، لم ينجح فقط بسبب تدفق الاستثمارات إلى تلك الدول ، ولكن بسبب توافر الهياكل الاقتصادية والشروط المؤسسية والسلوكية لتفريخ تلك الاستثمارات (تكامل الأسواق، نمو الأسواق النقدية، توافر شبكات الاتصال المـــتطورة، توافر الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة، فعالية القطاع الإداري الحكومـــي، الـــخ...). وبالتالي، فإن نموذج هارود ودومار يشترط ضمناً وخطـــأ توافر تلك الشروط والسلوكيات في الدول النامية. ومن الواضح، فإن ما ينقص الدول النامية للوصول إلى أهداف النمو الاقتصادي هو توافر المنظميـــن أو المســـتحدثين، والعمالـــة الماهـــرة، وشـــبكات الاتصالات والمواصلات، التي بدونها لا يمكن للاستثمارات أن تنجح في توليد الدخل القومي.

وبالإضافة لذلك، فإن نظرية مراحل النمو لم تأخذ في اعتبارها أن دول العـــالم الثالـــث جـــزء من النظام العالمي المعقد، ومن ثم فإن أفضل اســـتراتيجيات التنمـــية قـــد لا تكلـــل بالنجاح نتيجة لمصالح بعض القوى الأجنبـــية الواقعـــة خارج سيطرة الدول النامية. وبذلك يشبه البعض عملية التنمية بأنها سلسلة من العقبات المتحركة التي تتطلب توافر عوامل مفقودة ومتغيرة كرأس المال، والمهارات، والإدارة، والعلاقات الدولية.

وقـــد أدى فشـــل جهود التنمية في العالم الثالث التي اعتمدت على أفكـــار نظـــرية مراحل النمو الاقتصادي، لأن يفكر منظرو التنمية بإدماج

العوامـــل المؤسسية والاقتصادية داخل نموذج اجتماعي واقتصادي للتنمية والتخلف الدوليين، عرف فيما بعد بمبدأ التبعية الدولية.

ثانياً: نماذج التغيرات الهيكلية

ترتكز نماذج التغيرات الهيكلية على الآليات التي تحول وفقها الدول النامـــية بناها الاقتصادية، عبر محاولات مهمة وجادة، من اقتصاد تقليدي وزراعي إلى اقتصاد حضري وحديث يلعب فيه القطاع الصناعي والخدمي دوراً متميزاً. وتستخدم هذه النماذج أدوات التحليل النيوكلاسيكية كنظريات الأســـعار وتخصـــيص الموارد، وأدوات الاقتصاد القياسي، لوصف كيفية حـــدوث هـــذه التغييرات. ومن أهم أمثلة نماذج التغيرات الهيكلية، نموذج الفـــائض العمالـــي لاقتصـــاد ذي قطاعيـــن لآرثر لويس، ونماذج التنمية التجريبية لهوليس شنري.

1 – نظرية الفائض العمالي لآرثر لويس

يعـــد نمـــوذج آرثر لويس من أوائل وأهم نماذج النمو التي ركزت اهـــتمامها على التغيرات الهيكلية التي تصيب الاقتصاد النامي عبر مراحل نمـــوه. وقد صاغ هذا النموذج آرثر لويس في بداية الخمسينيات ، ثم عدله وأعـــاد صـــياغته جون في (John Fee)وغوستاف رانيس (Gustav Ranis). وشـــاع استخدام نموذج لويس الذي ربط عملية التنمية في الدول النامـــية بالفـــائض العمالي خلال فترة الستينيات والسبعينيات، وما زال له أتباع ومؤيدون من اقتصادي التنمية الأمريكيين حتى يومنا هذا.

أ – شرح نظرية الفائض العمالي

يتعلق التخلف الاقتصادي حسب نموذج لويس بقطاعين، القطاع التقليدي والقطاع الحديث:

يغص القطاع التقليدي بالسكان الزراعيين، ويتصف بأنه قطاع معيشي ذو إنتاجية عمل حدية مساوية للصفر. لذلك، وصفه آرثر لويس بأنه قطاع فائض عمالياً، بمعنى أن بالإمكان سحب فائض العمال من القطاع التقليدي الزراعي دون أن يؤدي ذلك إلى انخفاض في مستوى الإنتاج.

ويتصف القطاع الحديث بإنتاجية عالية. وهو قطاع حضري متقدم. ويتم تحويل العمالة الفائضة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث بصورة تدريجية.

وتتم عملية التنمية نتيجة لتحول العمالة الفائضة ذات الإنتاجية المعدومة من قطاع الزراعة إلى القطاع الحديث ذي الإنتاجية المرتفعة، فيؤدي ذلك التحول إلى ارتفاع في مستوى إنتاج القطاع الحديث. وتتحدد سرعة زيادة الإنتاج في القطاع الحديث، بمعدل الاستثمارات الصناعية والتراكم الرأسمالي في هذا القطاع. ومن الممكن وفق منطلق هذا النموذج، تحقيق تلك الزيادات في الاستثمارات نتيجة لارتفاع الأرباح عن الأجور في القطاع الحديث، بافتراض أن الرأسماليين سيعيدون استثمار أرباحهم في القطاع الصناعي بدافع تحقيق المزيد من الأرباح. ويفترض النموذج ثبات مستوى الأجور في القطاع الصناعي بوصفه علاوة تزيد قليلاً عن متوسط مستوى المعيشة الثابت الذي يحدد مستوى الأجور في القطاع الزراعي. ويفترض لويس أن مستوى الأجور في قطاع الحديث سيزيد بالمتوسط

بنسبة 30% عن مستوى الأجور في القطاع الزراعي، وذلك لدفع العمال للهجرة الداخلية من مواطنهم الأصلية إلى المدن التي يتركز فيها العمل الصناعي. ويفترض لويس كذلك، أن منحنى عرض العمل الريفي الذي يمكن تحويله للقطاع الحديث تام المرونة، مما يعني إمكانية تحويل فائض غير منته من العمالة الريفية الفائضة دون أن يؤدي هذا التحويل إلى ارتفاع مستويات الأجور في القطاع الحديث.

ونستطيع توضيح نموذج لويس لنمو القطاع الحديث في اقتصاد ذي قطاعين باستخدام الشكل (1). يمثل الشكل الأيمن بقسميه الأعلى والأسفل خصائص الإنتاج في القطاع التقليدي. ففي الشكل الأعلى، يتغير مستوى الإنتاج الزراعي الكلي (TP_A) بتغير مستوى عنصر الإنتاج الوحيد (العمل الزراعي) L_A ، حيث يفترض في دالة الإنتاج الزراعي في الأجل القصير ثبات مستوى رأس المال (K) والتقدم التقني (t). أما في الشكل الأسفل، فنسبة لذات عنصر الإنتاج (العمل الزراعي) يتغير كل من الإنتاج المتوسط (AP_L) والإنتاج الحدي (MP_L). ويلاحظ انعدام الإنتاج الحدي في مستوى العمل الزراعي الذي يعظم الإنتاج الكلي (L_A). وقد بين لويس معاناة القطاع التقليدي في الدول النامية من البطالة المقنعة، حيث يعيش ما بين 80-90% من السكان في مناطق ريفية.

وقد اعتمد نموذج لويس على تحقق افتراضيين في القطاع التقليدي. أولهما وجود فائض عمالي متمثل بمساواة الناتج الحدي للعمل في الزراعة للصفر ($MPL_A=0$). وثانيهما، تقاسم العمال الريفيين للناتج بالتساوي، حيث يتحدد الأجر الزراعي الحقيقي بالناتج المتوسط للعمل وليس بالناتج الحدي للعمل. ويتضح من الشكل أن عدد العمال الزراعيين المتمثل بالطول

($OL_A=OL_A'$) ينـتجون (O'T) الإنتاج الزراعي (الغذاء) ويتقاسمونها بالتساوي، حيث يقدر الناتج (الغذاء) المتوسط للفرد ب (OA) (يلاحظ أن $\frac{O'T}{O'L_A}=OA$). وتكمـن فرضـية الفائض العمالي في مساواة الناتج الحدي للعمـل الزراعـي للصفر، كما هو مبين في الشكل (1-ب) حيث يتقاطع منحـنى الـناتج الحـدي مع المحور الأفقي. وتعني مساواة الناتج الحدي للصـفر، أن إضافة عامل زراعي جديد في القطاع الزراعي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج وإنما إلى ثباته في مستواه السابق.

ويمثل الشكل البياني (1-ج) دوال الإنتاج الكلي في القطاع الحديث الصـناعي، حيـث يتـبع الإنتاج الكلي في تغيراته لمستوى العمل وذلك بافـتراض ثبات مستوى رأس المال والتقدم التقني. ويلاحظ أن مستو من الإنـتاج الكلـي الصـناعي قـدره ($O'TP_1$) يتم باستخدام (L_1) عاملاً بافـتراض ثـبات كل من رأس المال في القطاع الحديث (K_M) ومستوى التقدم التقني (t). وينتج من رفع مستوى العمل من (L_1) إلى (L_2) وزيادة مستوى رأس المال من (K_1) إلى(K_2)، رفع مستوى الإنتاج الصناعي من (TP_1) إلـى (TP_2). ويوضـح الشـكل (1-د) كيفـية تحويـل الأرباح الرأسمالية إلى استثمارات ثم إلى نمو اقتصادي.

فهناك ثلاث منحنيات لإنتاجية العمل في القطاع الحديث مشتقة من منحنـيات الإنتاج الكلي (TP_M) . ففي ظل المنافسة الكاملة في سوق عمل القطاع الحديث، تمثل منحنيات النواتج الحدية، منحنيات الطلب على العمل وفق ثلاث مستويات للتكوين الرأسمالي.

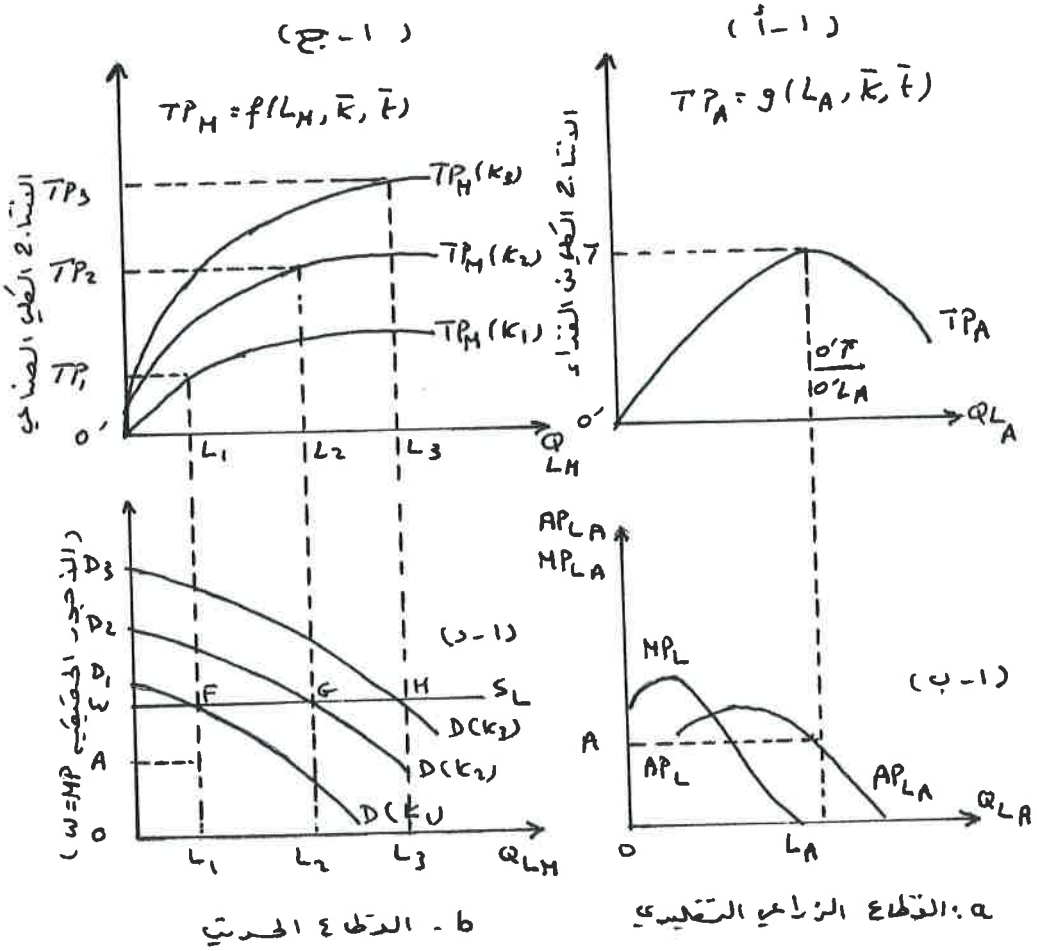

(شكل 1)

وفي الشكل البياني (1–ب)، يمثل (OA) مستوى الدخل المتوسط المعيشي في القطاع التقليدي، بينما يمثل (OW) في الشكل (1–د) الأجر الحقيقـــي في القطاع الحديث. ويفترض أن عرض العمل المرافق لمستوى

الأجـــور هذا تام المرونة، كما هو موضح في موازاة مستقيم عرض العمل (WSL) للمحـــور الأفقـــي. وبمعـــنى آخر، يفترض لويس أن الأجر في القطاع الحديث (OW) يفوق الدخل المتوسط (OA) في القطاع التقليدي، لذلـــك يتمكـــن المســـتثمرون في القطاع الحديث استجرار ما يرغبون من فائض العمل الزراعي، دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة في مستوى الأجور. وبافـــتراض أن مخزون رأس المال يساوي (K_1) في المرحلة الأولى من نمـــو القطـــاع الحديـــث، يتحدد مستوى الطلب على العمل بتقاطع منحنى الطلـــب علـــى العمـــل المتمثل بالناتج الحدي المتناقص للعمل، مع مستقيم عـــرض العمـــل، فـــي المستوى(L_1) . وبفرض قيام المستثمرين بتعظيم أربـــاحهم في القطاع الحديث، فإنهم يوظفون من العمل إلى المستوى الذي يتساوى فيه الناتج الحدي للعمل للأجر الحقيقي (أي النقطة F ، نقطة تقاطع منحـــنى الطلـــب مـــع منحنى العرض)، وبذلك يبلغ مستوى الاستخدام في القطـــاع الحديث (OL_1). وتمثل المساحة (OD_1FL_1) الناتج المتحقق في القطـــاع الحديـــث، حيث يبلغ مستوى الإنتاج ($O'TP_1$). وتساوي حصة العمـــل مـــن هـــذا الـــناتج، المدفوعـــة إلى العمال بشكل أجور المساحة ($OWFL_1$) المســـاوية لمتوســـط الأجـــر في حجم العمالة المستخدمة في العملـــية الإنتاجـــية. أمـــا المتبقـــي مـــن حصيلة الناتج والممثل بالمساحة (WD_1F) فيمـــثل الأرباح الكلية التي حققها المستثمرون. وبإعادة استثمار هـــذه الأرباح في القطاع الحديث سعياً وراء زيادة الأرباح، فإن حجم رأس المـــال سيرتفع كما يفترض لويس من (K_1) إلى (K_2). وسيؤدي ارتفاع حجـــم رأس المـــال المســـتثمر إلـــى زيادة في مستوى الإنتاج الكلي إلى (TP_MK_2) الـــذي سيزيد بدوره الطلب على العمل. ويتمثل هذا الانزحاف

لمنحـــنى الطلـــب على العمل بالمنحنى (D_2K_2). وسينتج توازن جديد في مســتوى الاســتخدام فـــي القطاع الحديث في النقطة (G) وذلك بتوظيف (OL_2) عـــاملاً. أمـــا الناتج الكلي فسوف يزداد إلى ($O'TP_2K$)، وقيمة هـــذا الناتج إلى (OD_2GL_2) بينما سترتفع الأجور الكلية إلى ($OWGL_2$) والأرباح إلى (WD_2G) . ومرة أخرى سيؤدي استثمار الأرباح الإضافية المـــتحققة إلـــى ارتفـــاع مخزون رأس المال إلى المستوى (K_3)، وزحف الإنـــتاج الكلـــي إلـــى (TP_MK_3)، ومنحـــنى طلب العمل إلى (D_3K_3)، ومستوى الاستخدام إلى (OL_3).

ويفـــترض اســـتمرار عملية تحقيق الأرباح في القطاع الحديث، ثم تحويلهـــا إلـــى اســـتثمارات جديـــدة، وبالتالـــي زيادة الطلب على العمل وامتصـــاص العمالـــة الفائضـــة في القطاع الحديث أولاً، ثم سحب عمال إضـــافيين مـــن القطاع التقليدي بكلفة تزيد عن الإنتاج الغذائي الضائع منذ انحـــدار معـــامل (الأرض/العمل) مما يعني أن الناتج الحدي للعمل لم يعد مســـاوياً للصـــفر. وهكـــذا إذن فإن عرض العمل سيصبح ذو ميل موجب عـــندما تســـتمر زيـــادة الأجـــور فـــي القطاع الحديث. وستأخذ التغيرات والتحولات الهيكلية مكانها في الاقتصاد، محولة العمالة الفائضة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث، مدفوعة بفارق الأجور بين القطاعين، وبهدف تعظيم الأرباح وإعادة استثمارها في القطاع الحديث.

ب : تقييم وانتقادات نظرية الفائض العمالي

ترتكز عملية التنمية وفق نظرية الفائض العمالي، كما هو الحال في الفكـــر الكلاسيكي، على توزيع الدخل القومي بحيث يكون هذا التوزيع في صـــالح الرأســـماليين. ويتلخص سياق التنمية في زيادة الأرباح، وارتفاع

معدل الادخار والاستثمار لدى الرأسماليين، ومن ثم إعادة استثمار الأرباح. فالـــنمو الاقتصـــادي إذن دالة في حجم الأرباح، ومستوى الأرباح دالة في معدل التكوين الرأسمالي.

وقد بين الاقتصاديون عدم صحة فرضية الفائض العمالي معتمدين علـــى انتقادات عدة موجهة إلى آلية عمل هذا النموذج والافتراضات التي يقوم عليها. ويمكن تلخيص هذه الانتقادات بالنقاط التالية:

1 – ســـيؤدي ســـحب العمـــال الزراعيين من القطاع التقليدي إلى تخفـــيض حجم الإنتاج الزراعي، ورفع مستويات الأجور في هذا القطاع. وارتفـــاع مستويات الأجور في القطاع التقليدي ستؤدي إلى تقليص الفارق بيـــن مستويات الأجور في القطاعين التقليدي والحديث، الأمر الذي يقلص من رغبة العمالة الزراعية في ترك مواطنها والهجرة إلى القطاع الحديث. أما بالنسبة للبطالة في القطاع التقليدي، فهي بطالة موسمية أكثر من كونها بطالة مقنعة، كما ورد في حيثيات نموذج الفائض العمالي.

2 – تقـــوم فرضـــية الفائض العمالي على فكرة امتصاص العمالة الفائضـــة دون أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستويات الأجور (منحنى عرض العمـــل تـــام المـــرونة)، لكن المنافسة بين الرأسماليين في القطاع الحديث للطلـــب على العمالة سيؤدي إلى رفع الأجور، ومن ثم تخفيض مستويات الأربـــاح، وتخفـــيض مســـتويات الاستثمار والإنتاج، وأخيراً توقف عملية التنمية.

3– يجابه نموذج الفائض العمالي تعقيدات متشابكة نتيجة انخفاض معـــدل التنمـــية فـــي القطـــاع الزراعي بسبب حصر الاهتمام في القطاع الصناعي. وينجم من تقليص الاهتمام بالقطاع الزراعي عدة نتائج ستؤدي

بـــنهاية المطاف إلى تعطيل آلية عمل نموذج الفائض العمالي. فزيادة كتلة الأجـــور ستؤدي إلى ارتفاع الطلب على الطعام الذي يعد الإنتاج الزراعي مصـــدره الأساســـي. كما سيزيد في ارتفاع الطلب على الإنتاج الزراعي، زيادة حجم السكان في الدول النامية نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني. وأخيراً سيزداد الطلب على منتجات القطاع الزراعي نتيجة لاعتماد القطاع الصناعي على المنتجات الأولية التي يمده بها القطاع التقليدي. وهذا الطلب المـــتزايد علـــى منـــتجات القطاع التقليدي سيؤدي إلى زيادة أسعار المواد الغذائية والزراعية بالنسبة لأسعار منتجات القطاع الصناعي. وباختصار، فـــإن زيادة الطلب على منتجات القطاع الزراعي ستؤدي إلى ارتفاع معدل التـــبادل الداخلي بين القطاع التقليدي والقطاع الحديث (نسبة الرقم القياسي لأسعار السلع الزراعية إلى الرقم القياسي لأسعار السلع الصناعية) لصالح القطـــاع الزراعي. لذلك، فإن مستوى الأجور في قطاع الزراعة سيرتفع، الأمـــر الـــذي يقلص الفارق بينه وبين مستوى الأجر في القطاع الحديث، ومـــن ثـــم سيتباطئ تحويل الفائض العمالي من قطاع الزراعة إلى القطاع الحديث.

4 – ســـيؤدي تـــناقص عدد السكان في القطاع التقليدي إلى إعاقة عملية التنمية، لأن انخفاض عدد السكان الريفيين سيرفع من إنتاجية العمالة الريفية، وبالتالي سيرتفع مستوى الأجور في القطاع التقليدي.

5 – أن الـــتقدم التقني في قطاع الزراعة الناتج عن إدخال أساليب إنتاجـــية جديدة واستخدام المبيدات والمخصبات، سيرفع من إنتاجية العمالة الزراعـــية، وســـيزيد من مستوى الأجور الزراعية، ويخفض من معدلات الأرباح المتحققة في القطاع الحديث.

6 – يعـتمد نمـوذج الفـائض العمالي على وجود طبقة رأسمالية تتوافر فيها صفات المنظمين، وهذه الطبقة غير موجودة في الدول النامية. أمـا الرأسماليين في الدول النامية، فيهدفون إلى تحقيق الأرباح عن طريق ممارسـة الأعمـال الـتجارية والمضـاربات العقارية وليس عن طريق الاستثمار في القطاع الصناعي.

7 – قد يقوم المستثمرون الصناعيون بالاستثمار في وسائل إنتاجية ذات كثافة رأسمالية عالية، مما يعني عدم حاجتهم لامتصاص فائض عمالي مـن القطـاع التقلـيدي. ويؤدي رفع الكثافة الرأسمالية إلى زحف إنتاجية العمل نحو الأعلى (الحصول على حجم إنتاج أعلى باستخدام ذات العدد من العمالـة، وثبات كتلة الأجور عند WFOL1). وبذلك، فإن زيادة الأرباح سـتؤدي إلى ارتفاع حصة الرأسماليين من العملية الإنتاجية، وبالتالي إلى سـوء في توزيع الدخول في المجتمع. وهكذا، فإن زيادة الإنتاج لم توزع حصيلتها بعدالة بين العمال والرأسماليين، مما يعني حصول نمو اقتصادي وليس تنمية اقتصادية.

8 – افترضـت نظـرية الفائض العمالي أن إعادة توظيف العمال الزراعييـن سيتم دون عوائق في القطاع الصناعي، علماً بأن توظيف هذه العمالـة الزراعـية في القطاع الحديث، لن يتم دون تدريب وتأهيل، وأن نفقـات التدريـب والتأهـيل سـتعد تكاليف إضافية يتحملها الرأسماليون. وسـتخفض هـذه التكاليف من أرباح المستثمرين، ومن ثم سينخفض حجم الاسـتثمارات الإضـافية التي يمكن إعادة استثمارها، وبالتالي ستتباطىء عملية التنمية الاقتصادية.

9 – سيؤدي اختلاف معدل نمو القطاع الصناعي الحديث عن معدل نمو القطاع الزراعي التقليدي، إلى توقف أو تأخير في عملية التنمية. كما سيؤدي انخفاض حجم الإنتاج الزراعي إلى الحاجة لاستيراد السلع الغذائية، مما يعني ارتفاع في مديونية الدول النامية.

وهكذا، فإن الانتقادات الموجهة إلى نموذج الفائض العمالي قد أدت إلى فقدان الثقة بالاعتماد على القطاع الصناعي وحده في عملية التنمية، وارتفاع الأصوات المنادية بضرورة الاعتماد على القطاعين التقليدي والحديث معاً لتحقيق التنمية الاقتصادية.

2- نموذج التغيرات البنيوية لهوليس شنري

كما هو الحال في نموذج لويس للفائض العمالي، يفسر نموذج التغير البنيوي التنمية بأنها عمليات متلاحقة تتغير خلالها البنية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية للاقتصاد المتخلف، لتسمح للصناعة أن تحل محل الزراعة كمحرك للنمو الاقتصادي. وخلافاً لنموذج لويس ولنظرية المراحل الخطية، يرى مؤيدو التغير البنيوي في ارتفاع مستويات الادخار والاستثمار شرطاً ضرورياً ولكنه غير كاف للنمو الاقتصادي. ذلك لأنه إضافة إلى تراكم رأس المال البشري والمادي، لا بد من حدوث مجموعة من التغيرات المترابطة في البنية الاقتصادية، لنقل الاقتصاد من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث. وتصيب هذه التغيرات الهيكلية جميع الفعاليات الاقتصادية كالإنتاج والطلب الاستهلاكي والتجارة الدولية واستخدام الموارد، إضافة إلى الفعاليات الاجتماعية كالتحضر ونمو السكان وتوزيعهم.

يرتكـــز نمـــوذج التغـــيرات الهيكلية على تحليل المعوقات الداخلية والخارجية للتنمية. فالمعوقات الداخلية تكمن في نقص الموارد، ومؤهلات الســـكان، والسياســـات الحكومـــية. أمـــا المعوقات الدولية فتشمل صعوبة الحصـــول علـــى رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا، وصعوبة المنافسة في إطـــار الـــتجارة الخارجية. ويتمثل الفارق بين الدول النامية والمتقدمة في طبـــيعة ونوعية المعوقات الداخلية والخارجية. ويرى مؤيدو هذا النموذج، أن باســـتطاعة الـــدول النامـــية التي تقدم لها الدول الصناعية التسهيلات الرأســـمالية والتكنولوجـــية والأســـواق المفتوحة لتسويق منتجاتها، تنمية اقتصـــادها بوتيرة أسرع من تلك التي عرفتها الدول الصناعية في مراحل نموهـــا المبكرة. وبذلك، يعترف نموذج التغيرات الهيكلية، بخلاف نموذج المـــراحل الخطية، أن الدول النامية جزء من النظام العالمي المتكامل الذي بوسعه مساعدة أو إعاقة تنمية دول العالم الثالث.

أ – شرح نموذج هوليس شنري للتغيرات الهيكلية

ويعـــد نموذج الاقتصادي الأمريكي هوليس شنري من أشهر نماذج التغـــير الهيكلي. فقد اعتمد هذا النموذج على العمل التجريبي الذي فحص نمـــاذج التنمـــية في العديد من الدول النامية خلال الفترة 1950–1976. وأدت الدراســـات التجريبية المقطعية (لعدة دول في فترة واحدة) والزمنية (خـــلال فـــترة زمنية طويلة) لدول ذات مستويات متباينة من الدخول، إلى تحديد العديد من الخصائص الأساسية لعملية التنمية.

وكانـــت التغيرات التي طرأت على بنية الإنتاج عبر عملية التنمية مـــن أهـــم مكتشفات شنري وفريقه. فقد بينت تلك المكتشفات، أن ارتفاع مســـتوى الدخل القومي للفرد يترافق مع تحول في بنية الإنتاج الكلي حيث

تـــنخفض حصة الإنتاج الزراعي وتزداد حصة الإنتاج الصناعي. ففي عام 1976 وفـــي الـــدول التي يقل فيها متوسط الدخل عن 200 دولار، تقدر نســـبة الإنتاج الزراعي بحوالي 45% من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الإنـــتاج الصـــناعي حوالي 15%، (النقاط A و B في الشكل 2). وفي الدول التي يساوي فيها متوسط الدخل 1000 دولار، ينخفض إسهام القطاع الأول إلـــى 20% بينما يرتفع إسهام القطاع الثاني إلى 28% (النقاط C و D). وبذلـــك ينخفض إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بارتفـــاع مســـتوى الدخـــل (الـــنمو الاقتصادي) بينما يرتفع إسهام القطاع الصـــناعي، رغـــم أن القـــيمة الإجمالـــية للإنـــتاج الزراعي لا تتناقص بالضرورة.

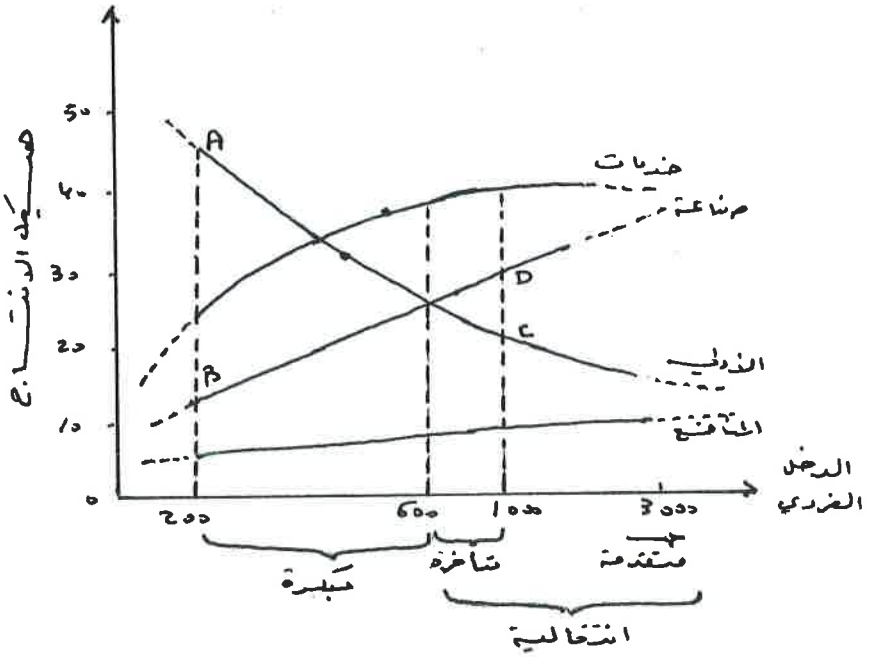

(شكل 2)

ويمكـــن تقسيم التغيرات الهيكلية للإنتاج إلى مرحلة مبكرة ومرحلة متأخرة، وذلك بقياس نقطة الوسط في مسار التنمية التي يتساوى فيها نسبة إسهام القطاعين الزراعي والصناعي. ويحدث ذلك التساوي على الشكل في مســتوى الدخل الفردي المساوي 600 دولار بأسعار عام 1976. وينظر شــينري إلى الدول التي ينخفض فيها مستوى دخل الفرد عن 600 دولار علـــى أنهـــا دول في مرحلة التنمية الأولى، والدول التي يتراوح فيها دخل الفـــرد بيـــن 600 و3000 دولار (مستوى دخل الدول المتقدمة) على أنها دول فـــي مرحلة التنمية الانتقالية. وتتميز مرحلة التنمية المبكرة بارتباطها بالإنتاج الزراعي كمصدر من مصادر الدخل والنمو، وذلك على الرغم من انخفـــاض مســـتوى ذلـــك الإنتاج. أما المرحلة الانتقالية، فترتبط بالإنتاج الصناعي. وبهذا المعنى، فإن مسارات التنمية التي وصفها شنري (التحول مـــن الإنـــتاج الزراعـــي إلى الإنتاج الصناعي) تشبه إلى حد كبير نموذج لويـــس (تحويـــل الفائض العمالي من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث، وبالتالـــي تقليص أهمية القطاع التقليدي وتزايد أهمية القطاع الحديث داخل الاقتصاد الوطني).

وتـــترافق زيادة حصة الإنتاج الصناعي مع تراكم متزايد في رأس المـــال المـــادي والبشـــري. (يبين الشكل 3) حصة الادخار والاستثمار والدخـــل الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي، والرقم القياسي للدخول في المـــدارس. ويبيـــن الشـــكل (3) زيادة ملموسة في الاستثمار وفي الرقم القياســـي للدخول في المدارس كمؤشر للاستثمار في رأس المال البشري). وتأخذ هذه الزيادة مكانها في المرحلة المبكرة للتحول إلى التنمية.

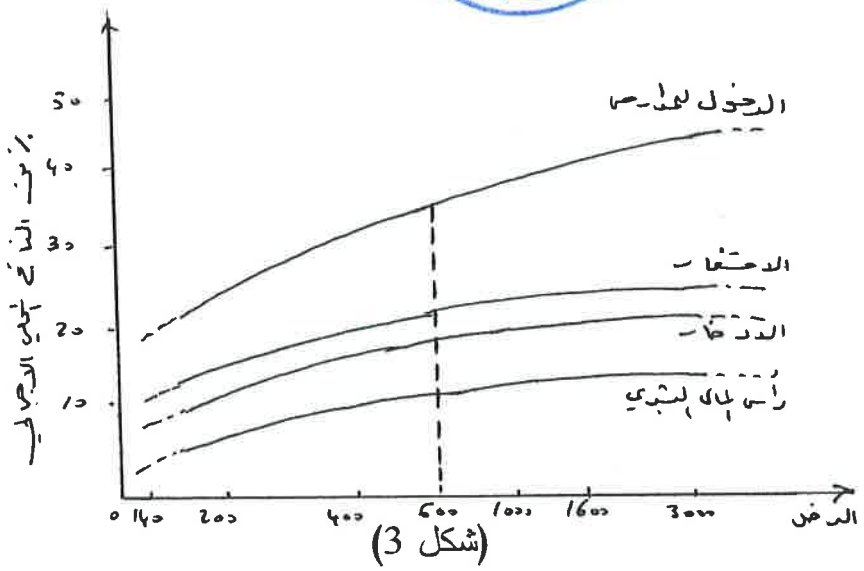

(شكل 3)

وإضـــافة إلـــى التغـــيرات الهيكلية في الإنتاج وتراكم رأس المال البشري والمادي، تحدث تغيرات في تركيب الطلب الداخلي، حيث ينخفض الاستهلاك الغذائي من 40% إلى 17% من الطلب الداخلي الكلي. أما بقية عناصـــر الطلـــب الداخلي كالاستهلاك غير الغذائي، والإنفاق الحكومي، والطلب الاستثماري، فتزداد حصتها من الطلب الكلي.

وتحدث تغيرات مهمة في التجارة الدولية. حيث وجد شنري زيادة في الواردات والصادرات خلال المرحلة الانتقالية ترافقها زيادة نسبية في حصـــة الصادرات من المنتجات الصناعية، وانخفاض في حصة الواردات من المنتجات الصناعية.

وفـــي مجـــال الاســـتخدام، يلاحظ تحول من العمالة الزراعية إلى العمالـــة الصناعية والخدمية. ويلعب القطاع الزراعي دوراً مهماً في توليد فرص العمل في كل من المرحلة المبكرة والانتقالية للتنمية. وتنمو إنتاجية العمـــل فـــي القطـــاع الزراعي ببطء في المرحلة المبكرة، ثم تتساوى مع

الإنتاجـــية الصـــناعية في المرحلة النهائية، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية على المستوى الاقتصادي ككل.

أما التغيرات الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي خلال عملية التنمية فتـــتركز فـــي الاتجـــاه العام نحو ظاهرة التحضر (الانتقال من الريف إلى الحضر) الذي يسببه توسع القطاع الصناعي، مما يؤدي إلى تسارع هجرة الأفـــراد من الريف إلى المدن. وقد وجد شينري أن نسبة السكان الحضر تفـــوق نسبة السكان الريفيين عندما يزيد مستوى دخل الفرد المتوسط عن 1000 دولار.

ويساهم التصنيع والتحضر في سوء توزيع الدخول لصالح القطاع الحديـــث. فـــزيادة مستوى الدخل في القطاع الصناعي ستؤدي إلى تركز الدخـــول في القطاع الحديث. وهناك تغيرات بنيوية أخرى كانتشار فرص التعليم، وانخفاض النمو السكاني، وتناقص حدة الثنائية الاقتصادية، وتوزيع أكـــثر عدالـــة للدخـــل بيـــن أفـــراد المجتمع، وانخفاض معدلات الوفيات والخصوبة. ووضح شنري أنه لا يوجد تغير هيكلي في الدول الفقيرة أكثر وضـــوحاً وحتمـــية مـــن انخفاض معدلات الوفيات والخصوبة في الدول النامية.

ب –تقييم نموذج التغيرات الهيكلية لهوليس شنري:

مـــن الممكـــن إيراد الملاحظات التالية حول نموذج شينري للتغير البنيوي:

تتصـــف التغـــيرات البنـــيوية التي تحدث عنها شنري في نموذجه البنـــيوي بأنها نماذج متوسطة للتنمية، تم استنتاجها من دراسات وتحليلات مقطعية وزمنية على مجموعة كبيرة من الدول. والفرضية المهمة في هذا

الـــنموذج تكمن في ترادف عملية التنمية والنمو الاقتصادي، وتشابه معالمه الأساسية في كل الدول. ومع ذلك، فهناك فوارق بين الدول في سرعة ودقة نمـــاذج التنمـــية حســـب وضع الدول وظروفها الخاصة، وطبيعة معوقات التنمـــية فـــيها كتوافر الموارد الطبيعية، وإمكانية الدخول إلى رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا ومناخ التجارة الدولية.

وبشكل عام تتمتع الدول الكبيرة (الهند والصين والبرازيل) بثروات هائلـــة ومتـــنوعة وحجم طلب داخلي كبير. ويسمح الطلب الداخلي الكبير الناجم من ارتفاع عدد السكان بالتصنيع المبكر واستغلال مزايا اقتصاديات الحجـــم دون الحاجة للاعتماد على الأسواق الخارجية. أما الدول الصغيرة (تايوان، سنغفورا، كوريا الجنوبية) فتتسم بطلب داخلي صغير الحجم، مما يحملها على الاعتماد بصورة أكبر على الأسواق الخارجية لتحريض ودعم نموهـــا الاقتصـــادي. وتتجه الدول الصغيرة التي لا تتوافر لديها الثروات والمـــوارد الطبيعـــية نحـــو الاعـــتماد على التصنيع والأسواق الخارجية والتصـــدير أكـــثر من الدول الأخرى الغنية بمواردها التي تتجه إلى إنتاج المواد الأولية وتصديرها مما يعني تأخر عملية التصنيع فيها.

وهناك اختلاف في سلوك الدول حسب حجمها خلال عملية التنمية، فمـــثلاً أجلـــت دول كبـــيرة مثل ماليزيا وفنزويلا تصنيعها أكثر من دول صـــغيرة غنـــية بمواردها الطبيعة كالبرازيل التي اعتمدت على التصدير. والـــدول المتخصصة بالإنتاج الأولي تستطيع بسهولة تحقيق زيادات كبيرة فـــي إنتاجها الصناعي أكثر من دولة تنمو ببطء وتتخصص في الصناعات الحديثة ومثال ذلك ماليزيا المصدرة للمطاط والقصدير، وفنزويلا المصدرة للنفط.

وباختصـــار، تبين الدراسات التجريبية للتغيرات الهيكلية أن سرعة عملية التنمية ترتبط بعوامل داخلية وخارجية متعددة، كثير منها خارج عن ســيطرة الــدول النامــية. ورغم ذلك، يؤكد اقتصاديو التغير الهيكلي أن بالإمكــان تحديد بعض النماذج المناسبة لجميع الدول خلال عملية التنمية، وأن هــذه النماذج تتأثر بخيارات سياسات التنمية التي تقتنع بها حكومات الــدول النامــية، إضافة إلى ظروف التجارة الدولية وسياسات المساعدات والتعاون الخارجية التي ترسمها الدول المتقدمة. ويرى هؤلاء الاقتصاديون المتفائلون بطبيعتهم أن تطبيق توليفة سليمة من السياسات الاقتصادية ستولد نمــاذج للنمو المستديم. أما أنصار مدرسة التبعية الدولية، فهم أكثر تشاؤماً فــي تحلــيلهم، حيث يبرهنون على أن المتوسطات الحسابية التي يحسبها أنصــار نمــاذج التغير البنيوي انطلاقاً من دول متباينة في فقرها وغناها، ليســت فقط ذات أهمية محدودة لتحديد العوامل الحرجة المؤثرة في عملية التنمــية لدولــة ما، ولكن الأهم من ذلك أنهم يصرفون النظر عن العوامل الحقيقية في الاقتصاد العالمي التي تحافظ على الفقر في العالم وتعمل على استمراره.

ثالثاً: ثورة التبعية الدولية

اكتسبت نماذج التبعية الدولية خلال فترة السبعينيات تأييداً متزايداً، خاصة بين مثقفي ومفكري دول العالم الثالث، وذلك نتيجة للاستياء المتزايد مــن أفكــار نماذج المراحل الخطية والتغير الهيكلي. وترى نماذج التبعية الدولــية دول العــالم الثالــث من خلال المعوقات الاقتصادية والمؤسسية والسياســية، الداخلية والدولية. ويدركون علاقة السيطرة والهيمنة والتبعية للدول الفقيرة إزاء الدول الغنية. وتتبلور من خلال هذا المنهج العام، ثلاثة

تـــيارات فكـــرية أساســـية هـــي: نموذج التبعية النيوكلاسيكي، و النموذج المزيف، وأطروحات الثنائية أو الازدواجية.

1 – نموذج التبعية النيوكلاسيكي:

يعد هذا الاتجاه الفكري امتداداً غير مباشر للتفكير الماركسي، حيث يعـــزو وجود وتخلف العالم الثالث إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي المتميز بعلاقات تفاوت كبيرة وغير عادلة بين الدول الفقيرة والدول الغنـــية. فالدول الغنية تستغل بصورة متعمدة أو غير متعمدة الدول الفقيرة، نتـــيجة لتواجد هاتين المجموعتين من الدول ضمن إطار نظام دولي تهيمن علـــيه علاقات غير متكافئة بين دول المركز (الدول الغنية) ودول المحيط (الـــدول الفقـــيرة). وتحبط هذه المحاولات الجهود التنموية للدول الفقيرة ، وتجعلهـــا صـــعبة ومستحيلة. وتتجسد هذه القوى في الدول النامية ببعض الفئات كالإقطاعيين، والرأسماليين، والعسكريين، والتجار، وموظفي القطاع الحكومي، وقادة الاتحادات التجارية ذوي الدخول العالية، الخ.. وتشكل هذه الفـــئات نخـــبة صغيرة تعمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في ديمومة الـــنظام الرأســـمالي العالمي. وتكافئ هذه الفئات من قبل مجموعات قوية دولـــية ذات مصـــالح خاصة كالشركات متعددة الجنسية، ووكالات العون والمساعدة، ومنظمات المعونة الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التـــي تسيرها الدول الرأسمالية القوية. وتستخدم فعاليات ونشاطات النخبة المهيمنة في الدول النامية لقمع أية جهود إصلاحية قد تفيد طبقة واسعة من الســـكان. وفـــي بعـــض الأحيان تؤدي تلك النشاطات إلى تدني مستويات المعيشة وديمومة التخلف.

وباختصـــار، تـــرى الماركســـية الجديـــدة التخلف من وجهة نظر اســـتعمارية. وتعـــزو اســـتمرار تخلف العالم النامي واتساع الفقر فيه إلى سياســـات الـــدول الصـــناعية المتقدمة، المدعومة بسلوك نخبة من الفئات والعمـــلاء فـــي الدول المتخلفة. لذلك، وبخلاف مراحل النمو الخطية التي فسرت النمو بمراحل تاريخية متلاحقة، ونظريات التغير الهيكلي التي تركز علـــى المعوقات الداخلية والخارجية، ينظر إلى التخلف في إطار مدرسة التبعـــية على أنه ظاهرة محدثة. وعلى "المناضلين الثوريين" حسب تعبير تـــودارو، العمـــل علـــى تحرير العالم الثالث من الخضوع المباشر وغير المباشر لدول العالم الأول وللنخب المستفيدة المحلية.

2 – النموذج المثالي المزيف:

يعـــد النموذج المثالي المزيف (The false paradigm Model) الـــنموذج الثانـــي للتبعية الدولية. ويفسر هذا النموذج تخلف الدول النامية بســـبب النصـــائح المباشرة والتدخلات المختلفة التي يسديها خبراء الدول المـــتقدمة والوكالات الدولية والمنظمات المتعددة الجنسية التي تقدم الخبرة والمشورة والهبات للدول النامية. ويقدم هؤلاء الخبراء مفاهيم منمقة، ضمن هياكل نظرية أنيقة، ونماذج قياسية معقدة للتنمية والنمو الاقتصادي، تؤدي غالـــباً إلـــى تبني سياسات اقتصادية مضللة، تبقى الدول النامية في دوامة الفقـــر والجهـــل والـــتخلف. وينظر إلى العوامل المؤسسية: كالدور المهم والمركـــزي للهياكل الاجتماعية التقليدية (القبائل، الطوائف، الطبقات،..)، والملكية غير العادلة للأراضي، وحقوق الملكية العقارية المشوهة، وتسلط النخـــبة المحلية وسيطرتها على الموجودات المالية المحلية، والتوزيع غير المتكافئ للدخول، على أنها مفرزات لنماذج تنموية أخرى كنموذج الفائض

العمالـــي لآرثـــر لويـــس أو نماذج التغير الهيكلي لشنري. وفي كثير من الأحيان يؤدي تطبيق هذه النماذج إلى تحقيق خدمات واسعة لفئات السلطة المحلية والدولية على حد سواء.

ويـــندرج فـــي إطـــار الـــنموذج المثالي المزيف، سلوك المثقفين الجامعييـــن، والاتحادات التجارية، والاقتصاديين الحكوميين ذوي الدخول المـــرتفعة، والأفـــراد العامليـــن فـــي الخدمة المدنية الذين يتلقون التعليم والتدريب في مؤسسات الدول المتقدمة ويتأثرون بالمفاهيم والأهداف البراقة المصاغة ضمن نماذج نظرية غير قابلة للتطبيق العملي. ولدى هذه الفئات والأفراد قليل من المعلومات المفيدة، أو ليس لديهم أية معلومات نافعة لحل مشـــكلات الـــدول النامـــية، وسلوك الطريق الصحيح للوصول إلى التنمية الحقيقـــية ، ولكنهم يتيهون في تفسير مفاهيم ونماذج ونظريات اقتصادية لا تجدي كثيراً في فهم آليات التخلف والنمو الاقتصادي. فالسياسات الحكومية الاقتصـــادية القائمـــة على قياس معاملات رأس المال للناتج، وزيادة نسب الادخار والاستثمار، وتعظيم الأرباح والمنافع، وتسريع معدلات نمو الناتج القومـــي الإجمالـــي، لم تفلح كثيراً في تفسير التخلف وفهم أسبابه ووصف الســـبل الملائمـــة للخـــروج مـــنه، كمـــا أن تطبيق الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية المعتمدة على المفاهيم والنظريات الاقتصادية الغربية قد أهملت كثـــيراً مـــن العوامـــل المهمة في فهم التخلف، وبالتالي تجاهلت دور هذه العوامل في إنجاح جهود التنمية في دول العالم الثالث.

3 – الطروحات الثنائية أو الازدواجية لموضوع التنمية:

تطرح نظريات التبعية الدولية مفهوم المجتمعات الثنائية (دول فقيرة ودول غنية) بشكل صريح، في حين يأتي طرح هذه المفاهيم بشكل ضمني في نظريات التغير الهيكلي. وقد تم طرح موضوع الثنائية بشكل واسع في أدبيات التنمية، حيث يعتمد هذا المفهوم على وجود وتدعيم تباينات ومفارقات متزايدة بين الدول الغنية والفقيرة، وبين الشعوب الغنية والفقيرة في مستويات مختلفة. ويشمل مفهوم الثنائية العناصر الأربعة التالية:

أ – تواجد مجموعة مختلفة من الظروف بعضها علوي والآخر دوني في مكان معين. تشتمل الأمثلة عن هذا المدخل من الازدواجية مفهوم آرثر لويس حول تعايش طرق الإنتاج الحديثة والتقليدية في القطاعين التقليدي والحديث، وتعايش نخبة غنية مع طبقة واسعة فقيرة وأمية. كما يعبر هذا المدخل عن تعايش دولي لمجموعتين من الدول دول غنية ومتقدمة وصناعية ودول فقيرة ومتخلفة وزراعية.

ب – تعايش مزمن لا يعود إلى ظواهر مؤقتة وانتقالية، يمكن للزمن إزالة الفوارق بين عناصرها العلوية والدونية. وبمعنى آخر، فالتعايش الدولي بين الدول الغنية والدول الفقيرة ليس ظاهرة تاريخية يتم تعديلها وتصحيحها عبر الزمن. وعلى الرغم من افتراض نظرية مراحل النمو ونماذج التغير الهيكلي بصورة ضمنية إمكانية حدوث تلك الآليات التصحيحية، فإن اتساع عدم المساواة على المستوى الدولي يدحض توقعات تلك النظريات والنماذج.

ج – لا تتـــناقص درجـــات الظواهر الفوقية والدونية، ولكنها على العكس تبرز اتجاها نحو التزايد والتوسع. ومثال ذلك الفوارق المتزايدة في مستويات الإنتاجية بين الدول النامية والدول الصناعية.

د – تعمـــل العلاقـــات المتـــبادلة والتشابكية بين العناصر العلوية والدونـــية بشـــكل يـــؤدي إلى انسياب العناصر الدونية نحو الأسفل بشكل تلقائي، مما يزيد في دفعها نحو الأسفل وتعمق تخلفها.

ومهما تكن الاختلافات الإيدولوجية بين المفكرين الاقتصاديين الذين تبـــنوا فكـــرة التبعـــية الاســـتعمارية أو المثالية المزيفة أو الثنائية، فإنهم يرفضـــون جميعاً النظريات الاقتصادية الغربية المعتمدة على رفع مستوى الدخل الفردي كمؤشر للتنمية الاقتصادية. كما يتساءل بعض الاقتصاديين، علـــى ضوء تاريخ العالم الثالث، عن مدى صلاحية نموذج آرثر لويس في تصنيع العالم الثالث، وعن صلاحية النتائج التجريبية لنماذج لويس وشنري وذلـــك علـــى ضوء علاقاته بالدول المتقدمة. أما مدارس التبعية والنموذج المـــزيف والازدواجـــية فإنهـــا تركـــز على اختلال القوى الدولية، وترى ضـــرورة القيام بإصلاحات سياسية ومؤسسية واقتصادية، على المستويين المحلي والدولي، لإنجاح جهود التنمية في دول العالم الثالث.

وبينما أسرت أفكار التبعية الدولية في نظرية التنمية مخيلة الكثيرين مـــن الدارســـين فـــي الـــدول الغربـــية وفي دول العالم الثالث خلال فترة الســـبعينيات، تمخضت نظرية نيوكلاسيكية مضادة، سادت أدبيات التنمية خلال فترة الثمانينيات.

رابعاً: الثورة النيوكلاسيكية المضادة

أدى صعود حكومات سياسية محافظة في بداية الثمانينات في الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا وبريطانيا، وألمانيا الغربية إلى ولادة ثورة نيوكلاسيكية شملت الجوانب النظرية والسياسات الاقتصادية في الفكر التنموي. وتناولت هذه الثورة جانب العرض في الاقتصاد الكلي، وتخصيص الشركات العامة في الدول المتقدمة، ونادت بتفكيك الملكية العامة، وتقليل الاعتماد على التخطيط في تنظيم الفعاليات الاقتصادية في الدول النامية. وحملت أقوى منظمتين اقتصاديتين عالميتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير،أفكار الدول الغنية المؤدية للثورة النيوكلاسيكية المضادة. وشهدت هذه الفترة بالذات تضاءل أهمية منظمات دولية حملت في السابق راية الدفاع عن مصالح الدول النامية كمنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. لذلك حلت الأفكار المنادية بحرية الأسواق، كبديل لنظريات التبعية والأفكار التدخلية والتخطيطية لتوجيه جهود التنمية في دول العالم الثالث.

ولكي نستفهم الأسس التي تقوم عليها الأفكار النيوكلاسيكية، فمن المفيد أن نستعرض بإيجار أسس النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي من خلال أفكار أهم مؤسسي هذه المدرسة وهم آدم سميث ودافيد ريكارو وروبرت مالتوس.

1 – النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

اهتم الكلاسيكيون بالإطار الذي تتفاعل فيه العوامل الاقتصادية والعوامل غير الاقتصادية المختلفة في المجتمع. وتبنى النظرية الكلاسيكية

على مبادئ ثلاثة: الحرية الاقتصادية، ونظام المنافسة الكاملة المعتمد على المبادرات الفردية، وعدم تدخل الدولة إلا بغرض فرض بعض الضرائب لتمويل نفقات الدولة في الدفاع والقضاء. ويلعب رأس المال، الذي يتمخض من أرباح المستثمرين، المحرك الرئيس لعملية النمو. فزيادة الأرباح تؤدي إلى زيادة الادخار. ورفع مستوى الادخار يزيد في معدل التراكم الرأسمالي، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج الكلي وبالتالي إلى النمو الاقتصادي.

وتستمر عملية النمو الاقتصادي بتوافر بعض الشروط منها: تزايد نصيب الأرباح مع ارتفاع مستوى الإنتاج الكلي، وعدم وجود زيادة سكانية يفوق معدلها معدل التقدم التقني. ويتعرض الاقتصاد إلى حالة من الركود إذا زاد معدل النمو السكاني عن معدل التقدم التقني.

وتكمن المتطلبات الأساسية للنمو الاقتصادي حسب آدم سميث في عنصرين أساسيين. أولهما تراكم رأس المال الناجم عن استثمار مدخرات الطبقة الرأسمالية. وثانيهما، التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية. وركز آدم سميث على أهمية الإطار الاجتماعي الذي تتفاعل ضمنه عناصر الإنتاج، حيث أوصى باتخاذ السياسات اللازمة لتأمين البيئة الملائمة للنمو الاقتصادي ومنها: إلغاء جميع القيود الخاصة بحرية اختيار الوظائف، وحرية التجارة الداخلية والخارجية. واعتمد آدم سميث على المبدئ الفلسفي للنظام الرأسمالي وهو اليد الخفية. ففي المجتمع وبين أفراده، تقود يد خفية كل فرد إلى تحقيق غاية لم تكن جزءاً من مقصده. وبمحاولة الفرد تحقيق مصلحته الخاصة، فإنه يعمل على تنمية الخير المشترك لجميع أفراد المجتمع. ففي سعي كل فرد لتعظيم ربحه، تستغل

المـــوارد الاقتصادية في المجتمع أحسن استغلال. أما تناقص الغلة، فيحدث بســـبب زيادة عدد السكان الذين يعيشون على مساحة محدودة من الأرض، وبالتالي ينجم عن ذلك توسع أفقي في النشاط الزراعي.

ويـــرى ريكاردو أن هناك عاملان يتحكمان في النمو الاقتصادي: النمو السكاني، وتراكم رأس المال. فإذا زاد معدل النمو السكاني عن معدل تـــراكم رأس المـــال، يصل الاقتصاد إلى وضع ركودي ويتوقف الاقتصاد عن النمو. لذلك نصح ريكاردو بتحديد حجم السكان حتى لا يصل الاقتصاد إلـــى مـــرحلة الركود. ويتحدد عدد السكان في المجتمع بالعلاقة بين أجر الســـوق والأجر الطبيعي. فإذا زاد أجر السوق عن الأجر الطبيعي، ارتفع مســـتوى المعيشة، وزاد عدد السكان، وانخفض مستوى الأجر في السوق. أمـــا إذا انخفـــض أجر السوق عن الأجر الطبيعي، ساءت أحوال المعيشة، وانخفـــض عـــدد الســـكان، وارتفع أجر السوق. ونادى ريكاردو بالاهتمام بالقطـــاع الصناعي لتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي، فالقطاع الصناعي نشاط فعال، وهو مصدر أرباح الرأسماليين، وبالتالي فإنه يؤدي إلى تأخير ظهـــور قـــانون الغلـــة المتناقصة التي تؤدي إلى حالة الركود. كما نادى ريكـــاردو بحـــرية التجارة الخارجية لأنها تعمل على استغلال المجتمعات للمـــوارد المتوافرة فيها، وتفسح المجال أمام إمكانية تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل.

وتلخصـــت أفكـــار مالـــتوس في النمو بالتركيز على العوامل التالية :أهمـــية الطلـــب الفعـــال (الاستهلاكي)، الهجوم على قانون المنافذ (قانون ســـاي) الذي يقول بأن العرض يولد الطلب، عدم المغالاة في الادخار لأنه يـــؤدي إلـــى تناقص الطلب الفعال وانخفاض الأرباح والاستثمار، وأهمية

الـــترابط بيـــن القطاعات الاقتصادية لضمان النمو المتوازن في الاقتصاد. ويـــتوقع مالـــتوس حدوث تغيرات بنيوية في الاقتصاد خلال عملية النمو، حيث يتضاءل إسهام القطاع الزراعي ويتزايد إسهام القطاع الصناعي. كما توقـــع مالـــتوس حدوث الثنائية خلال عملية النمو، فالقطاع الزراعي بطئ النمو في حين يتسم القطاع الصناعي بارتفاع معدلات نموه.

وقد تحدث المفكرون الكلاسيكيون عن النمو الاقتصادي وليس عن التنمـــية، وتناولوا مشكلات النمو في الدول الغربية وليس مشاكل النمو في الـــدول النامية. تلك المشاكل التي لم تبرز إلا عقب الحرب العالمية الثانية أي خلال الخمسين سنة الماضية. ولكن الأفكار والمدارس الفكرية الحديثة التـــي تناولـــت موضـــوع النمو والتنمية في الدول الفقيرة تأثرت بالأفكار والمدارس القديمة، وأعادت طرح أفكارها تحت مسميات وأشكال ونظريات مختلفة كما هو الحال بالنسبة للمدرسة النيوكلاسيكية المضادة.

2 – الثورة النيوكلاسيكية المضادة والنمو الاقتصادي:

وقامـــت الثورة النيوكلاسيكية المضادة على حجة أساسية مفادها أن النـــتائج الهـــزيلة التي تمخضت عن جهود التنمية في الدول النامية كانت بســـبب سياســـات التســـعير، والتدخل المفرط لحكومات العالم الثالث في الشـــؤون الاقتصادية. وذهب طليعيو مدرسة الثورة المضادة مثل Peter Bauer, Harry Johnson, Lan Little, Deepak Lal, Jagdish Bhawati, Julain Simon, Bella Balassa وغـــيرهم إلـــى أن إبطاء ســـرعة الـــنمو الاقتصادي قد نجم من التدخل في الفعاليات الاقتصادية. ونـــادى هـــؤلاء المفكرين لتحفيز النمو الاقتصادي ورفع مستويات الكفاية الاقتصـــادية، والقيام بسلسلة من السياسات أهمها: تنشيط الأسواق الحرة،

وتخصـــيص مشـــاريع الدولة، وتشجيع التجارة الحرة وتنشيط الصادرات، والترحيب بالاستثمارات الخارجية، واستبعاد الإفراط في التنظيم الحكومي وتشـــويه الأســـعار فـــي الأسواق المالية وأسواق السلع وعناصر الإنتاج. وخلافـــاً لمتطلبات نظرية التبعية الدولية، تبرهن مدرسة الثورة الكلاسيكية المضـــادة أن تخلـــف العـــالم النامـــي، لـــم يكن نتيجة لسلب العالم الأول والوكـــالات الدولـــية التـــي يســـيطر عليها، وإنما بسبب التدخل المكثف لحكومـــات هـــذه الدول في الشؤون الاقتصادية، والفساد والرشوة وعدم الكفـــاءة ونقـــص الحوافز الاقتصادية التي تشل مختلف الفعاليات في تلك الدول. لذلك، فإن ما تحتاج إليه هذه الدول ليس إصلاح النظام الاقتصادي الدولـــي، أو هـــدم الثنائيات في الاقتصاديات النامية، أو بزيادة المساعدات الدولية، أو بمراقبة النمو السكاني، أو بتدعيم نظام تخطيطي مركزي فعال، وإنمـــا تحتاج الدول النامية إلى تشجيع الأسواق الحرة، وتحرير الاقتصاد عـــبر مـــرونة الحكومـــات في ترك اليد الخفية تنظم الأسعار في الأسواق وتخصص الموارد وتحفز التنمية الاقتصادية. ويشير مؤيدو مدرسة الثورة النيوكلاســـيكية المضـــادة فـــي تدعيم حججهم، إلى نجاح دول مثل كوريا الجنوبـــية وتـــايوان وهونـــج كونج وسنغافورا كنماذج للسوق الحرة، كما يشـــيرون إلى فشل التدخل الحكومي الاقتصادي في كثير من دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ويعـــترض منتقدو المدرسة النيوكلاسيكية المضادة على أفكار تلك المدرســـة، فـــي أن يكون أداء الاقتصاد في ظل حرية الأسواق أفضل من أدائه في إطار التدخل الاقتصادي للحكومات، وذلك لاختلاف الدول النامية عـــن بعضـــها بعضاً من حيث التركيب والهيكل والتنظيم، وكذلك اختلافها

عـــن الدول المتقدمة. كما يرون أن الأسواق المتسمة بالمنافسة الكاملة غير موجودة في الدول النامية، وأن أفكار النظرية النيوكلاسيكية عرضة للجدل والشـــك وأحياناً غير صحيحة. وأن الإطار التاريخي والمؤسسي والثقافي للـــدول النامـــية يجعـــل الحـــرية الاقتصادية غير مرغوبة فيها لارتباطها بالاستغلال والأمبريالية.

وفـــي الدول النامية بشكل خاص، لا تتوافر شروط المنافسة الكاملة التـــي تمثل الإطار النظري للأفكار النيوكلاسيكية الجديدة. فلا توجد حرية للمستهلكين في اختيار السلع والخدمات التي يرغبون استهلاكها، ولا تتوافر حـــرية للمنتجيـــن في إنتاج السلع والخدمات التي يرغبون في إنتاجها، ولا تتوافر معلومات تامة عن الأسواق التي تتصف بعدم اكتمالها، وهناك قسم كبير من الفعاليات الاقتصادية لا يستخدام فيها النقد، وهناك تباين كبير بين الإنـــتاج (المعد للتصدير) والاستهلاك. ولا يسمح ضيق الأسواق باستخدام وفـــورات الحجـــم. وهناك عوامل احتكارية في أسواق الدول النامية ناتجة عـــن قـــوة بعـــض المنتجيـــن (منشآت القطاع العام مثلاً) في التأثير على الأســـعار والكمـــيات المنتجة. ومن كل ذلك يتضح أن الإطار العام لفكرة المنافسة الكاملة التي تعتمد عليها النظرية النيوكلاسيكية ليست سوى إطار نظري مثالي بعيد كل البعد عن واقع الدول النامية.

ومـــما يذكر فإن الأفكار النيوكلاسيكية تدور حول التوازن التلقائي فـــي الأسواق عبر آلية اليد الخفية، في حين تشكو أسواق الدول النامية من عـــدم الـــتوازن أو الاختلال. كما أن الاستجابة لحركات الأسعار والأجور ليست بالاتجاه المتوقع نظرياً من قبل نماذج السوق الحرة التقليدية، إضافة إلـــى وجود احتكارات سوقية كبيرة. ويشكل هدف تعظيم الربح، أساساً في

الـــنظرية الاقتصـــادية النيوكلاســـيكية، في حين يعد هذا الهدف ضعيفاً وثانويـــاً فـــي الاقتصـــاديات النامية بمقارنته بأهداف أخرى كإيجاد فرص العمـــل لتخفيف حدة البطالة، وإحلال الإدارة الوطنية محل الإدارة الأجنبية في مقدمة أوليات الدول النامية.

أما اليد الخفية التي تتحدث عنها النظرية الكلاسيكية، فلا تعمل في الدول النامية في اتجاه زيادة الرفاه العام لجميع أفراد المجتمع، ولكنها تعمل علـــى تحسين أوضاع الأفراد الذين يمتازون أصلاً بوضع جيد. مما يؤدي إلى إغراق الغالبية العظمى من أفراد المجتمع وتردي أوضاعهم المعيشية.

وباختصـــار فعلـــى اقتصاديي التنمية التفريق بين الأفكار النظرية النيوكلاســـيكية المعروضة في كتب الاقتصاد، والواقع السياسي والمؤسسي المعاصـــر للـــدول النامية. أما النظرية النيوكلاسيكية ، فيوجد فيها بالطبع بعـــض العناصر التي يمكن أن تخدم التحليل في الدول النامية، لذلك على الاقتصـــاديين المهتميـــن بشـــؤون التنمـــية الاختـــيار من أدوات التحليل النيوكلاسيكية ما يناسب ظروف الدول النامية وأوضاعها الاقتصادية.

خامساً: تقريب وجهات النظر بين الطروحات الحديثة لمفهوم التنمية

لكـــل أطروحة من نظريات التنمية الأربعة : مراحل النمو الخطية، التغـــيرات الهيكلية، التبعية، الأفكار النيوكلاسيكية المضادة، مصادر قوتها وضعفها. ولا يوجد بين الاقتصاديين اتفاق عام على صلاحية إحداها دون الأخـــرى ففي كل منها نقاط ضعف ونقاط قوة. ويكمن الاختلاف فيما بينها بسبب تباين الاتجاهات الفكرية والقيم والإيدولوجيات والمنطلقات النظرية.

فـــنظرية المراحل الخطية قد ركزت على دور الادخار والاستثمار لترســـيخ نمـــو اقتصادي مستمر وطويل الأجل. وتناولت نظرية التغيرات

الهيكلـــية لآرثـــر لويس أهمية الروابط الاقتصادية بين القطاعين التقليدي والحديث، بينما تناولت أبحاث شنري كيفية اجتياز الاقتصاد لبعض مراحل الـــنمو من خلال التحليل الكمي لبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وتعرضـــت نظريات التبعية الدولية لهيكل الاقتصاد العالمي وأسلوب عمله وتأثـــيره علـــى الـــدول النامية. أما المدرسة النيوكلاسيكية الجديدة، فنادت بتعديل الظروف الاقتصادية والتنظيمية في الدول النامية لتصبح أكثر حرية وأقل تدخلاً من قبل الدولة، ولكن كثيراً من أفكار هذه المدرسة تحتاج إلى إعـــادة نظر، فالإفراط في الحرية الاقتصادية والاستخفاف في القطاع العام قد تؤدي إلى نتائج عكسية. والتنمية الناجحة تحتاج إلى توازن في التسعير وتوجـــيه ذكـــي من قبل الدولة للفعاليات الاقتصادية. لذلك يمكن القول، أن المـــدارس الفكرية الأربعة تناولت التنمية من زوايا مختلفة ومتكاملة، وأنها تســـهم جمـــيعاً في فهم أكثر عمقاً لظروف التخلف والتنمية في دول العالم الثالث.

الفصل الرابع

المفاهيم القياسية المستخدمة في اقتصاديات التنمية

تحتاج دراسة اقتصاديات التنمية لاستخدام بعض المفاهيم الإحصائية والكمية التي تساعد على فهم بعض الموضوعات التنموية. لذلك سوف نستعرض باختصار عدداً من هذه النقاط مركزين فيها على الجانب الكمي أو الإحصائي، علماً بأن كتب الإحصاء تخصص حيزاً أكبر للمهتمين بالتوسع في هذا الجانب الكمي. وسنتناول في هذا الفصل الموضوعات الخمس التالية: حساب معدلات النمو، حساب الزمن اللازم لمضاعفة عدد السكان، حساب الرقم القياسي لنوعية الحياة المادية، هرم السكان، معامل جيني لقياس التركز.

أولاً: حساب معدل النمو

كثيراً ما نحتاج لقياس معدل نمو أحد المتغيرات الاقتصادية أو السكانية، كمعدل نمو الدخل أو السكان أو الاستثمار، فكيف يمكن حساب هذه المعدلات. لنفرض أن لدينا المتغير X الذي يأخذ القيمتين X_t , X_{t-1} في الفترتين الزمنيتين t, t-1 ، فما هو معدل نمو هذا المتغير السنوي؟. يعرف معدل نمو المتغير السنوي بالعلاقة التالية: $\frac{X_t - X_{t-1}}{X_{t-1}} = \frac{\Delta X_t}{X_{t-1}}$. وقد يترك معدل النمو بشكل كسر عشري، أو يضرب الناتج بمائة للحصول على نسبة مئوية.

مـــثال: فـــي المملكة العربية السعودية، بلغ إجمالي الناتج المحلي بأسعار 1987، للفترة 1986-1996 كما هو مبين بالجدول (1).

جدول (1): إجمالي الناتج المحلي بأسعار 1987
في المملكة العربية السعودية، مليار ريال

السنة	الناتج	السنة	الناتج
1986	280	1992	358
1987	275	1993	356
1988	296	1994	358
1989	296	1995	360
1990	322	1996	368
1991	349		

World Bank, Word Development ndicators, CD-ROM 1998

معدل النمو السنوي لعام 1996: $\frac{368-360}{360}=\frac{8}{360}=0.022=2.2\%$

معدل النمو السنوي لعام 1995: $\frac{360-358}{358}=\frac{2}{358}=0.0055=0.55\%$

أمـــا إذا كانت السلسلة الزمنية، تتضمن عدة سنوات وكان المطلوب حساب معدل النمو المتوسط السنوي، فمن الممكن استخدام الصيغ التالية:

أ – حســـاب معـــدل الـــنمو السنوي كوسط حسابي لمعدلات النمو السنوية المحسوبة بالطريقة السابقة. ويساوي 0.028.

ب – حساب معدل النمو المتوسط السنوي بافتراض صيغة خطية للنمو:

$$X_t = X_0 + bt$$

$$b=\frac{X_t - X_0}{t}=\frac{368-280}{10}=\frac{88}{10}=8.8$$

$$g=\frac{b}{\overline{X}}=\frac{8.8}{328.9}=0.027$$

$$\frac{X_{1996}-X_{1986}}{10}$$

وبالتطبيق على المثال العددي : $\frac{10}{\overline{X}}$، وهو عبارة عن حاصل قسمة متوسط الزيادة السنوية على الوسط الحسابي للمتغير لكامل الفترة الزمنية.

ج – حساب معدل النمو المتوسط السنوي بافتراض صيغة أسية للنمو (زمن متقطع):

$$X_t = X_0(1+g)^t$$
$$\ln X_t = \ln X_0 + t\ln(1+g)$$
$$\ln X_t - \ln X_0 = t\ln(1+g)$$
$$\ln(1+g) = \frac{\ln X_t - \ln X_0}{t} = \frac{\ln(\frac{X_t}{X_0})}{t} = \frac{\ln(\frac{368}{280})}{10} = 0.027$$
$$g = e^{\ln(1+g)} - 1 = 0.0277$$

د – حساب معدل النمو المتوسط السنوي بافتراض صيغة أسية للنمو (زمن مستمر):

$$X_t = X_0.e^{g.t}$$
$$\ln X_t = \ln X_0 + g.t$$
$$g = \frac{\ln X_t - \ln X_0}{t} = \frac{\ln(\frac{X_t}{X_0})}{t} = \frac{0.273}{10} = 0.0273$$

هـ – حساب معدل النمو المتوسط السنوي بافتراض صيغة قياسية خطية للنمو (معادلة انحدار خطية)

$$\hat{X}_t = \hat{a} + \hat{b}t = 267.71 + 10.2t$$
$$g = \frac{\hat{b}}{\overline{X}} = \frac{10.2}{328.9} = 0.031$$

ويتم ذلك بتقدير b بطريقة المربعات الصغرى العادية.

و – حساب معدل النمو المتوسط السنوي بافتراض صيغة قياسية أسية للنمو (معادلة انحدار أسية):

$$\ln X_t = a + bt = 5.6 + 0.032t$$
$$g = b = 0.032$$

ويتضح من الصيغ السابقة أن تقديرات معدلات النمو المتوسطة، قد تختلف من صيغة لأخرى حسب طبيعة البيانات المستخدمة. لذلك، فإن كل حساب لمعدل النمو مرتبط بالصيغة التي استخدمت في حسابه.

ثانياً: حساب الزمن اللازم لمضاعفة عدد السكان

هناك فائدة ملموسة من حساب الزمن اللازم لمضاعفة عدد السكان في المجتمع بافتراض استمرار تزايده وفق معدل محدد. وتتجلى هذه الفائدة في توقع المشاكل التي تواجهها بعض الدول النامية التي يتزايد فيها السكان بمعدلات مرتفعة. لهذا الغرض لنعد إلى صيغة التزايد السكاني وفق معدل ثابت ، أي : $X_t = X_0.e^{g.t}$

ولنبحث عن الزمن الذي يصبح فيه $X_t = 2X_0$

$$2X_0 = X_0 e^{g.t}$$
$$2 = e^{g.t}$$
$$\ln 2 = g.t$$
$$t = \frac{\ln 2}{g} = \frac{0.69314}{g}$$

وتجـــدر الملاحظـــة أن اللوغاريتم المطبق في العلاقة السابقة هو لوغاريـــتم بالأساس الطبيعي.أما إذا استخدم اللوغاريتم بالأساس العشري، فيكون:

$$2X_0 = X_0 e^{g.t}$$
$$2 = e^{g.t}$$
$$\log 2 = g.t.\log e$$
$$t = \frac{\log 2}{g \log e} = \frac{0.30103}{g.0.434295} = \frac{0.69314}{g}$$

فمـــثلاً، إذا كـــان معـــدل الـــنمو الســـنوي يساوي 1%، فإن عدد السكان سيتضـــاعف كـــل 69.3 سنة، وإذا كان 1.5% فإنه ستضاعف كل 46.2 سنة، أما إذا كان 3% فإنه سيتضاعف كل 23.1 سنة، وهكذا.

ثالثاً – حساب الرقم القياسي لنوعية الحياة المادية:

يعـــد مســـتوى الدخـــل الفردي الحقيقي من أكثر المقاييس شيوعاً لتصـــنيف الـــدول وفـــق مستوى معيشتها. ولكن هذا المقياس لا يخلو من عـــيوب. ومن المعروف، أن مفهوم الدخل أو الناتج يقاس بطرق ثلاثة هي طـــريقة الـــناتج ، وطريقة الدخل، وطريقة الإنفاق. ويعرف إجمالي الناتج المحلي بأنه مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فـــترة زمنـــية محددة هي السنة. وعندما يعتمد هذا المفهوم لقياس مستوى المعيشة في المجتمع ومقارنة مستويات المعيشة بين الدول، فيجب ألا ننسى عيوب ونواقص هذا المقياس ومنها:

أ – عدم أخذه بالاعتبار إلا السلع والخدمات التي تمر عبر قنوات السوق، ومـــن المعروف أن أهمية السلع والخدمات التي لا تمر عبر قنوات السوق تـــتزايد كلمـــا زاد تخلف الدولة. ففي الدول النامية منخفضة الدخل تتزايد أهمـــية ما يسمى بالاستهلاك الذاتي، أي ذلك الإنتاج الذي يتم استهلاكه من

المنـــتج مباشـــرة. ورغم أن الحسابات القومية تحاول تقدير هذا الجزء من الإنتاج إلا أن قسماً كبيراً منه يصعب قياسه وتقديره.

2 – يتضمن الناتج المحلي الإجمالي، السلع والخدمات المخصصة للإنفاق العسكري. وهذه السلع والخدمات رغم أهميتها في الدول النامية، إلا أنها لا تـــؤدي إلى رفع مستوى معيشة الفرد فيها، وقد تؤدي إلى تشويه المقارنات الدولية الناجمة عن اعتماد مفهوم الناتج.

3 – عند استخدام مفهوم الناتج أو الدخل في المقارنات الدولية، يتم تحويل الدخـــل أو الناتج المقيم بالعملات المحلية، إلى دخل أو ناتج مقيم بالدولار الأمريكي وفق أسعار الصرف السائدة. ولكن أسعار الصرف هذه لا تعكس القـــوة الشـــرائية الحقيقية للدولار. فمثلاً ما يمكن شراؤه بدولار واحد في دولـــة فقـــيرة كالهند أو الباكستان أو بنغلادش يختلف جوهرياً عما يمكن شراؤه بهذا الدولار في دولة غنية كاليابان أو سويسرا أو كندا.

ونظـــراً لعـــدم كفايـــة مستوى الدخل الفردي للتعبير عن مستوى المعيشـــة أو التنمـــية، قـــام البـــنك الدولي بتصميم ونشر مئات ما يسمى بالمؤشـــرات الاجتماعية انطلاقاً من فكرة مفادها أن التنمية ظاهرة متعددة الأبعـــاد لا يمكـــن قياســـها بمتغـــير أو مؤشـــر واحد.وتشمل المؤشرات الاجتماعية مؤشرات اقتصادية وسكانية واجتماعية وسياسية وبيئية وصحية الخ.. هدفها النظر إلى التنمية من زوايا متعددة.

لهذه الأسباب فقد اقترح أدلمان (Adelman) وموريس(Morris)[1] اســـتخدام المؤشـــرات الاجتماعية لتصميم ما أسمياه الرقم القياسي لنوعية

---

[1] – Adelman I, Morris, C." Society Politics and Economic Development. Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1967.

الحـــياة الماديـــة (Physical Quality of Life Index PQLI) . واعـــتمد هـــذا الرقم على ترتيب كل مؤشر من المؤشرات الاجتماعية بين الترتيـــب (1) الأسوأ والترتيب (100) الأفضل. وانتقى أدلمان وموريس ثلاثـــة مؤشـــرات ، الأول هـــو العمـــر المـــتوقع عـــند الـــولادة (Life expectancy) فأعطـــي أطـــول عمر الترتيب مائة وأدنى عمر الترتيب واحـــد، ثـــم احتسب لكل عمر بين العمرين الأعلى والأدنى ترتيباً مقابلاً، بتطبيق قاعدة النسبة والتناسب أو ما يسمى أيضاً بالقاعدة الثلاثية الطردية. والثاني هو معدل وفيات الأطفال (Infant mortality rate) حيث أعطي أقـــل معـــدل وفيات الترتيب مائة وأعلى معدل للوفيات الترتيب واحد، ثم احتســـب لكل معدل وفيات بين الأدنى والأعلى ترتيباً عددياً مقابلاً، وطبق القاعدة الثلاثية الطردية على المعدلات الوسيطة. والثالث هو معدل التعليم (Literacy rate) وقـــد أعطـــاه أدلمـــان وموريس ترتيباً لمعدل التعليم يســـاوي قيمـــته، بمعنى أن معدلات التعليم لا تحتاج لا احتساب التراتيب المقابلـــة فهـــي تراتيـــب بحد ذاتها. ويساوي الرقم القياسي لنوعية الحياة الماديـــة، الوســـط الحسابي للتراتيب الثلاثة المتعلقة بالمؤشرات المعتمدة. وسوف نطبق أسلوب الحساب اعتماداً على المؤشرات الثلاثة لعام 1995، كما وردت في بيانات البنك الدولي.

وعلـــى سبيل التوضيح ،احتسب ترتيب العمر المتوقع عند الولادة المساوي 70 سنة للجزائر على النحو التالي (جدول 2):

العمر الأعلى =80 سنة في اليابان التي ترتيبها 100

العمر الأدنى = 36 سنة في سيراليون التي تريتبها 1

الفرق 44 سنة في العمر يقابلها فرق في الترتيب 99

الفرق عن العمر الأدنى 34=(70–36) يقابلها فرق في الترتيب س

ثم يحسب (س = 99 X 44/34) ويضاف إليه الترتيب 1، للحصول على الترتيب المقابل للعمر 70 في الجزائر ويساوي 72.5. وتكرر ذات العملية بالنسبة لبقية الدول.

أما بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال للجزائر والمساوي 3,4% فقد احتسب ترتيبه المقابل كالتالي:

أدنى معدل وفيات لليابان يساوي 4 بالألف يقابله الترتيب الأفضل 100

أعلى معدل وفيات في سيراليون 179 بالألف يقابله الترتيب الأسوء 1

الفرق 175 في معدل وفيات الأطفال يقابله فرق في الترتيب 99

الفرق عن المعدل الأعلى 145=(179–34) يقابلها في الترتيب ص

ثم تحسب (ص) ويضاف إليها الترتيب (1)، وتكرر العملية بالنسبة لباقي الدول.

جدول (2): الرقم القياسي لنوعية الحياة المادية، وتراتيب إجمالي الدخل القومي للفرد بدولار 1987، وإجمالي الدخل القومي للفرد بالدولار معبراً عنه بتعادل القوة الشرائية

الدولة	المتغيرات			ترتيب العمر	ترتيب الوفيات	نوعية الحياة	ترتيب الحياة	ترتيب الدخل	ترتيب القوة
	العمر	الوفيات	التعليم						
الجزائر	70	34	62	77.50	83.03	74.18	12	11	12
النمسا	77	5	100	93.25	99.43	97.57	5	3	3
كندا	78	6	100	95.50	98.87	98.13	3	5	5
تشيلي	75	12	95	88.75	95.47	93.08	8	10	9
كوستاريكا	77	13	95	93.25	94.91	94.39	7	12	11
فرنسا	78	5	100	95.50	99.43	98.32	2	4	4
الهند	62	68	52	59.50	63.79	58.43	14	14	14
إندونيسيا	64	51	84	64.00	73.41	73.80	13	13	13
إيطاليا	78	6	100	95.50	98.87	98.12	4	6	6
اليابان	80	4	100	100	100	100	1	1	2
كوريـــا الجنوبية	72	10	98	82.00	96.61	92.20	9	8	8
النيجر	47	119	14	25.75	34.94	24.90	15	15	15
السعودية	70	21	63	77.50	90.38	76.96	11	9	10
سيراليون	36	179	31	1	1	11	16	16	16
الإمـــارات العربية	75	16	79	88.75	93.21	86.99	10	7	7
الولايـــات المتحدة	76	8	100	91.00	97.74	96.25	6	2	1

أعداد المؤلف اعتماداً على بيانات من : World Bank, WDI , CD-ROM 1998

ويتبيـــن من الجدول السابق أن الرقم القياسي لنوعية الحياة المادية عـــبارة عـــن رقم يتغير من الواحد وحتى المائة. وكلما اقتراب الرقم من

الواحـــد دل علـــى تخلف الدولة وانخفاض مستوى المعيشة المادي للفرد، وعلـــى العكـــس كلمـــا اقـــترب الرقم من المائة دل على ارتفاع المستوى المعيشي المادي للفرد. وتبين النتائج، أن مستوى المعيشة المادي يبلغ أدنى مســـتوى له فـــي سيراليون التي ترتيبها (16)، وأعلى مستوى معيشي في اليابان وترتيبها (1).

وقد قمنا على سبيل المقارنة، بترتيب عينة الدول المختارة بالاعتماد علـــى مســـتوى إجمالي الدخل القومي للفرد بالدولار الثابت لعام 1987، وبإجمالـــي الدخل القومي بالدولار للفرد بعد تعديله بمكافئ القوة الشرائية. ووضعت هذه التراتيب في العمودين الأخيرين. وحسبنا معاملات الارتباط البســـيطة بيـــن التراتيب الثلاثة فكانت: 0.888 بين الرقم القياسي لنوعية الحـــياة وترتيـــب إجمالي الدخل القومي للفرد، و0.897 بين الرقم القياسي لنوعـــية الحـــياة وإجمالـــي الدخل القومي للفرد بعد تصحيحه بتعادل القوة الشـــرائية. أما معامل الارتباط بين إجمالي الدخل القومي للفرد بدولارات 1987 ، وبدولارات 1987 المعادلة بالقوة الشرائية فكان 0.991.

وهـــذا يدل على أن الرقم القياسي لنوعية الحياة ما هو إلا محاولة للأخذ بعين الاعتبار لبعض مؤشرات تحسن مستوى المعيشة الذي لا تعبر عـــنها المتغـــيرات الـــنقدية بالضرورة، حتى بعد تصحيحها بمكافئ القوة الشـــرائية. ومن الممكن بالطبع، توسيع مفهوم الرقم القياسي لنوعية الحياة الماديـــة ليشمل مؤشرات اجتماعية واقتصادية وصحية وبيئية أخرى. كما

يمكـــن إضـــافة مؤشرات أخرى ليأخذ في اعتباره تحسن ظروف المعيشة غير المادية، فيصبح بذلك أقرب إلى مفهوم التنمية الشاملة[2].

رابعاً – هرم الأعمار:

يوصـــف هـــرم الأعمار بأنه تصوير بياني بشكل مدرج تكراري لتمثـــيل الـــتوزيع العمـــري للســـكان. ويتكون هذا الهرم بصورة أدق من مدرجين تكراريين لهما قاعدة واحدة. ففي حين نحمل على المحور الأفقي للمـــدرج الـــتكراري الظاهـــرة المدروسة (فئات الأعمار) وعلى المحور الرأســـي الـــتكرارات، فإننا نعكس ما نحمله على هذين المحورين في هرم الأعمـــار، فـــنحمل على المحور الأفقي التكرارات وعلى المحور الرأسي فـــئات الأعمـــار. وبما أن فئات الأعمار تشكل عاملاً مشتركاً بين الذكور والإنـــاث، فإنهـــا تعـــد القاعدة الموحدة لكل من المدرج التكراري للذكور والمـــدرج التكراري للإناث. وعلى هذا تحمل فئات الأعمار الخمسية على المحـــور الرأســـي بينما تحمل أفقياً تكرارات الفئات. وتمثل تكرارات أحد الجنســـين علـــى يسار المحور (غالباً الإناث) بينما تمثل تكرارات الجنس الآخـــر على يمينه (غالباً الذكور)، وتكون التكرارات مطلقة أو نسبية من مجموع السكان[3].

يبيـــن هـــرم الأعمار أعداد السكان على شكل أعمدة أفقية، ويمثل العمـــود الأفقـــي الأول فئة العمر الأولى (صفر وأقل من 5)، وتأتي فوقها بالتدريج فئات العمر الأخرى حتى الفئة (75 فأكثر). وتتدرج المستطيلات

---

2 – أنظر في هذا السياق بحثنا: الخطيب الكسواني، ممدوح. النشواتي، هشام مصطفى: القياس الكمي لفجوة التخلف : البعد الإقليدي والبعد التنموي، مجلة جامعة الملك سعود (العلوم الإدارية)، العدد الثاني من المجلد السابع 1414.

3 – الخطيب الكسواني، ممدوح. " الإحصاء السكاني"، جامعة دمشق، دمشق، 1986، ص: 38.

فـــي التـــناقص لأن فـــئات الأعمار تنتقل من فئة لأخرى، وفي أثناء هذا الانتقال يتناقص عدد الأفراد نتيجة للوفيات والهجرة الخارجية. إضافة إلى ذلك، ينمو هرم الأعمار من أسفله نتيجة لعامل الولادات، ولهذا فإن الشكل البياني يأخذ ذلك الشكل الهرمي لتناقص أطوال الأعمدة الأفقية كلما اتجهنا نحو قمة الشكل البياني.

يمكـــن هـــرم الأعمار من قراءة تاريخ المجتمع السكاني عبر قرن مضـــى من الزمن. فهو يعكس انخفاض معدلات الخصوبة أو زيادتها كما يبيـــن آثار الهجرات والحروب والمجاعات والأمراض والأوبئة والزلازل التـــي تـــنعكس علـــى معدلات الوفيات أو الهجرة بصورة متباينة من فئة عمرية إلى فئة عمرية أخرى.

واستناداً إلى الأشكال التصويرية لأهرام الأعمار يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المجتمعات السكانية (الشكل 1):

أ – المجـــتمع السكاني الفتي: يتصف هذا المجتمع بأهمية الأعمار الفتية إذ قد تصل نسبة فئات السن الفتية التي تقل عن 15 سنة إلى 40 أو 50% من مجموع السكان، في حين تشكل فئات السن الهرمة نسبة محدودة لا تـــزيد على 10% من مجموع السكان.ويتسم هرم الأعمار لهذا المجتمع باتساع قاعدته وبوجود فوارق ملحوظة بين درجات سلمه نظراً إلى أهمية الوفـــيات فـــيه، كما أنه يتسم بارتفاع معدلات المواليد التي تدل على قدرة كبيرة على الإنجاب وتعويض الوفيات خلال وقت قصير، وكمثال عن هذا المجـــتمع يمكـــن أن نذكـــر المجـــتمع الســـعودي والمصـــري والسوري والمجتمعات العربية والنامية بشكل عام.

ب – المجـــتمع الســـكاني الناضج: لا يتصف هذا المجتمع باتساع قاعدتـــه كما هو الحال في المجتمع السكاني الفتي، بل ترتفع جوانبه رأسياً قـــبل أن تصـــل إلى فئات الأعمار العليا. لهذا يتركز السكان في المجتمع الناضج في فئات الأعمار الوسطى أي القادرة على العمل والإنتاج. ويتسم هذا المجتمع بانخفاض معدلات المواليد والوفيات، ولكن عدد الولادات رغم قلته يكفي لتعويض السكان وتجديد أجيالهم، ومثال ذلك المجتمع الأمريكي .

ج – المجتمع السكاني الهرم: يتصف المجتمع السكاني لهذا المجتمع بضـــيق قاعدته نظراً إلى قلة أعداد فئات الأعمار الفتية وتركز السكان في الفـــئات الوسطى والكبيرة لفئات الأعمار. أما معدلات الولادات فهي على الرغم من ضعف معدلات الوفيات، لا تكفي لتجديد الأجيال. لهذا لا تتصف قاعدة الهرم بضيقها كما هو الحال في المجتمعات الفتية ولا تنحصر مشكلة هـــذه المجـــتمعات السكانية فقط في العناية بالأطفال وتعليمهم وإنما أيضاً بإعالـــة الشـــيوخ ورعايتهم وبتشجيع الزواج والإنجاب للحفاظ على الحجم الســـكاني للمجـــتمع، ومثال ذلك المجتمعات السكانية في فرنسا وبريطانيا والنروج.

يعد المجتمع السكاني فتياً إذا كانت نسبة الذين أعمارهم أقل من 20 ســـنة فـــيه أكثر من 35% ، وأنه لا يزال في مرحلة الفتوة إذا بلغت هذه النسبة بين 33–35%، وأنه ليس بشديد الهرم إذا كانت هذه النسبة تساوي 30%، وأنه هرم إذا نقصت هذه النسبة فيه عن 30%.

وإذا نظـــرنا إلـــى نسبة الذين أعمارهم أقل من 40 سنة، فإننا نعد الشعب فتياً إذا كانت هذه النسبة لا تقل عن 65%. أما إذا نظرنا إلى نسبة

المملكة العربية السعودية
وزارة الإعلام

الذين تجاوزوا الستين، فيكون الشعب فتياً إذا كانت هذه النسبة لا تزيد على 12%.

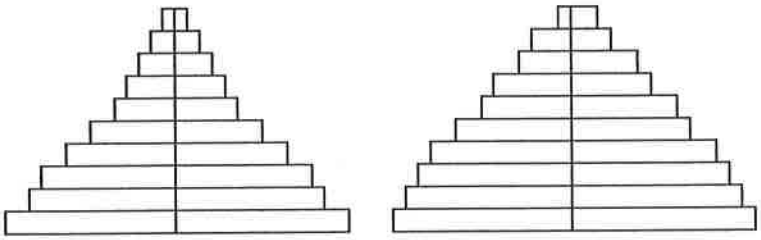

مجتمع سكاني فتي　　مجتمع سكاني ناضج

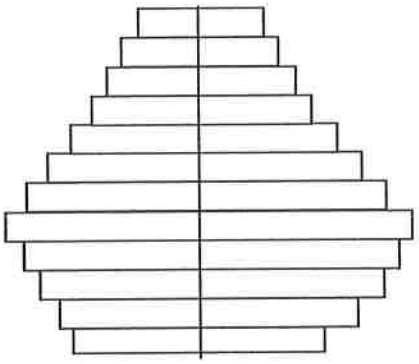

مجتمع سكاني هرم

(شكل 1)

وكمـــثال علـــى هرم الأعمار لشعب فتي، سنمثل هرم الأعمار في المملكـــة العربية السعودية لعام 1995، وقد أخذ عدد الذكور على الطرف

المملكة العربية السعودية
وزارة الإعلام

الأيســـر، وعدد الإناث على الطرف الأيمن، وحملت الأعمار على المحور الرأسي (شكل 2).

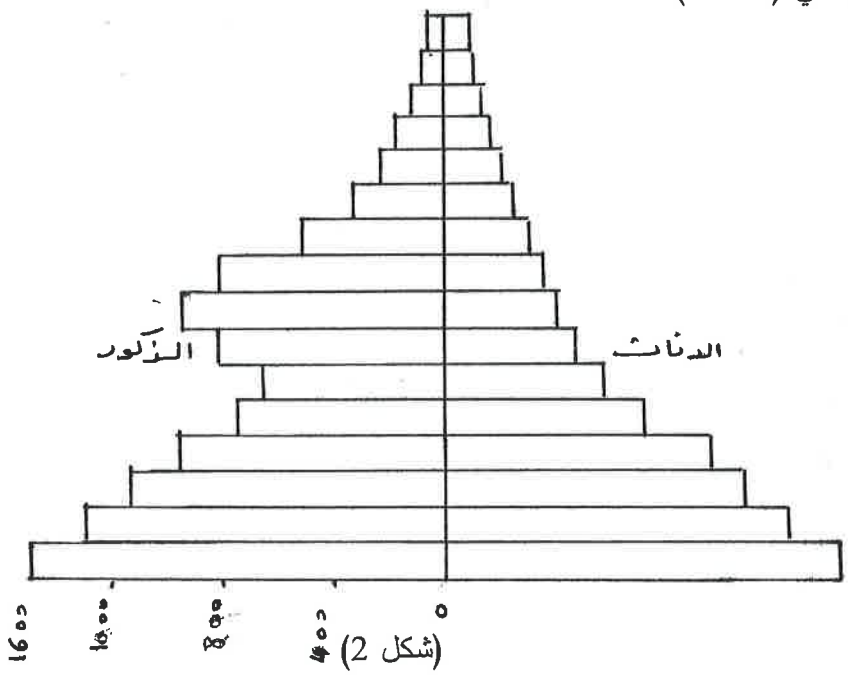

(شكل 2)

خامساً – حساب مؤشر جيني وقياس التركز:

يعـــد مســـتوى الدخـــل من المتغيرات المهمة في تحديد مستويات الإنفاق والادخار والاستثمار. وتركزت سياسات النمو الاقتصادي بصورة رئيسة على تزايد هذا المتغير ورفع مستوى نموه. ولكن هذا الدخل مفهوم إجمالـــي، فكما أن لمستواه أهمية على المستوى الكلي، فإن لتوزيعه أهمية كبيرة عند تحليل سلوك الإستهلاك والادخار والاستثمار، ذلك لأن الفرد أو الأســـرة هما بنهاية المطاف الخلية الاقتصادية الأساسية في المجتمع. لذلك

فـإن لـتوزيع الدخـول في المجتمع أهمية تكاد توازي الأهمية المقرونة بمستوى هذه الدخول[4].

وفـي التحليل الاقتصادي، يعطي توزيع الدخول تركيزاً في تحليل السلوك الاقتصادي مختلفاً عن مستوى الدخول. فتوزيع الدخول متغير مهم لتحلـيل سلوك الاستهلاك العائلي النهائي، والادخار، والاستثمار، والطلب على سلع وخدمات معينة كالإنفاق على الغذاء والصحة والسكن وغيرها..

وعـندما يتوزع الدخل بشكل متكافئ في المجتمع، فإن ذلك مؤشر مهـم للعدالـة الاجتماعية، وللشفافية الإدارية، ولتكافئ الفرص بين أفراد المجـتمع. والعكـس بـالعكس فـتفاقم سوء توزيع الدخول، مؤشر للظلم الاجتماعي، والفساد الإداري، وغياب القانون وتهميشه. لذلك تسعى مختلف الحكومـات الديمقراطية في العالم لإعطاء توزيع الدخول أهمية خاصة في سياساتها العامة. وتولي الأحزاب السياسية هذا المتغير، اهتماماً متميزاً في برامجها الإصلاحية والتصحيحية.

وإذا تصـورنا مثلاً مجتمعين فرضيين (أ و ب) يتألف كل منهما من فردين. في المجتمع (أ) ، دخل الفرد الأول شهرياً يساوي ريالاً واحداً، ودخـل الثاني 9999، وبالتالي فإن متوسط الدخل الفردي في هذا المجتمع يسـاوي خمسة آلاف ريال. ويساوي دخل الفرد الأول في المجتمع الثاني 4890 ريـال ودخل الفرد الثاني 5110 ريالاً، وبالتالي فإن متوسط دخل الفـرد فـي المجتمع الثاني يساوي أيضاً خمسة آلاف ريال. وبالتأكيد فإن مسـتويات الاسـتهلاك والادخار والاستثمار في هذين المجتمعين ستكون

---

[4] – الخطيب الكسواني، ممدوح." توزيع الدخول في العالم وقياس تمركزها"، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية، (2)، 1415.

مختلفة، لاختلاف نمط توزيع الدخل بين الأفراد. فالمجتمع الثاني أكثر عدالة في توزيع دخول الأفراد من المجتمع الأول. وتوزيع الدخل في المجتمع الأول أكثر سوءاً في المجتمع الأول مقارنة بالمجتمع الثاني.

وتساوي الوسطين الحسابيين في المجتمعين أ و ب، مؤشر لتساوي خاصية النزعة المركزية للتوزيعات الإحصائية التي يعد الوسط الحسابي أحد مؤشراتها (هناك أيضاً الوسط الهندسي، والوسط التوافقي، والوسيط، والمنوال). ولكن للتوزيعات الإحصائية خواص أخرى غير النزعة المركزية كالتشتت الذي يقاس بالمدى المطلق، والانحراف المتوسط، والانحراف المعياري والتباين. وهناك خاصية التناظر والالتواء والتفلطح والتدبب التي تقاس انطلاقاً من مفاهيم العزوم. وأخيراً هناك خاصية التركز التي نحن بصدد إبراز أهميتها والتي تقيسها مؤشرات إحصائية عديدة من أشهرها معامل جيني.

ومن الناحية الإحصائية، فإن توزيع الدخول مرتبط بتوزيع تكراري لعدد الأفراد أو الأسر على فئات الدخول. ويمكن التعبير عن مستوى تركز الدخول فيه انطلاقاً من معامل جيني الذي تتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح. ويساوي معامل جيني الصفر عندما يكون التوزيع متساوياً، فهناك 10% من الأفراد يتقاضون 10% من كتلة الدخول، و20 % من الأفراد يتقاضون 20% من كتلة الدخول، وهكذا.. ويساوي معامل جيني للواحد الصحيح عندما يكون توزيع الدخول في أسوء أشكال توزيعه، فهناك فرد واحد يحصل على جميع الدخول في المجتمع، في حين لا يحصل بقية الأفراد على أي دخل. وبالطبع، فإن التوزيع المتساوي للدخول لا يعد هدفاً اجتماعياً أو اقتصادياً، فأفراد المجتمع متفاوتين في إمكاناتهم

ومؤهلاتهـــم وقدراتهم وطموحهم ونشاطهم، ومن المنطق أن يكونوا كذلك مختلفيـــن في مستويات دخولهم. ولكن هذا الاختلاف غير مرغوب فيه إذا أخـــذ شـــكلاً مـــتطرفاً يعكس وراءه ظلماً اجتماعياً ناجماً عن عدم تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، وتسلط بعضهم على بعض، واختلاف مريع في توزيع ثروات المجتمع، وهكذا. ويرى الإحصائيون أن درجة التركز تكون ضـــعيفة فـــي الـــتوزيعات إذا كان معامل جيني يساوي أو يقل عن 0.3، وتكـــون متوسطة إذا كان أكبر من 0.3 وأقل من 0.7، وتكون مرتفعة إذا كان معامل جيني يساوي 0.7 أو أكثر.

ولكـــي نبيـــن كيفية حساب مؤشر جيني، لنأخذ المثال الافتراضي التالـــي عـــن توزيع الدخل، ولنحاول تعريف معامل جيني وتبيان خطوات حسابه، التي نلخصها في الجدول (3).

يتم حساب معامل جيني باتباع الخطوات التالية:

1 – حســـاب نقـــاط وسط الفئات، بجمع الحد الأعلى والأدنى للفئة وقسمة الـــناتج على اثنين . أما إذا كانت البيانات غير مبوبة، فيجري أولاً ترتيب البيانات تنازلياً.

2 – حســـاب الـــتكرار النسبي بقسمة التكرار المطلق لكل فئة إلى مجموع التكرارات 100.

3 – حساب التكرار التجميعي النسبي التصاعدي.

4 – حســـاب كـــتلة الدخـــول في كل فئة دخلية، بضرب وسط الفئة في التكرار المطلق.

5 – حســـاب كـــتلة الدخـــول النسبية، بقسمة كتلة الدخول في كل فئة إلى مجموع كتلة الدخول في المجتمع.

جدول (3): حساب معامل جيني للتركز

فئات الدخل بالألف	التكرار	وسط الفئات	كتلة الدخول	التكرار النسبي	التكرار النسبي التصاعدي	كتلة الدخول النسبية	كتلة الدخول النسبية التصاعدية
0 وأقل من 1	10	0.5	5	0.10	0.10	0.003	0.003
1 وأقل من 2	20	1.5	30	0.20	0.30	0.019	0.022
2 وأقل من 4	20	3	60	0.2	0.50	0.038	0.06
4 وأقل من 8	10	6	60	0.10	0.60	0.038	0.098
8 وأقل من 14	10	11	110	0.10	0.70	0.69	0.167
14 وأقل من 25	10	19.5	195	0.10	0.80	0.123	0.29
25 وأقل من 50	10	37.5	375	0.10	0.90	0.237	0.575
50 وأقل من 100	10	75	750	0.10	1.00	0.473	1
المجموع	100		1585	1			

المصدر : فرضي.

6 – حساب كتلة الدخول النسبية التصاعدية.

7 – رسم منحنى لورنز الممثل للمنحنى الذي نحصل عليه بتمثيل النقاط التي إحداثياتها الأفقية التكرارات النسبية التجميعية التصاعدية ، والرأسية التكرارات النسبية التجميعية التصاعدية لكتلة الدخول. ومنحنى لورنز (CAB) يبدأ من الصفر (مركز الاحداثيات، وينتهي بالقيمة واحد).

8 – حساب معامل جيني، ويمثل نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز

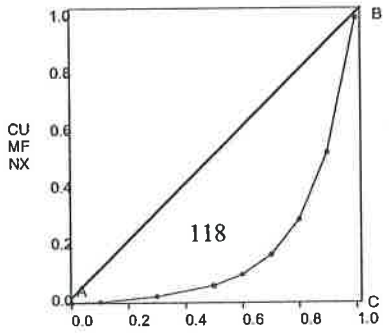

وقطـــر المثلث (AB)، إلى مساحة المثلث ABC. ويتم ذلك، برسم الشكل علـــى أوراق ميليمترية وحساب عدد المربعات في كل مساحة ونسبتها إلى بعضها.

كمـــا يمكن أن يتم ذلك بصورة أكثر دقة بحساب المساحات الواقعة تحت منحنى لورنز، وطرحها من مساحة المثلث ABC المساوية إلى نصف، ثم نســـبة الـــناتج إلـــى نصف. وتساوي قيمة معامل جيني في هذا المثال إلى 0.66.ويلاحـــظ أن توزيـــع الدخل في المثال العددي السابق، يعكس قدراً مـــرتفعاً مـــن سوء توزيع الدخل، حيث تبلغ حصة الـــ 50% من الأفراد ذوي الدخول المنخفضة 3.8% من كتلة الدخول، بينما تبلغ حصة الأغنى 10% مـــن الســـكان 47.3% من كتلة الدخول، مما يبين تفاوتاً كبيراً في توزيع الدخول.

ومـــن المفـــيد التنويه بفائدة حساب معامل جيني في كل مرة تكون الظاهرة المدروسة قابلة للتوزيع، كتوزيع الضرائب والإنفاق والثروة . أما الظواهـــر غـــير القابلة للتوزيع كالأعمار مثلاً فلا توجد فائدة من حساب معامل جيني.

الفصل الخامس

عقبات التنمية

ترتــبط عقــبات التنمية ارتباطاً وثيقاً بخصائص التخلف وسماته. فالسمات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والتنظيمية والمؤسسية والثقافية للــتخلف مــا هــي في الواقع إلا إطار عام لعقبات التنمية. وتشمل عقبات التنمية كل ما من شأنه إعاقة عملية التنمية وعرقلتها وتأخيرها.

وتختلف عقبات التنمية من مجتمع لآخر ومن دولة لأخرى. فبعض عوامل التنمية تتوافر في مجتمع من المجتمعات ولكنها تفتقد في مجتمعات أخــرى. وقــد يكون أحد معوقات التنمية في اقتصاد ما، عنصراً ضرورياً مفقــوداً أو نادراً لاستكمال شروط التنمية في اقتصاد آخر. فالنمو السكاني الســريع، وتــزايد حجم السكان الذي يعد في بعض الدول كالصين والهند ومصــر مــن عقبات التنمية، ضروري لاستكمال ظروف التنمية في دول أخرى متخلخلة سكانياً مثل ليبيا وبعض الدول النفطية.

ورغــم اخــتلاف عقبات التنمية وتنوعها، إلا أنها عقبات متشابكة ومتداخلة ومترابطة، حيث تؤثر بعض العقبات في عقبات أخرى وتتأثر بها نتيجة للتداخل بين تلك العقبات في المجتمع الواحد. ومن الممكن استعراض عقبات التنمية التالية:

أولاً – انخفاض مستوى الدخل وآلية الحلقة المفرغة للفقر:

تعـيش كثـير مـن الدول النامية في ظروف متداخلة من التخلف والفقـر. وتـتكون تلك الظروف من عدة حلقات متداخلة ومتشابكة، تشكل حلقة الفقر المفرغة إحداها.

1 – الحلقة المفرغة للفقر:

تـتألف الحلقـة المفرغة للفقر من عناصر متتالية، كل عنصر فيها نتـيجة لمـا قبله وسبب لما بعده. وتنطلق حلقة الفقر المفرغة من عنصر لتنهـي إلـى ذات العنصر. ومن الممكن قراءة الحلقة المفرغة باتجاهين متعاكسـين طالمـا أنهـا تبدأ من نقطة معينة لتنتهي إليها. وتأخذ الحلقات المفرغة أشكالاً متعددة تنطلق من مستوى الدخل أو التخلف الاقتصادي أو نواقـص السـوق. ويمكـن تلخـيص حلقة الفقر المفرغة بإفادة بسيطة مضـمونها أن الفقـر يولـد الفقر وبالمقابل فإن الغنى يولد الغنى. وهناك حلقات كثيرة تنطلق من انخفاض مستوى الدخل وتنتهي بذلك الانخفاض.

فانخفاض مستوى الدخل (Y) يؤدي إلى انخفاض مستوى الادخار (S) (نتـيجة لارتباط مستوى الادخار بالدخل)، وانخفاض مستوى الادخار يؤدي إلى انخفاض الاستثمار (I)، وانخفاض مستوى الاستثمار يؤدي إلى انخفـاض مستوى التكوين الرأسمالي (K)، وانخفاض مستوى تكوين رأس المـال يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج (Q) والدخل (Y). وهكذا، فإن انخفاض مستوى الدخل قد أدى بنهاية المطاف إلى انخفاض مستوى الدخل عـبر سلسلة من المسببات والنتائج بدأت بانخفاض مستوى الدخل وانتهت به.

$$Y_{\downarrow} \Rightarrow S_{\downarrow} \Rightarrow I_{\downarrow} \Rightarrow Q_{\downarrow} \Rightarrow Y_{\downarrow}$$

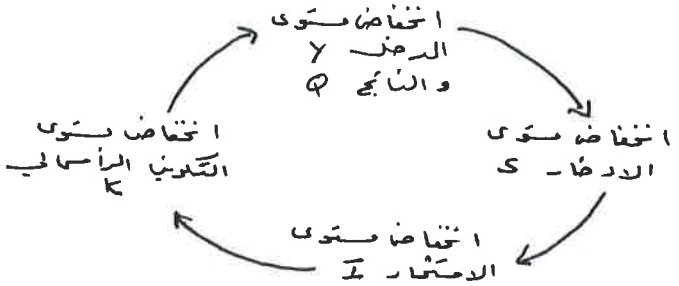

(شكل 1)

وتجـد حلقة الفقر المفرغة هذه جذورها في النظرية الكينزية حيث يرتبط مستوى الاستهلاك وبالتالي مستوى الادخار بمستوى الدخل المطلق. فارتفـاع مسـتوى الدخـل يؤدي إلى ارتفاع مستوى الادخار، وانخفاض مسـتوى الدخـل يـؤدي إلى انخفاض مستوى الادخار. وبالنظر لارتباط مسـتوى الإنتاج بشكل رئيس بكل من رأس المال والعمل، وارتباط رأس المـال بمسـتوى الاسـتثمار، فـإن مستوى الإنتاج يرتبط طرداً بمستوى الاستثمار، فيزداد بزيادته ويتناقص بتناقصه (بافتراض ثبات بقية العوامل المؤثرة في مستوى الإنتاج). لذلك فإن مفتاح التنمية في النظرية الكلاسيكية يكمن في زيادة مستوى الاستثمار وبالتالي رفع حجم التكوين الرأسمالي.

وانخفـاض مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض الإنفاق على التغذية، وانخفـاض الإنفاق على التغذية يؤدي إلى سوء الأوضاع الصحية، وسوء الأوضـاع الصحية يؤدي إلى المرض والضعف والوهن، ويؤدي المرض والضـعف والوهـن إلـى انخفاض عدد ساعات العمل وانخفاض مستوى الإنتاجـية، ويؤدي انخفاض مستوى الإنتاجية إلى انخفاض مستوى الإنتاج

والدخـــل. وينجم انخفاض مستوى الإنتاجية من انخفاض نصيب الفرد من رأس المـــال، وزيـــادة عدد السكان، وانخفاض مستويات التعليم والصحة، إضـــافة إلـــى ضـــعف الأساليب الإدارية والتنظيمية في المجتمع. ونتيجة لانخفـــاض مســـتوى الإنتاجـــية، ينخفض الدخل الفردي الحقيقي، ومن ثم يـــنخفض الادخار المحلي، وينخفض مستوى الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعال (الاستهلاكي والاستثماري). وقد يبدو أن هناك تناقضاً بين انخفاض مستويات الادخار وضعف الطلب الفعال، ولكن تفسير ذلك يكون من خلال تخصيص معظم الدخل لأغراض الاستهلاك النهائي، لذلـــك فـــإن ما يتبقى من هذا الدخل بعد الاستهلاك وهو الادخار ضعيف المســـتوى. ممـــا يجعل مستويات الاستثمار التي يمولها الادخار المنخفض ضـــعيفة بدورهـــا. وبما أن مستوى الاستثمار منخفض، فإن فرص العمل اللازمة لتشغيل ذلك الاستثمار قليلة، والطلب على العمل منخفض. ويؤدي ارتفـــاع معـــدلات الخصوبة إلى ارتفاع في معدلات المواليد وارتفاع في معـــدلات النمو السكاني، مما ينجم عنه زيادة في عرض القوة العاملة في المجـــتمع. وبمـــا أن الطلـــب على العمل منخفض نتيجة لضعف الادخار والاســـتثمار، والعـــرض مـــن العمل مرتفع نتيجة لارتفاع معدلات النمو الســـكاني، تـــرتفع معدلات البطالة في الدول النامية، وتنخفض مستويات الصـــحة والتعليم. وهكذا، فقد أدى انخفاض مستوى الإنتاجية إلى انخفاض مستوى الدخل.

$$Y_{\downarrow} \Rightarrow \begin{matrix} \Rightarrow S_{\downarrow} \\ \Rightarrow I_{\downarrow} \end{matrix} \Rightarrow DL_{\downarrow} \Rightarrow E_{\downarrow} \Rightarrow \frac{Q}{K}\downarrow, \frac{Q}{L}\downarrow \Rightarrow Y_{\downarrow}$$

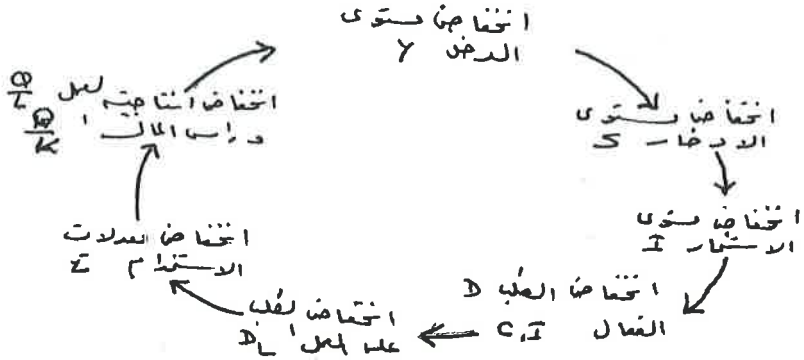

(شكل 2)

ويـــنجم انخفـــاض مستوى الإنتاجية من انخفاض نصيب الفرد من رأس المال نتيجة لضعف التكوين الرأسمالي وزيادة عدد السكان وانخفاض مستوى التعليم والتدريب والتأهيل والصحة، بالإضافة إلى ضعف الأساليب الإدارية والتنظيمية.

2 – الانتقادات الموجهة لآلية الحلقة المفرغة للفقر:

وقـــد تعرضت حلقة الفقر المفرغة لانتقادات عديدة يمكن تلخيصها باختصار في النقاط التالية:

أ – يـــرى بعض الاقتصاديين (ومنهم محبوب الحق) أن من الخطأ تفســـير الـــتخلف بانخفـــاض مستوى التكوين الرأسمالي. ذلك لأن مستوى الإنـــتاج لا يرتبط فقط بمستوى التكوين الرأسمالي وإنما يتعلق إضافة لذلك

بتوافر بقية العناصر الإنتاجية كالعمل والمواد الأولية والتقدم التقني، إضافة إلى معدل استخدام التكوين الرأسمالي أو ما يطلق عليه أيضاً معدل استخدام الطاقـــة الإنتاجية. ومن البديهي أن مستوى الإنتاج يمكن أن يرتفع بزيادة عـــدد الآلات المشـــاركة بالعملية الإنتاجية أو برفع معدل استخدام الطاقة الإنتاجية (تشغيل الآلة عدد أكبر من ساعات العمل أو زيادة عدد واردیات العمـــل). وما ينطبق على الآلات في المصانع يمكن تعميمه على المدارس والمستشـــفيات والمستوصـــفات والمطـــارات وغيرها من أشكال التكوين الرأســـمالي, ويرى كثير من الاقتصاديين أن مشكلة الدول النامية لا تكمن فقـــط فـــي انخفـــاض مستوى التكوين الرأسمالي، وإنما أيضا في انخفاض مستوى استخدام الطاقة الإنتاجية، حيث يبين محبوب الحق أن حوالي 50-60% مـــن الطاقـــة الإنتاجـــية معطلة في القطاع الصناعي للدول النامية. وبالتالـــي، فـــإن الدول النامية تستطيع رفع مستويات الإنتاج باختيار أحد بديليـــن أو كلـــيهما :رفع مستوى التكوين الرأسمالي بإضافة الاستثمارات الجديدة، وتحسين معدلات استخدام رأس المال الموجود.

ب – يعتقد الاقتصادي Bauer أن مفهوم حلقة الفقر المفرغة غير صـــحيح وذلك لتعارضه مع الأدلة الواقعية للدول المتقدمة الصناعية التي كانت فقيرة وتمكنت من التقدم. لذلك فإن تجارب الدول الصناعية ومقدرتها على التقدم ينفي وجود حلقة الفقر المفرغة أو يبين إمكانية كسرها والتغلب عليها.

ج – ارتكـــزت حلقـــة الفقر المفرغة على ارتباط مستوى الإنفاق والادخـــار بمســـتوى الدخـــل المطلق، وبالتالي انخفاض مستوى الادخار بانخفـــاض مســـتوى الدخـــل. وتبين فرضية الدخل المطلق المرتبطة باسم

الاقتصـــادي كيـــنز أن الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار متغيران ، حيث ينخفض الميل المتوسط للاستهلاك ويرتفع الميل المتوسط للادخار بارتفاع مستوى الدخل. ولكن النظريات الحديثة التي فسرت سلوك الاستهلاك، قد بينت ثبات الميل الاستهلاكي والادخاري في الأجل الطويل. فـــنظرية الدخل النسبي لدوزنبري، ونظرية الدخل الدائم لفريدمان قد بينتا أن الميليـــن الاستهلاكي والادخاري ثابتان في الأجل في الطويل، وهذا ما يتـــنافى مـــع تغير مستوى الادخار بتغير مستوى الدخل الذي ترتكز عليه الحلقة المفرغة للفقر.

د – إن اخـــتلاف ظـــروف الادخار وتكوين رأس المال في الدول النامـــية عنه في الدول الصناعية، لا يسمح بحدوث التنمية بالضرورة حتى عندما يرتفع مستوى الدخل للأسباب التالية:

1ً – اختلاف السلوك الادخاري للفئات الثرية في الدول النامية عن الســـلوك الادخـــاري للفئات الغنية في الدول الصناعية. ففي الدول النامية، تمـــيل الفئات الغنية لمحاكاة الأنماط الاستهلاكية للدول الغنية من خلال ما يســـمى بأثـــر المشـــاهدة أو المحاكاة أو التقليد مما يبدد إمكانات الادخار بالإنفـــاق الترفـــي. أمـــا في الدول الصناعية، فإن الفئات الغنية تميل إلى اســـتثمار الـــزيادة فـــي دخولهـــا سعياً وراء الربح، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستثمار والتكوين الرأسمالي.

2ً – اعـــتمد النمو الاقتصادي في القرنين الثامن عشر والتاسع في الـــدول الصناعية على وجود طبقة المنظمين التي تحدث عنها الاقتصادي شمبيتر والذي اعتبره لولب النمو الاقتصادي ومحركه. فالمنظم يلعب دوراً أساســـياً في تحريك وتفعيل النمو الاقتصادي عبر تجميعه لعناصر الإنتاج.

ويــرى بعض الاقتصاديين أن الدول النامية تفتقر إلى طبقة المنظمين هذه لقيادة عملية التنمية فيها على غرار ما جرى في الدول الصناعية المتقدمة.

3ً – يعتمد تكوين رأس المال على عنصرين أساسيين: الطلب على رأس المــال وعرض رأس المال. فالطلب على رأس المال مرتبط بتوافر الفرص الاستثمارية. وغالباً ما تكون الفرص الاستثمارية في الصناعة أكثر ربحــية وتحــريكاً لآلــية النمو الاقتصادي، ولكن الطبقة الغنية في الدول النامــية تعزف عن الاستثمار في الصناعة لارتفاع درجة المخاطرة فيها، وتلجــأ إلــى التوظــيف العقــاري والاشتغال بالتجارة لانخفاض عنصر المخاطرة فيهما. أما ضعف عرض رأس المال فينجم في الدول النامية عن ضــعف الــنظام المصــرفي وعدم قدرته على تجميع المدخرات الصغيرة والكبــيرة. لذلك، فإن ضعف التكوين الرأسمالي في الدول النامية ناجم عن انخفاض كل من مكونات العرض والطلب على رأس المال.

3 – كيفية كسر حلقة الفقر:

تــتألف حلقة الفقر المفرغة من عناصر مترابطة كل منها نتيجة لما قبله وسبب لما بعده. وتنجم حلقة الفقر هذه من عوامل تراكمية متداخلة تبدأ مــن نقطة محددة لتنتهي إليها بعد مرورها بسلسلة من المراحل. لذلك فإن إيقــاف هذا السياق التراكمي المترابط عند مرحلة معينة سيؤدي إلى إيقاف تسلســلها، ومــن ثم الانطلاق باتجاه التنمية. ومن الممكن كسر حلقة الفقر بانتهاج الأساليب والسياسات التالية:

1 – رفع مستويات الادخار:

يمكـــن زيادة المدخرات في الدول النامية باتباع سياسات متعددة. ومن هذه السياسات السياسة الضريبية، حيث تعمد بعض الدول النامية إلى فـــرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة تؤدي إلى تقليص حجم الاستهلاك ورفـــع مستوى الادخار. فالضرائب غير المباشرة التي تفرض الإنتاج أو الـــواردات تؤدي إلى رفع مستويات الأسعار. والضرائب المباشرة تفرض على الدخل والثروة. وفي كلتا الحالتين يؤدي فرض الضرائب إلى تقليص قدرة المستهلك على الشراء سواء برفع السعر أم بتخفيض الدخل ، الأمر الـــذي يـــؤدي بالـــنهاية إلـــى خفض مستويات الاستهلاك ورفع مستويات الادخار.

ولكـــن اســـتخدام السياسة الضريبة في خفض مستويات الاستهلاك ورفـــع مستويات الادخار تطرح إشكالية كبيرة في الدول النامية. فمستوى الاستهلاك منخفض أصلاً، ولا يكاد يسمح بإشباع الحاجات الأساسية لطبقة واســـعة من السكان، فكيف إذا امتصت الضرائب جزءاً من الدخل ورفعت مستوى السعر؟. لذلك لا بد عند استخدام السياسة الضريبة لكسر حلقة الفقر مـــن دراســـة توزيع الدخول في المجتمع، وتكييف النظام الضريبي بحيث تـــنال الضـــرائب الشـــرائح الدخلـــية المرتفعة أكثر مما تناله من الدخول المنخفضـــة. ويـــتم ذلـــك باتباع نظام ضريبي قائم على معدلات ضريبية تصـــاعدية، وعلى نظام ضريبي يميز بين الضرائب الدخلية حسب نوعية الدخـــل، فـــتفرض ضـــرائب مـــرتفعة على الثروات والدخول المتغيرة، وضرائب منخفضة على الدخول الثابتة والمنخفضة.

ويـرى بعـض الاقتصـاديين أن اتـباع السياسة الضريبية لرفع مسـتويات الادخـار قـد يضر بالعملية التنموية أصلاً. فأصحاب الدخول المـرتفعة هـم الذين يمولون الاستثمارات عن طريق مستويات ادخاراتهم المرتفعة. لذلك عندما تطول السياسة الضريبية هذه الدخول المرتفعة فإنها تقلص قدرة هذه الشريحة من المواطنين على الادخار والاستثمار.

ومـن المفـروض عـندما تلجأ حكومات الدول النامية إلى اتباع السياسـة الضريبية لرفع مستويات الادخار الوطني أن يقوم قطاع الحكومة بـدور رائـد في تمويل عملية التنمية. فالمدخرات التي تتجمع عن طريق الضـرائب يجب أن تنفق في استيراد الآلات والمعدات الضرورية لعملية التنمية، وأن تستخدم في تكوين رأس المال المادي والبشري. ومن الملاحظ أن بعـض الـدول النامية لم تفلح في تسخير السياسة الضريبية في خدمة العملية التنموية، فبدلاً من استخدام حصيلة الضريبة في تكوين رأس المال، استخدمت تلك الموارد الضريبية في تضخيم الجهاز الإداري ، وأنفقت على رواتب الموظفين، وبددت في الإنفاق العسكري والأمني دون أن يكون لها آثار مباشرة على التنمية الاقتصادية.

ب – رفع كفاية الجهاز المصرفي وتنمية العادات الادخارية:

يعـتقد بعض اقتصاديي التنمية بإمكانية كسر حلقة الفقر من خلال رفـع مسـتويات الادخار الناجم عن رفع كفاية الجهاز المصرفي. ويفرق هـؤلاء الاقتصاديين بين الاكتناز والادخار. ففي الدول النامية، صحيح أن مسـتوى الدخـل مـنخفض، وأن مستوى الاستهلاك مرتفع، ولكن الجزء المتبقي من الدخل بعد الإنفاق الاستهلاكي لا يستخدم في كثير من الأحيان فـي تمويـل الاستثمارات، ولكنه يكتنز ويخرج بعيداً عن التداول. ويكتنز

الأفراد في الدول النامية لأسباب عديدة، منها عدم وجود الأوعية الادخارية الملائمـــة التـــي تسمح بمرور تلك المدخرات ووضعها تحت تصرف من يحـــتاجها مـــن المســـتثمرين. فالجهـــاز المصرفي متخلف، وتسيطر عليه البيروقراطية الإدارية، الأمر الذي يدفع بالأفراد بالاحتفاظ بمدخراتهم بعيداً عن تلك الأجهزة المصرفية لتفادي تعقيدات الإيداع والاسترداد. وقد يعزف المدخرون عن وضع ما لديهم من مدخرات في المصارف لضعف الثقة في الجهاز المصرفي والخوف من فقدان تلك المدخرات سيما في بعض الدول النامـــية التـــي سادت فيها الأنظمة الاشتراكية وسيطرت فيها الدولة على القطـــاع المصـــرفي. وبالـــنظر لضـــعف الجهاز المصرفي المحلي وعدم اســـتقرار أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم، يلجأ بعض المدخرين إلى توظيف أموالهم في المصارف الخارجية سعياً وراء الأمان والاحتفاظ بثـــبات القيمة الحقيقية للمدخرات، مما يحرم الاقتصاد الوطني من قدرات تمويلية كبيرة.

ويشـــكل النظام المصرفي في بعض الدول النامية عقبة كبيرة أمام تكويـــن المدخـــرات المحلية. فعندما يرغب المدخرون المحليون الاحتفاظ بودائعهم بعملات أجنبية كالدولار مثلاً خوفاً على قيمها الحقيقية من التآكل نتيجة لارتفاع معدلات التضخم، ويحظر النظام المصرفي التعامل بالعملات الأجنبية ، وتعاقب الأنظمة المرعية على الاحتفاظ بالعملات الأجنبية، فإن المدخرين المحليين لا يجدون وسيلة سوى تهريب أموالهم للخارج وإيداعها لـــدى المصـــارف الأجنبـــية. لذلك، يلعب النظام المصرفي دوراً مهماً في تجمـــيع المدخـــرات الوطنية، كما يمكن لقواعد وأنظمة التعامل بالعملات الأجنبـــية أن تتكيف مع الواقع الاقتصادي والسلوك الادخاري بغية اجتذاب

المدخـــرات المحلـــية وتوطيـــنها بـــدلاً من إكراهها على الهروب باتجاه المصارف والنزوح صوب التوظيفات الأجنبية.

وتتمثل عدم كفاية الجهاز المصرفي بأشكال عديدة منها عدم انتشار الفـــروع المصرفية في الدول النامية في كل من الريف والحضر على حد ســـواء. ومـــنها أيضاً الجهل بالعادات الادخارية التي تتلاءم مع معتقدات السكان وقيمهم. ففي الدول الإسلامية مثلاً، لا يلعب سعر الفائدة دوراً مهماً فـــي التشـــجيع على الادخار والتوظيف لتحريم الربا شرعاً. وبالتالي فمن المفـــروض أن يتكـــيف الجهـــاز المصرفي مع عادات السكان ومعتقداتهم بإيجـــاد البدائل الاستثمارية التي تؤمن للمودعين العائد المادي دون الوقوع بالـــربا المحرم شرعاً. وفي دول فقيرة كالهند وبعض الدول العربية مثلاً، تتحول الفوائض الدخلية إلى حلي ذهبية تتزين فيها النساء ويجري تسييلها عند الحاجة. ومن الواضح أن هذه العادات الادخارية مضرة بعملية التنمية ذلـــك لأن الاحـــتفاظ بالحلـــي والمعادن الثمينة ما هو إلا نوع من الاكتناز الضـــار الـــذي لا يســـهم في تمويل التنمية، إضافة إلى تقلب قيمة المعدن الثمين بشكل كبير بعد أن استبعدت استعمالاته كغطاء للإصدارات النقدية، ممـــا يؤدي إلى تناقص قيمة تلك المكتنزات بشكل مستمر نتيجة للانخفاض المذهل في أسعار الذهب في السنوات الأخيرة.

ج – تحفيز الأغنياء للاستثمار بمشاريع منتجة:

تمـــيل الطـــبقة الغنية في المجتمعات النامية لاستثمار مدخراتها في امتلاك العقارات والأراضي والأبنية السكنية حفاظاً على قيمة مدخراتها من الـــتآكل بسبب التضخم، وهروباً من مخاطر الاستثمار الصناعي المرتفعة. ويعمـــد بعـــض الأغنـــياء أيضاً إلى استثمار أموالهم في نشاطات تجارية

معـــتمدة على استيراد السلع من الخارج سعياً وراء معدلات ربحية مرتفعة ناجمة عن ارتفاع سرعة دوران رأس المال في التجارة. وفي كلتا الحالتين يتجنـــب الأغنـــياء الاســـتثمار فـــي مجالات صناعية منتجة، تبني قاعدة صـــناعية، وتخلق فرصاً إضافية للعمل، وتحد من استيراد السلع الأجنبية. وقـــد تثـــبط التعقيدات الإدارية السائدة في الدول النامية (صعوبة الحصول علـــى التراخـــيص الإداريـــة، ارتفـــاع معـــدلات الضرائب على الأرباح الصـــناعية، ضعف حماية المنتجات المحلية تجاه المنافسة الخارجية، عدم كفاية خدمات الماء والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي الخ..) هؤلاء الأغنـــياء للاســـتثمار في مجالات صناعية منتجة، وتدفعهم نحو النشاطات الاقتصـــادية غـــير المنـــتجة. لذلك، يتطلب كسر حلقة الفقر تغيير السلوك الإدخـــاري والاستثماري لأفراد المجتمع، ولن يتم ذلك بالطبع ما لم تتكيف الأنظمـــة والسياســـات المرعية مع سلوك المستثمر وتحرص على حماية مدخـــراته، إضـــافة إلـــى تشجيعه على الاستثمار في نشاطات زراعية أو صناعية منتجة تحقق معدلات ربحية مرتفعة للأفراد وتوفر فرصاً توظيفية للعمالـــة الوطنـــية، بـــدلاً من توجيه المدخرات صوب الاستثمار العقاري والتجاري.

د – تشجيع الاستثمار الأجنبي:

اتجهـــت كثـــير من الدول النامية لكسر حلقة الفقر المفرغة نتيجة لضعف المدخرات الوطنية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي، فرحبت برؤوس الأمـــوال الأجنبـــية للاســـتثمار في اقتصادياتها الوطنية موفرة لها الأمان والضـــمانات والربحية التي لم توفرها لاستثماراتها الوطنية. وصدرت في كثـــير مـــن الدول النامية قوانين الاستثمار الأجنبي التي تنظم دخول رأس

المـــال الأجنبـــي وتمنحه الفرص الاستثمارية التي تحرمها على المستثمر الوطنـــي، إضـــافة إلـــى مـــنح المســـتثمر الأجنبي الإعفاءات الضريبية، والتسهيلات الإدارية.

وقد أسهم في انتشار الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، خروج كثـــير مـــن الـــدول النامـــية من أنظمتها الاشتراكية عقب انهيار الاتحاد السوفياتي وفشل الأفكار الاشتراكية القائمة على الحمائية في تحقيق أهداف التنمـــية الاقتصـــادية والاجتماعية. وقد شجع على ذلك أيضاً، وجود طبقة اجتماعية جديدة حققت مكاسب مالية كبيرة في إطار توسع القطاع العام في ظل الأنظمة الاشتراكية، وتسعى لضمان الحماية لمكاسبها بمشاركتها لرأس المـــال الأجنبـــي. لذلك دخلت كثير من الشركات متعددة الجنسية مجالات الاســـتثمار فـــي الدول النامية من الأبواب العريضة التي أقفلت في وجهها ردحاً من الزمن تحت الأنظمة الاشتراكية المتداعية. كما أسهمت سياسات الخصخصـــة التـــي طبقـــتها بعض الدول النامية لتصفية قطاعاتها العامة الموروثة عن الأنظمة الاشتراكية السابقة، إلى دخول رأس المال الأجنبي. فقامت بعض الشركات المتعددة الجنسية بشراء بعض ممتلكات القطاع العام مسددة بعض الالتزامات المالية عن الدول المضيفة (الديون الخارجية عن طـــريق مـــا يســـمى بعملـــيات السواب) أو دافعة إسهمات زهيدة مقارنة بالتكاليف الباهظة التي دفعتها الدول النامية سابقاً لبناء قطاعاتها العامة.

ولا شك فإن الاستعانة برأس المال الأجنبي لرفع مستوى المدخرات والاســـتثمارات المحلية مفيدة من الناحية النظرية إذا أحسنت الدول النامية الاســـتفادة مـــن هذه الاستثمارات في بناء قاعدة صناعية صلبة أو زراعية متـــنوعة، أو توطيـــن المعـــرفة التقنـــية. أمـــا إذا كان الغرض من تلك

الاســتثمارات تحقــيق معــدلات ربحية عالية للأفراد والشركات المتعددة الجنســية المحتمــية وراء قوانيــن الاســتثمار الأجنبي، فإن مضار هذه الاســتثمارات الأجنبية تفوق فوائدها بكثير. وبالطبع، فإن الهدف الأساسي للاســتثمار الأجنبــي لــن يتعد بالنسبة للمستثمر الأجنبي، تحقيق الأرباح وتعظــيمها. لذلك، يفترض أن تحدد الدول النامية الراغبة في إشراك رأس المال الأجنبي المجالات الاستثمارية التي يسمح لرأس المال هذا بمزاولتها، وإلا فــإن الاســتثمارات الأجنبية ستتجه نحو إنتاج خدمات هامشية (النقل والســياحة والتأمين) و سلع استهلاكية غذائية غير ضرورية، لن يكون لإنتاجها أثراً ملموساً على مسيرة التنمية.

وبالعودة إلى تجارب بعض الدول التي تمكنت من كسر حلقة الفقر المفــرغة، نلاحــظ أن اليابان قد استطاعت بلوغ هذا الهدف بقيامها برفع معــدل الاســتثمار إلى 30% من الدخل القومي، وقفل أبوابها أمام أنماط الاســتهلاك الغربية، وفتح أبوابها أمام توطين التكنولوجيا واستيعابها. كما اتبعت الصين خطوات مشابهة لما قامت به اليابان لدفع مسيرتها التنموية، معــتمدة على استخدام العمالة الوفيرة ذات الأجور المنخفضة للقيام بنهضة زراعــية وصــناعية واســعة، حيث اقتحمت منتجاتها الرخيصة الأسواق العالمية.

أمــا فــي الاتحاد السوفياتي السابق، فتم توجيه المدخرات الوطنية لــرفع معــدل التكويــن الرأسمالي باتجاه التصنيع الحربي، مما حول هذه الدولة إلى قوة عسكرية ضاربة ذات ترسانة عسكرية ونووية قوية. وأدى التوســع فــي الإنفاق العسكري وغزو الفضاء على حساب الإنتاج المدني والإنفــاق الاســتهلاكي، إلــى افــتقار الدولة للسلع الاستهلاكية وتخلخل

اقتصـــادها، ممـــا أدى إلـــى تفكـــك الاتحاد السوفياتي عام 1991وانهياره اقتصادياً وتحوله إلى دول نامية تتصارع فيها القوميات المختلفة.

وقـــد اتضـــح أن دولاً نامية كثيرة كاندونيسيا وماليزيا استفادت في الأجـــل القصـــير من الاستثمارات الأجنبية، ولكن على الأجل الطويل كان لـــتلك الاســـتثمارات آثـــاراً ضارة على الاقتصاد الوطني نتيجة لحقن تلك الاقتصـــادات باســـتثمارات تفوق طاقتها الاستيعابية من جهة، ولاتجاه تلك الاســـتثمارات نحـــو المضـــاربات المالـــية والعقارية. وأدى التوسع في الائـــتمان إلـــى إعاقة التنمية في تلك الدول وزعزع الثقة بعملاتها الوطنية التي انهارت نتيجة لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي فيها.

ثانياً : التبعية

تحدثـــنا فـــي السابق عن التبعية باعتبارها أحد الطروحات الحديثة لمفهـــوم التنمـــية والتخلف. ويلاحظ أن للتبعية جذور تاريخية ناجمة عن الاســـتعمار العسكري الذي تعرضت له معظم الدول النامية. فقد تعرضت بعـــض الـــدول للاستعمار الفرنسي كدول المغرب العربي وسورية ولبنان وبعـــض الـــدول الأفريقـــية كالصومال والجابون، كما تعرضت دول أخر للاستعمار البريطاني كمصر والعراق والأردن والهند والباكستان. وغطى الاســـتعمار الإيطالـــي والبرتغالـــي والأسباني دولاً أخرى في العالم. ومع حصـــول معظـــم دول العالم النامي على استقلالها السياسي وتحررها من الاســـتعمار العســـكري، أخذ الاستعمار شكلاً اقتصادياً حديثاً، وذلك بربط الـــدول المستعمرة بالدول الصناعية المستعمرة بعلاقات اقتصادية وإدارية وثقافـــية مـــتعددة. وتأسســـت شركات كبيرة متعددة الجنسية ربطت الدول النامية بالدول الصناعية عبر نشاطاتها المتعددة التي تركزت على استيراد

المـــواد الأولية والاستخراجية من الدول النامية، وتصدير السلع المصنعة إلـــيها. وانقسمت اقتصادات الدول النامية لتحقيق تلك الأهداف إلى قطاعين (ثنائـــية اقتصـــادية) قطاع متقدم يخدم أغراض التجارة الخارجية وقطاع متخلف بدائي ومعيشي.

وفـــرض المســـتعمر على الدول النامية أنظمته التعليمية والفكرية والإدارية عن طريق لغة المستعمر التي استمر تدريسها والتعامل بها كلغة رئيســـة ورســـمية حتى بعد حصول الدول النامية على استقلالها السياسي، وربـــط الـــدول النامية بمجموعة من الاتفاقات الثقافية والإدارية والتعليمية يهـــدف ظاهـــرها إلى التدريب والتأهيل وتقديم الخبرة والمشورة، ويسعى باطنها إلى استمرار ربط الدولة المستعمرة بالدولة الأم.

وبالإضافة إلى الثنائية الاقتصادية التي ميزت القطاعات المنتجة في الدول النامية، ترسخت ثنائية اجتماعية بإحلال القيم الاجتماعية الغربية بدل القـــيم الأصـــيلة الســـائدة في الدول النامية. وقد أدت الثنائيات الاقتصادية والاجتماعـــية إلـــى هجرة الكثيرين من أبناء الدول النامية للخارج مشكلة نزيفاً خطيراً من هجرة العقول والخبرات والكفاءات الوطنية نحو الخارج. وشـــكلت الثنائـــيات بصورها المختلفة عقبة كئداء في وجه التنمية، وذلك بقســـمة المجـــتمع الواحـــد إلى مجتمعين متنافرين تسودهما قيم وعلاقات وأهداف متباينة. لذلك تسعى كثير من الدول النامية لإزالة آثار هذه التبعية بإعـــادة المجتمعات إلى هويتها الأصلية. وهذا ما حصل في الجزائر مثلاً مـــن خـــلال عملية التعريب التي هدفت إلى إعادة هذه الدولة إلى الصف العربي وربطها بقيمها وعاداتها ومثلها الأصيلة.

وحاول البعض إعطاء فكرة الثنائية والتبعية مفهوماً دولياً وسياسياً. فقسمت الدول إلى دول صناعية مستعمرة متوضعة في المركز، ودول فقيرة مستعمرة في المحيط أو الأطراف. وتدور الدول النامية الفقيرة الموجودة في المحيط في فلك الدول الصناعية الموجودة في المركز، وترتبط معها بمجموعة من علاقات التبعية تؤمن استمرارها وترسخها نخب محلية وشركات دولية، الأمر الذي يجعل التخلص من علاقات التبعية والازدواجية هذه أمراً في غاية الصعوبة.

وسيطرت دول المركز المتقدمة على دول المحيط المتخلفة عبر التجارة الدولية، ونظام الأسعار، وتقسيم الأسواق. وترسخت تلك السيطرة بولادة نظام عالمي جديد تلا انتهاء الحرب الباردة واتصف بخاصتين أساسيتين: ضعف الموقف التفاوضي للدول النامية المتواجدة في المحيط بسبب تضارب مصالحها، وفقدان الدول النامية ميزة العمالة الرخيصة بسبب التقدم التنكولوجي.

ومن الممكن تتبع تطور تبعية الدول النامية للدول الصناعية عبر اتجاهات بعض النسب والمؤشرات نستعرضها على النحو التالي:

1 – انخفاض أهمية المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية إلى الدول الصناعية: ويمكن قياس تلك الأهمية بنسبة صادرات الدول النامية من المواد الأولية إلى إجمالي الصادرات العالمية. ويلاحظ انخفاض هذه النسبة عبر الزمن, ويعني ذلك انخفاض أهمية المواد الأولية التي تتخصص في تصديرها الدول النامية. ويفسر انحسار أهمية صادرات الدول النامية من المواد الأولية بثلاثة عوامل أساسية: أولهما انخفاض أسعار السلع الأولية والاستخراجية نسبة لأسعار السلع المصنعة، وثانيها إيجاد البدائل الصناعية

للمـــواد الأولية (الخيوط البلاستيكية والتركيبية مثلاً بدل القطن والصوف)، وثالثها انخفاض مرونات الطلب الدخلية على المواد الأولية والاستخراجية في الدول الصناعية.

2 – ارتفـــاع واردات الـــدول النامـــية من السلع المصنعة نسبة لإجمالي الواردات العالمية. ويفسر ارتفاع هذه النسبة بارتفاع أسعار المواد المصنعة بالنسبة لأسعار المواد الأولية، وارتفاع مرونات الطلب الدخلية على السلع المصنعة في الدول النامية.

3 – ارتفـــاع واردات الدول النامية من السلع الغذائية والمواد الأولية إلى مجمـــوع الواردات. ويدل ذلك على زيادة اعتماد الدول النامية على الدول الصـــناعية فـــي غذائهـــا نتـــيجة لتخصص الدول النامية في إنتاج السلع الزراعية والمواد الأولية المعدة غالباً للتصدير.

4 – ارتفـــاع نســـبة الـــواردات البينـــية إلى إجمالي الواردات بين الدول الصـــناعية. ويفســـر هـــذا الارتفاع بتخفيض التعرفة الجمركية أو بإزالة الحواجز الجمركية بين أسواق الدول الصناعية، وبقيام التكتلات الاقتصادية بين دولها (قيام الاتحاد الأوربي مثلاً).

ويشـــكل هيكل التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) في الدول النامية عقبة أمام عملية التنمية للأسباب التالية:

1 – تذبذب عائدات الدول النامية من تجارتها الدولية:

نتـــيجة لتقلـــب أسعار السلع التي تصدرها الدول النامية والمؤلفة أساســـاً من المواد الأولية والاستخراجية، تتذبذب عائدات الدول النامية من صادراتها من عام لآخر، الأمر الذي ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي في هذه الدول ويعيق تمويل خططها التنموية بانتظام. وتتقلب أسعار السلع

المصـــدرة عموماً بسبب تحكم الشركات المتعددة الجنسية بأسعار وأسواق المـــواد الأولـــية كالنفط والمطاط والفوسفات والقطن وفول الصويا الخ... وقـــد انخفضـــت أســـعار المواد الأولية والاستخراجية بشكل عام وبنسب مـــتفاوته، حيـــث تدنت أسعار البترول والقمح والشاي والقطن والذهب في الســـنوات الماضـــية. كما أدى انخفاض مرونات الطلب الدخلية في الدول الصـــناعية على هذه المواد لانخفاض عائدات الدول النامية التصديرية من هـــذه المواد، فمن المعلوم أن ارتفاع مستويات الدخول في الدول الصناعية بنســـبة معينة يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع الغذائية والمواد الأولية والاســـتخراجية المصـــدرة مـــن الدول النامية بنسبة تقل عن نسبة ارتفاع الدخـــول. أضف إلى ذلك ارتفاع مرونات الطلب الدخلية في الدول النامية علـــى السلع المستوردة من الدول الصناعية المتقدمة. فعندما يرتفع مستوى الدخـــل فـــي هذه الدول بنسبة معينة فإن الطلب على السلع المستوردة من الدول المتقدمة يرتفع بنسبة أعلى من ارتفاع مستوى الدخل. لهذه الأسباب فقـــد ارتفعت حصة الدول الصناعية من التجارة العالمية في حين انخفضت حصة الدول النامية منها.

2 – انخفاض معدلات التبادل التجاري في الدول النامية:

مـــن الممكـــن مقارنة مدى استفادة دولة معينة من التجارة الدولية بالـــنظر إلـــى معـــدل تبادلها التجاري. ويعرف هذا المعدل كما هو معلوم بالنســـبة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات مقسوماً على الرقم القياسي لأسعار الواردات، مضروباً بمائة. فإذا ارتفعت أسعار الصادرات بالمتوسط بنســـبة أعلـــى مـــن ارتفـــاع أسعار الواردات استفادت الدولة من التجارة الخارجـــية، وزاد فـــيها معدل التبادل التجاري عن المائة. أما إذا ارتفعت

أسعار السلع المصدرة بالمتوسط بنسبة أقل من ارتفاع أسعار وارداتها، تتضرر الدولة من التجارة الخارجية وينخفض فيها معدل التبادل عن المائة. وبمعنى آخر عندما ينخفض معدل التبادل التجاري، فإن الدولة تحتاج إلى تصدير كمية أكبر من السلع والخدمات للحصول على ذات الحجم من السلع والخدمات المستوردة. ويتبين من تفحص معدلات التبادل التجاري في كثير من الدول النامية أنها تقل عن المائة وأنها تتناقص باستمرار مما يعني تضرر الدول النامية من التجارة الدولية وانخفاض إيراداتها من تلك التجارة.

3 – وجود الدول النامية في ظروف تنافسية سيئة:

تقوم الدول الصناعية عادة بدعم صادراتها بأشكال وسياسات مختلفة. وتقدم تلك الدول على سبيل المثال إعانات إنتاجية لمنتجاتها الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وبالتالي الأسعار. وتتضرر الدول النامية من انخفاض الأسعار الناجم عن تشوه بنية التكاليف لعدم قدرتها على مجاراة الدول الصناعية في تقديم الدعم لقطاعاتها الاقتصادية. كما تلجأ الدول الصناعية في أحيان كثيرة إلى فرض قيود جمركية وتعريفات جمركية عالية على السلع المصدرة من الدول النامية لإعاقة دخولها ولتقليص منافستها للمنتجين المحليين فيها. ومثال ذلك ما قامت به الدول الأوربية من فرض رسوم جمركية على المنتجات البتروكيماوية التي تصدرها الدول الخليجية إلى أوربا. ومن القيود التي فرضتها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية تلك القيود المفروضة على الأقمشة والمنسوجات، وتلك القيود المرتبطة بالمواصفات والمقاييس ومعايير الجودة.

وبذلك يمكن تلخيص التبعية بصفتها عقبة من عقبات التنمية بتحكم الدول الصناعية بالتجارة الدولية وفرض سياساتها الحمائية، وربط الدول النامـــية بـــالدول الصـــناعية بعلاقات غير متكافئة عبر الكساد والتضخم والمســـاعدات الخارجـــية. وينجم عن ذلك توزيع غير عادل لثمار التجارة الدولية.

ثالثاً :المساعدات الخارجية

ارتبطـــت المســـاعدات الخارجية كما رأينا في السابق بحلقة الفقر المفـــرغة نتيجة لعدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل عملية التنمية. ونظر إلى هذه المساعدات كوسيلة ممكنة لكسر حلقة الفقر المفرغة، وردم الفجوة بيـــن معدلات الادخار الممكنة ومعدلات الادخار المطلوبة لتحقيق أهداف التنمـــية كما ورد في نموذج هارود ودومار. وتعد المساعدات الخارجية ـــ إضـــافة إلى حصيلة الصادرات والاستثمارات الأجنبية ـــ من أهم مصادر الـــنقد الأجنبي الذي تعتمد عليها الدول المتلقية لتمويل مستورداتها عموماً ومستورداتها من السلع الرأسمالية بشكل خاص.

وتأخذ المساعدات الأجنبية أشكالاً متعددة، فهناك المساعدات الثنائية التي تقدم فيها إحدى الدول المساعدات إلى دولة أخرى. وهناك المساعدات متعددة الأطراف التي تتعاون فيها عدة دول على تقديم المساعدات لدولة أو لمجموعة من الدول.

وللمســـاعدات الخارجية نوعان أساسيان: المنح والقروض. فالمنح إعانـــات لا تستوجب الإعادة، بينما يجب على الدولة المتلقية للقرض إعادة القرض بعد فترة الاستحقاق. ويمكن أن تكون المنح نقدية أو عينية كالقمح والحليـــب والأرز واللحـــوم والأدوية، بينما تأخذ القروض شكل القروض

الميســـرة سواء أكان ذلك بالنسبة لمعدل الفائدة (حيث يتم الاقراض بمعدل فائدة يقل عن سعر السوق الجاري) أو تمنح الدولة المقترضة تسهيلات في الدفع مرتبطة بفترات سداد القرض وفوائده.

أمـــا أســـباب المساعدات فعديدة. فهناك المساعدات العسكرية التي تـــأخذ شـــكل الأســـلحة والذخائر والإمداد بالخبرة والمعلومات العسكرية. والمســـاعدات التجارية التي تمد إحدى الدول بموجبها دولة أخرى بالسلع والخدمـــات الاستهلاكية أو الاستثمارية أو المعرفة التقنية بشروط ميسرة. والمســـاعدات الإنســـانية التي تقدم من خلالها الأغذية والخيام والبطانيات والأدويـــة زمن الكوارث والحروب والفيضانات والزلازل وانتشار الأوبئة والأمـــراض المعديـــة. والمســـاعدات الاســـتراتيجية التي تقدم من خلالها المساعدات لدولة من الدول نتيجة لموقعها الجغرافي (على طريق الملاحة الدولـــية، قـــرب طـــرق إمدادات النفط أو الغاز، بجوار دول ذات أنظمة سياســـية معينة، قرب المضائق الدولية والمعابر المائية)، أو نتيجة لنظامها السياســـي وارتـــباطاتها الخارجـــية مع أنظمة وأحلاف ومصالح دولية أو اســـتعمارية أو إيديولوجية. وتكون المساعدات الأجنبية حرة أو مشروطة، فهي حرة إذا لم يقترن منحها بقيود أو شروط محددة (مساعدات لأغراض معينة كبناء طريق أو جسر أو مشفى أو جامعة أو مدرسة أو لبناء محطات لتوليد الكهرباء أو لشبكة الصرف الصحي أو لشبكة الهاتف، مساعدات يتم إنفـــاق جـــزء منها على واردات مصدرها الدولة المانحة كأن يشترط على إنفاق نصف القرض على سلع مصدرة من الدولة المانحة).

ويخـــتلف مقـــدار أو نسبة المساعدات الخارجية التي تمنحها الدول الصناعية إلى الدول النامية باختلاف دوافع منح تلك المساعدات وأنواعها.

ولكن الأمم المتحدة قد أوصت الدول الصناعية بتقديم معونات سنوية للدول النامـية تقـارب نسـبتها 0.7% من دخلها القومي. ولكن هذه النسبة غير ملـزمة للدول الصناعية، فالولايات المتحدة مثلاً تمنح مساعدات بنسبة أقل مـن النسـبة المقـترحة من الأمم المتحدة، بينما تمنح النروج والسعودية مساعدات بنسبة أعلى من النسبة التي أوصت بها الأمم المتحدة.

ومن المعروف بأن المساعدات الخارجية نادراً ما تكون حرة ولكنها فـي غالـب الأحـيان مقيدة. وفي هذه الحالة، فإن التكلفة الاجتماعية لهذه المساعدات تكون مرتفعة إذا أخذت شكل القروض الواجب تسديدها، حيث لا تكـون الـدول المتلقية للإعانة حرة في التصرف بمبلغ القرض ولكنها ملـزمة بإنفاقه حسب بنود الاتفاق. ولذلك، فإن المساعدات الخارجية تكبل الدول النامية وتزيد في تبعيتها وتعد عقبة في وجه التنمية للأسباب التالية:

1 – يـؤدي تقييد المساعدات بشراء سلع وخدمات وقطع غيار من الدول المانحـة لارتفـاع التكلفة الحقيقية للمساعدة بحيث تزيد عن القيمة النقدية الممـنوحة. فأسـعار السـلع المشـتراة التي تفرض على الدولة المتلقية مصادرها تكون أعلى من أسعارها في دول أخرى. كما أن المشروع الذي يرتبط بالمساعدة الخارجية قد لا يندرج ضمن الأولويات التي تخدم عملية التنمية.

2 – يؤدي ربط المساعدة الخارجية بمشاريع ذات كثافة رأسمالية في دولة نامـية يرتفع فيها عرض العمل إلى زيادة معدلات البطالة في تلك الدولة. فـالدول النامية التي يرتفع فيه عرض العمل نتيجة للنمو السكاني المرتفع وهيكل التوزيع العمري فيها، قد لا تفيدها المشاريع الكثيفة رأسمالياً والتي تهدف إلى تقليل المستخدم من الأيدي العاملة.

3 – قـد ترتـبط المسـاعدات الخارجية بظروف سياسية أو عسكرية أو اسـتراتيجية أو إيديولوجـية لا علاقة لها بمتطلبات التنمية وضروراتها. فـبعض المساعدات الخارجية تهدف إلى حماية دولة معينة كإسرائيل مثلاً، أو تستخدم في تغذية صراعات طائفية أو عرقية أو دينية أو إقليمية.

4 – تـندر المسـاعدات الخارجية المقدمة لأسباب إنسانية، فقد أفاد تقرير البـنك الدولي لعام 1990 بالنقاط التالية: ضآلة نسبة المساعدات الخارجية ذات الصلة بمتطلبات التنمية، ارتباط ثلثي المعونات الثنائية المقدمة بشراء سـلع وخدمات من الدول المانحة، عدم توجيه المعونات إلى الدول النامية منخفضـة الدخل في أغلب الأحيان بمعنى أن تلك المعونات لا توجه نحو الدول الأكثر فقراً والتي تكون أكثر حاجة إلى تلك المساعدات.

وخلاصة القول، تهدف المساعدات الخارجية ظاهرياً إلى كسر حلقة الفقـر المفرغة، وردم فجوة المدخرات، وتقديم الخبرة والمشورة والمعرفة التقنـية فـي الـدول النامـية. ولكن للمساعدات الخارجية دوافع سياسية وعسـكرية وإسـترا تيجـية قـد تكـون هـي الدوافع الحقيقية لمنح تلك المساعدات.

رابعاً : عدم كمال السوق

يعـد عـدم كمـال السوق إحدى عقبات التنمية في الدول النامية. ويقصـد بعـدم كمال السوق بشكل عام اختلال شرط أو أكثر من شروط المنافسـة الكاملـة التي يقوم عليها نظام السوق. ففي ظل المنافسة تهدف الوحدات الاقتصادية المختلفة إلى البحث عن منافعها الخاصة، حيث يسعى المنـتجون إلـى تحقـيق الربح الأعظمي والمستهلكون إلى تحقيق المنفعة الأعظمية. ويتعدد البائعون والمشترون في السوق بحيث لا يستطيع أحدهم

التأثير بمفرده على مستوى الأسعار منعاً لحدوث الاحتكار. وتتوافر حرية الدخـــول والخروج من الأسواق. وتتوافر المعلومات الكاملة عن الأسواق لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

وعـــندما لا تتوافر هذه الشروط في الدول النامية يشكو السوق من عـــدم اكـــتماله. فهـــناك مثلاً صعوبة أو استحالة في انتقال بعض عناصر الإنـــتاج من استخدام لآخر. فالعمال الزراعيون لا يتمكنون من الاشتغال بســـهولة فـــي قطـــاع الصـــناعة دون إعادة تأهيل وتدريب، ورأس المال المستخدم في قطاع الزراعة يصعب نقله واستغلاله بذات الكفاءة والإنتاجية فـــي قطـــاع الصناعة، وفي كلتا الحالتين هنالك صعوبة في انتقال عناصر الإنـــتاج بيـــن الاستخدامات المختلفة. ويترافق ذلك أحياناً مع جهل العمال بظروف السوق، كمستويات الأجور وفرص التوظيف. الأمر الذي يحمل هـــؤلاء العمـــال علـــى البقاء في أماكن عملهم والقبول بشروط أدنى مما يستطيعون الحصول عليه في مجالات أخرى. فالعمال في القطاع التقليدي، لا يعلمـــون بمدى حاجة القطاعات الاقتصادية الأخرى في القطاع الحديث، وبالتالي فهم يقبلون البقاء في أعمالهم في القطاع التقليدي بدل الانتقال إلى القطاع الحديث حيث فرص العمل أفضل ومستويات الأجور أعلى. ويجهل المســـتثمرون بـــتوافر فرص استثمارية وموارد اقتصادية يمكن استثمارها واستغلالها نتيجة لنقص المعلومات عن أسواق السلع وعناصر الإنتاج. كما يـــترافق ذلـــك عادة مع عدم اتباع نظام التخصيص الأمثل للموارد المبني علـــى تساوي الإنتاجيات الحدية لعناصر الإنتاج المختلفة في الاستخدامات المختلفة.

وينـتج عدم اكتمال السوق عادة من جمود التركيب الاجتماعي في الاقتصاد النامي وعدم رغبة الأفراد في البحث عن أعمال جديدة والاكتفاء بالأعمال التي يزاولونها ويعتادون عليه. كما ينجم ذلك عن الجهل بوسائل الإنـتاج المـتقدمة والأساليب الإنتاجية المتاحة والتقدم التقني المتوافر في مجـالات الإنتاج المختلفة. وعندما تختل شروط المنافسة الكاملة، لا يتحقق الاسـتغلال الأمـثل للموارد، مما يجعل الإنتاج في المجتمع دون مستواه الأمـثل، فيـنخفض مسـتوى الإنتاجية، وتتعطل بعض العوامل الإنتاجية بصورة جزئية أو كلية عن العمل، ولذلك نجد أن الاقتصاد بأكمله يعمل في نقطة داخلية بالنسبة لمنحنى إمكانات الإنتاج.

وهكـذا يؤدي عدم اكتمال السوق إلى سوء استخدام الموارد وعدم اسـتغلالها الاسـتغلال الأمثل، مما يترك بعض عناصر الإنتاج في بطالة جزئـية أو كلـية، نتـيجة لعـدم إمكانـية انتقال العناصر الإنتاجية بين الاسـتخدامات المخـتلفة. كما ينجم عدم اكتمال الأسواق من ظهور بعض الظـروف المؤدية للاحتكار حيث يتحكم بعض المنتجين بظروف السوق، وتـؤدي بعـض التعقيدات الإدارية إلى إعاقة حرية الدخول والخروج من الأسواق ، الأمر الذي يؤدي بنهاية الأمر إلى عدم الوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد.

خامساً: ضيق السوق

تتصـف الأسواق في الدول النامية بضيقها، ويدل ذلك على وجود علاقة بين التخلف وضيق السوق. يرى بعض الاقتصاديين أن الإنتاج على مسـتويات الحجم الكبير في الصناعة والزراعة والخدمات هو مفتاح النمو الاقتصـادي. ومـا الاندماجـات الكبـيرة التي تتم في العالم المتقدم بين

الشركات والمصانع والمصارف إلا مثالاً حياً للاستفادة من ميزات الإنتاج ذي الحجم الكبير.

والـدول النامـية لا تسـتطيع الإنتاج على مستوى الإنتاج الكبير لأسـباب مـتعددة أهمهـا انخفاض مستوى دخل الفرد وبالتالي انخفاض مسـتوى الطلب، كما أن كثير من الدول النامية ذات حجم سكاني لا يسمح لهـا بالاسـتثمار في مشاريع إنتاجية ضخمة. ويؤدي الإنتاج على مستوى الحجـم الصغير في أغلب الأحيان إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية، وتعطل جـزء مـن الطاقة الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس بشكل ارتفاع في مستوى التكالـيف والأسـعار، مما يجعل من العسير لهذه المشاريع أن تنافس في الأسواق العالمية وتستفيد من اتساع الأسواق الدولية عبر فعاليات التصدير.

وتصـطدم بعض الدول النامية من مساوئ الاستثمار في المشاريع كبـيرة الحجـم التي تتطلب استثمارات ضخمة وكثافة رأسمالية مرتفعة. ورغـم أن هذه الاستثمارات قد تؤدي إلى زيادة في مستوى الناتج المحلي الإجمالـي أو الدخل القومي، ولكن هذه الاستثمارات الضخمة تترافق غالباً مـع سوء في توزيع الدخل نتيجة لتحقيق عنصر رأس المال عوائد مرتفعة علـى حسـاب عنصـر العمل. أضف إلى ذلك، أن الاستثمارات الضخمة الكثـيفة رأسـمالياً توفر من استخدام العمل ذي العرض المرتفع في الدول النامية مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة وارتفاع معدلاتها.

لذلك ينصح بعض الاقتصاديين باختيار حجم المشروع الذي يتلاءم مـع مـرحلة التنمـية الاقتصادية وظروف الدولة المستثمرة ومدى توافر العناصـر الإنتاجية المختلفة. ففي الدول النامية التي لا يتوافر فيها عنصر رأس المـال ويتوافر فيها عنصر العمل (إندونيسيا ماليزيا، الصين، تونس،

المغـــرب) ، مـــن المفيد الاستثمار في مجالات استثمارية كثيفة عمالياً ولا تحـــتاج إلـــى رؤوس أمـــوال مـــرتفعة كصـــناعة الملابس والصناعات الاســـتهلاكية الغذائـــية. أمـــا في الدول التي يتوافر رأس المال ويندر فيها العمل فمن المفيد الاستثمار في مشاريع إنتاجية كثيفة رأسمالياً كالصناعات البتروكيماوية (الدول النفطية مثلاً).

وهكذا فإن ضيق السوق يرتبط بشكل أساسي بحجم الطلب. ويتحدد حجـــم الطلـــب بـــثلاثة عوامل أساسية: مستوى الدخل الفردي، وتوزيع الدخـــول فـــي المجـــتمع، وحجم السكان. فالسوق يزداد ضيقاً بانخفاض مستوى الدخل الفردي (علاقة عكسية)، والسوق يزداد ضيقاً بارتفاع درجة تركـــز الدخـــول فـــي المجـــتمع (علاقة طردية)، والسوق يزداد ضيقاً بانخفـــاض عـــدد السكان (علاقة طردية). ويعد توافر البنية الأساسية في المجـــتمع مـــن شبكات للطرق والاتصالات، من العوامل الأخرى المحددة لضيق السوق. فعدم توافر شبكات الطرق والاتصالات يؤدي إلى صعوبات فـــي تصـــريف المنـــتجات بين مناطق الدولة الواحدة، وبالتالي إلى ضيق الســـوق. أما بالنسبة لأثر الأسواق الخارجية على ضيق السوق، فقد ذكرنا آنفـــاً أن الدول النامية التي تنتج كفاءة وبأسعار متدنية تستطيع فتح أسواق خارجـــية عن طريق التصدير، ولكن الدول الصناعية تفرض قيوداً متعددة الأشـــكال علـــى تدفق البضائع الواردة من الدول النامية (تعرفة جمركية مـــرتفعة، أنظمـــة الحصص، الموصفات والمقاييس، معايير الجودة) مما يجعـــل من العسير على هذه الدول الاعتماد على التجارة الخارجية كوسيلة لتوســـيع حجـــم أسواقها. ومع ذلك فقد تمكنت بعض الدول النامية وخاصة دول شرق آسيا (هونج كونج، تايون، سنغافورا، كوريا، ماليزيا، ..) من

تخطـــي قيود التجارة الخارجية المفروضة عليها، وأصبحت مصدرة للعديد من المنتجات باستخدامها الإنتاج على مستوى واسع.

وباختصـــار، يـــرجع ضيق السوق باعتباره عقبة في وجه التنمية الاقتصادية إلى العوامل الأربعة التالية: نوعية الصناعات التي تقيمها بعض الـــدول النامـــية ومدى ملائمتها لمرحلة التنمية التي تجتازها، مدى إمكانية اســـتغلال عناصـــر الإنـــتاج المتوافرة، مدى توافر البنية التحتية اللازمة لتوزيع الإنتاج داخلياً وخارجياً، مدى حرية التجارة الخارجية أمام منتجات الدول النامية.

سادساً: الإنفاق العسكري

يعـــد الإفراط في الإنفاق العسكري من عقبات التنمية في كثير من الـــدول النامـــية. ذلك لأن الإنفاق العسكري يمتص جزءاً مهماً من موارد الدولـــة المحـــدودة وموازنتها المالية، ويحجبه عن تمويل مشاريع التنمية الاستثمارية.

تهـــدر كثـــير مـــن الـــدول النامية مواردها المحدودة على الإنفاق العســـكري. وتبين إحصاءات البنك الدولي، أن كوريا الشمالية تخصص له 28.6% من إجمالي الناتج القومي عام 1995، بينما تنفق عمان 16.7%، والســـعودية 13.5%، والكويت 11.8% وروسيا11.4%، وإسرائيل 9.6 %، والولايـــات المـــتحدة 3% ، والمملكة المتحدة 1%. ويتوزع الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج القومي في العالم على النحو التالي:

جدول (1): الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الدخل القومي في العالم لعام 1996

الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج القومي، %	عدد الدول	إجمالي الدخل القومي للفرد بالدولار
أقل من 1	16	1460
من 1 وأقل من 1.9	47	8560
من 2 وأقل من 2.9	39	1260
من 3 وأقل من 4.9	29	15810
5 فأكثر	22	1990

المصدر: World Bank, World Development Indicators,CD-Rom 1998

ويتضح من الجدول السابق أن الدول النامية التي تنتمي إلى المجموعات الأولى والثالثة والخامسة، تنفق نسبة مهمة من دخلها القومي للأغراض العسكرية. وتمثل هذه النفقات بدورها نسبة كبيرة من موازنة الدولة الإنفاقية. فقد بلغت هذه النسبة 16.4% في روسيا، و36.5% في عمان، و19.4% في إسرائيل، و37.1% في الإمارات العربية المتحدة، و 18.1% في الولايات المتحدة الأمريكية.

للحروب أضرار عديدة لا تخفى على أحد. فالحروب تستنزف الموارد البشرية التي تشارك في الحروب وتصرفها عن قطاعات الإنتاج المختلفة. كما يمثل القتلى والمفقودون والأسرى من المدنيين والعسكريين فقداناً لا يمكن تقييمه لرأس المال البشري الذي يمكنه المشاركة في عملية

التنمية وتسريعها. وتستنزف الحروب الموارد الاقتصادية الأخرى، لاحتياج القوات المتحاربة إلى التموين الغذائي، والتجهيز العسكري والعتاد ووسائل النقل والاتصالات والرواتب والتدريب والتأهيل. وللحروب أضرار إنسانية كبيرة تتجلى في المآسي الناجمة من الترمل والتيتم والإعاقة المؤقتة والدائمة لكثير من أبناء المجتمع. ويمكن تلخيص الآثار الضارة للحروب في النقاط التالية:

- تشكل أعداد الموتى والمفقودين من العسكريين خسائر بشرية مدربة يمكن استغلالها في الأعمال المدنية.
- تستنزف الحروب الموارد الاقتصادية نتيجة لتخريب المصانع والمزارع والأبنية والبنية التحتية.
- تأتي الحروب على الإنتاج المدني الذي يمثل إنتاجاً ضائعاً كان من الممكن استخدامه في أغراض التنمية.
- تتلف الحروب الموارد الطبيعة وتلوث البيئة.
- تؤدي الحروب إلى زيادة الإنفاق المدني بعد توقفها نتيجة للإنفاق على الجرحى والمصابين وإصلاح الخراب الذي دمرته الحرب.
- تسبب الحروب خللاً وعجزاً في ميزان المدفوعات نتيجة لاحتياجها لاستيراد الأسلحة والذخائر وقطع الغيار والأغذية والأدوية.

لذلك تعد الحروب عائقاً للتنمية لاستنزافها موارد بشرية واقتصادية وطبيعية كان من الممكن استغلالها وتسخيرها مدنياً في خدمة التنمية الاقتصادية.

وللحـــروب أسباب عديدة. فهناك الأسباب الإيديولوجية الناجمة عن صـــراع المذاهـــب والأنظمة والحضارات والإتجاهات السياسية المختلفة. والأســـباب الاســـتراتيجية التـــي تهدف إلى السيطرة على مواقع جغرافية محـــددة بحكـــم أهميتها الحدودية أو الاستراتيجية وتحكمها بطرق التجارة والاتصالات والإمداد. والأسباب الاقتصادية التي تهدف إلى السيطرة على مراكـــز الثروة الطبيعية من مياه ونفط وغاز ومناجم ، وفتح الأسواق أمام تصدير المنتجات، وتحريك الاقتصاد من ركوده. والأسباب الاجتماعية التي تهدف إلى حل المشكلات الداخلية كمشاكل البطالة والاستيطان والهجرة.

الإنفاق العسكري والتنمية:

شهد القرن العشرون حروباً محلية وإقليمية وعالمية طاحنة. وكلفت تلـــك الحـــروب مليارت الدولارات وأودت بحياة الملايين من البشر. ولقد كانت معظم تلك الحروب بسبب النزاعات الإيدولوجية التي تفجرت بشكل مباشـــر أو غير مباشر بين القطبين الكبيرين الاتحاد السوفياتي ومن وراءه معسكر الكتلة الشرقية والولايات المتحدة ومن ورائها الدول الغربية. ولكن العقد الأخير من هذا القرن قد اقترن بانهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك الكتلة الشـــرقية. فهل تؤدي هذه التغيرات المهمة بعد انتهاء فترة الحرب الباردة إلـــى تخفيض الإنفاق العسكري والالتفات إلى الإنفاق التنموي؟. ولعل من الصـــعوبة بمكان التنبؤ بما سيؤول إليه حجم الإنفاق العسكري ونحن على مشـــارف القرن الواحد والعشرين، سيما وقد تفجرت في مناطق عديدة من العـــالم فـــي العقد الأخير من القرن العشرين حروب وصراعات من نوع جديـــد لـــم يكـــن مألوفـــاً في ظل الحرب الباردة (حرب الخليج، الحرب الأفغانية، الحرب اليوغسلافية، حرب الشيشان، الخ..).

ويستنتج من الإحصاءات المتعلقة بالإنفاق العسكري الملاحظات التالية:

- استمرار الدول النامية في إنفاقها العسكري واتجاه هذا الإنفاق نحو التزايد في السنوات الأخيرة.
- زيادة معدل النمو السنوي للإنفاق العسكري عن معدل النمو السنوي للدخل الفردي في الدول النامية.
- زيادة نسبة الإنفاق العسكري إلى مجموع الإنفاق العام في الدول النامية مقارنة بالنسبة ذاتها في الدول الصناعية.
- ارتفاع نصيب الفرد من الإنفاق العسكري في الدول الصناعية مقارنة بنصيب الفرد من ذلك الإنفاق في الدول النامية.

وانطلاقاً من الملاحظات السابقة التي تمثل الملامح العامة لتطور الإنفاق العسكري في كل من الدول النامية والمتقدمة، نستطيع طرح الأسئلة التالية: ما هي علاقة الإنفاق العسكري بالنمو الاقتصادي؟ وهل يسهم الإنفاق العسكري في دفع عجلة النمو الاقتصادي أم أن الإنفاق العسكري يعيق النمو الاقتصادي في الدول النامية؟. وبمعنى آخر ما هي طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العسكري، هل هذه العلاقة طردية أم عكسية؟.

لقد أثارت الأسئلة السابقة جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين، فمنهم من يرى أن للحروب آثاراً إيجابية على النمو الاقتصادي وأن العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي علاقة طردية، ومنهم من يرى أن الإنفاق العسكري يعيق النمو الاقتصادي وأن العلاقة بينهما علاقة عكسية.

أمـــا الذيـــن يـــرون علاقة طرية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي فيعتمدون في استنتاجاتهم على الحجج والأدلة التالية:

يـــؤدي الإنفـــاق العســـكري إلـــى زيادة الطلب المحلي. فالإنفاق العســـكري يـــندرج ضـــمن الإنفاق الاستثماري إذا ارتبط بشراء الأسلحة والمعـــدات والتجهـــيزات الحربـــية وبـــناء القاعدة التحتية التي تستلزمها الحـــروب، وضـــمن الإنفـــاق الجـــاري إذا ارتبط بدفع رواتب المحاربين والإنفـــاق على غذائهم وكسائهم ودوائهم. وفي كلتا الحالتين، يؤدي الإنفاق العســـكري إلـــى زيادة عناصر الطلب الداخلي، مما يحرك عجلة الاقتصاد ويرفع معدل النمو الاقتصادي.

تـــترافق الحروب مع خلق فرص وظيفية جديدة. فالمحاربين الذين يـــتم تجهـــيزهم لخـــوض الحرب، يتركون مواقعهم الإنتاجية في الاقتصاد المدنـــي (الـــزراعة والصناعة والخدمات). وتقوم الدولة بالاستعاضة عن هؤلاء المحاربين بطلب من يحل محلهم لاستمرار الفعاليات الاقتصادية في الـــبلاد، الأمـــر الذي يؤدي إلى رفع معدلات الاستخدام وتخفيض معدلات البطالة.

يتطلب الإنفاق العسكري والاستعداد الحربي بناء قاعدة تحتية متينة مـــن طـــرق وجســـور ومطارات وموانئ ومستشفيات ووسائل اتصالات. ويسمح هذا التوسع في بناء القاعدة التحتية إلى خدمة القطاعات المدنية التي يمكنها استخدام تلك القاعدة التحتية لأغراضها المدنية والاقتصادية.

يستلزم الاستعداد للحروب التعرف على تقنيات حديثة مستخدمة في الهندســـة والصـــناعة والاتصالات. ويساعد التعرف على تلك التقنيات من

الاستفادة منها في المجالات الاقتصادية الأخرى نتيجة لرفع كفاءة المهندسين والفنيين في المجالات المختلفة.

استنتاج بعض الدراسات القياسية لوجود علاقة طردية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، حيث ترافق النمو الاقتصادي في بعض الدول مع تزايد في الإنفاق العسكري (دراسة Benot، ودراسة Leney)

أما الاقتصاديون الذين يؤكدون على الآثار السلبية للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي، فيعتمدون في استنتاجاتهم على الملاحظات التالية:

1 – يوجه معظم الإنفاق العسكري نحو الخارج بالطلب على السلع المستوردة (الأسلحة والذخائر والأغذية والأدوية)، لذلك فإن هذا الإنفاق يرفع مستوى الواردات ولا يزيد في حجم الطلب المحلي، (لاحظ في المتطابقة التوازنية أن الواردات تخفض من مستوى الطلب الكلي : $Y=C+I+G+X-M$).

2 – يستنزف الإنفاق العسكري موجودات الدول النامية من النقد الأجنبي. فاستيراد الأسلحة والمعدات والذخائر يتطلب دفع قيمتها بالقطع الأجنبي ويستنزف أرصدة الدولة منها. وبذلك تحرم القطاعات الإنتاجية المدنية من إمكانية استخدام القطع الأجنبي في تمويل مشترواتها من السلع الرأسمالية من الخارج. كما يؤدي ذلك الإنفاق في حال عدم توافر القطع الأجنبي إلى زيادة المديونية الخارجية للدولة عندما تقوم بالاقتراض لأغراض التسلح.

3 – يؤدي الإنفاق العسكري إلى سوء توزيع الدخول في المجتمع. فالقطاع العسكري يتميز بارتفاع مستويات الرواتب فيه مقارنة بالقطاع

المدني وذلك لترغيب الأفراد في المشاركة بالحروب والانتساب إلى القوات المسلحة. كما يستفيد أفراد القوات المسلحة من مميزات وبدلات وخدمات لا تتوافر لأمثالهم في القطاع المدني، مما يؤدي إلى تفاوت في مستويات الدخول بين القطاع العسكري والمدني، وبالتالي زيادة في سوء توزيع الدخول مترافق مع زيادة الإنفاق العسكري.

4 – قلما يمكن الاستفادة من خبرات ومهارات القوات المسلحة المكتسبة في القطاعات المدنية. فطبيعة المعدات العسكرية مختلفة عن المعدات المدنية، رغم وجود التقدم التقني فيها. وطبيعة الإنتاج المدني مختلفة عن متطلبات التدريب والتأهيل العسكري.

5 – أثبت العديد من الدراسات التطبيقية وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العسكري من جهة والنمو الاقتصادي من جهة ثانية، فزيادة الإنفاق العسكري قد أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

6 – ضعف العلاقة بين الإنفاق العسكري والتجهيزات العسكرية من جهة والبنية التحتية الممكن استخدامها في الأغراض المدنية من جهة أخرى. فمتطلبات الدفاع والأمن تحتاج إلى تجهيزات وبنية تحتية مختلفة عن تلك التي يحتاجها الإنتاج المدني في الصناعة أو الزراعة. كما أن عامل السرية والحيطة يجعل من الصعب فتح مجالات استخدام تلك المنشآت والتجهيزات أمام القطاع المدني.

7 – تتم زيادة الإنفاق العسكري على حساب الإنفاق على القطاعات الخدمية كالتعليم والصحة والترفيه والخدمات الاجتماعية. وبما أن لهذه الخدمات أهمية في تكوين رأس المال البشري من حيث التدريب والتأهيل والإنتاجية، لذلك لا تترافق زيادة الإنفاق العسكري مع النمو الاقتصادي.

وبمقابلـــة آراء المعارضين والمحبذين للإنفاق العسكري، ولتلخيص الجدل القـــائم بيـــنهما حـــول الآثـــار السلبية أو الإيجابية لهذا الإنفاق على النمو الاقتصـــادي، لا بـــد من طرح السؤال التالي:هل يجب على الدول النامية تخفيض إنفاقها العسكري لتأمين استمرار عملية التنمية الاقتصادية فيها، أم أن الاستمرار في الإنفاق العسكري لا يضر مسيرة التنمية؟. ولتقييم الجدل القائم من المفيد الانتباه إلى النقاط التالية:

1 – لا تكتفـــي الدراسات التطبيقية الحديثة بدراسة العلاقة الارتباطية بين الإنفـــاق العســـكري والنمو الاقتصادي. ذلك لأن زيادة الإنفاق العسكري تترافق عبر مسيرة التنمية الاقتصادية مع النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى الدخـــل في الدول النامية وبالتالي فإن الارتباط واقع بين هذين المتغيرين. أمـــا الدراســـات الحديـــثة فقـــد ركزت إضافة إلى العلاقة الارتباطية بين المتغيرين على العلاقة السببية بينهما، بمعنى أيهما يسبب الآخر: هل يؤدي الإنفـــاق العسكري إلى النمو الاقتصادي أم أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة في الإنفاق العسكري. وقد تباينت نتائج هذه الدراسات فبعضها يرى أن الإنفاق العسكري يسبب النمو الاقتصادي وبعضها قد توصل إلى عكس ذلك تماماً.

2 – يعـــتمد حجم الإنفاق العسكري الذي تقرر أية دولة نامية رصده على مقارنـــة عقلانـــية بين أولويات الأمن الوطني وأولويات النمو الاقتصادي. ذلك لأن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يستديم في إطار عدم الاستقرار وفي ظـــل الـــتهديد الخارجي، لذلك فإن أولويات الأمن قد تغلب أولويات النمو. وكثيراً ما تضحي الدول النامية بتسريع نموها الاقتصادي في سبيل الحفاظ على أمنها واستقرارها الوطني.

3 – تلعب الصراعات الإقليمية دوراً مهماً في تحديد حجم الإنفاق العسكري. وغالباً ما تزج الدول النامية بصراعات إقليمية ليس لها فيها رأي ولا خيار، وبالتالي تضطر تلك الدول إلى الانجراف في الإنفاق العسكري رغم عدم قناعتها بعقلانية ذلك الإنفاق، ورغم تقديرها لغلبة الأولوية الاقتصادية على الأولوية العسكرية.

4 – يعد الاستقرار السياسي وتحقيق الأمن الوطني شرط ضروري للنمو الاقتصادي. فلا يمكن للنمو الاقتصادي أن يقوم ويستمر إلا في ظل الاستقرار السياسي. ذلك لأن رأس المال يسعى إلى الأمان ويهرب من المخاطرة. فالاستقرار والأمان شرطان ضروريان لكل عملية تنموية. ومن هنا تندرج أهمية الإنفاق العسكري في الحفاظ على الأمن الوطني وتأمين الاستقرار الاقتصادي. أضف إلى ذلك أن زعزعة الاقتصاد الوطني نتيجة لعدم توافر الأمن والاستقرار قد تكلف الدولة أضعاف ما تصرفه على الإنفاق العسكري.

وباختصار، فإن على الدول النامية الموازنة بين احتياجاتها الأمنية والدفاعية لتوفير الاستقرار والأمن، وبين تخصيص مواردها المتاحة لأغراض التنمية والنمو الاقتصادي. كما يتوجب على هذه الدول عدم المغالاة في الإنفاق العسكري ليطغى على بقية المجالات الإنفاقية بشكل يكرس فيه الإنفاق العسكري ليصبح أداة للهيمنة والتسلط والاعتداء على الدول المجاورة. ويتلخص القرار الأمثل في هذا السياق أيضاً بتخصيص المبالغ الضرورية للإنفاق العسكري بما يحفظ الأمن ويوفر الاستقرار لتأمين انطلاق واستمرار العملية التنموية، ودون الإضرار بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

سابعاً: العقبات السياسية والاجتماعية والإدارية

تشـــمل هـــذه المجموعة بعض العقبات التي يمكن استعراضها فيما يلي:

1 – عدم توفر الاستقرار السياسي:

مـــرت أنظمة الحكم في بعض الدول النامية في ظل الحرب الباردة باضـــطرابات كثـــيرة، نتيجة للصراع العالمي على مراكز النفوذ والثروة. وتـــرافق ذلك مع غياب الاستقرار السياسي حيث لجأ العسكريون للسيطرة على أنظمة الحكم في بعض دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ونجم عن غياب الاستقرار السياسي إعاقة لعملية التنمية الاقتصادية. وكما تم التنويه عنه في عدة مواطن، لا يمكن اجتذاب رأس المال إلا بتوافر الأمن والأمان والاســـتقرار، فـــرأس المال جبان ويخاف من المخاطرة وعدم الاستقرار. لذلـــك لا بد من تأمين ظروف الاستقرار السياسي حتى نضمن بقاء رأس المـــال الوطني داخل الوطن وحتى يتشجع رأس المال الأجنبي للدخول إلى الدول النامية.

وتتجلى ضرورة الاستقرار السياسي لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية ولحماية رأس المال الوطني من الهروب، في أن قرارات الاستثمار وتنفيذ عملية الاستثمار تتطلب وقتاً حتى تفرخ فيه تلك الاستثمارات وتعطي أكلها. لذلـــك، فـــإذا لـــم يشعر المستثمرون بالاستقرار السياسي حتى يتم تجاوز مـــرحلة اتخاذ القرار والتنفيذ، فإن المستثمرين سيعزفون عن الاستثمار في الدولـــة التـــي لا يـــتوافر فيها ذلك الاستقرار. وباختصار، فإن الاستقرار السياسي شرط ضروري للاستقرار الاقتصادي ولا يمكن لعملية التنمية أن تنطلق وتستمر في ظل الاضطرابات السياسية.

ولكـــي يـــتحقق الاســـتقرار السياسي، فمن الضروري أن تتوزع مكاسب العملية التنموية بصورة عادلة على جميع الطبقات الاجتماعية. أما إذا استأثرت مجموعة من السكان بفوائد العملية التنموية وثمارها، وترافقت مع سوء في توزيع الدخول، فإن الاستقرار السياسي في الدولة قد لا يستمر طويـــلاً. فالتنمـــية الاقتصـــادية لا يمكن أن تستمر إذن إلا بتحقيق العدالة الاجتماعية، والعدالة في توزيع الدخول، والعدالة في توزيع مكاسب العملية التنموية على المواطنين جميعاً.

2 – العادات والتقاليد والممارسات السائدة :

تعـــد بعض العادات والتقاليد والممارسات السائدة في الدول النامية من عقبات التنمية. وتأتي في مقدمة تلك العادات، عادات الإنفاق والاكتناز التي سبق التنويه عنها. ففي الدول النامية تحاول بعض الطبقات الاجتماعية محاكـــاة الأنماط الاستهلاكية في الدول الصناعية متأثرين بعامل المشاهدة والتقلـــيد، مما يحرم هذه الدول من طاقات تمويلية كان بالإمكان استخدامها في تمويل عملية التنمية. وهناك أيضاً عادات الاكتناز حيث يحتفظ الأفراد بمـــا يفـــيض عـــن احتياجاتهم الاستهلاكية بعيداً بشكل حلي ومجوهرات مجمدة، لا يستفاد منها في عمليات التمويل والاستثمار.

ومن العادات والتقاليد التي تعيق التنمية الاقتصادية في بعض الدول النامـــية، إحجام بعض المواطنين عن القيام ببعض المهن اليدوية كالحلاقة والســـباكة والـــنجارة والتمريض، والاستعانة بالعمالة الأجنبية للقيام بهذه المهام. ويلاحظ أنه في حين تعاني بعض الفئات الاجتماعية من البطالة، إلا أنها لا تقبل مزاولة المهن المذكورة لاعتبارات اجتماعية كما هو الحال في بعض الدول الخليجية.

وفـــي بعـــض الـــدول النامـــية، تستفيد بعض الطبقات الاجتماعية كالملاك مثلاً من امتيازات كبيرة نتيجة لتملكهم الثروة العقارية في البلاد، وسيطرتهم من خلال المضاربات العقارية وارتفاع أسعار الأراضي ودور الســـكن على كثير من الدخول والمدخرات التي تحققها الطبقات الاجتماعية الأخـــرى. وقـــد فرخت بعض الأنظمة في الدول النامية طبقات اجتماعية جديـــدة حظيـــت بمزايا مشابهة لما استأثرت به طبقة الإقطاعيين والملاك العقاريـــن، ونخـــص بالذكـــر هنا طبقة العسكريين ورجال الأمن وبعض الموظفيـــن الذين تمكنوا من خلال مواقعهم الإدارية تحقيق دخول وثروات هائلة إضافة إلى نفوذهم الاجتماعي.

3 – جمود الجهاز الإداري:

للمؤسســـات الحكومـــية دور مهـــم في توجيه النشاط الاقتصادي وإدارتـــه في مراحل التنمية المختلفة. ولكن المؤسسات الحكومية في الدول النامية تشكو من البيروقراطية وتعقيد المعاملات الإدارية والرشوة والفساد الإداري. وينـــتج ذلك عموماً من تضخم المؤسسات الحكومية بالموظفين، وانتشـــار الـــبطالة المقنعة في أجهزة الدولة المختلفة، وعدم وضع الرجل المناســـب فـــي المكان المناسب، وتوظيف الأفراد وفق معايير الولاء دون معايـــير الكفـــاءة. لذلك حتى تقوم المؤسسات الحكومية بالدور المناط بها خـــلال عملـــية التنمية، فلا بد أن تتسم تلك المؤسسات بالمرونة وأن تنهج تبســـيط الإجراءات أسلوباً في العمل والإدارة، وأن تقدم النصح والمشورة للقطاع الخاص ولرجال الأعمال لترشدهم إلى المجالات الاستثمارية المفيدة التـــي تعـــود بالربحـــية علـــى المســـتثمرين وبالفائدة على عملية التنمية الاقتصادية.

4 – تطبيق أساليب تقنية قديمة:

تتطلب عملية التنمية تطبيق أساليب تقنية حديثة في الإنتاج والإدارة والاتصالات. ويعد اختيار مستوى التقنية الملائم مشكلة حساسة في الدول النامية. فاختيار تقنية ذات مستوى عال ومتطور يخفض تكاليف الإنتاج ولكنه يحتاج إلى استثمارات ضخمة وكثيفة رأسمالياً، في حين يندر وجود رأس المال ويتوافر عرض العمل في الدول النامية. وبالمقابل، فإن اختيار تقنيات بسيطة لا يستلزم استثمارات كثيفة رأسمالياً ولكنه لا يؤدي بالضرورة إلى رفع مستوى الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالي لا تستطيع الدول النامية التي تطبق أساليب تقنية بسيطة وقديمة المنافسة لارتفاع تكاليف إنتاجها. ومن المفروض عند اختيار مستوى التقنية المناسب أن تعمد الدول النامية على هضم التكنولوجيا وتوطينها، وأن تبتعد عن التقليد الأعمى لما يجري في الدول الصناعية التي تختلف في بناها وهياكلها واحتياجاتها عن الدول النامية. كما يجب على الدول النامية أن تولي عمليات البحث والتطوير أهمية خاصة لتطوير أساليب الإدارة والإنتاج بما يتناسب مع ظروفها الخاصة التي تميزها عن الدول الصناعية.

وخلاصة القول، فإن الظروف السياسية والعادات والتقاليد الاجتماعية وجمود الجهاز الإداري وعدم اختيار مستوى التقنية الملائم، تقف عائقاً أمام التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم النامي.

الفصل السادس

السكان والتنمية

أولاً: مقدمة

تناول الاقتصاديون والديموغرافيون العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني منذ زمن طويل. ففي القرن الرابع عشر الميلادي تناول العلامة العربي ابن خلدون في مقدمته المشكلة السكانية، وفي القرن الثامن عشر الميلادي استفاض مالتوس بأفكاره التشاؤمية في تحليل العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي والآثار المتبادلة بين هاتين الظاهرتين. ومع قدم اهتمام العلماء بهذه المشكلة، إلا أن الجدل ما زال قائماً حتى يومنا هذا لتعقيد المشكلة من جهة ولارتباطها بعوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية وإيديولوجية متعددة ومتباينة.

يعد العامل السكاني من أهم العوامل المؤثرة اقتصادياً بالفرد، فحاجة الفرد ورغبته في إشباع حاجات أسرته الملحة، تدفعه للعمل والإنتاج. وعلى هذا، فإن المجتمعات البشرية مهما تكن طبيعتها تجد في الضغط السكاني دافعاً من أهم الدوافع للعمل والإنتاج. ويرى علماء السكان والاجتماع أن التفريق بين المجتمعات الآهلة بالسكان والمجتمعات المتخلخلة يترافق مع التفريق بين المجتمعات الفتية والمجتمعات الهرمة، وبين المجتمعات المتقدمة اقتصادياً والمجتمعات المتخلفة اقتصادياً. ويدعم هؤلاء آراءهم بالعديد من الأمثلة التي تظهر بشكل واضح أن الانحسار السكاني لم يكن بأي حال من الأحوال مدعاة لسعادة البشر وتقدمهم الاقتصادي. ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر، أضعفت الهجرات

الاقتصـــاد الإســباني. كما أدى انخفاض عدد السكان في ايرلندا إلى تأخر كبير في اقتصادها. ويعرف الفرنسيون أيضاً كيف كان لانخفاض الولادات عام 1840 وحتى يومنا هذا أسوأ الأثر على الاقتصاد الفرنسي، وكيف دفع ذلــك بالمســؤولين إلى اتخاذ العديد من السياسات السكانية لتشجيع النسل. وبالعكس فقد انعكست الكثافة السكانية المرتفعة في كل من هولندا وألمانيا بالخــير العمــيم على اقتصاد هذين البلدين. وبصورة عامة، فكلما استقر المجــتمع السكاني، رضي كل إنسان بمستوى معيشته وقنع به، مما يؤدي إلــى زوال المنافسة بين الوحدات الاقتصادية. أما الضغط السكاني، فيدفع بالاقتصاد قدماً نحو الأمام، فتسعى المشاريع القائمة إلى التوسع وإدخال كل حديث. كذلك فإن زيادة الطلب، تشجع على قيام مشاريع جديدة، وبهذا فإن جملة هذه العوامل ترفع المستوى المعيشي للسكان.

ويســهم العــامل الســكاني في النمو الاقتصادي من خلال تأثيره بالاتجاهات الرئيسة التالية:

1 – زيادة الطلب على الإنتاج من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج.

2 – تنظيم لتزايد فعالية الإنتاج بفضل تحسين تقسيم العمل الناجم عن زيادة السكان.

3 – تخفــيض الأعباء العامة للمجتمع بتوزيعها على أكبر عدد من السكان العاملين.

وممــا أعطى للمشكلة السكانية أهمية متزايدة، تلك الزيادات الهائلة فــي أعــداد سكان العالم، وتلك المعدلات السكانية المرتفعة التي نما وفقها الســكان بشــكل خاص في الدول الفقيرة. ويبين الجدول (1) تطور أعداد السكان في العالم ويظهر تسارع الزيادة السكانية فيه بشكل ملحوظ.

جدول (1): عدد السكان ومعدل النمو السكاني في العالم

السنة	عدد السكان (مليون)	التغير في عدد السنوات	التغير في عدد السكان	معدل النمو السنوي
10000 ق.م	5	–	–	–
1	250	10000	245	0.04
1650	545	1649	295	0.05
1750	728	100	183	0.29
1800	908	50	180	0.44
1850	1171	50	263	0.51
1900	1608	50	437	0.64
1950	2486	50	878	0.88
1960	3019	10	533	1.96
1970	3675	10	656	1.99
1980	4427	10	752	1.88
1990	5261	10	834	1.74
1995	5674	5	413	1.52
2000	6057	5	383	1.31

المصدر: حتى عام 1950 من تودارو ص 189، ومن 1960 البنك الدولي المصدر: WDI 2002 CD-ROM.

قدر عدد سكان العالم قبل عشرة آلاف سنة من ميلاد المسيح عليه السلام بحوالي خمسة ملايين نسمة. وقدر هذا العدد في سنة ميلاد المسيح عليه السلام بحولي 250 مليون نسمة، وقدر في منتصف القرن السابع عشر بحوالي 545 مليون نسمة، وتجاوز عدد سكان العالم المليار نسمة في منتصف القرن التاسع عشر، وقدر العدد بحوالي 2.5 مليار نسمة في منتصف القرن العشرين، ويتوقع أن يزيد هذا العدد عن ستة مليارات نسمة في نهاية القرن العشرين (Todaro, 1989,189).

وتبدو أهمية هذه التقديرات عند تتبع الزيادات المتلاحقة والمتسارعة لأعداد السكان في العالم. فقد احتاج العالم إلى عشرة آلاف سنة (مائة قرن) ليبلغ ربع مليار نسمة. واحتاج إلى 1650 سنة ليتضاعف عدد السكان من ربع مليار إلى نصف مليار، واحتاج إلى أقل من مائة سنة

ليتضـــاعف من نصف مليار إلى مليار نسمة تقريباً بحلول منتصف القرن التاسع عشر.

ومـــنذ بداية الخليقة حتى عام 1820 وصل عدد سكان العالم إلى ملـــيار نســـمة، وبلـــغ المليار الثاني حوالي عام 1925 (بعد 105 سنة)، والملـــيار الثالث حوالي عام 1960 (بعد45 سنة) ، والمليار الرابع حوالي عام 1975 (بعد 15 سنة) ، والمليار الخامس حوالي عام 1987 (بعد 12 ســـنة)، والمليار السادس حوالي عام 2000 (بعد 13 سنة). وهذا يعني أن مشكلة التزايد السريع لعدد سكان العالم ظاهرة حديثة، تفاقمت خلال القرن العشرين الذي ازداد عدد سكان العالم خلاله بحوالي 4,4 مليار نسمة، أي من 1.6 مليار نسمة إلى 6 مليار نسمة.[1]

أما بتفحص معدلات النمو السكاني السنوية، فيتضح مثلاً أن معدل الـــنمو الســـكاني بين عامي 1960-1970 والبالغ 1.99% يعادل حوالي أربعة أضعاف المعدل المقدر للفترة 1800-1850، ويعادل حوالي سبعة أضعاف المعدل المقدر للفترة 1650-1750.

وتخـــتلف بالطبع حصة الدول النامية (منخفضة ومتوسطة الدخل) مـــن ســـكان العـــالم عن حصة الدول المتقدمة مرتفعة الدخل، كما تتباين معـــدلات النمو السكاني السنوية لكل من هاتين المجموعتين من الدول كما يتضح من الجدول (2):

1 قدمت هذه السنوات بأخذ معدلات الزيادة السكانية في خلال السنوات الواردة في جدول (1).

جدول (2): توزيع سكان العالم بين الدول النامية والمتقدمة، ومعدلات النمو السكانية

	عدد السكان (مليون)			التوزيع النسبي%		معدل النمو السنوي %			
	منخفضة ومتوسطة الدخل	مرتفعة الدخل	العالم	منخفضة ومتوسطة الدخل	مرتفعة الدخل	منخفضة الدخل	منخفضة ومتوسطة الدخل	مرتفعة الدخل	العالم
1960	2344	675	3019	77.6	22.4	–	–	–	–
1970	2919	756	3675	79.4	20.6	2.27	2.22	1.14	1.99
1980	3602	825	4427	81.4	18.6	2.20	2.12	0.88	1.88
1990	4380	881	5261	83.3	16.7	2.06	1.97	0.66	1.74
1995	4761	913	5674	83.9	16.1	1.79	1.68	0.72	1.52
2000	5154	903	6057	85.1	14.9	1.69	1.60	0.22	1.31

المصدر : World Bank, WDI 2002 CD-ROM

ومن الممكن استخلاص النتائج التالية من الجدول السابق:

1 – بلغت حصة الدول النامية من سكان العالم عام 1960 حوالي 77.6% ، بينما بلغت حصة الدول المتقدمة 22.4%. وقد ارتفعت حصة الدول النامية عام 1995 من سكان العالم إلى 85.1% في حين انخفضت حصة الدول المتقدمة إلى 14.9%.

2 – قدر معدل النمو السكاني في الدول النامية خلال الفترة 1960–1970 بـ 2.22% سنوياً ، وفي الدول المتقدمة بـ 1.14% سنوياً. وقد انخفض معدل النمو السنوي في الدول النامية خلال الفترة 1995–2000 إلى 1.6 % ، كما انخفض معدل النمو السنوي في الدول المتقدمة خلال الفترة ذاتها إلى 0.22%.

3 – ترتفع معدلات النمو السكاني بانخفاض مستويات الدخل، ففي عام 1960 بلغ معدل النمو السكاني في الدول النامية منخفضة الدخل 2.27 %، وفي الدول النامية متوسطة الدخل 2.22%، وفي الدول المتقدمة

مـــرتفعة الدخل 1.14%. أما في عام 2000 فقد بلغت هذه المعدلات على التوالي: 1.69%، و1.60%، و0.22%.

4 – إن الـــزيادة الســـكانية الكبـــيرة التي شهدها القرن العشرون تأتي في معظمهـــا من الدول النامية، حيث زاد عدد السكان في الدول النامية خلال الفـــترة 1960–2000 بحوالـــي 2810 مليون نسمة، وفي الدول المتقدمة بـــحوالي 228 مليون نسمة، وفي العالم أجمع بحوالي 3038 مليون نسمة. بمعـــنى أن الدول النامية قد أسهمت بحوالي 92.5% من الزيادة السكانية خلال الـــ 40 سنة الماضية في حين لم تسهم الدول المتقدمة سوى بـــ 7.5 % من هذه الزيادة.

ويبلغ مقدار الزيادة السكانية في العالم عام 1996 حوالي 80 مليون نسمة، حيث قدر عدد سكان العالم عامي 1995 و1996 على التوالي بـــ 5754 و5674 مليون نسمة. وتوزعت 60% من الزيادة السكانية على 11 دولة. وتسهم أربعة دول هي الهند والصين ونيجيريا والباكستان بـــ 45% من زيادة سكان العالم، كما يتضح من الجدول (3).

ويتضـــح مـــن استعراض بيانات الجدول (3) أن مصدر المشكلة الســـكانية يكمـــن في الدول النامية، ومن هنا علت الصيحات المنادية بأن المشـــكلة الســـكانية هي من أهم أسباب تخلف هذه الدول. وأن تنمية هذه الدول وتقدمها مرهون بتقليص حجم تلك الزيادات السكانية، وإيجاد الحلول المناســـبة التـــي تحـــد مـــن النمو السكاني في الدول النامية. ولتأكيد هذه المقـــترحات أو دحضـــها قام كثير من الاقتصاديين بتحليل المشكلة القائمة علـــى ضـــوء التطور التاريخي للنمو السكاني في الدول المتقدمة وحاولوا

تفسير ما يجري حالياً في الدول النامية. وكان من أشهر تلك الاسهامات في هذا السياق ما يسمى بنظرية الانتقال أو التحول السكاني.

جدول (3): الزيادة السكانية عام 1996، ومعدلات النمو السكاني

الدولة	الزيادة السكانية مليون نسمة	% الزيادة النسبية من العالم	معدل النمو السكاني السنوي
الهند	16	20	2
الصين	12	15	1
نيجيريا	4	5	3
الباكستان	4	5	3
اندونيسيا	3	3.75	2
بنغلادش	2	2.5	2
البرازيل	2	2.5	1
الحبشة	2	2.5	3
إيران	2	2.5	2
الفليبين	2	2.5	2
الولايات المتحدة	2	2.5	1
المجموع	51	63.75	
العالم	80	100	

المصدر: World Bank, WDI 1998 CD-ROM

ثانياً: نظرية الانتقال أو التحول السكاني:

ما هو تفسير ارتفاع معدلات النمو السكاني التي تجاوزت في بعض الدول النامية 3% سنوياً، وانخفاض هذه المعدلات في بعض الدول المتقدمة التي بلغت حوالي 1% سنوياً؟. وكيف حققت الدول الصناعية

المتقدمة الانخفاض في معدلات نموها السكاني؟. نظرية الانتقال أو التحول السكاني، تسعى للإجابة على هذه الأسئلة من خلالها تتبعها لتطور معدلات النمو السكاني في مجموعتي الدول النامية والمتقدمة.

تقسم نظرية الانتقال السكاني التحولات السكانية التي جرت في العالم إلى أربعة مراحل تتصف كل منها بخصائص وسمات محددة (Todaro, 1989, 215). وهذه المراحل الأربعة الممثلة في الشكل البياني (1) هي:

1 – مرحلة ما قبل النهضة:

سادت هذه المرحلة قبل القرن السابع عشر. وعايشت بعض الدول النامية هذه الفترة حتى عهد قريب. وتتسم هذه المرحلة بغياب وسائل المعرفة الحديثة المتعلقة بتقدم العلوم الصحية والوقاية من الأمراض. لذلك انتشرت الأمراض المعدية (السل والملاريا والجدري) والأوبئة المستعصية، وقلت سبل العلاج والوقاية. ونتج عن انخفاض مستويات المعيشة والفقر سوء التغذية والمجاعات. مما أدى إلى ارتفاع مستويات الوفيات عموماً ووفيات الأطفال بشكل خاص. ونظراً لا ارتفاع معدلات الوفيات تسعى الأمهات إلى تعويض وفيات الأطفال، الأمر الذي سبب ارتفاع في معدلات المواليد. لذلك تتصف هذه المرحلة بارتفاع كل من معدلات المواليد ومعدلات الوفيات. ولما كان معدل النمو السكاني الطبيعي محصلة لهذين المعدلين، فإن معدل النمو السكاني يتصف بانخفاضه في هذه المرحلة.

2 – مرحلة التحول المبكر:

سادت هذه المرحلة في أوربا في النصف الثاني من القرن الثامن عشـــر . وشـــهدت هذه الفترة بداية الثورة الصناعية والتقدم العلمي الذي واكـــبها. فانتشرت المكتشفات في مجالات العلوم المختلفة، وأدت الاستفادة من هذه المكتشفات إلى إيجاد العلاج المناسب لكثير من الأمراض السارية والأوبـــئة المستعصـــية. كمـــا أدى ارتفاع مستويات الإنتاجية والدخل إلى تحســـن فـــي مســـتويات التغذية والمعيشة. فانخفضت نتيجة لذلك معدلات الوفيات وبشكل خاص منها وفيات الأطفال. أما معدلات المواليد، فاستمرت فـــي الحفـــاظ علـــى مستواها المرتفع نتيجة لا ارتفاع مستويات المعيشة. وكمحصلة لانخفاض معدلات الوفيات واستقرار معدلات المواليد، ارتفعت معـــدلات الـــنمو الســـكاني ارتفاعاً ملحوظاً. ويشبه وضع كثير من الدول النامـــية وضع الدول الصناعية التي اجتازت هذه المرحلة في القرن الثامن عشر. ففي كثير من الدول النامية، انخفضت حالياً معدلات الوفيات نتيجة لتطبـــيق الأســـاليب الحديـــثة فـــي عـــلاج الأمراض السارية والأمراض المستعصـــية، مســـتفيدة من التقدم الحاصل في الدول الصناعية المتقدمة، الأمـــر الذي أدى إلى انخفاض معدلات الوفيات فيها بشكل كبير، مع بقاء معـــدلات المواليد فيها مرتفعة. لذلك نلاحظ ارتفاع معدلات النمو السكاني فـــي الدول النامية، في وضع يشبه تماماً ما حصل في الدول المتقدمة في مرحلة التحول المبكر.

3 – مرحلة التحول الأخير:

طـــرأت تحـــولات كبيرة في هذه المرحلة نتيجة لتفاعل العوامل الاجتماعـــية والاقتصـــادية وتأثيرها على العادات والتقاليد. فبعد انخفاض

معـــدلات الوفـيات بشكل ملحوظ اقتنعت الأسر بتخفيض معدلات المواليد حيـــث لـــم يعـــد هناك مبرراً لارتفاع معدلات المواليد لتعويض معدلات الوفـــيات المرتفعة. هذا التغير في عادات الإنجاب أدى إذن إلى انخفاض معـــدلات المواليد وانسحابها إلى جانب معدلات الوفيات المنخفضة الأمر الـــذي ســـبب انخفاض في معدلات النمو السكاني. وقد حددت هذه الفترة تاريخياً في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

4 – **المرحلة الحديثة :** تغطي هذه المرحلة الفترة الممتدة من بداية العقد الأخير من القرن العشرين إلى المستقبل القريب. واتسمت بانخفاض مترافق لكل من معدلي المواليد والوفيات نجم عنها انخفاض جديد في معدل النمو السكاني. حيث انخفض معدل النمو السكاني في هذه المرحلة إلى أقل من 1% سنوياً.

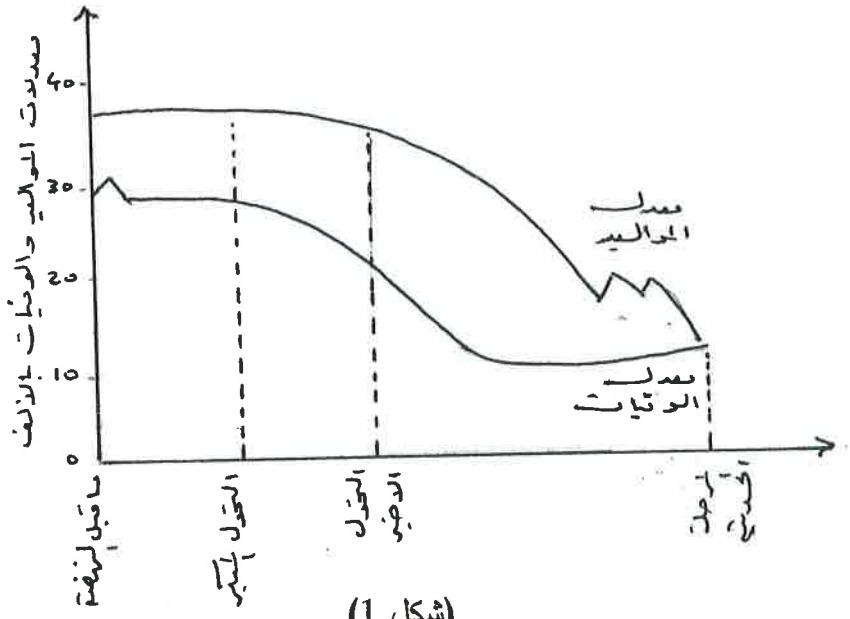

(شكل 1)

ومـــن الملاحـــظ اختلاف التحولات السكانية التي جرت في كل من الدول النامية والمتقدمة. ففي الشكل البياني (2- أ) نلاحظ تطور معدلي المواليد والوفـــيات في الدول المتقدمة حيث كان هذان المعدلان مرتفعين في بداية القـــرن التاسع عشر وكان معدل النمو السكاني منخفضاً. وفي نهاية الفترة انخفـــض كـــل مـــن المعدلين المذكورين ليبقى كذلك معدل النمو السكاني منخفضـــاً. أما في الدول النامية، فقد ابتدأ الشكل بمعدلين مرتفعين للمواليد والوفـــيات نجـــم عنهما معدل منخفض للنمو السكاني، ولكن الدول النامية خفضـــت معدلات وفياتها نتيجة لاستخدام الأدوية والقضاء على الأمراض الفـــتاكة، لكن معدلات المواليد ما زالت مرتفعة فيها. الأمر الذي نتج عنه معدلات مرتفعة في النمو السكاني (الشكل 2- ب).

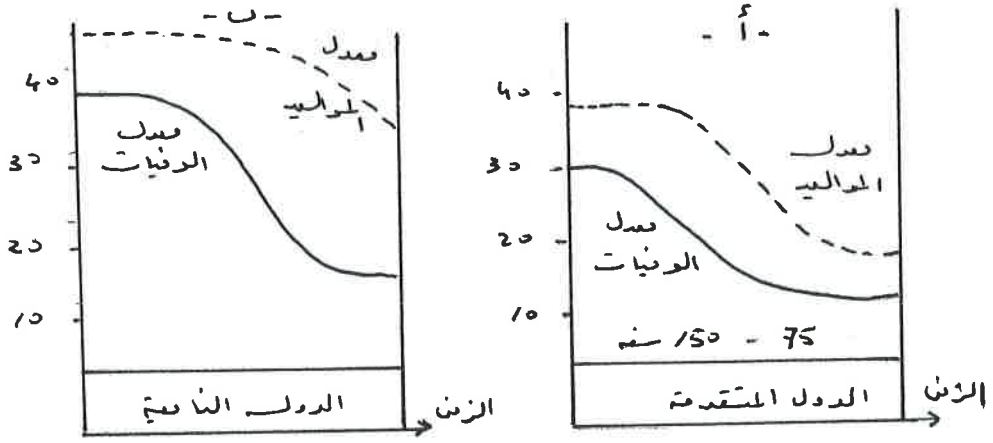

(شكل 2)

ثالثاً: التطور النظري للعلاقة بين العوامل الاقتصادية و السكانية

هـــل هـــناك علاقـــة بيـــن المتغيرات الاقتصادية كالدخل الفردي والاســـتهلاك والادخـــار والاســـتثمار ومســـتوى الأجـــور ومعدل النمو الاقتصادي، وبين المتغيرات السكانية كعدد السكان ومعدل المواليد ومعدل

الوفـيات ومعـدل النمو السكاني ومعدل الخصوبة ؟. وما هي طبيعة هذه العلاقـة بيـن المتغيرات المذكورة، وما هو اتجاه العلاقة السببية بين هذه المتغـيرات؟. يمكن القول أن وجود وطبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصـادية والمتغـيرات السكانية كانت محل جدل وخلاف كبيرين بين الاقتصـاديين، كمـا اختلفـت طبيعة تلك العلاقة واتجاهها حسب المرحلة التاريخية التي يجري خلالها التحليل.

ففـي بدايـة مرحلة التحول السكاني المبكر، أدى ارتفاع مستوى المعيشة وتحسن الوضع الصحي نتيجة للتقدم العلمي الذي أسهم في القضاء على كثير من الأمراض، إلى انخفاض معدلات الوفيات، وشعور بإمكانية إعالـة عـدد كبـير من الأفراد، فاستقرت معدلات المواليد في ارتفاعها، وارتفعـت معـدلات النمو السكاني. في هذه المرحلة إذن، أثرت العوامل الاقتصـادية على العوامل السكانية، وكان اتجاه السببية في هذه الفترة من العوامـل الاقتصادية نحو العوامل السكانية. ذلك لأن التغيرات الاقتصادية هي التي حدت بالعوامل السكانية إلى التغير.

وعـندما يـزيد عدد السكان في المجتمع، فإن تلك الزيادة ستتطلب ارتفاعـاً في نفقات الصحة والتعليم وخدمات السكن (كهرباء، ماء، صرف صـحي). ويسـتدعي ارتفـاع تلك النفقات توجيه الاستثمارات في تلك المجـالات الإنفاقـية بدلاً من المشاريع الإنتاجية، مما يؤدي إلى انخفاض الناتج الكلي والناتج الفردي. ويلاحظ في هذا التسلسل أن العوامل السكانية هي التي دفعت بالعوامل الاقتصادية إلى التغير، فاتجاه العلاقة السببية كان مـن المتغيرات السكانية نحو المتغيرات الاقتصادية. لذلك، نلاحظ وجود

علاقـــة تشـــابكية متبادلة متعددة الاتجاه بين العوامل الاقتصادية والعوامل السكانية في المجتمع.

1 – نظرية ابن خلدون في السكان:

وضع العلامة العربي ابن خلدون في القرن الرابع عشر أسس علم السكان وصاغ أول نظرية للسكان في مقدمته المشهورة[1]. درس إبن خلدون العلاقـــة المتبادلة بين العوامل السكانية والعوامل الاقتصادية في المجتمع. وبيـــن أن التحول السكاني في المجتمع يتم عبر دورات تتغير فيها معدلات الخصوبة والوفيات كلما تقدم الزمن بالمجتمع. وشبه المجتمع بالكائن الذي يمـــر أثـــناء حياته بمرحلة شباب وكهولة وهرم. ففي فترة الشباب، ترتفع معـــدلات الخصـــوبة والمواليد وتنخفض معدلات الوفيات، مما يؤدي إلى ارتفـــاع معدل النمو السكاني. أما في مرحلة الشيخوخة والهرم، فتنخفض معـــدلات الخصـــوبة والمواليـــد، وترتفع معدلات الوفيات، مما يؤدي إلى انخفاض معدل النمو السكاني.

ومـــن الممكن أن تؤدي العوامل السياسية في المجتمع إلى تغيرات فـــي ســـلوك الأفـــراد الإنجابي، وبالتالي إلى تغيرات في معدلات المواليد والـــنمو الســـكاني. فعـــندما تكون الحكومة عادلة ومنصفة، يشعر الأفراد بالأمـــن والأمان ويعم الرخاء والرفاه، وترتفع معدلات الخصوبة والمواليد فـــي المجتمع. ويفسر إبن خلدون وجود فوارق بين مستويات الدخول بين مقاطعـــات الدولة الواحدة ومدنها إلى اختلاف عدد السكان فيها. فمستويات المعيشة والدخل والثروة تعتمد على حجم السكان في المجتمع وترتبط معه بعلاقة طردية.

---

1 – ابن خلدون، عبد الرحمن "مقدمة ابن خلدون"، دار الفكر بيروت.

ويعـــد إبن خلدون أول من وسع النظرة إلى السكان بحيث أضاف العوامل الاقتصادية إلى العوامل السكانية والسياسية والعسكرية في تحليله لـــتطور المجـــتمع. فالدولة تشبه عند ابن خلدون كائناً حياً له عمر ويمر بمـــراحل مختلفة من الشباب والفتوة والهرم والشيخوخة أثناء حياته. وقدر ابن خلدون عمر الدولة بثلاثة أجيال، أي بحوالي 120 عاماً. وفي مرحلة الشباب يزداد الترف ويكثر النسل. أما في مرحلة الشيخوخة والهرم فترتفع الوفيات بسبب المجاعات.

وبيـــن ابـــن خلدون أن زيادة عدد السكان في المجتمع ستؤدي إلى تقسيم العمل وتعدد أنواعه وأشكاله، فيرتفع مستوى الإنتاج، وتشبع حاجات الإنســـان الأساســـية والكمالـــية، وترتفع مستويات الدخول والطلب، فتنمو صـــناعات جديدة لتستجيب لارتفاع مستوى الطلب. لذلك، فإن زيادة عدد الســـكان قـــد أدت إلـــى الثروة والرخاء في المجتمع. بمعنى أن العوامل الديمغرافـــية فـــي مرحلة شباب المجتمع قد أثرت في العوامل الاقتصادية وأســـهمت في تغييرها. أما في مرحلة الهرم والشيخوخة، فإن العكس هو الذي سيحصل، وأن تسلسل التغير يسير باتجاه عكسي، أي أن: $N \Leftrightarrow Y$.

وفـــي إطـــار تحليلي آخر، أضاف ابن خلدون أن اتساع الفقر في المجتمع سيؤدي إلى الهجرة الخارجية من البلدان قليلة السكان إلى البلدان كثـــيرة الســـكان. واستشـــهد علـــى ذلك بالهجرة الدولية التي حصلت من المغرب العربي الفقير إلى مصر الغنية.

وهكذا يمكن تلخيص نظرية ابن خلدون في السكان بما يلي:

- يـــؤدي ارتفـــاع مستوى الدخل والمعيشة (Y) إلى زيادة عدد السكان (N) وزيادة العمران والعكس بالعكس،

- يـــؤدي ارتفـــاع عـــدد السكان (N) إلى زيادة تقسيم العمل في المجتمع وتنوع الصناعات وتعددها، مما يزيد في مستوى الدخل والعمران.
- إن العلاقـــة بيـــن العوامل السكانية والاقتصادية علاقة تبادلية، فـــزيادة الدخل ستؤدي إلى زيادة عدد السكان، في حين ستؤدي زيـــادة عدد السكان إلى تقسيم العمل وزيادة الدخل والرخاء في المجتمع.

2 – نظرية مالتوس في السكان:

ينتمـــي الاقتصـــادي البريطانـــي روبـــرت مالتوس إلى مجموعة الاقتصـــاديين الكلاسيكيين الذين انتشرت أفكارهم في القرن الثامن عشر. وجـــاءت أفكـــار مالـــتوس بعد مرور حوالي أربعة قرون على أفكار ابن خلدون. وقد أكد مالتوس في نظريته على وجود علاقة مباشرة بين العوامل الاقتصادية والسكانية.

بين الاقتصادي الإنكليزي روبرت مالتوس في كتابه الشهير "حول مـــبادئ السكان" عام 1798 الأخطار التي ترافق تزايد السكان . وكانت هذه الأخطار هي السائدة في القرن التاسع عشر. وقد كتب مالتوس أفكاره هـــذه في وسط يموج بالتغيرات والأزمات السكانية والاقتصادية. وجاءت الأفكـــار المالتوسية ضد "قانون الفقراء" الذي نادى بمساعدة سنوية للفقراء الذين يدخلون الأديرة وأماكن العبادة. وتبنى هذا القانون فريق من الفلاسفة المصلحين التفوا حول "جودبين" وطالبوا بالعدالة الاجتماعية.

ويقـــول مالـــتوس عـــندما لا يقف أي عائق بطريق السكان، فإنهم يـــتزايدون مـــن فترة لأخرى وفق متوالية هندسية، ويتضاعف عددهم كل

عشـــرين عامـــاً. أما كمية الغذاء فإنها لا تزداد مطلقاً بأسرع من متوالية حســـابية. وتعـــارض هـــذا الاتجـــاه العوائـــق الهدامة (كالفقر والحروب والأمـــراض والمجاعات) والعوائق الواقية المستندة إلى المبادئ الأخلاقية والتـــي تـــنادي بالعفة والامتناع عن الزواج. وقد قام مالتوس عام 1803 عندما أعاد طباعة كتابه بتدعيم آرائه بالعديد من الإحصاءات السكانية.

ومـــن الغريب أن يرى مالتوس شبح المجاعات في فترة كان فيها الاقتصاد الإنكليزي على أبواب ازدهار كبير. ولعل ذلك كما يقول شمبيتر بأن التحليل في الأمد القصير الذي ساد في تلك الفترة، قد أخفى الازدهار الملاحظ على الأمد الطويل للاقتصاد البريطاني[1].

يمكـــن تلخيص الأفكار المالتوسية بالعلاقة المتسلسلة التالية: يؤدي ارتفاع مستوى الأجور (W)، إلى ارتفاع مستوى المعيشة (C) . ويؤدي ارتفـــاع مســـتوى المعيشة إلى زيادة عدد السكان (N)، وتؤدي زيادة عدد الســـكان إلـــى زيادة عرض العمل (L)، وبارتفاع عرض العمل ينخفض مســـتوى الأجـــور نتيجة للضغط على الأرض بتأثير قانون تناقص الغلة. لذلك فإن العوامل الاقتصادية (ارتفاع مستوى الأجور) أدى إلى تغيرات في العوامل السكانية (زيادة عدد السكان).

$$W^{\uparrow} \Rightarrow C^{\uparrow} \Rightarrow N^{\uparrow} \Rightarrow L^{\uparrow} \Rightarrow W_{\downarrow}$$

وقـــد بين مالتوس أن عدد السكان في المجتمع يتزياد وفق متوالية هندســـية (1، 2، 4، 8، 16، ...) بيـــنما يتزايد إنتاج الغذاء وفق متولية حسابية (1، 3، 5، 7، 9، ...) مما يعني أن كمية الغذاء المنتجة لن تكف لتغذية أعداد السكان المتزايدة نتيجة لاختلاف معدلات نمو السكان والغذاء.

1-الخطيب الكسواني، ممدوح: "الإحصاء السكاني" جامعة دمشق، دمشق، 1986، ص 223.

ويـــتوقع مالـــتوس تبعاً لذلك حدوث المجاعات وتفشي الأمراض والرذيلة وارتفـــاع معـــدلات الوفيات وانخفاض معدلات النمو السكاني. وبانخفاض معدل النمو السكاني يعود التوازن من جديد بين عدد السكان وحجم الغذاء في المجتمع. وينادي مالتوس بضرورة الضغط على مستوى الأجور وجعل هذا المستوى عند حد الكفاف لتخفيض عدد السكان في المجتمع. لذلك تمثل النظرية المالتوسية الأفكار التشاؤمية في تطور عدد السكان لتوقعه النقص في إنتاج الغذاء وعدم إمكانية إشباع الأفواه الجائعة، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة والمجاعات والرذيلة وارتفاع معدلات الوفيات.

ووفقـــاً للتحلـــيل المالتوسي، يعد مستوى الأجور (متغير اقتصادي خارجي) المسبب الأساسي للتغير في عدد السكان (متغير سكاني داخلي). وبمعـــنى آخـــر فإن العوامل السكانية في النظرية المالتوسية متغير داخلي حيـــث تـــتأثر العوامـــل السكانية بالعوامل الاقتصادية، كما هو الحال في النماذج الكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

ولحســـن الحظ، لم تتحقق توقعات مالتوس بحدوث المجاعات، لأن الأفكـــار المالتوســـية المتشائمة التي نادت بتحديد النسل ومحاربة الحياة لم تـــأخذ باعتبارها عوامل أساسية أهمها التقدم التقني الذي أخر ظهور آثار قـــانون الغلة المتناقصة الذي اعتمد عليه مالتوس في تفسيره لتناقص حجم الغـــلال وعدم كفايتها لإطعام أعداد السكان المتزايدة. أضف إلى ذلك، أن كثير من اقتصادي التنمية لا يرون المشكلة في النقص بإنتاج الغذاء عالمياً وإنما في سوء توزيع هذا الإنتاج الغذائي بين سكان العالم.

وعادت الأفكار المالتوسية إلى الانبعاث بعد 150 سنة من ظهورها بشـــكل خـــاص فـــي كتاب (Vogt: Road to Survival) الذي حاول

الـــبرهان أن احتمال نجاة العالم من المجاعات الكبيرة قليلة جداً. لهذا فإن هناك ضرورة ملحة لتحيد النسل. وانتقد العالم الفرنسي ألفريد سوفي بشدة هذه الأفكار ووصفها بأنها طرح خاطئ للمشكلة السكانية في العالم. ويعود ذلك إلى انغلاق السكان في الدول وإلى الحد من تيارات الهجرة. وعلى هذا يرى سوفي بأن مشكلة الغذاء في العالم يمكن حلها بزيادة الإنتاج وبتحسين توزيع المواد الغذائية.

3 – الأفكار الكينزية

لـــم تعد الأفكار المالتوسية المتشائمة التي لم تصدق توقعاتها تشغل بـــال الاقتصاديين الجدد. وإنما اتجهت الأفكار الكينزية في منحى جديد، إذ بينت أن لانخفاض عدد السكان أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الدول الصـــناعية. فقـــد أرجع الاقتصادي البريطاني اللورد جون مينارد كينز ، الذي عايش فترة الكساد العالمي الذي تلى عام 1929، سبب الكساد الكبير الـــذي حصـــل في هذه الفترة بالدرجة الأولى إلى انخفاض الطلب الفعال (الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري) . ويرى كينز القضاء على هذا الكساد يكمـــن فـــي زيادة الطلب الفعال الذي يمكن حدوثه بزيادة عدد السكان في المجـــتمع، وذلك باعتبار عدد السكان من العوامل الأساسية المحددة لحجم الطلب الفعال. ويرى كينز أن زيادة عدد السكان ستؤدي إلى رفع مستوى الاستثمار في قطاع السكن والبناء والتشييد نتيجة للإجراءات المرافقة لرفع مســـتوى الطلب الفعال والذي يأتي في مقدمتها رفع القوة الشرائية للأفراد في المجتمع[1].

---

[1] - Keynes, J.M. "General Theory of Interest , Employment and Money" , Payot, 1960"

وهكـــذا، ففي فترة الكساد الذي عاشه العالم إثر أزمة عام 1929، تغـــيرت نظـــرة الاقتصـــاديين إلى العامل السكاني. ورأى كينز وهانسن وأتـــباعهم أن المشـــكلة الاقتصادية في الدول الصناعية ليست كما توقعه مالتوس قصور مستوى الإنتاج وعدم تمكنه لمجاراة مستوى الطلب. وإنما علـــى العكس تماماً، فإن المشكلة في هذه الفترة هي الفائض المتكدس في الإنـــتاج والذي لا يجد من يطلبه. لذلك، اقترح هؤلاء الاقتصاديين بزيادة الطلـــب الفعـــال لتنشيط حركة الاقتصاد، وبينوا أن من العوامل المنشطة للطلب الفعال زيادة عدد السكان في المجتمع. وبالتالي، فقد أصبح المتغير السكاني متغيراً خارجياً يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الداخلية.

ولكن ما ينطبق على الدول الصناعية المتقدمة التي تتمثل مشكلتها فـــي وفرة الإنتاج وانخفاض مستوى الطلب الفعال، لا ينطبق على الدول النامـــية التـــي ما زالت هياكلها الإنتاجية غير مرنة، وما زالت مستويات الإنتاج فيها منخفضة، وما زالت المشكلة الاقتصادية فيها انخفاض العرض وليس عدم كفاية الطلب. لذلك، فإن الزيادة السكانية في الدول النامية، التي تـــؤدي حسب مفهوم كينز، إلى زيادة الطلب الفعال، سترفع من مستويات الطلب دون أن تتمكن هياكل العرض من الاستجابة لارتفاع الطلب، الأمر الـــذي ســـيؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار والتضخم، والحاجة إلى سد الطلـــب المـــتزايد مـــن الغذاء بمستوردات جديدة. وهذا بالطبع سيزيد في مشاكل الدول النامية بفقدانها جزء من مدخراتها من العملات الأجنبية، أو بزيادة حجم مديونيتها الخارجية.

4- المالتوسية الجديدة

في المرحلة الحديثة التي يعيشها العالم حالياً، انخفضت معدلات الوفيات في الدول النامية لتقارب مثيلاتها في الدول الصناعية المتقدمة. ومن الملاحظ أن انخفاض معدلات الوفيات في هذه الدول قد حصل خلال فترة وجيزة مقارنة بما حصل في الدول الصناعية. ويعود السبب في ذلك، أن انخفاض معدلات الوفيات في الدول الصناعية قد حصل نتيجة للاكتشافات العلمية والطبية التي حصلت فيها، ولكن انخفاض معدلات الوفيات في الدول النامية حصل ببساطة نتيجة لاستفادة الدول النامية من التقدم العلمي والطبي الذي حصل في الدول الصناعية دون أن يكون للدول النامية أية مساهمات فيه. ونتيجة لانخفاض معدلات الوفيات في الدول النامية واستقرار معدلات المواليد في مستوياتها العالية، ارتفعت معدلات النمو السكاني، مما بعث الحياة من جديد في الأفكار المالتوسية. ورأى بعض الاقتصاديين أن الدول النامية لا تستطيع الانطلاق في مسيرة التنمية الاقتصادية بوجود معدلات مرتفعة للنمو السكاني. وأن التنمية الاقتصادية لن تحدث في هذه الدول ما لم تقم الدول النامية بالحد من النمو السكاني عن طريق تحديد النسل، وهذا ما يمثل عودة للأفكار المالتوسية بقالب جديد أطلق عليه اسم المالتوسية الجديدة.

وأصبح المتغير السكاني في إطار الأفكار المالتوسية الجديدة متغيراً داخلياً في نماذج النمو الذي تمثل **نظرية الفخ السكاني** أفضل الأمثلة عنه[1] . يعد الدخل الفردي الذي يقابل مستوى الأجر لدى مالتوس، العامل الأساسي المؤثر على كل من النمو السكاني ومعدل نمو الدخل القومي.

---

1 – الحبيب، فاير إبراهيم "التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية"، مذكرة بدون تاريخ، مركز الحبيب، الرياض . ص: 208.

وبارتفـــاع مستوى الدخل الفردي يرتفع معدل النمو السكاني إلى أن يصل إلى معدل نمو سنوي يقارب 3% سنوياً. ويستقر معدل النمو السكاني عند هـــذا المستوى حتى بزيادة مستوى الدخل الفردي إلى أن يبلغ دخل الفرد مســـتوى مرتفعا يبدأ بعدها معدل النمو السكاني بالانخفاض. ويلاحظ على الشـــكل البيانـــي (3-أ)، أنـــه عندما يبلغ مستوى الدخل الفردي (ك) الممـــثل لحد الكفاف، ينعدم النمو السكاني وعندما يقل مستوى الدخل عن (ك) يصـــبح معدل النمو السكاني سالباً (ك يمثل مستوى الدخل الذي ينعدم مقابله معدل نمو السكان، المستوى (ن) يقابل مستوى الدخل الذي يبلغ فيه معدل النمو السكاني حوالي 3%).

ويلاحـــظ من الشكل (3 - ب) ارتباط معدل نمو الاستثمار بعلاقة طردية بمستوى الدخل الفردي، فكلما ارتفع مستوى دخل الفرد ازداد معدل نمـــو الاســـتثمار. وفـــي مســـتوى الدخل المساوي (ك) ينعدم معدل نمو الاستثمار لتقاطع مستقيمه مع المحور الأفقي، ويبين الشكل (3-ج) العلاقة بيـــن معدل نمو الدخل القومي (المستقيم د)، ومعدل النمو السكاني (الخط المنكسر س)، وعلى المحور الأفقي يتمثل مستوى الدخل الفردي. ويتقاطع المســـتقيم الممـــثل لمعـــدل نمو الدخل القومي مع خط النمو السكاني في نقطتيـــن، الأولـــى هي النقطة (ك) مستوى الدخل الفردي في حد الكفاف، والثانـــية النقطة (ل). وفي المستوى (ك) يساوي معدل نمو الدخل القومي ومعدل النمو السكاني للصفر. ومن النقطة (ك) إلى النقطة (ن) يزيد معدل النمو السكاني عن معدل نمو الدخل القومي، الأمر الذي يعني أن كل زيادة في الدخل القومي تمتصها الزيادة السكانية بحيث ينخفض معها معدل نمو الدخـــل الفـــردي. وعلى يمين النقطة (ل) يفوق معدل نمو الدخل القومي

معدل النمو السكاني ، مما يعني أن الدخل الفردي سوف يزيد، وأن التنمية ستنطلق بعد هذا المستوى من الدخل الفردي.

وخلاصة القول، فإن نظرية الفخ السكاني توضح أنه ما لم يرتفع مستوى دخل الفرد عن المستوى (ل)، فإن كل زيادة في الدخل القومي سوف تمتصها الزيادة السكانية، ليعود التوازن إلى النقطة (ك) حد الكفاف. وبالتالي، فإن التخلص من الفخ السكاني يتطلب زيادة الاستثمار حتى يرتفع الدخل القومي بمعدل يزيد عن معدل النمو السكاني.

وقد وجهت عدة انتقادات لنظرية الفخ السكاني التي تعد صيغة جديدة للنظرية المالتوسية، أهمها مايلي:

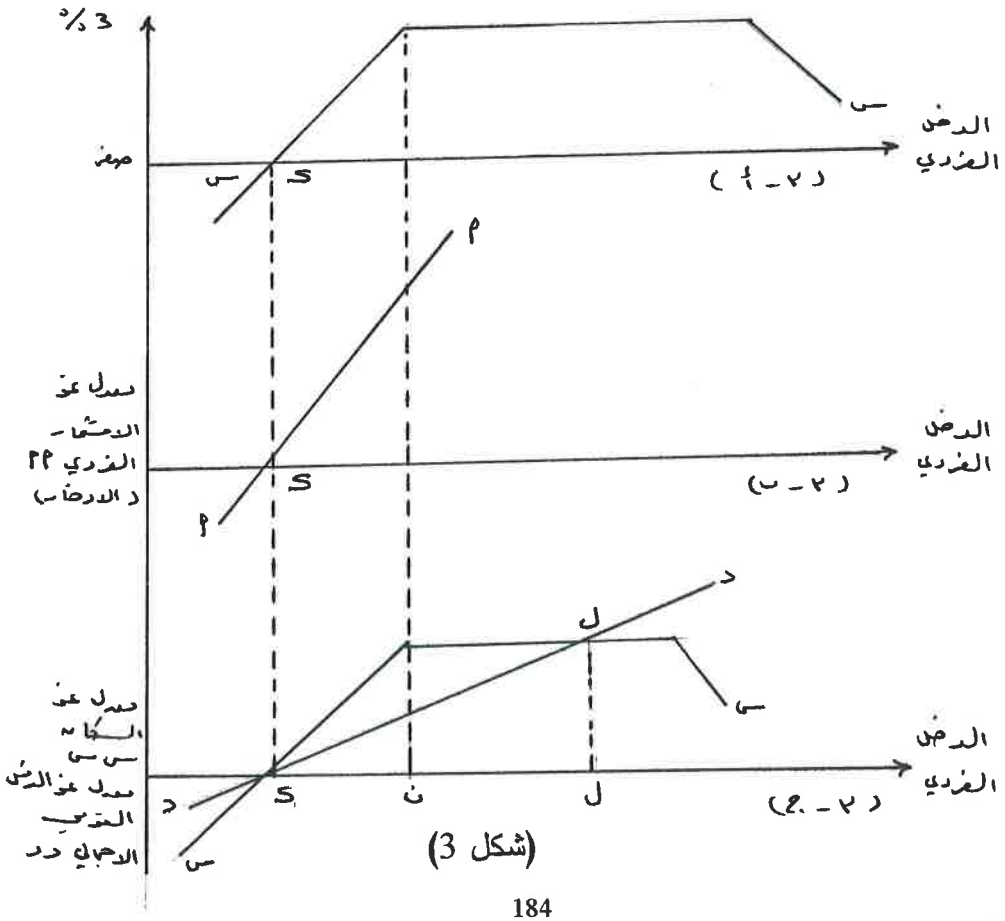

(شكل 3)

- مـــن الصعوبة بمكان قبول الافتراض المالتوسي بوجود علاقة بيـــن معـــدل النمو السكاني ومستوى الدخل الفردي، ذلك لأن الـــزيادة الكبـــيرة فـــي السكان في الدول النامية لم تكن نتيجة لتغـــيرات فـــي مستوى دخل الفرد وإنما كانت بسبب انخفاض معدلات الوفيات.
- لا تـــأخذ نظـــرية الفخ السكاني شأنها شأن نظرية مالتوس في السكان أثر التقدم التقني في التغلب على قانون الغلة المتناقصة، هذا التقدم الذي يعزى إليه معظم النمو الاقتصادي الذي شهدته الدول الصناعية المتقدمة، والذي يمكن بدوره من الهروب من الفخ السكاني[1] (Todaro, 1989, 221).

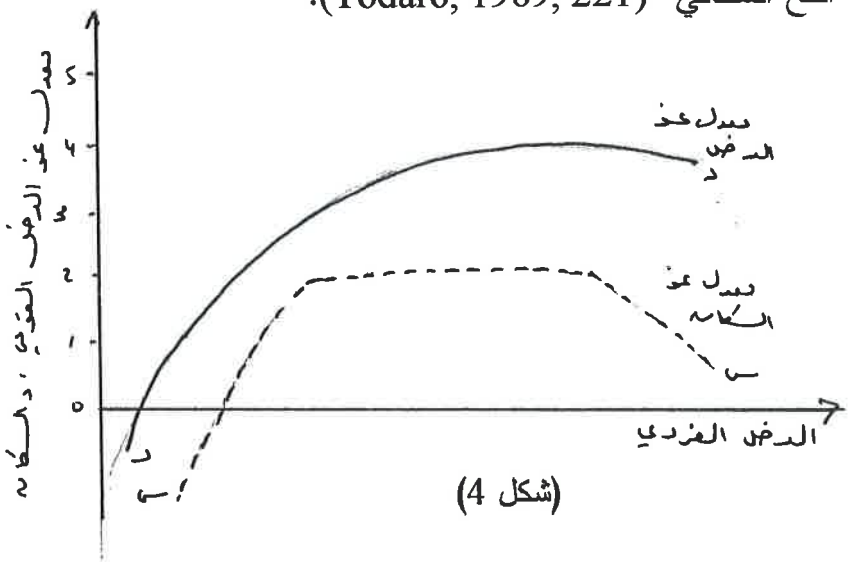

(شكل 4)

- إن العلاقة بين مستوى الدخل الفردي والادخار والاستثمار في الـــدول النامية ليست شبيهة بما تصوره النظرية الاقتصادية في

[1] Todaro, M. op. Cite. P 221

الدول الصناعية. ذلك لأن العلاقة بين هذه المتغيرات في الدول الصناعية مرتبطة بتوزيع الدخل ودور المؤسسات المالية في تشجيع الادخار، في حين يختلف توزيع الدخول في الدول النامية عنه في الدول الصناعية. كما تتصف المؤسسات المالية بضعفها في تجميع الادخارات مقارنة بما يتم في الدول المتقدمة. لذلك، فإن طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات تختلف في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة.

وباختصار، يمكن القول أن العلاقة بين العوامل الاقتصادية والعوامل السكانية قد سارت في اتجاهات ثلاث:

- اعتبر المتغير السكاني متغيراً داخلياً متأثراً بالعوامل الاقتصادية. ويمثل هذا الاتجاه كل من النظرية المالتوسية ونظرية الفخ السكاني. وفي كلتا هاتين النظرتين، فإن للزيادة السكانية أثراً سلبياً على التنمية الاقتصادية.
- اعتبر المتغير السكاني متغيراً خارجياً مؤثراً في العوامل الاقتصادية. ويمثل هذا الاتجاه النظرية الكينزية، التي ترى بأن للزيادة السكانية دوراً إيجابياً على النمو الاقتصادي وذلك عبر تأثير عدد السكان على مستوى الطلب الفعال.
- اعتبر إبن خلدون في مقدمته أن هناك علاقة تبادلية بين العوامل السكانية والعوامل الاقتصادية وذلك حسب المرحلة العمرية التي يمر بها المجتمع والدولة. فتارة تؤثر العوامل السكانية على العوامل الاقتصادية، وتارة تؤثر العوامل الاقتصادية على العوامل السكانية.

ومن الممكن بالطبع، وخارج الإطار الذي رسمته بعض النظريات السكانية تحليل العلاقة بين العوامل السكانية ممثلة بعدد السكان، والعوامل الاقتصـــادية ممثلة بمستوى دخل الفرد. فمن المعلوم أن الدخل الفردي ما هـــو إلا حاصل قسمة الدخل الكلي على عدد السكان أي $\overline{Y} = \frac{Y}{N}$ لذلك فإذا تغـــير (Y) و (N) زيـــادة أو نقصـــاناً بذات النسبة، فإن مستوى الدخل الفردي لا يتغير. أما إذا ازداد عدد السكان بنسبة تفوق زيادة الدخل الكلي، فإن مستوى الدخل الفردي سوف يتناقص، والعكس بالعكس. لذلك، يتطلب تحليل العلاقة التبادلية بين العوامل السكانية والعوامل الاقتصادية في تحليل العوامل المؤثرة على كل من الدخل الكلي(Y) و عدد السكان (N).

ويتأثر عدد السكان في المجتمع بثلاثة عوامل:

- معـــدل الموالـــيد: وهذا المعدل يتعلق بدوره بكل من معدلات الخصـــوبة العمرية والكلية، وتوزيع السكان العمري، وتوزيع السكان النوعي.
- معـــدل الوفـــيات: ويتعلق هذا المعدل أيضاً بمعدلات الوفيات العمـــرية وخاصـــة مـــنها معدلات وفيات الرضع والأطفال، وبالتوزيع العمري للسكان.
- محصـــلة الهجـــرة الخارجية: وتتعلق بتيارات الهجرة الوافدة والهجرة المغادرة.

ويتعلق مستوى الدخل الكلي في المجتمع بعوامل عديدة، منها مخزون رأس المال (K) ، وحجم العمل (L) وخصائصه التدريبية والتأهيلية، ومستوى التقدم التقني (T)، ومدى توافر الموارد الطبيعية.

وباختصار، فإن العلاقة بين العوامل السكانية والعوامل الاقتصادية متعددة ومتشابكة ومتداخلة. ولكن يحلو لبعض الاقتصاديين الاستنتاج بوجود علاقة مباشرة بين العوامل السكانية والعوامل الاقتصادية، بمعنى أن تأثير العوامل السكانية على العوامل الاقتصادية تأثير مباشر. في حين يلحظون علاقة غير مباشرة بين العوامل الاقتصادية والعوامل السكانية، أي أن تأثير العوامل الاقتصادية على العوامل السكانية تأثير غير مباشر.

ومهما تكن طبيعة واتجاه العلاقة بين العوامل السكانية والعوامل الاقتصادية، فما يزال الجدل قائماً حول آثار الزيادة السكانية على النمو والتنمية. ويمكن استعراض آثار الزيادة السكانية من خلال ثلاثة اتجاهات فكرية. يبين الاتجاه الأول أن الزيادة السكانية ليست مشكلة تنوية حقيقية وإنما هي نتيجة لمشكلات أخرى. ويوضح الاتجاه الثاني أن الزيادة السكانية ذات آثار سلبية على النمو والتنمية فهي غير مرغوب فيها. ويرى الاتجاه الثالث أن لزيادة عدد السكان أثر إيجابي على النمو والتنمية، وبالتالي فهي مرغوب فيها. وسنحاول في العناوين التالية استعراض هذه الاتجاهات الفكرية بنوع من التفصيل ثم نختمها بتقييم الجدل الدائر حول أثر الزيادة السكانية على التنمية.

رابعاً – الزيادة السكانية ليست مشكلة تنموية حقيقية:

هل المشكلة السكانية هي المشكلة التنموية الحقيقية؟. يمكن إدراج ثلاثة أنواع من الحجج يسوقها اقتصاديو الدول النامية الذين لا يعتقدون أن الزيادة السكانية مشكلة تنموية حقيقية:

- – المشكلة التنموية ليست مشكلة نمو سكاني، ولكنها ناجمة من أسباب أخرى.

- – مشكلة النمو السكاني هي مشكلة مزيفة أوجدتها بشكل طوعي المنظمات والوكالات التابعة للدول المهيمنة لإبقاء الدول النامية في وضع متخلف، وتحت ظل التبعية.
- – النمو السكاني مرغوب فيه لتحقيق التنمية بالنسبة لكثير من الدول والمناطق النامية. وهناك مداخل أخرى يعدد منها تودارو (Todaro, 1989, 208-210) ما يلي:

1 – التخلف:

إذا اتبعت سياسات أدت إلى رفع مستوى المعيشة، واحترام الذات، وانتشار الحريات، فإن السكان سوف يهتمون بأنفسهم. ويحتمل أن تختفي كثير من المشاكل التنموية كما حدث في الدول المتقدمة. وحسب هذا الإدعاء فإن التخلف هو المشكلة الحقيقية، ويجب أن يبقى الهدف الأساسي. وعندما يحدث التقدم الاقتصادي فإن المشكلة السكانية سوف تحل تلقائياً. وطالما بقيت معظم الأسر في الدول النامية فقيرة وجاهلة، فإن حجم الأسرة الكبير سيبقى الضمان الاجتماعي الفعلي. وهذا يعني أن كل الجهود الرامية إلى تحديد النسل سوف تفشل، كما حدث في الماضي لعدم وجود أية دوافع حقيقية من جهة الأسر الفقيرة لتحديد حجم الأسرة.

2 – استنزاف الموارد العالمية:

ستكون المشكلة السكانية مشكلة اقتصادية بقدر ما تتعلق بتوافر الموارد الطبيعية والمادية النادرة واستخدامها. وتتلخص المشكلة في أن الدول الصناعية التي يقطنها حوالي سدس سكان العالم، تستهلك حوالي 80 % من موارده (الطاقة، الحديد، الحبوب، الخشب الخ..). ويبين الجدول (

1) أن استهلاك الفرد في الدول المتقدمة يعادل 19 مرة استهلاك الفرد في الدول النامية. وباستخدام مفهوم استنزاف ثروات العالم وموارده الطبيعية، فـــإن إضافة مولود جديد في الدول المتقدمة يوازي إضافة 19 مولود جديد فـــي الـــدول النامـــية. وحســـب هذه الحجة، على الدول المتقدمة تقليص استهلاكها المفرط بدلاً من أن تطلب من الدول النامية تحديد معدلات نموها السكاني. وإن ارتفاع معدلات الخصوبة في الدول النامية عائد إلى انخفاض مســـتوى المعيشة الذي يسببه الاستهلاك المفرط للموارد النادرة في الدول المـــتقدمة. وهكذا فإن تأثير الاستهلاك المفرط وعادات الاستهلاك لسكان الـــدول المتقدمة إضافة إلى السكان الأغنياء في الدول النامية، هو المشكلة الأساسية، وليس النمو السكاني.

جدول (1): استنزاف الموارد في العالم لعام 1995

	الدول النامية	الدول المتقدمة	متقدمة/نامية
استهلاك الطاقة الكهربائية للفرد (كيلو واط)	826	7755	9.39
الاستهلاك الكلي للفرد:دولار 1987	695	13221	19
إجمالي الناتج القومي للفرد:دولار 1987	822	17121	20

المصدر: World Bank, WDI 1998 CD-ROM

3 – التوزيع المكاني للسكان:

حسب هذه الحجة، فإن المشكلة السكانية لا تكمن بعدد السكان وإنما بـــتوزيعهم المكانـــي. فهـــناك عدة مناطق في العالم (الصحراء الأفريقية) ومـــناطق كثـــيرة داخل الدول (الأمازون والبرازيل) متخلخلة سكانياً نسبة لطاقاتها من الموارد الطبيعية. وهناك مناطق أخرى يتركز فيها السكان في مســـاحات ضـــيقة (المناطق الحضرية في كثير من الدول النامية). وعلى

الحكومات ألا تناهض معدلات النمو السكاني المعتدلة، ولكن عليها تقليص الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن لضمان توزيع مكاني طبيعي للسكان على الأرض والموارد الإنتاجية.

4 – الطرح الزائف للمشكلة السكانية طوعياً :

هذا الاتجاه الثاني لطرح المشكلة السكانية، يندرج ضمن إطار الفكر الاستعماري الجديد لنظرية التخلف. ويرى هذا الاتجاه أن طرح المشكلة السكانية في الدول النامية يهدف إلى ترك موضوع التنمية جانباً لإبقاء الأمور في وضع جامد يخدم مصالح الدول المستعمرة. وتحاول هذه الدول إلزام الدول النامية باتباع سياسات الحد من النمو السكاني ومراقبته بينما تقوم تلك الدول بحث مواطنيها على النمو السكاني وذلك لتسريع عملية التنمية فيها.

ويرى الماركسيون الجدد أن هذا التوجه من قبل الدول المتقدمة ما هو إلا نزعة عرقية هدفها تقليص الحجم المطلق والنسبي للشعوب النامية، غير المنتمية للعرق الأبيض التي ربما ستطرح يوماً ما مشاكل تهدد رفاه العالم المتقدم. وتبدو برامج مراقبة النسل وتحديده كتظاهرات خوف للعالم المتقدم أمام تحديات محتملة للنظام العالمي الجديد من السكان الذين سيكون أول ضحاياه.

خامساً – عدم الرغبة في الزيادة السكانية:

أما الاقتصاديون الذين يرون في المشكلة السكانية مشكلة حقيقية، ويطالبون بتقليص عدد السكان ومعدلات النمو السكاني فيعتمدون على الحجج الأربعة التالية:

1 – المشكلة السكانية أم المشاكل:

يـــرى مروجو هذه الحجة أن التزايد السكانية مشكلة خطيرة تهدد الجـــنس البشـــري بأكملـــه. ويعتقدون أنها سبب الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وسوء التغذية واعتلال الصحة وتدهور البيئة ومجموعة كبيرة من المشاكل الاجتماعية. وأطلقت عبارات صارخة ومثيرة كالقنبلة السكانية أو الانفجـــار الســـكاني لجـــذب الانتباه حول هذه المشكلة. وبالطبع، ألصقت بمشـــكلة الـــزيادة الســـكانية توقعات الكوارث الناجمة عن نقص الغذاء والمصـــائب البيئـــية. وقـــد ذهب البعض للقول بأن الاستقرار السكاني أو تقليص عدد السكان، واجب معاصر حتى ولو تطلب الأمر اتخاذ إجراءات قســـرية كـــالعقم الإلزامـــي وتحديد النسل لبعض دول العالم الثالث كالهند وبنغلادش.

2 – توفير خدمات تنظيم الأسرة:

يعتقد البعض أن كثيراً من الأسر في الدول النامية ترغب في تحديد النســـل وتقلـــيص عدد أفراد الأسرة إذا توفرت لها خدمات تنظيم الأسرة. وتكمـــن المشـــكلة الأساســـية إذن في توفير الأدوات والوسائل التي تسمح بمراقـــبة الإخصاب لدى الرجل والمرأة. لذلك على الدول المتقدمة توفير هذه الوسائل وتثقيف سكان العالم الثالث لممارسة استخدامها.

3 – التنمية إضافة للبرامج السكانية:

يـــرى أنصار هذه الحجة أن النمو السكاني يكثف ويفاقم المشكلات الاقتصـــادية والاجتماعـــية والنفسية المرتبطة بالتخلف. فالزيادة السكانية

تؤخـــر وتعيق الأمل بحياة أفضل للمواليد الجدد. كما أنها تقلص إمكانيات الدولـــة المحدودة أصلاً لتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية للســـكان الإضـــافيين. وهذا بدوره يقلص توقع تحسين مستويات المعيشة للجيل الحالي .

4- تخفيض مستوى الدخل الفردي:

يـــرى بعـــض الاقتصاديين أن لزيادة عدد السكان (ارتفاع معدلات الخصـــوبة والموالـــيد) فـــي المجتمع آثار سلبية على التنمية. ويبينون أن الزيادة السكانية عقبة كبيرة في وجه التنمية. لذلك، لا بد لكي تنطلق عملية التنمية وتستمر أن تقوم الدول النامية بتحديد النسل ومراقبة الزيادة السكانية حتى لا تمتص الزيادات السكانية الكبيرة الزيادات المتواضعة في مستويات الدخول الكلية.

ويستند المعارضون للزيادة السكانية في تحليلهم على أن زيادة عدد السكان ستؤدي إلى انخفاض الادخار والاستثمار والناتج المحلي، وبالتالي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي والدخل الفردي، أي:

$$\Delta N^{\uparrow} \Rightarrow S_{\downarrow} \Rightarrow I_{\downarrow} \Rightarrow g(Y)_{\downarrow} \Rightarrow Y_{\downarrow} \Rightarrow \overline{Y}_{\downarrow}$$

وتســـتند هـــذه الآراء علـــى مقارنة معدلات الخصوبة أو المواليد ومستويات الدخل أو الناتج الفردي. وتبين الدراسات المقطعية وجود علاقة عكســـية بين معدلات الخصوبة ومستويات الدخل الفردي. فالدول المتقدمة مـــرتفعة الدخـــل تتصـــف بانخفـــاض معدلات المواليد والخصوبة والنمو الســـكاني، فـــي حيـــن أن الدول النامية منخفضة الدخل تتصف بمعدلات خصوبة ومواليد ونمو سكاني مرتفعة. لذلك يستنتج هؤلاء الاقتصاديين أن تحقـــيق ارتفاع في مستوى الدخل الفردي يتطلب الحد من الزيادة السكانية

بـــناء علـــى ملاحظـــاتهم الإحصـــائية للعلاقـــة بين المتغيرات السكانية والاقتصادية المشار إليها.

وللتحقق من هذه العلاقة، فقد أخذنا عينة من عشرين دولة، نصفها متقدمة والنصف الآخر نامية. وحسبنا معامل الارتباط البسيط بين إجمالي الدخل القومي للفرد بالدولار الثابت لعام 1987، ومعدل المواليد الخام لكل ألف من السكان، ومعدل الخصوبة الكلية، ومعدل النمو السكاني. والبيانات كلها تعود لعام 1996. ونتيجة للتقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية، تبيـــن أن معامل الارتباط البسيط بين إجمالي الدخل القومي للفرد وكل من معدل المواليد الخام، ومعدل الخصوبة الكلية، ومعدل النمو السكاني كانت علـــى التوالي : -0.84، -0.74، -0.86. ويتضح أن هناك علاقة سالبة بيـــن المتغيرات السكانية الثلاث وبين المتغير الاقتصادي الممثل لمستوى التنمية. مما قد يدعم إحصائياً آراء الذين يرون آثاراً سلبية للنمو السكاني علـــى التنمية الاقتصادية. وينصحون الدول النامية التي تواجه ارتفاعاً في معدلات النمو السكاني بالحد من الزيادة السكانية.

ومن الممكن بالطبع تفنيد هذه الآراء على النحو التالي:

- رغـــم أن الـــتقدير الإحصـــائي يبين وجود علاقة عكسية بين المتغـــيرات الســـكانية الممثلة للزيادة السكانية وبين المتغيرات الاقتصـــادية الممـــثلة للتنمـــية إلا أن معامل الارتباط لا يعني بالضـــرورة وجـــود علاقة سببية بين هذه المتغيرات، كما أن العلاقـــة الارتباطـــية قد تكون علاقة ارتباط زائف ليس لها ما يبررها نظرياً وتحليلياً.

- يرى بعض الاقتصاديين ضرورة الفصل بين النمو الاقتصادي ومحدداتـــه، يـــرون أن من أهم محددات النمو الاقتصادي قوة العمـــل التـــي تشارك بالعملية الإنتاجية وتعد من أهم العناصر الإنتاجية.
- أظهرت بعض الدراسات التطبيقية وجود علاقة طردية موجبة بين معدل النمو السكاني من جهة وبين معدل النمو الاقتصادي مـــن جهـــة أخرى. ويرى بعض الاقتصاديين أن العبرة ليست بـــتقدير العلاقـــة بين معدلات سكانية والمستوى المطلق للدخل الفـــردي، وإنمـــا للعلاقة بين تلك المتغيرات السكانية من جهة وبيـــن معدل نمو الدخل الفردي. والواقع أن معاملات الارتباط تنخفض بشكل ملحوظ عند استبدال إجمالي الدخل القومي للفرد بمعدل النمو السنوي لهذا المتغير. إذ بينت تقديراتنا على العينة الســـابقة أن معـــاملات الارتباط بين معدل نمو إجمالي الدخل القومي للفرد وكل من معدل المواليد الإجمالي ومعدل الخصوبة الكلية ومعدل النمو السكاني هي على التوالي: −0.20، −0.24 ، −0.17. ويلاحـــظ انخفاض معاملات الارتباط بشكل ملحوظ رغـــم بقـــاء العلاقـــة عكســـية بين المتغيرات المدروسة. كما يشـــيرون بضـــرورة تحلـــيل أثار الزيادة السكانية على النمو الاقتصـــادي عبر العوامل المحددة لهذا النمو والمرتبطة بحجم الســـوق وبشـــكل خاص عدد السكان، ومستوى الدخل الكلي، وتوزيع الدخل في المجتمع.

ولعـــل مـــن المفيد التذكير بأنه قبل التأكيد على الأثر السلبي للنمو الســـكاني علـــى الـــنمو الاقتصادي، من الضروري البحث عن المسببات الحقيقـــية لانخفـــاض مستويات الدخل والناتج، والبحث عن أنماط توزيع الدخـــل، ومعرفة مدى اكتشاف الموارد الطبيعية، والتحقق من عدم وجود العقبات الإدارية والتنظيمية والسياسية في المجتمع، ومن ثم يمكن التوصل إلى الأسباب الفعلية لانخفاض مستوى الدخل.

ويعـــتمد الأساس النظري الذي يستخدمه الاقتصاديون لتبيان الآثار الســـيئة لـــنمو السكان السريع على نموذج النمو النيوكلاسيكي المعروف. وباســـتخدام دالـــة الإنتاج $Y = f(K,L,R,T)$ حيث الناتج Y دالة في رأس المـــال K، والعمل L، والموارد R، والتقدم التقني T. وبافتراض مستوى المـــوارد ثابـــت، يمكـــن اشتقاق النتيجة التالية: $y-l=\alpha(k-l)+t$ حيث (Todaro, 1989, 222):

y : معدل نمو إجمالي الناتج القومي.

l : معدل نمو قوة العمل (السكان).

k: معدل نمو مخزون رأس المال.

α: مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال (غالباً ثابتة).

t : أثـــر الـــتقدم التقني (المعتبر كباقي في الدراسات التطبيقية لمصادر النمو الاقتصادي).

وبافـــتراض ثـــبات عوائـــد عناصر الإنتاج، تشير المعادلة السابقة ببساطة إلى أن معدل نمو الدخل الفردي $(y-l)$ يتناسب مباشرة مع معدل نمو معامل رأس المال للعمل $(k-l)$ زائداً الآثار الباقية للتقدم التقني (بما فـــيها أثر التحسن في رأس المال البشري والمادي). لذلك، وبغياب التقدم

التقنـــي كلمـــا ارتفـــع معدل نمو النمو السكاني ، توجب رفع معدل نمو مخـــزون رأس المـــال (k) ، وكلما ارتفعت معدلات الادخار والاستثمار اللازمـــة لإبقاء مستويات الدخل الفردي ثابتة. وبما أن (k) لا يمكن أن تكـــون مســـتقلة عن (l) كما هو مفترض في نماذج النمو النيوكلاسيكية، ولكـــنها يمكن أن تكون مرتبطة بها عكسياً ، نتيجة لأثر تقلص المدخرات الناجم عن آثار النمو السكاني السريع، فينتج عن ذلك أن الأثر الاقتصادي السلبي للنمو السكاني يمكن أن يكون أكبر مما تتضمنه هذه النماذج. وأخيراً ، فـــإذا أدى انخفـــاض مستوى الدخل لأن تقوم الأسر الفقيرة بإنجاب عدد أكبر من الأطفال كمصدر للعمل الرخيص وكضمان لهم في كبرهم، فتتولد حلقـــة مفـــرغة جديد مفادها أن الأسر الفقيرة تنجب أطفالاً أكثر لتعويض الفقـــدان الحاصل منهم، ولكن الأسر كبيرة العدد تعني معدلات أعلى للنمو الســـكاني، معـــدلات إعالة أعلى، انخفاض الادخار، انخفاض الاستثمار، تباطؤ النمو الاقتصادي، وأخيرا ازدياد مستوى الفقر.

5 – ارتفاع نسبة الإعالة:

تتصف المجتمعات السكانية في الدول النامية بارتفاع نسب الإعالة فيها. ففي الدول النامية يتصف هرم السكان بأنه هرم فتي عريض القاعدة وضـــيق القمة، مما يعني وجود نسبة كبيرة من أفراد المجتمع خارج قوة العمـــل. فالأطفال الذين تقل أعمارهم عن سن الدخول للعمل (12 عاماً أو 15 عامـــاً) ، والشيوخ الذين تزيد أعمارهم عن سن التقاعد (65 عاماً) لا يشاركون في العملية الإنتاجية.

ويعـــرف علمـــاء السكان ثلاثة أنواع من نسب الإعالة (الخطيب، 1989، 47):

جدول (2): إجمالي الدخل القومي للفرد بدولار 1987، معدل المواليد الخام، معدل الخصوبة الكلية، معدل النمو السكاني، معدل نمو إجمالي الدخل القومي للفرد بأسعار 1987

البيانات لعام1996

الدولة	الدخل الفردي	معدل المواليد	معدل الخصوبة	معدل النمو السكاني	معدل نمو الدخل الفردي
الجزائر	2,278	26	3	2	2
الأرجنتين	3,828	19	3	1	3
النمسا	18,196	11	1	0	1
بنغلادش	209	28	3	2	4
بوركينا فاسو	264	45	7	3	3
بوروندي	154	43	6	3	11-
كندا	15,597	13	2	1	0
تشاد	162	42	6	2	0
الدانمارك	22,120	13	2	1	2
مصر	987	26	3	2	3
فلندا	18,394	12	2	0	3
فرنسا	18,146	13	2	0	1
الهند	454	25	3	2	5
موزامبيق	121	44	6	3	5
النروج	25,431	14	2	0	5
الباكستان	387	37	5	3	0
السويد	20,231	11	2	0	1
سويسره	28,046	12	2	0	1-
المملكة المتحدة	13,722	12	2	0	2
الولايات المتحدة	20,934	15	2	1	1

المصدر: World Bank, WDI, CD-ROM 1998

نسبة الإعالة للصغار، وتساوي عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن الـ 15 عاماً ، مقسوماً على عدد السكان في سن العمل (من 15 إلى 65 عاماً).

ونسبة الإعالة للكبار، وتساوي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً، مقسوماً على عدد السكان في سن العمل (من 15 إلى 65 عاماً).

ونسبة الإعالة الكلية، وتساوى حاصل جمع نسبة إعالة الصغار ونسبة إعالة الكبار.

وترتفع نسب الإعالة للصغار عموماً في الدول النامية، وذلك لأن نسبة كبيرة من السكان فيها خارج سن العمل بسبب صغر أعمارهم، مما يرفع نسبة إعالة الأطفال. وتنخفض نسبة الإعالة للكبار في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة نتيجة لانخفاض أعداد الشيوخ فيها مقارنة بالدول الصناعية، وذلك لانخفاض العمر المتوقع في الدول النامية. وبالنظر إلى ارتفاع نسبة الإعالة للأطفال ترتفع نسبة الإعالة الكلية في الدول النامية بمقارنتها بالدول المتقدمة صناعياً.

جدول (3) توزيع السكان العمري ونسب الإعالة
في الدول النامية والمتقدمة لعام 1996

الأعمار ونسب الإعالة	الدول النامية		الدول المتقدمة		العالم	
	مليون نسمة	%	مليون نسمة	%	مليون نسمة	%
صفر – 14	1602	33	177	19	1779	31
15 – 64	2970	62	616	67	3586	62
65 فأكثر	258	5	124	14	382	7
المجموع	4830		917		5747	
نسبة الإعالة للصغار	0.54		0.29		0.49	
نسبة الإعالة للكبار	0.09		0.20		0.11	
نسبة الإعالة الكلية	0.63		0.49		0.60	

المصدر: World Bank, WDI CD-ROM, 1998

ويتبين من الجدول السابق (3)، أن نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً تساوي 33% من مجموع السكان في الدول النامية، و 19% في الدول المتقدمة، و 31% في العالم. أما نسبة الشيوخ الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً فتساوي 5% من مجموع السكان في الدول النامية، و14% في الدول الصناعية، و7% في العالم. أما نسب الإعالة للصغار والكبار والكلية فتساوي على التوالي 54% و9% و63% في الدول النامية، و 29% و20% و49% في الدول المتقدمة، و49% و11% و60% في العالم. وتفيد نسبة الإعالة الكلية المساوية 63% في الدول النامية، أن كل مائة من السكان في سن العمل يعيلون63 فرداً خارج سن العمل من الأطفال والشيوخ، في حين ينخفض هذا العدد إلى 49 فرداً في الدول المتقدمة، مما يعني ارتفاع أعباء الإعالة الكلية في الدول النامية بمقارنتها بالدول الصناعية.

وهكذا يتضح أنه نتيجة للزيادة المطردة في عدد السكان في الدول الفقيرة، يعتمد جزء كبير من السكان في معيشتهم على السكان في سن العمل، مما يرفع نسبة النفقات الخدمية على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والترفيهية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العبء على الطبقة المنتجة في المجتمع.

لذلك، يرى الاقتصاديون الذين لا يحبذون الزيادة السكانية ويجدون فيها عبئاً على عملية التنمية، أن خفض معدلات الخصوبة والمواليد والنمو السكاني من شأنها خفض العبء عن الطبقة المنتجة. ولكن هؤلاء الاقتصاديين لا يفرقون بين الاحتياجات الخدمية لأفراد المجتمع حسب أعمارهم. فاحتياجات الطفل والشاب تختلف عن احتياجات الكهل والشيخ.

وفي الدول النامية، تبدأ سن العمل بصورة مبكرة في قطاع الزراعة بشكل خـــاص، إذ يدخل كثير من الأطفال مرحلة العمل والإنتاج قبل بلوغهم سن الـــــ15 عاماً، وذلك لعدم وجود رقابة كافية على عمل الأطفال ولخروج نسبة كبيرة منهم من مراحل التعليم المبكرة إلى الحياة العملية.

6 – تقليص حجم الادخار والاستثمار:

يرى بعض الاقتصاديين أن للزيادة السكانية أثر سلبي على الادخار والاســـتثمار. فعـــندما تـــرتفع معدلات الخصوبة، يزداد عدد الأفراد في الأسرة، وينخفض الدخل المتوسط للفرد، وترتفع معدلات الإعالة. وبالنظر إلـــى إنفاق معظم الدخل، سينخفض مستوى الادخار المتبقي من الدخل بعد تخصـــيص القسم الأكبر منه للاستهلاك النهائي. ويمكن انتقاد هذا التحليل لكـــون الادخـــار لا يـــتأتى مـــن الطـــبقات الفقيرة ذات المستوى الدخلي المنخفض، ولكنه يأتي من الطبقات الغنية ذات الميول الادخارية المرتفعة. وبذلك، يستنتج أن أثر الزيادة السكانية ضعيف جداً.

ويعـــتقد الـــبعض أن أثر الزيادة السكانية على ميزانية الدولة مهم وكبير، ذلك لأن زيادة عدد السكان تترافق مع ارتفاع الطلب على خدمات الصـــحة والتعليم والإسكان والخدمات الاجتماعية والترفيهية، الأمر الذي يـــزيد العـــبء على ميزانية الدولة. وسيكون تمويل الإنفاق الخدمي على حســـاب الإنفـــاق الاستثماري إن لم تتمكن الدولة من زيادة إيراداتها برفع معدلات الضرائب. ويمكن الرد على هذا الاعتقاد بأن توجيه الاستثمارات الحكومـــية نحو مجالات استثمارية دون غيرها لا يتعلق بعدد السكان وإنما بأولويـــات البرامج الحكومية الاستثمارية. كما أن ضعف الإنفاق الحكومي علـــى الخدمات، يكون غالباً بسبب تحكم بعض الطبقات الغنية في قرارات

الاســتثمار، ممــا يحرم الطبقات الفقيرة من الخدمات التي تولدها البرامج الاســتثمارية الخدمــية. لذلك، فالقول بأن الزيادة السكانية ذات تأثير سلبي على ميزانية الدولة فيه مغالاة كبيرة.

7 – رفع معدلات البطالة

تــؤدي الــزيادة في أعداد السكان في الأجل البعيد إلى زيادة حجم القوة العاملة في المجتمع. فهل ستجد قوة العمل الإضافية هذه فرص العمل المناســبة؟ وهــل ستتمكن قوة العمل هذه من المشاركة في زيادة مستوى الإنــتاج والدخــل؟. ويجيب الاقتصاديون الذين لا يحبذون الزيادة السكانية بالنفــي علــى هذه الأسئلة. فزيادة أعداد السكان ستؤدي في الدول النامية مســتقبلاً إلــى ارتفــاع في حجم قوة العمل، وبالنظر إلى ضعف الادخار والاستثمار، فإن هذه القوة لن تجد فرص العمل الملائمة، مما يرفع معدلات الــبطالة، ويعــيق عملية التنمية. وبالطبع، فإن الزيادة السريعة في أعداد الســكان ســتؤدي إلى تضارب في تنفيذ أولويات الخطط التنموية. فإيجاد فرص العمل للسكان الذين يبحثون عن فرص وظيفية يقتضي الاستثمار في مشاريع استثمارية كثيفة عمالياً. ولكن المشاريع الكثيفة عمالياً تتصف غالباً بإنتاجــية منخفضــة، الأمــر الــذي يحدو بالدولة الاستثمار في مشاريع استثمارية كثيفة رأسمالياً لرفع مستويات الإنتاجية والدخل. ولكن هذا البديل قــد لا يــتحقق نتــيجة لانخفاض مستويات الادخار، ولأنه لا يوفر فرص العمل الكافية للباحثين عن العمل.

والواقــع أن الســكان الذين تقل أعمارهم عن سن الدخول للعمل، ســوف يبحــثون مســتقبلاً عن الفرص الوظيفية، وربما لا يجدون العمل المناســب لهــم حــتى ولو تم تخفيض معدلات المواليد. ذلك لأن تخفيض

معـــدلات المواليد لن يؤثر على سوق العمل إلا بعد فترة طويلة، أي بعد وصول المواليد إلى سن العمل.

ويـــؤدي توجـــيه الاستثمارات نحو مشاريع الخدمات العامة، نتيجة لـــزيادة عدد السكان، إلى خلق صعوبات متزايدة في إيجاد فرص العمل. ذلـــك لأن الزيادة السريعة في عدد السكان سترفع مستويات البطالة بشكل عـــام، وفـــي قطاع الزراعة والخدمات بشكل خاص. مما يكرس البطالة المقنعة في قطاع الزراعة والخدمات الحكومية، إضافة إلى أشكال البطالة الأخرى المعروفة في الدول النامية كالبطالة الظاهرة والبطالة الموسمية.

وتوجـــه انـــتقادات عديدة للفكرة القائلة بأن زيادة عدد السكان في الـــدول النامية ستؤدي إلى رفع معدلات البطالة وتعدد أشكالها. فتأكيد هذه الفكـــرة أو دحضـــها يحـــتاج إلى بيانات إحصائية عن معدلات الاستخدام والـــبطالة وأســـواق العمل في الدول النامية، وهذه البيانات غير متاحة في الدول النامية. وينفي بعض الاقتصاديين مسؤولية الزيادة السكانية في الدول النامية عن ارتفاع معدلات البطالة فيها ويعزون ذلك إلى أسباب عديدة منها عـــدم كفايـــة الخدمـــات العامـــة (التعليم والصحة)، وعدم توافر الأصول الإنتاجـــية، وضعف مستوى التقنية، وتشوه السياسة المالية، وهيكل الطلب علـــى السلع والخدمات، وسوء توزيع الدخول، ونشاطات الشركات متعددة الجنســـية، وطبـــيعة النظام الاقتصادي العالمي الذي يكرس سياسة تقسيم العمل الدولي.

لذلـــك، يتوجب على الدول النامية الهادفة إلى حل مشكلة البطالة، اتخاذ القرارات والإجراءات التي من شأنها زيادة الطلب على العمل لتأمين الفـــرص الوظيفـــية للباحثين عنه، وذلك من خلال استخدام تقنيات إنتاجية

كثـيفة عمالـياً فـي قطاعي الزراعة والصناعة، مما يسمح بخلق فرص وظيفية عديدة تستوعب المعروض من قوة العمل.

8 – تفاقم سوء توزيع الدخول

تعمـل الـزيادة السـكانية على اتساع التفاوت في توزيع الدخول، ويـؤدي ذلـك بدوره إلى سوء الأحوال المعيشية وانتشارالفقر. ويقوم هذا الادعـاء على فرضيتين. تتلخص الأولى في أن الزيادة السكانية تؤدي إلى نمـو سريع في قوة العمل. ونتيجة لسريان قانون الغلة المتناقصة للأرض ورأس المال بسبب زيادة العرض من العمل، فإن حصة الأجور من الناتج الكلـي سوف تنخفض، مما يؤدي إلى سوء في التوزيع الوظيفي للدخول. ويعـتمد هـذا الافتراض على مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج، وعلى مدى إعاقة التقدم التقني لسريان قانون الغلة المتناقصة لكل من رأس المال والعمل. أما الفرضية الثانية، فتفيد أن الزيادة السكانية سترفع نسبة الإعالة الكلـية، وهذا بدوره يخفض من مستويات الادخار والاستثمار في التعليم والصـحة، وتتضـرر نتـيجة لهذا الانخفاض الأسر الفقيرة التي تتصف بارتفـاع معـدلات خصـوبتها مقارنة بالأسر الغنية، مما يزيد في تفاوت توزيع الدخول.

وتوجه إلى الافتراضات السابقة عدة انتقادات. فالعلاقة بين الزيادة السـكانية وانخفـاض الاسـتثمار غير مؤكدة إحصائياً. كما تشير بعض الدراسات إلى نتائج متناقضة حول العلاقة بين الزيادة السكانية (زيادة حجم الأسـرة، معدل نمو السكان، معدل المواليد) وأنماط توزيع الدخل. فبعض الدراسات التطبيقية تؤكد الأثر السلبي للزيادة السكانية على توزيع الدخول في الدول النامية، في حين لا تصل دراسات أخرى إلى ذات النتائج.

وخلاصة القول، يعتقد بعض الاقتصاديين أن الزيادة السكانية ذات آثـــار ســـلبية علـــى النمو والتنمية الاقتصادية من خلال آثار هذه الزيادة السكانية على مستوى الدخل الفردي، ونسبة الإعالة، والادخار والاستثمار وميزانـــية الدولـــة، ومستوى العمالة والاستخدام، ونمط توزيع الدخول في المجتمع. ولكن الانتقادات الموجهة إلى تلك الافتراضات تبين أن تلك الآثار ليست حاسمة النتائج.

سادساً – آراء تحبذ الزيادة السكانية:

يعـــتقد كثـــير من الاقتصاديين أن الخوف من الآثار السلبية للزيادة الســـكانية على النمو والتنمية الاقتصادية أمر مبالغ فيه. لا بل على العكس مـــن ذلك، فهم يحبذون الزيادة السكانية ويرون في آثارها الإيجابية عوامل مســـاعدة للتنمـــية. ولهذا الاتجاه الفكري جذور تاريخية قديمة. فقد أكدت المدرســـة الميركانتيلـــية أن الســـكان إحدى ثروات المجتمع ومصدر من مصـــادر قوته. وفي القرن الثامن عشر أكد ميرابو أن زيادة الغذاء تؤدي إلى زيادة السكان والعكس بالعكس. أما الدكتور كينيه، فقد قال بضرورة زيادة الثروات المادية أولاً ويتبع ذلك زيادة السكان بصورة طبيعية.

وقـــام كـــارل ماركس وشارل برودون ضد المالتوسيين منذ القرن الســـابع عشـــر. ولكننا نجد في النظرية الحديثة حول النضوج الاقتصادي تفســـيراً مهمـــاً ومســـهباً ودحضـــاً لحجج المتشائمين. فقد قام فريق من الاقتصـــاديين الأمريكييـــن بإشراف هانسن بشرح بعض الملاحظات التي قدمها كينز عام 1937 حول "النتائج الاقتصادية لمجتمع سكاني متناقص". وقدم هذا الفريق شرحاً لاستقرار الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة مستندين في ذلك إلى العوامل الثلاثة التالية:

- ظهـور العـالم المحـدد، بمعنى تحديد حجم العالم من الناحية الجغرافية.
- اختفاء الاكتشافات الكبيرة التي تمكن من استخدام مكثف لرأس المال.
- انخفاض معدل النمو السكاني.

وقـد أعطـى هانسن للعامل السكاني أهمية توازي أهمية النهضة الصناعية لأنه قدر بأن تكوين مجمل رأس المال يعود حتى عام 1914 إلى زيادة السكان بنسبة 60% في الولايات المتحدة، وبنسبة 40% في أوربا. ومهما كانت مصداقية نظرية النضوج السكاني، فإن ما يهم فيها هو الدور الكبير الذي يلعبه النمو السكاني في النمو الاقتصادي.

أمـا الاتجـاه السـكاني الماركسي فيمكن تلخيصه كالتالي: هاجم مـاركس فـي كـتابه "تاريخ المذاهب الاقتصادية" بصورة عنيفة المفاهيم المالتوسية. وبين بأن الزيادة السكانية يمكن استيعابها شريطة حدوث تغيير في نظام توزيع الدخول. ويقدر علماء السكان الاشتراكيون أن المجتمعات الاشـتراكية سـوف تسـتوعب أعـداداً مـتزايدة من السكان لأن النظام الاشـتراكي يلغي الأسباب المؤدية إلى تحديد النسل. لهذا فإنهم يعارضون علمـاء السـكان الغربيين الذين يحاولون التوصل إلى قناع سكاني بعد أن أدت الثورة الصناعية إلى زيادة كبيرة في عدد السكان.

هـذا وقد أثبتت بعض الوقائع عدم صحة هذا التفاؤل المفرط. فقد وضـعت الحكومة الصينية منذ عام 1954 سياسة لتحيد النسل ولكن هذه السياسة ألغيت فيما بعد منذ عام 1959. كما أن هناك دولاً اشتراكية أخرى

قد اتبعت سياسات مشابهة لتشجيع النسل قبل تفكك الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية.

تلك هي باختصار الاتجاهات الفكرية التي حبذت الزيادة السكانية، فمـــا هي الحجج والآراء والأفكار التي استندت إليها في الدفاع عن وجهة نظرها؟. هذا ما سيتم مناقشته من خلال العناوين التالية (Todaro, 1989, 226-235).

1 – الرغبة في الزيادة السكانية

تعـــد الـــزيادة السكانية أمراً مرغوباً فيه في دول نامية كثيرة. ففي بعض الدول الأفريقية على سبيل المثال تتسع مساحة الدولة، وتتوافر فيها الموارد الطبيعية والاستخراجية، ولكن بعض هذه الدول قليل بأعداد سكانه (ليبـــيا مثلاً). لذلك، فإن للزيادة السكانية في مثل هذه الدول آثار إيجابية، حيث أن العنصر البشري سيتكامل مع بقية عناصر الإنتاج المتوافرة، مما ســـتكون له آثـــار إيجابية حميدة على مسيرة التنمية. وبشكل محدد، تؤدي الزيادة السكانية في الدول المتخلفة سكانياً إلى اتساع حجم السوق، وزيادة حجـــم الطلب الفعال، الأمر الذي يقلص عقبات التنمية فيها. ويرى ألبرت هيرشـــمان، أن الـــزيادة الســـكانية تؤدي إلى زيادة الضغط على السكان لتحســـين مســـتوياتهم المعيشية والإسراع في عملية التنمية. ويعتقد كولن كـــلارك (C.Clark)، أن زيـــادة عدد السكان ستعمل على تغيير أساليب وطـــرق الإنـــتاج في القطاع الزراعي، والتوسع في قطاع الصناعة نتيجة لتطبيق مبدأ تقسيم العمل، وتوسيع حجم السوق والإنتاج على نطاق واسع، ممـــا يـــؤدي إلـــى رفع مستويات الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج وفتح أســـواق خارجية أمام المنتجات الوطنية. أما الاقتصادي كلك (Kalecki,

(1972[1]، فأشـــار إلى غياب الدلائل العملية المدعمة للآراء القائلة بوجود علاقة عكسية بين الزيادة السكانية والتنمية. فزيادة السكان في رأيه، تعمل على تحريك العوامل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة لتطوير المجتمع.

2 – التخلف وسوء توزيع الموارد في العالم:

تتـــبع مشـــكلة التخلف من مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية وإداريـــة وتنظيمـــية، وليســـت الزيادة السكانية العامل الوحيد الذي يؤدي للـــتخلف. وعـــندما تتمكـــن الدول النامية من حل تلك المشكلات المتعددة الأشـــكال والأســـباب، فسوف تحل المشكلة السكانية تبعاً لذلك، ولن يكون لزيادة عدد السكان أثر يعيق التنمية.

أما تقليص عدد السكان في الدول النامية فلا يمكن أن يتم بإجراءات بسيطة ما لم يتغير السلوك الإنساني تجاه عملية التنمية. فالأسر الفقيرة في هـــذه الـــدول لا يتوافر لديها الشعور بالأمن والأمان والاستقرار، لذلك لن تقـــبل بسهولة تخفيض عدد الأفراد فيها، لاعتبارها أن ارتفاع متوسط عدد الأفـــراد في الأسرة يحقق لها الأمان والاستقرار والقوة. لذلك، فما لم تقم الدولـــة بـــتحمل مسؤولياتها بتوفير الاستقرار والأمن، فإن الأسر لن تقتنع بضرورة الحد من الزيادة السكانية.

ومن المفيد التنويه إلى أثر سوء توزيع الموارد والدخول بين الدول النامـــية والـــدول الصناعية على التخلف والتنمية. فعدد السكان والدخل لا يـــتوزعان بشـــكل متكافـــئ بيـــن هاتين المجموعتين من الدول. وحسبنا الاستشـــهاد ببـــيانات البنك الدولي لعام 2000، والتي تبين أن 85% من

---

[1] Kalecki, M:" Selected Essays on The Economic Growth of Socialist & Mixed Economy", Cambridge University Press, London, 1972.

سكان العالم يقطنون الدول النامية ويحصلون على 21% من الدخل القومي العالمي، في حين يسكن 15% من سكان العالم في الدول الصناعية ويحصلون على 79% من الدخل القومي العالمي. وهذا الاختلال بين توزيع السكان والدخول على مستوى العالم من أهم أسباب التخلف، حيث عمدت كثير من الدول الصناعية قديماً إلى نهب ثروات العالم النامي إبان استعمارها السياسي، وما زالت تلك الثروات تنهب بواسطة الشركات المتعددة الجنسية بعد انتهاء الاستعمار السياسي واستبداله بالاستعمار الاقتصادي. لذلك، من المجحف أن تعزى أسباب التخلف في الدول النامية إلى المشكلة السكانية وحدها، وتسقط أسباب مهمة كسوء توزيع الموارد الاقتصادية والبشرية في العالم.

3 – سوابق تاريخية

تشير العديد من الدلائل التاريخية أن الزيادة السكانية لم تكن عائقاً أمام التنمية في العديد من المواطن. فقد أسهمت الزيادة السكانية في النمو الاقتصادي للدول الصناعية. ولكن ذلك النمو تعثر أثناء أزمة الكساد العالمي 1929–1933، مما دفع ببعض الاقتصاديين مثل كينز للمناداة برفع مستوى الطلب الفعال عن طريق زيادة عدد السكان. ومع ذلك، يرى الكثيرون أن ما حصل في الدول الصناعية لا ينطبق على الدول النامية.

- فالدول الصناعية لم تشهد ارتفاع معدلات الإعالة السائدة في الدول النامية.
- كما استفادت الدول الصناعية من تيارات الهجرة الخارجية كمنظم للزيادة السكانية، حيث تدفق المهاجرون الأوربيون إلى

الولايـــات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندا وخففوا كثيراً من الضغط السكاني عن مواطنهم الأصلية.

- وقامت النهضة الصناعية في الدول المتقدمة على سواعد طبقة المنظميـــن التـــي تحدث عنها شومبيتر، فربطت بين عناصر الإنتاج المتباعدة وقادت عملية النمو. أما في الدول النامية، فيعد غـــياب طبقة المنظمين أو الرواد من الأسباب التي تعيق عملية التنمية فيها.
- حصلت الزيادة السكانية في الدول النامية نتيجة لمؤثر خارجي تمـــثل في انخفاض معدلات الوفيات نتيجة لاستيراد نتائج العلم وثمـــرات التكنولوجـــيا مـــن الـــدول المتقدمة. أما في الدول الصـــناعية، فـــإن انخفاض معدلات الوفيات كان بتأثير عوامل داخلـــية تجلت في النهضة العلمية والتكنولوجية التي انبثقت في تلـــك الـــدول وأدت إلـــى ارتفـــاع مستويات المعيشة وتحسن الأوضـــاع الصـــحية والقضـــاء علـــى الأمـــراض المعديـــة والمستعصية.

لذلـــك، يمكن القول للأسباب السابقة، أن آثار الزيادة السكانية على الـــدول النامـــية ســـتختلف عما كانت عليه في الدول الصناعية لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسكانية فيهما.

ســـابعاً – تقيـــيم الجـــدل حـــول العلاقة بين العوامل الاقتصادية والسكانية:

يتضح من استعراض آراء المعارضين والمحبذين للزيادة السكانية فـــي الـــدول النامية صعوبة الحكم على آثار الزيادة السكانية على التنمية،

والتأكـيد فـيما إذا كانـت لتلك الزيادة آثار سلبية أم إيجابية. لذلك لا بد للوصول إلى نتائج ختامية في هذا الإطار من مناقشة الموضوعات الثلاث التالـية: الكـثافة السكانية، والنظرية المادية للسكان، ونظرية الحد الأمثل للسكان.

1 – الكثافة السكانية:

احـتاج الجغرافيون لمعيار يبين مدى التوازن بين السكان ومساحة الأرض التـي يشغلونها، فأوجدوا مفهوم الكثافة السكانية. وتعرف الكثافة السـكانية عموماً بأنها حاصل قسمة عدد السكان في دولة ما على المساحة الجغرافية لتلك الدولة. ويتضح من هذا التعريف أن الكثافة السكانية ليست معياراً للعلاقة بين الموارد الاقتصادية وعدد السكان في المجتمع.

وتشمل مساحة الدول عادة السهول والجبال والوديان والمستنقعات والأنهـار والبحيرات والصحاري. وبعض هذه المساحات قابل للاستغلال والإنـتاج وبعضها غير قابل لذلك كالصحارى والجبال. وبعض الأراضي صالحة للزراعة ومستغلة زراعياً وبعض الآخر غير قابل للزراعة أو غير مزروع فعلاً. لذلك، ميز المختصون بين مفاهيم للكثافة السكانية أكثر دقة مـن المفهـوم العـام الذي سبق تعريفه، كالكثافة الزراعية والاقتصادية وغيرها (الخطيب، 1986، 29–32).

ومفهـوم الكثافة السكانية مقياس متوسط يتم الحصول عليه بقسمة عـدد السـكان على المساحة. وهذا المفهوم المتوسط لا يبين كيفية توزيع السكان بين أقاليم الدولة الواحدة. ففي بعض الدول، ترتفع الكثافة السكانية في بعض المناطق والأقاليم وتنخفض في بعضها الآخر. ومثال ذلك مصر، حيث ترتفع الكثافة السكانية في المدن ودلتا النيل وضفافه وتقل في المناطق

الأخـــرى. وقـــد يكـــون اختلال توزيع الموارد الاقتصادية في الدولة سبباً لاخـــتلال التوزيع السكاني بين الأقاليم. فسكان مصر يهاجرون إلى المدن حيـــث تـــتوافر فرص العمل، أو إلى دلتا النيل وضفافه حيث تتوافر المياه الضـــرورية للـــزراعة. كمـــا يـــؤدي اختلال التوازن بين توزيع الموارد الاقتصادية في الدولة الواحدة إلى هجرة داخلية بين الأقاليم، مبررة بعوامل الطرد والجذب التي تكمن وراء تيارات الهجرة.

ويؤدي سوء التوزيع السكاني داخل الدولة الواحدة، وازدحام السكان فـــي المدن الرئيسة إلى الضغط على المرافق والخدمات العامة، كخدمات التعلـــيم والصحة والسكن. وهذه المظاهر التي تشكو منها عواصم عربية كثيرة كالقاهرة ودمشق، ذات آثار سلبية أكيدة على مسيرة التنمية في تلك الدول.

ويســـمح الـــتوزيع المتكافـــئ للسكان على مناطق الدولة وأقاليمها المخـــتلفة بحسن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية، ويحسن من استغلال عناصـــر الإنتاج، ويحقق العدالة في توزيع الاستثمارت والدخول ومكاسب التنمـــية بيـــن مـــناطق الدولة المختلفة وأقاليمها. ويقوم التخطيط الإقليمي بالتصدي لحل مشكلة اختلال التوازن بين أقاليم الدولة الواحدة، ويعمل على توفير الفرص الاستثمارية التي تعمل على استغلال عناصر الإنتاج في كل إقلـــيم، ويعمل على توطين الصناعات المناسبة وتشكيل ما يسمى بأقطاب النمو فيها، تخفيفاً لحركات الهجرة الداخلية.

ولا يعد ارتفاع الكثافة السكانية عقبة في وجه التنمية. فبعض الدول النامـــية (ليبـــيا والعراق والسودان مثلاً) قليلة الكثافة سكانياً، ومن الممكن لـــزيادة عـــدد السكان فيها أن تدفع بعجلة التنمية إلى الأمام بالنظر لتوافر

المـــوارد الطبيعـــية ورأس المال فيها. فزيادة عدد السكان في هذه الدول مرحـــب فيها ولا يمكن اعتبارها عقبة في وجه التنمية. وهناك دول نامية أخـــرى (دول شرق آسيا:هونغ كونغ، الفليبين، تايون) كثيفة سكانية، ومع ذلك فإن الكثافة السكانية لم تكن عثرة أمام تقدمها.

وبذلـــك، فقد لا تكون مشكلة تخلف بعض الدول النامية ناجمة عن الزيادة السكانية بقدر ما تكون نتيجة لسوء استخدام الموارد الاقتصادية في الدولة. وفي دول عربية عديدة تتوافر الموارد الطبيعية كالمياه والأراضي الصالحة للزراعة، ويتوافر رأس المال، ومع ذلك فإن عملية التنمية معاقة. وبـــدل قيام العنصر البشري بالتكامل مع بقية عناصر الإنتاج نجده يهاجر طلباً للعمل في مناطق أخرى، مما يزيد في مشكلة التخلف ويأخر انطلاق التنمية في هذه الدول. لهذا فمن المجحف أن يعزى التخلف لزيادة السكان في كثير من الدول النامية، ولتحليل آثار المشكلة السكانية على التنمية فلا بد من التحليل المشترك والآني لعوامل متعددة لا تقتصر على عدد السكان ومعـــدل الـــنمو الســـكاني، وإنما تتعداها لتشمل التوزيع الإقليمي للسكان وخصائصهم السكانية المختلفة.

2 – النظرية المادية للسكان

نظر بعض الاقتصاديين للسكان نظرة مادية بحتة، وعالجوا مشكلة الـــزيادة الســـكانية من خلال التكلفة والعائد الناجمين من إضافة أي مولود جديـــد في المجتمع. وبمقارنة تكلفة المولود وعائده، يتخذ القرار بالترحيب بهـــذا المولود الجديد إن كان عائده أعلى من تكاليفه. وينصح بعدم استقدام هذا المولود عندما تكون تكاليفه أعلى من عوائده. وهكذا تكون للفرد فائدة

اجتماعية إذا أضاف للناتج القومي أكثر مما يستهلك، وبالعكس يكون الفرد مكلفاً من الناحية الاجتماعية إذا استهلك أكثر مما ينتج.

تقسم حياة الفرد وفق هذه النظرية إلى ثلاث مراحل (الشكل 5):

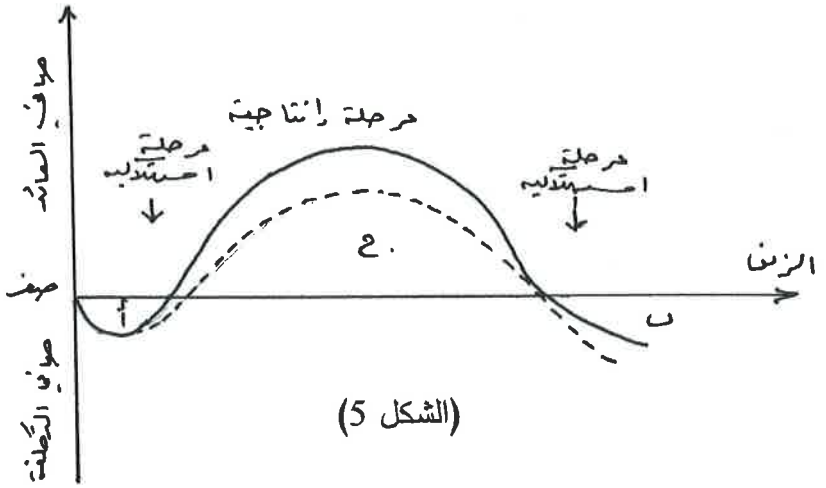

(الشكل 5)

- المرحلة الأولى استهلاكية يعيشها الفرد من لحظة ولادته وحتى دخوله سن العمل (من الولادة وأقل من 15 عاماً)، وتتمثل فعالية الفرد فيها باستهلاك السلع والخدمات دون أي يضيف أي شئ للمجتمع نتيجة لوجوده خارج سن العمل. وتمثل على الشكل البياني بالمنطقة أ.
- والمرحلة الثانية إنتاجية، وتبدأ من دخول الفرد إلى سن العمل وتنتهي بخروجه إلى سن التقاعد (من 15 إلى 65 عاماً)، ويكون الفرد في هذه الفترة منتجاً من الناحية الاقتصادية.وتمثل على الشكل البياني بالمنطقة ج.

- والمـــرحلة الثالثة استهلاكية، وتمتد من دخول الفرد إلى سن الـــتقاعد وحـــتى وفاتـــه (65 عاماً فأكثر). وتمثل على الشكل البياني بالمنطقة ب.

فإذا كان استهلاك الفرد في المرحلتين الأولى والثالثة أقل من إنتاجه فـــي المرحلة الثانية، فإن المولود يحمل إضافة مفيدة للمجتمع، (أ+ب>ج). أما إذا كان استهلاك الفرد في المرحلتين الأولى والثالثة أكبر من إنتاجه في المرحلة الثانية، فإن المولود لا يحمل أية فائدة للمجتمع (أ+ب>ج). وهكذا، فإن الزيادة السكانية مرغوب فيها في الحالة الأولى وغير مرغوب فيها في الحالة الثانية.

وفـــي الدول النامية، نتيجة لقلة فرص العمل وانتشار البطالة، يقع منحـــنى التكلفة والعائد تحت المنحنى الأصلي المماثل في الدول المتقدمة. ويـــؤدي ذلـــك إلى ثلاثة نتائج. ازدياد تكاليف المرحلة الأولى لبقاء الفرد مســـتهلكاً لفترة أطول من المعتاد. وازدياد تكاليف المرحلة الثالثة لخروج الفـــرد مـــبكراً إلى سن التقاعد. وانخفاض إنتاج الفرد في المرحلة الثانية بســـبب دخوله متأخراً سن العمل وخروجه منه بصورة مبكرة. لذلك فإن الفترة الإنتاجية للفرد قصيرة في الدول النامية بمقارنتها بالدول الصناعية، ممـــا يـــرجح الوضـــع (أ+ب>ج) ويجعل من الزيادة السكانية أمراً غير مرغوب فيه.

وتوجه للنظرية المادية للسكان انتقادات عديدة أهمها نظرتها المادية للجوانـــب الإنسانية، وعدم أخذها بعين الاعتبار لما يضيفه المولود الجديد مـــن سرور وفرح وبهجة لوالديه وأسرته، تلك المشاعر الإنسانية التي لا يمكن تقييمها بأي ثمن.

3 – نظرية الحد الأمثل أو الموافق للسكان

يعد الحد الأمثل أو الموافق للسكان وجود نوع من التوازن بين عدد السكان من جهة والموارد المتاحة من جهة أخرى، بحيث يتمتع أفراد المجتمع بأوفر قسط من الرخاء الاقتصادي وبأوفر دخل لكل شخص (اليافي،1966، 71-77).

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن البلاد ستكون قليلة السكان، إذا كانت كل زيادة سكانية ترفع من مستوى الدخل الفردي وتزيد الرخاء العام. وتكون البلاد مكتظة بالسكان إذا كانت الزيادة السكانية لا تؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل الفردي ولا تزيد الرخاء العام. ويتعلق ذلك بعوامل عديدة يصعب حصرها كوفرة الموارد الطبيعية في البلاد وبدرجة المدنية ونوعها، وبتقدم الزراعة والصناعة والمواصلات وغير ذلك من العوامل كأذواق المستهلكين ونمط استهلاكهم وميولهم وثقافتهم وفلسفتهم الاجتماعية السائدة.

ويمكن تحليل نظرية الحد الأمثل للسكان بدراسة العلاقة بين الناتج الحدي والمتوسط (الشكل 6)"

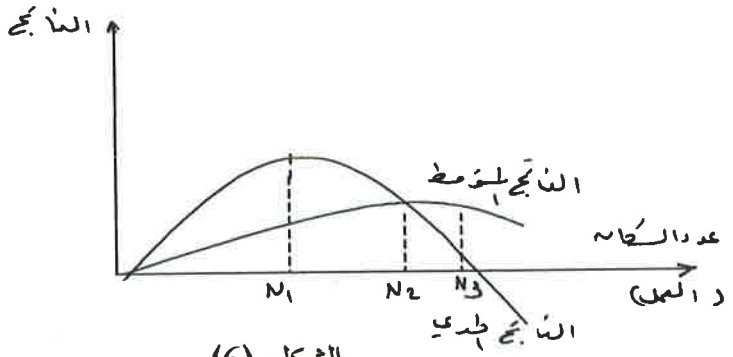

الشكل (6)

وعـــدد الســـكان في المجتمع، حيث يربط هذا التحليل بين مستوى الـــناتج المتوســـط والحدي الذي يمثل على المحور الرأسي، وعدد السكان الـــذي يمثل على المحور الأفقي. وبافتراض دالة إنتاج كلي قصيرة الأجل من الشكل : $Q = f(\overline{K}, L)$، حيث يمثل Q مستوى الإنتاج الكلي، و $\overline{K}$ رأس المال المفترض ثباته في الأجل القصير، و L مستوى العمل المرتبط بعدد الســـكان N، ممـــا يســـمح لنا بكتابة دالة الإنتاج بالشكل المختصر التالي $Q = f(N)$ الـــذي يـــربط بين مستوى الإنتاج وعدد السكان في المجتمع. وبافتراض أن دالة الإنتاج هذه من الدرجة الثالثة بالنسبة لعدد السكان، فإن كل من دالتي الإنتاج الحدي والمتوسط ستكونان دالتين من الدرجة الثانية، وتمثلان كما في الشكل السابق (الخطيب ، 1982، 149)[1]:

تـــؤول نظرية الحد الأمثل للسكان للبحث عن مستوى السكان (N) الذي يعظم مستوى المعيشة أي مستوى الناتج المتوسط، بحيث تؤدي زيادة السكان أو تناقصهم عن ذلك المستوى إلى انخفاض مستوى الناتج المتوسط (الخطيب، 1986، 226-229)[2].

يـــتوافق مســـتوى السكان (N_1) مع مستوى ناتج متوسط منخفض. وتفسير ذلك أن عدد السكان المنخفض في المستوى (N_1) يؤدي إلى إنتاج كلـــي ونـــاتج متوسط منخفضين لتخلخل الاقتصاد بعدد قليل من السكان. ويصـــادف هـــذا الوضع في الاقتصاد الزراعي البدائي أو مع حياة الرعي حيـــث يكـــون عدد السكان قليلاً ويكون الناتج منخفضاً. لذلك، فإن الزيادة الســـكانية ســـتؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي والناتج المتوسط نظراً لتقسيم العمـــل واســـتثمار الـــثروات غير المستغلة حتى يصل حجم السكان إلى

1 – الخطيب الكسواني، ممدوح "الاقتصاد الرياضي"، جامعة دمشق، دمشق، 1982.

2– الخطيب الكسواني، ممدوح: الإحصاء السكاني، جامعة دمشق، دمشق، 1986.

المســـتوى (N_2). في هذا المستوى تتقاطع دالة الناتج المتوسط في نهايتها العظمى مع دالة الناتج الحدي، ويكون الناتج المتوسط في نهايته العظمى، أي أنـــه يحقـــق أفضل مستوى معيشة متوسطة لأفراد المجتمع. وهذا هو المستوى الذي يترجم نظرية الحد الموافق للسكان. أما إذا زاد عدد السكان عـــن المستوى (N_2)، مثلاً المستوى (N_3) فإن الناتج المتوسط سينخفض مـــن جديد وذلك لأن تقسيم العمل الذي أدى في المرحلة الأولى إلى زيادة مســـتوى الناتج سيؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المتوسط نظراً لقانون الغلة المتناقصة.

نســـتنتج إذن، أن عدد السكان الذي تبحث عنه نظرية الحد الأمثل للســـكان يـــتوافق مع النقطة التي تتقاطع عندها دالة الناتج الحدي مع دالة الناتج المتوسط. ويكون مستوى السكان عندها موافقاً للنهاية العظمى لدالة الـــناتج المتوســـط، أي يكـــون فيه: $f'(N)=\frac{f(N)}{N}$. ونلاحظ ارتباط عدد الســـكان الذي يقل عن المستوى (N_2) ببلدان متخلخلة سكانياً في حين أن مســـتويات الســـكان التـــي تزيد عن المستوى (N_2) تتعلق ببلدان مكتظة ســـكانياً. ومن الواضح أن أية زيادة في عدد السكان في البلدان المتخلخلة ســـكانياً ســـترافقها زيـــادة فـــي الناتج المتوسط وبالتالي زيادة في الرفاه الاقتصـــادي. وعلـــى العكـــس، فعند تجاوز الحد الأمثل للسكان لا يرافق الـــزيادة السكانية تزايد في الناتج المتوسط، بسبب انخفاض الناتج الحدي، وبالتالـــي فإن رفاه الفرد سينخفض بالمتوسط. وهكذا، فإن الوضع الأمثل للعلاقة بين الناتج المتوسط وعدد السكان هو في المستوى (N_2).

اشـــتهرت نظرية الحد الموافق للسكان في القرن التاسع عشر وقل شـــأنها فـــي الوقت الحالي، وأدرك الباحثون ما في لفظي اكتظاظ السكان

وتخلخلهـــم من فراغ ونسبية. فالاكتظاظ الذي تبدو سماته في بعض البلدان مرده قلة استغلال الموارد الطبيعية، وعدم توافر العمالة الماهرة والمدربة، والاعـــتماد على الزراعة البدائية. والاكتظاظ في نهاية التحليل ظاهرة من ظواهـــر التخلف يزول عندما يأخذ المجتمع بأسباب التقدم. ومثال ذلك ما يذكره ألفريد سوفي عن الصين الشعبية، فقد كانت من أكثر البلدان اكتظاظاً ســـكانياً، أمـــا في الوقت الحاضر، فقد بدأت حاجتها للأيدي العاملة نظراً لتقدمها السريع. ومن شأن ذلك أن يلتزم الباحث عن حل للمشكلة السكانية، بالتريث بالحكم على قضية متشابكة ومتعددة الجوانب. (اليافي،1966، 71 -77)[1].

وخلاصة القول، أنه لا يمكن النظر إلى المشكلة السكانية على أنها السبب الأساسي لانخفاض مستوى المعيشة، واتساع مظاهر سوء التوزيع، وتحديـــد نطـــاق حـــرية الاختيار المتصفة بها غالبية الدول النامية. ولكن الأســـباب الرئيســـة لهذه المشكلات تكمن في الطبيعة الازدواجية المحلية والدولية للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية. ومن اللازم الأخذ بعين الاعتبار أبعاد المشكلة السكانية المتمثلة في معدل النمو السكاني، والتوزيع الإقليمي للســـكان، وخصائص السكان الديمغرافية. كما أن الدول النامية لا تستطيع التوصـــل إلـــى نتائج موضوعية لحل المشكلة السكانية، طالما بقيت أسيرة المنهجـــية الغربية في فهم وتحليل مشاكلها التنموية. ومهما يكن من أمر، فإن الأجدر بهذه الدول تركيز جهودها واستخدام مواردها لمحاربة الموت بدلاً من محاربة الحياة.

---

1 – اليافي، عبد الكريم. "المجتمع العربي ومقاييس السكان"، جامعة دمشق، دمشق، 1966.

الفصل السابع

استراتيجيات التنمية الاقتصادية

أولاً: مقدمة

تناولت أدبيات عديدة موضوعات النمو والتنمية الاقتصادية. وهدفت تلك الأدبيات شرح الأساس النظري لعملية تسريع النمو الاقتصادي وكيفية إحداث التنمية. وحللت المدارس والمذاهب الاقتصادية كالطبيعيين والتجاريين والتقليديين والتقليديين الجدد الشروط المؤدية للنمو الاقتصادي والعوامل الواجب توافرها لتسريعه والتحكم به. واعتمدت بعض المدارس الفكرية على أهمية التكوين الرأسمالي (الاستثمارات) في تحريك النمو، وركزت أخرى على التنظيم والاستحداث. ولكن ظروف الدول النامية تختلف من أوجه كثيرة عن ظروف الدول المتقدمة التي تناولتها تلك الاستراتيجيات أساساً بالدراسة والتحليل، فجاءت أفكار بعض الاقتصاديين مركزة على عدم كفاية المدخرات كعقبة رئيسة في وجه التنمية. وفُسر انخفاض مستويات الادخار في الدول النامية بمظاهر الاستهلاك الترفي والاكتناز. وبالتالي فإن فوائض الدخل غير المستهلكة لا تتجه المسار الصحيح لتمويل الاستثمار والتنمية.

وبدأ البعض يدرك أن مشكلة التخلف ليست في عدم كفاية المدخرات وتوجيهها نحو التراكم الرأسمالي والاستثمار، أو في عدم توافر الكفاءة الإدارية والتنظيمية والتدريبية والتأهيلية في العنصر البشري، وإنما في كيفية توزيع الاستثمارات على القطاعات والنشاطات الاقتصادية وفي التسلسل الزمني المطلوب لهذا التوزيع. لذلك ركزت بعض استراتيجيات

التنمـــية علـــى قضـــية توزيـــع الاستثمارات على القطاعات والنشاطات الاقتصادية وفق سياق زمني متسلسل.

وشـــغل موضـــوع توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية أهمية كبيرة في أدبيات التنمية. فمنذ عام 1952، نوه الاقتصادي الأمريكي (Keplan,1952) بـــأن توزيع الاستثمارات بين القطاعات والمشروعات وليس حجمها كان وراء النمو الرائع للاتحاد السوفياتي.[1] ومنذ ذلك الحين تركزت جهود الاقتصاديين لإبراز دور توزيع الاستثمارات قطاعياً وزمنياً فـــي تســـريع النمو والتنمية. واعتقد بعض الاقتصاديين قبل ذلك التاريخ، متأثريـــن بالأفكـــار التقليدية حول النمو الاقتصادي، أن العنصر الإنتاجي الحاســـم فـــي الـــنمو الاقتصـــادي هو حجم رأس المال المتمثل في تراكم الاســـتثمارات. وجـــاءت الأفكار الطبيعية التي نظرت للأرض كنوع من الاستثمار، والأفكار الكينزية التي أولت الاستثمار أهمية خاصة في عملية الـــنمو، ضـــمن هذا الاتجاه الفكري. وبذلك، فقد انتقل التحليل من الاهتمام بحجـــم الاســـتثمارات إلـــى التركيز على التوزيع القطاعي والزمني لتلك الاستثمارت كمحرك لعملية النمو والتنمية.

وقـــام الاقتصـــادي الفرنســـي فرنســـوا بيرو[2] (F. Perroux, 1964,142-171) بتحلـــيل أثـــر التوزيع المكاني للاستثمارات. وبين أن حجم الاستثمارات وتوزيعها الزمني والقطاعي، يجب أن يتناغم مع توزيع مكانـــي مناســـب لها داخل الاقتصاد. وتحدث في نظريته عن النمو حول مفهـــوم "أقطـــاب النمو" وقوتها المحركة والدافعة. وبذلك اكتملت عناصر

---

1 - Keplan, N. " Capital Formation and Allocation", in A.Bergson, Soviet Economic Growth, Peterson & Cy, New-York, 1953.

2 - Perroux, F."L'economie du XX siecle, P.U.F, Paris, 1964

استراتيجيات النمو بأخذها لحجم الاستثمارات وتوزيعها الزماني والقطاعي والمكاني .

وأهم الاستراتيجيات التي تناولت قضية النمو هي استراتيجية النمو المتوازن، واستراتيجية النمو غير المتوازن، واستراتيجية أقطاب النمو. وعلى الرغم من الفرق الجوهري بين مفهومي النمو والتنمية، وباعتبار أن النمو الاقتصادي عنصر مهم من عناصر التنمية، فقد ربط اقتصاديو التنمية هذه الاستراتيجيات بتنمية الدول النامية، وبينوا مدى استفادة تلك الدول من هذه الاستراتيجيات، ومدى انطباقها على واقعها المتخلف، وكيفية استخدامها كإطار عام لاستراتيجية التنمية . لذلك تحدث البعض عن هذه الاستراتيجيات كاستراتيجيات للنموالاقتصادي، أو كاستراتيجيات للتنمية الاقتصادية.

1 – الاستثمار واستراتيجيات التنمية:

يعد رأس المال والعمل والموارد الطبيعية والتقدم التقني العوامل الأساسية المحددة لمستوى الإنتاج والدخل في المجتمع. ويعرف الاستثمار بأنه التغير في مخزون رأس المال. ويترافق الاستثمار بزيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع، مما أعطاه أهمية خاصة في تحريض عمليتي النمو والتنمية. ويكون الاستثمار منتجاً من وجهة نظر المستثمر إذا زادت الإنتاجية الحدية لرأس المال (العائد حسب المفهوم الكينزي) عن معدل الفائدة. وعلى المستوى الوطني، يصبح تعريف الاستثمار المنتج أكثر تعقيداً، لضرورة تطبيق معايير محددة يتم من خلالها اختيار الاستثمارات وفق أولويات واضحة.

وتقسم الاستثمارات عادة إلى نوعين. استثمارات محرَّضة، ناشئة من النمو الجديد للطلب، واستثمارات مستقلة تتأثر بعوامل خارجية كالاكتشافات الجديدة والمساعدات الخارجية مثلاً. وقد أدركت استراتيجيات التنمية الاقتصادية المعاصرة أهمية القوى المحددة للاستثمار في الدول النامية. واستوعبت أن الادخار ليس العامل الوحيد المحدد للاستثمار، وأن ضعف الادخار ناجم عن ضعف الاستثمار. كما بينت كيف يكون الاستثمار عاملاً محرضاً لاستثمارات جديدة، وذلك عندما يزيد الاستثمار الأول من القدرة الإنتاجية، مولداً بالتالي دخولاً وادخارات واستثمارات إضافية.

وترتبط قرارات الاستثمار والادخار في الدول المتقدمة. ويعد مستوى الدخل الفردي محدداً رئيسياً لمستوى الادخار. وتؤدي الادخارات إلى توليد فرص استثمارية جديدة، تعقبها زيادات مناسبة في مستويات الدخل الفردي. أما في الدول النامية، فتتصف قرارات الادخار والاستثمار بعدم ترابطها. حيث تضعف قدرة الاقتصاد على توجيه الادخارات صوب الاستثمارات المنتجة. وبالتالي، لا تكمن المشكلة في هذه الدول في ضعف المدخرات فقط، وإنما تتعداها في ضعف القدرة على استثمار تلك المدخرات.

2 – الدفعة القوية والتنمية:

تعرف التنمية كما رأينا سابقاً، بأنها تلك التغيرات البنيوية التي تطرأ على المجتمع بأبعاده المختلفة بغية تحقيق الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع. فالتنمية لا تتم بشكل تلقائي وإنما هي عملية إرادية مخططة. كما يعتقد بعض الاقتصاديين أن التنمية لا يمكن أن تتم بشكل تدريجي، وإنما تحتاج لدفعة قوية تسمح لها بالانطلاق. ويشبهون عملية إقلاع التنمية

بإقلاع الطائرة التي لا تنطلق في الجو إلا بعد بلوغها سرعة كبيرة ودفعة قوية.

ويكـــون التغـــير بنـــيوياً أو جذريـــاً إذا شمل العلاقات القائمة في الاقتصـــاد الوطني. فتغير نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعـــة وصـــناعة وخدمـــات، وتغـــير توزيع قوة العمل على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتغير نسب عناصر الإنتاج التي يتم مزجها للحصول على السلع والخدمات، والتغير في العادات الاجتماعية والأساليب الإدارية والتنظيمـــية فـــي الاقتصاد، كلها أمثلة عن التغيرات البنيوية. وقد حدثت تغيرات بنيوية كافية من هذا النوع في اقتصاديات الدول المتقدمة، لذلك لا يجري الحديث فيها عن التنمية لتطور اقتصادياتها ومجتمعاتها، ولكن تبذل الجهود المستمرة فيها لتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي. وأصبح الاهتمام بالتالي متركزاً على تحقيق زيادة في مستوى الدخل الحقيقي أو معدل نمو الدخل الحقيقي، وتخفيض معدلات التضخم والبطالة.

ويتســـاءل اقتصـــاديو التنمـــية عـــن كيفية تحقيق النمو الذاتي في الاقتصـــاديات النامـــية عـــن طريق تحقيق تلك الانطلاقة الكبيرة والدفعة القويـــة. ويتساءلون كذلك عن الاستراتيجية أو الأسلوب الواجب على تلك الدول اتباعه لتحقيق التغير البنيوي الذي لا تتم التنمية بدونه. ويرى بعض الاقتصاديين ضرورة شمول جهود التنمية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلـــك لوجـــود ترابط وتشابك بين تلك القطاعات. فكل قطاع يمثل سوقاً للقطاعات الأخرى ومكملاً لها. كما أن التركيز على قطاع واحد يؤدي إلى ضـــعف الســـوق، وضعف الحوافز الاستثمارية. ولذلك ينصحون بتوزيع جـــرعة اســـتثمارية كبـــيرة على عدد واسع من الأنشطة الاقتصادية وفي

توقيـــت زمني متقارب، بحيث تغطي تلك الاستثمارات الأنشطة الإنتاجية والتجهيزات الأساسية. ويعرف هذا الأسلوب باستراتيجية النمو المتوازن.

ويـــرى آخرون أن إمكانات الدول النامية المتواضعة، لا تسمح لها بتوزيع مدخراتها الضعيفة أصلاً على عدة صناعات أو قطاعات اقتصادية. ويرون ضرورة توجيهها إلى صناعة محددة أو قطاع معين. ويختلفون فيما بيـــنهم حول اختيار القطاع الرائد أو القائد الذي توكل إليه مهمة جر بقية القطاعات الاقتصادية، تماماً كما يحدث عندما تربط عربات القطار العديدة بعربة القيادة المحركة. وعندما تنمو القطاعات الاقتصادية بمعدلات متباينة، يـــنجم عـــن ذلـــك اختلال توازني في النمو. ويسهم هذا الاختلال في نمو مـــتزايد للقطاعات الاقتصاد المختلفة. ويعرف هذا الأسلوب باستراتيجية النمو غير المتوازن.

ثانياً: استراتيجية النمو المتوازن:

يعد كل من روزنشتاين-رودان[1] Rosenstein-Rodan، وراجنر نركســـه[2] Ragner Nurkse، الممثليـــن الأساســـيين لاســـتراتيجية النمو المـــتوازن. واقـــترح روزنشـــتاين رودان خـــيار التصنيع في الصناعات الاستهلاكية باعتباره أنسب الطرق للقضاء على مشكلات التخلف. ونظراً لضـــيق نطاق السوق، بين روزنشتياين رودان ضرورة قيام عدة صناعات اســـتهلاكية دفعة واحدة أو على الأقل خلال فترات زمنية متقاربة. ووجد

1- Rosenstein-Rodan, N.P "Problems of Industrialization of Eastern & South-Eastern Europe", Journal, 53, June-Sep. 1943. Economic

Rosenstein-Rodan, N.P , "Note on the Theory of the Big-Push", Reprinted in Bridged form in G.M.Meier, ed Leading Issues in Economic Development, 3ed Ed., New York, Oxford University Press, 1976..

2- Nurkse, R. "Problems of Capital Formation in Under-Developed Countries", Oxford University Press, 1953.

روزنشتياين فيما بعد أن قيام الصناعات الاستهلاكية لا يحقق وحده التغير البنـيوي في الدول النامية. فاقترح قيام صناعات ثقيلة ومشاريع رأسمالية ومشـاريع البنـية التحتية إلى جانب الصناعات الاستهلاكية. وأوضح هذا الاقتصـادي أن الاسـتثمار التدريجـي في هذه الصناعات لن يكون كافياً لحصول الانطلاق في الاقتصاد. ونبه إلى ضرورة حقن الاقتصاد بحد أدنى مـن الاسـتثمارات، التي اعتبر وجودها شرطاً كافياً وضرورياً لإحداث الدفعة القوية.

1 – استراتيجية النمو المتوازن لدى روزنشتاين–رودان :

يـبرر روزنشتاين–رودان للدفعة القوية في الاستثمارات في إطار نظريته للنمو المتوازن، بالاعتماد على عدة اعتبارات أهمها مبدأ الوفورات الخارجـية (External Economies) . ويعنـي تحقيق مبدأ الوفورات الخارجـية، التـي تجـد أساسـها النظري في كتابات الاقتصادي ألفريد مارشـال[1]، أن إقامة مشروع أو صناعة ما قد تؤدي إلى استفادة مشاريع أخـرى مـن مـزايا معيـنة دون أن تؤثر هذه المزايا في حساب عائد الاسـتثمار في الصناعة أو المشروع الأول. فإذا أقيمت مزرعة للزهور بجـوار مشروع لمناحل العسل، فإن النحل سيتغذى على زهور المزرعة دون أن تؤثـر هـذه المزية في حساب عائد الاستثمار لمزرعة الزهور، ودون أن تتزايد تكاليفها نتيجة لتغذية النحل على زهورها. وبالتالي ستعود إقامـة مـزرعة الزهور على مناحل العسل بمزايا عديدة، وسوف تستفيد المـناحل مـن إقامة مزرعة الزهور دون أن تتحمل مزرعة الزهور أية تكالـيف إضافية. وتسمى هذه الوفورات وما شابهها بالوفورات الخارجية

---

1 – Marshall A., "Principles of Economics, 8 ed. Mac Millan ,London, 1952.

الموجـــبة، لأنها تعود بالفائدة على بعض المشروعات (منحلة العسل) دون أن تتزايد تكاليف المشاريع التي ولدتها. وهناك الوفورات الخارجية السالبة التـــي تعـــود بالضـــرر على مشروعات أخرى. ومثال ذلك، إقامة مصنع للأســـمنت فـــي منطقة سياحية. فالدخان المنبعث من مداخن هذا المصنع، والضـــجيج الذي يرافق تكسير الصخور وطحن الأتربة، والغبار المنبعث مـــن تحـــرك العـــربات والكســـارات، ستلحق ضرراً بالمنشآت السياحية المجـــاورة، فـــيهرب السياح والمصطافون من الفنادق المجاورة، وتتدهور أحـــوال البيـــئة الزراعـــية. فإنشاء مصنع الإسمنت، قد تسبب في خسائر للمشـــاريع السياحية المجاورة له، وهذا مثال للوفورات الخارجية السالبة، التـــي حملت المشاريع السياحية خسائر إضافية لم تدخل في حساب عوائد مصنع الإسمنت. ويلاحظ أن قيام المجمعات الصناعية التي تلقي بمخلفاتها ونفاياتهـــا فـــي الهـــواء والـــتربة والمـــياه، تولد وفورات خارجية سالبة، للصناعات والمشاريع التي تتضرر من إقامة تلك المجمعات الصناعية.

ويمكـــن للوفـــورات الخارجية أن تأخذ أشكالاً مختلفة في منشئها، فهـــناك الوفـــورات التقنـــية الناتجة عن العلاقات الفنية بين المشروعات (استفادة بعض المشروعات من تجارب البعض الآخر)، والوفورات النقدية التـــي تنتج عن تخفيض أسعار مستلزمات إنتاج المشروعات بسبب توسيع الإنـــتاج فـــي المؤسسات الأخرى وما يترتب عليه من تخفيض الأسعار، ووفـــورات خدمية تنتج عن تلقي المشروعات بعض الخدمات المجانية من مشروعات أخرى[1]، (حبيب، 1981، 190).

---

1 – حبيب ، مطانيوس " التنمية الاقتصادية "، جامعة دمشق، دمشق ، 1981

وقـد اسـتخدم روزنشتين-رودان مفهوم الوفورات الخارجية في التنمـية للدلالـة علـى أن التكامل بين المشروعات الصناعية، يؤدي إلى توسـيع نطاق السوق، ويزيد من حجم الطلب الداخلي على السلع المنتجة. ويشـترط لنجاح تحقيق الوفورات الخارجية بتوسيع نطاق السوق، أن تقام المشروعات الصناعية في وقت واحد أو في أزمنة متقاربة. فالاستثمارات الجديـدة التي ستمول إقامة المشروعات الصناعية المختلفة، ستفتح المجال أمـام بعضها بعضاً لتحقيق الفوائد المتبادلة. وسيستفيد كل منها من الآخر تماماً كما استفادت منحلة العسل من مزرعة الزهور. وهذه المزايا والمنافع المتبادلة بين الاستثمارات الجديدة، ستخلق وفورات خارجية إيجابية نتيجة للعلاقـات التبادلـية والمتشابكة بين الصناعات المختلفة، كما أنها ستخلق حوافز لقيام استثمارات جديدة.

ولتوضـيح هذه الفكرة، من الممكن أن نسوق المثال التالي. يؤدي قـيام مصـنع للسـيارات، إلى تحفيز الاستثمار لإنتاج زجاج السيارات، والبطاريات، والعجلات، والدهانات، والفرش الداخلي، والقطع البلاستيكية، والقطـع المطاطية، والصفائح المعدنية، وغيرها. وبالتالي، فإن التوسع في الصـناعات المتكاملة مع صناعة السيارات سيحفز بدوره للقيام بصناعات إضـافية أخـرى. فمـثلاً صناعة الفرش الداخلي للسيارات، ستحفز على التوسـع فـي صـناعة الإسفنج، وصناعة البطاريات ستحفز التوسع في صـناعة الكيماويات. وهكذا، فإن أي نمو لصناعة أو قطاع اقتصادي، من خـلال توجـيه الاسـتثمارات إليه، سيؤدي إلى وفورات خارجية إيجابية للصناعات أو القطاعات المتكاملة. وسيحفز توليد تلك الوفورات الخارجية

قـيام صناعات أخرى مكملة للاستفادة من المزايا والوفورات التي ولدتها تلك الصناعات، مما يعني نمو هذه الصناعات بصورة مترافقة ومتزامنة.

وقـد استند روزنشتاين–رودان إلى جملة من الاعتبارات والحجج لتدعيم فكرته عن الدفعة القوية، والبرهان على أهمية هذه الدفعة في تحقيق التنمية. ويمكن استعراض تلك المبررات على النحو التالي[1]:

أ – ضخامة الاستثمارات في البنية التحتية:

يتطلـب قـيام المشـاريع الصناعية والتوسع بالمشاريع الصناعية القائمة، تأمين البنية التحتية اللازمة لذلك. وتشمل مشاريع البنية التحتية أو الأساسـية أو مـا يسمى أيضاً برأس المال الاجتماعي، الطرق والجسور والسـدود ومحطـات تولـيد الكهرباء والمياه الصالحة للشرب وشبكات الصـرف الصحي، وشبكات النقل والاتصالات، الخ... وتتصف مشاريع البنـية التحتـية هذه باحتياجها إلى استثمارات ضخمة، تفوق طاقة الأفراد التمويلـية، بحيث يصعب أو يستحيل عليهم القيام بها. أضف إلى ذلك أن ربحية هذه المشاريع منخفضة لاحتياجها لتكاليف باهظة وصيانة مستمرة، الأمر الذي يؤدي إلى عزوف الأفراد عن الاستثمار فيها. لذلك، تقوم الدولة غالـباً بإنجـاز مشـروعات البنية التحتية، لما تحققه من فوائد للاقتصاد الوطنـي بأكملـه. ويحقق قيام هذه المشروعات وفورات خارجية إيجابية للقطاعـات الاقتصـادية، حيث تستفيد المنشآت الصناعية مثلاً من توفير الطاقـة الكهربائـية، ووسائل الاتصالات، الخ .. لتأمين تشغيل المصانع، ونقل المواد الأولية والسلع المصنعة.

---

[1] – الحبيـب، فايـز ابراهيم، التنمية الاقتصادية بين الاستراتيجية وواقع الدول النامية، مذكرة ، مركز الحبيب، بدون تاريخ، الرياض.

ويتضـــح إذن أن قـــيام مشـــروعات البنية التحتية، يجب أن يسبق الاســـتثمار المباشر في القطاعات المختلفة، وذلك لصعوبة أو استحالة قيام المشاريع الصناعية بدونها. لذلك، فإن تجهيز البنية التحتية شرط ضروري لإقامـــة المشروعات الأخرى التي سوف تستفيد من خدماتها. كما تتصف مشـــاريع البنـــية التحتية هذه بتكاملها المتبادل. فقيام شبكة الطرق، يحتاج لتجهـــيزها في الوقت ذاته بشبكة الكهرباء والصرف الصحي والاتصالات اللازمـــة لتخديم شبكة الطرق. لذلك، لا تتحقق الفائدة القصوى من إنشاء مشاريع البنية التحتية، ما لم تقم الدولة بالاستثمار في هذه المشروعات معاً وخلال فترة زمنية متقاربة.

وتجـــدر الإشارة كذلك، أن ضخامة الاستثمارات في مشاريع البنية التحتـــية لا يأتي فقط من كبر حجم تلك المشاريع واتساعها، ولكنها ناجمة أيضـــاً مـــن عدم قابلية هذه المشروعات للتجزئة، وعدم فائدة تنفيذها على مـــراحل متـــباعدة زمنياً. فهذه المشروعات إما أن تنفذ بشكل كامل أو لا تكـــون هناك فائدة من تنفيذها جزئياً. فمثلاً، لا تتحقق الفائدة القصوى من شـــبكة الطرق إن لم تتوافر لها الإنارة الكافية، ولا تتحقق الفائدة من شبكة الصرف الصحي إن اقتصرت على حي دون آخر في المدينة، وهكذا.

ونتـــيجة لضـــخامة الاستثمارات في رأس المال الاجتماعي وعدم قابليـــتها للـــتجزئة، فـــإن مشاريع البنية التحتية تحتاج لاستثمارت هائلة، تتماشـــى مـــع مفهـــوم الدفعـــة القويـــة التي توصي بها استراتيجية النمو المـــتوازن. كما تؤمن عبر الوفورات الخارجية الإيجابية التي تولدها، قيام صناعات متكاملة.

ب – دور الوفورات الخارجية في تكامل الطلب:

يرتبط تكامل الطلب بمفهومي ضيق نطاق السوق والوفورات الخارجية، ويستخدمه روزانشتاين–رودان لتبرير الدفعة القوية من الاستثمارات، وتوضيح دورها في إطار النمو المتوازن . ففي الدول النامية، يؤدي ضيق الأسواق كما سبق وأشرنا، إلى مشكلة صعوبة تصريف المنتجات. ويرى روزنشتاين–رودان أن تحقيق دفعة قوية من الاستثمارات من شأنه أن يحل مشكلة ضيق الأسواق في الدول النامية، وذلك من خلال شكل آخر من الوفورات الإيجابية الخارجية التي تخلقها تلك الاستثمارات، والمتمثلة في تكامل الطلب على منتجات المشروعات المؤسسة في فترات زمنية متقاربة.

ولتوضيح فكرة أثر الوفورات الإيجابية الخارجية للمشروعات الصناعية على زيادة حجم السوق، وارتفاع الطلب المتبادل على منتجات المصانع المقامة، يضرب روزنشتاين–رودان المثال التالي. يفترض روزنشتاين إقامة مصنع للأحذية، سيشغل عشرين ألف من الأفراد الذين يعيشون بوضع بطالة مقنعة. ستشكل أجور هؤلاء الأفراد دخولاً إضافية في المجتمع. وبافتراض أن عمال المصنع، سينفقون كامل أجورهم على شراء أحذية المصنع، فإن مصنع الأحذية لن يواجه مشكلة في منتجاته. ولكن عمال المصنع، لن ينفقوا كامل أجورهم على شراء الأحذية، لاحتياجهم إلى سلع وخدمات أخرى خلافاً للأحذية، مما يعني أن مصنع الأحذية سوف يعاني من مشكلة تصريف الإنتاج، أو ما نسميه بضيق نطاق السوق. وسوف تسبب هذه المشكلة فشل المشروع وإغلاقه، وانعدام الحوافز الاستثمارية للقيام بمشاريع مماثلة.

ويقـــترح روزنشتاين–رودان حلاً استثمارياً بديلاً يتماشى مع واقع الـــدول النامـــية ويحل مشكلة ضيق نطاق السوق. فلو تمكن الاقتصاد من إقامـــة مائـــة مصـــنع ومزرعة، تنتج سلعاً وخدمات مختلفة، وشغلت هذه المشروعات مائة ألف عامل كانوا بوضع بطالة مقنعة لحلت مشكلة ضيق نطاق السوق. فالمصانع الجديدة هذه سوف تنتج معظم السلع التي يحتاجها العمال الجدد. وسوف تؤلف هذه المصانع والمزارع مجموعة متكاملة من المشـــروعات، تتبادل الفوائد والمزايا فيما بينها، مما يسمح لها بالاستمرار معـــاً. فكـــل مصنع أو مزرعة من هذه المجموعة ستشكل عميلاً للمصانع والمـــزارع الأخـــرى. وسيقوم عمال كل مصنع أو مزرعة بإنفاق دخلهم الإضـــافي، ليس فقط على منتجات المصنع أو المزرعة التي يعملون فيها، ولكـــن علـــى منتجات المصانع والمزارع الأخرى. وبذلك فإن الوفورات الخارجية الناجمة عن المزايا المتبادلة بين هذه المجموعة من المشروعات، قد أدت إلى اتساع الطلب على منتجاتها وزيادة نطاق حجم السوق، وتكامل الطلب على منتجاتها.

ج – أهمية السياسة المالية في تعبئة المدخرات:

تســـتلزم الدفعـــة القويـــة تعبـــئة المدخرات لاستخدامها في تمويل الاســـتثمارات. وتتمـــثل مشكلة الدول النامية في هذه المرحلة التنموية في كيفـــية تعبئة المدخرات اللازمة. فكيف يقترح روزنشتاين–رودان حل هذه المشـــكلة في إطار استراتيجية النمو المتوازن. يتصف الادخار في الدول النامية بانخفاض مرونة العرض بالنسبة لسعر الفائدة. ويعود ذلك لأسباب عديدة، فالأنظمة النقدية فيها غير متطورة، والمؤسسات المالية فيها متخلفة، والأسواق المالية بدائية. لذلك، فإن السلوك الادخاري للأفراد لا يتأثر كثيراً

بتقلـــبات معدلات الفائدة. فارتفاع أسعار الفائدة لا تزيد عرض المدخرات بشـــكل ملحوظ، وانخفاضها لا يؤدي إلى تقليصها. وعلى العكس من ذلك، ترتفع مرونة عرض المدخرات بالنسبة لمستوى الدخل الفردي. فكلما ارتفع مستوى دخل الفرد، ازدادت قدرته الادخارية واستجابته لعرض مدخراته. وطالما أن تحليل السلوك الادخاري للأفراد يتم من خلال دراسة أثر التغير فـــي مستوى الدخل، فإن الميل الحدي للادخار أهم في السياسة الادخارية من الميل المتوسط.

ولمـــا كانت الدفعة القوية تتطلب استثمارات ضخمة، فيتوجب على الـــدول النامـــية اتخاذ الإجراءات واتباع السياسات اللازمة لرفع مستويات الادخـــار وزيـــادة الميل الحدي للادخار، وذلك باقتطاع نسب متزايدة من الدخل القومي. ويقترح روزنشتاين–رودان أن يتم تمويل الدفعة القوية في إطار النمو المتوازن على مرحلتين. ففي المرحلة الأولى، تفرض ضرائب عالية على أصحاب الدخول المرتفعة وملاك الأراضي والعقارات ويستعان في حال عدم كفاية الإيرادات الضريبية بمصادر التمويل الخارجي. أما في المـــرحلة الثانـــية، وعندما تبدأ استثمارات المرحلة الأولى برفع مستويات الدخـــول، فـــإن المدخـــرات الوطنية سوف تتزايد نتيجة لارتفاع مرونات العرض الادخارية بالنسبة لمستوى الدخل. لذلك، يركز روزنشتاين–رودان على ضرورة اتباع سياسة ادخارية فعالة، في المرحلة الأولى، عن طريق السياســـة الضـــريبية للدولة، لتأمين الاستثمارات التي سيتم استخدامها في تمويل الدفعة القوية.

د – الدفعة القوية وسيلة للهروب من الفخ السكاني:

عـند التعرض للمشكلة السكانية، رأينا أن الدول النامية التي ترتفع فيها معدلات النمو السكاني، لا تستطيع الانطلاق في مسيرتها التنموية إلا إذا ازداد معدل نمو الدخل القومي عن معدل النمو السكاني. وما لم يتحقق ذلك، فإن الدول النامية ستعود إلى وضع توازني لصيق بحد الكفاف، بحيث أن كل زيادة في الدخل القومي ستمتصها معدلات النمو السكاني المرتفعة.

ومـن المفيد هنا التنويه بأهمية الدفعة القوية من الاستثمارات التي ينادي بضرورتها أنصار استراتيجية النمو المتوازن كأداة للهروب من الفخ السـكاني. فعندما يتم حقن الاقتصاد بدفعة استثمارية قوية، فإن مستويات الدخـل القومي سترتفع، ومستويات الدخل الفردي سترتفع، ومعدلات نمو الدخـل القومي ستزيد عن معدلات النمو السكاني، الأمر الذي يساعد في الهروب من الفخ السكاني.

2 – استراتيجية النمو المتوازن لدى نركسه:

يعـد الاقتصـادي الأمريكي راجنر نركسه من أنصار استراتيجية الـنمو المتوازن. ويشترك مع روزنشتاين–رودان في اعتبار ضيق نطاق السـوق، الذي يعود لقوى العرض والطلب، من أهم عقبات التنمية. ويرى نركسـه أن انخفـاض العرض والطلب في الدول النامية ناتج عن أهمية القطـاع المعيشـي. ففي الدول النامية، ينتج كثير من الأفراد في القطاع التقلـيدي بغرض إشباع احتياجاتهم الشخصية والأسرية. بمعنى أن هؤلاء المنتجيـن لا ينـتجون لغـرض بيع أو مبادلة إنتاجهم في السوق، ولكنهم يسـتهلكون إنـتاجهم اسـتهلاكاً ذاتياً دون الحاجة للمرور بقنوات السوق. ونتـيجة لهـذه العادات الاستهلاكية، ينخفض الدخل النقدي للأفراد الذين

يعيشون في القطاع التقليدي المعيشي، وينخفض بالتالي ما يطلبونه من سلع وخدمات تنتجها بقية القطاعات الاقتصادية. ومن هنا ينخفض الطلب على السلع والخدمات، ويضيق حجم السوق، بسبب انخفاض الدخل النقدي في القطاع المعيشي التقليدي.

أما ضيق نطاق السوق بسبب ضعف العرض، فيفسره نيركسه بضعف البنية التحتية من طرق وجسور وكباري وموانئ وغيرها من التجهيزات المشكلة لرأس المال الاجتماعي. ويؤدي ضعف البنية التحتية إلى صعوبة انتقال السلع بين مناطق الدولة الواحدة، وفصل الأسواق عن بعضها البعض، بسبب صعوبة المواصلات والاتصالات وارتفاع أجور الشحن والنقل ونقص المعلومات السوقية عن ظروف العرض. وينتج عن ذلك، ارتفاع في الأسعار نتيجة عدم تمكن العرض من مجاراة ظروف الطلب.

وهكذا يعزو نركسه ضيق حجم السوق لعوامل تقلص مستوى الطلب والعرض في الدول النامية. ويبرر انخفاض الطلب بانخفاض الدخل النقدي في القطاع المعيشي، بينما يفسر انخفاض العرض، بتخلف البنية التحتية. ويرسم نركسه حلقة مفرغة للتخلف تبدأ بضيق السوق وتنتهي به مروراً بعدة مراحل للحلقة المفرغة. فضعف السوق يؤدي لانخفاض الحافز لدى المستثمرين، وبالتالي انخفاض حجم الاستثمارات، وانخفاض إنتاجية العمل، وانخفاض الدخل الفردي الحقيقي، وانخفاض الطلب، وضيق نطاق السوق. للهروب من حلقة الفقر هذه، ويرى نركسه أن الاستثمار في صناعة واحدة، أو تخصيص الاستثمارت لمشروع واحد سوف يكرس آلية عمل الحلقة المفرغة، وأن الهروب من هذه الحلقة لا يتم إلا بتوزيع

الاســتثمارات، وبفــترات زمنــية متقاربة، على عدد كبير من المشاريع الصــناعية، التي تعمل من خلال آلية تكامل الطلب على كسر تلك الحلقة المفرغة.

ويرى نركسه أن توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية بدلاً مــن توزيعهــا بيــن المشروعات داخل القطاع الواحد سيعزز آلية تكامل الطلــب بيــن منتجات تلك القطاعات. ويضرب على ذلك مثالين: أولهما الــتكامل بيــن القطــاع الزراعي والقطاع الصناعي، والثاني التكامل بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، لتحقيق تكامل الطلب والنمو المتوازن.

وبيــن نركسه أن تنمية القطاع الصناعي تعتمد على تنمية القطاع الزراعي. وتؤدي تنمية القطاع الزراعي إلى توظيف البطالة المقنعة، الأمر الذي يعمل على زيادة مستوى الدخل، وارتفاع مستوى الطلب الفعال على السلع الزراعية والصناعية معاً. وعندما يرتفع حجم الإنتاج الزراعي نتيجة للتنمــية فــيه، ســتقوم صــناعات غذائــية معتمدة على تصنيع المنتجات الزراعية. وبالتالي، فإن الاستثمار في القطاع الصناعي يدعم تنمية القطاع الزراعي، لارتفاع مستوى الطلب على المنتجات الزراعية. وهكذا يتضح أن الــتكامل بيــن قطاعــي الزراعة والصناعة، وخلق الأسواق المتبادلة لمنــتجات هذيــن القطاعين، من شأنها توسيع حجم السوق، وتحقيق النمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية.

وبصورة مشابهة، يؤدي تكامل الطلب بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجــية على تحقيق النمو المتوازن في الاقتصاد. فالدول النامية تحتاج لاســتيراد الســلع الرأســمالية مــن آلات ومعدات وتجهيزات من العالم الخارجــي. وكلما ارتفع مستوى الإنتاج، زادت الحاجة لتلك المستوردات.

ولتمويل حجم الواردات المتزايد، لا بد للدول النامية من تشجيع الصادرات للحصول على الدخل والقطع الأجنبي. وهكذا يتطلب النمو المتوازن، تكامل التجارة الداخلية والخارجية. ولكن نيركسه لا ينسى العقبات الكبيرة المفروضة في وجه التجارة الخارجية للدول النامية، ويوضح أن ذلك لا يبرر الاعتماد عليها كبديل عن الدفعة القوية في إطار استراتيجية النمو المتوازن.

ثالثا: استراتيجية النمو غير المتوازن لهيرشمان:

قام البرت هيرشمان[1] وهانز سنجر[2] بانتقاد استراتيجية النمو المتوازن، وقدما استراتيجية بديلة تشترك معها في بعض المنطلقات وتختلف معها في نقاط أخرى. وقدم أنصار استراتيجية النمو غير المتوازن تلك الاستراتيجية منطلقين من بعض الانتقادات التي وجهت لاستراتيجية النمو المتوازن كأساس لتبرير نظريتهم البديلة عبر النمو غير المتوازن. ويتفق المدافعون عن هذه الاستراتيجية مع استراتيجية النمو المتوازن بضرورة إعطاء الاقتصاد دفعة قوية من الاستثمارات تسمح له بالانطلاق. ولكن الاختلاف بين الاستراتيجيتين يكمن في النقاط الرئيسة التالية:

أ. تقوم استراتيجية النمو المتوازن على حقن الاقتصاد بدفعة قوية من الاستثمارات موزعة بصورة متقاربة على مشروعات وقطاعات عديدة. ويرى مؤيدو استراتيجية النمو غير المتوازن عدم قدرة الدول النامية على إدارة وتنفيذ برامج استثمارية واسعة وموزعة

---

[1] Hirshman, A.," The Strategy of Economic Development, New Haven, Yale University Press, 1968. -

[2] Singer, H.W." International Development, Growth and Change", Mc Graw-Hill Book, New York, - 1964.

على العديد من المشروعات والقطاعات. ويوصون بدلاً من تشتيت تلك الاستثمارات بين المشروعات والقطاعات المتعددة، أن يتم توجيه الدفعة القوية من الاستثمارات نحو قطاع محدد يسمى بالقطاع الرائد أو القطاع القائد. وذلك قياساً على ما جرى في الدول الصناعية، حيث تم التركيز على بعض القطاعات الرائدة كالصناعات الاستراتيجية أو الصناعات الثقيلة أو الصناعات التحويلية أو الصناعات النسيجية، أو الصناعات الغذائية، أو الصناعات الكيماوية والإلكترونية، أو قطاع السكك الحديدية، وذلك حسبما تقتضيه المرحلة التنموية والظروف الاقتصادية.

ب. لا تتلاءم استراتيجية النمو المتوازن مع واقع الدول النامية وظروف العرض فيها. فاستراتيجية النمو المتوازن تتطلب دفعة قوية من الاستثمارات موزعة على مشروعات وقطاعات متعددة خلال فترات زمنية متقاربة. ولنجاح هذه الاستراتيجية التنموية، يجب على الاقتصاد النامي أن يتميز بارتفاع مرونة عرضه للعوامل المشاركة في العملية الإنتاجية من رأس مال، ومواد أولية، وعمالة مدربة، وإدارة مؤهلة. ولضعف مرونة العرض من العناصر الإنتاجية، فلا يمكن إقامة مشاريع وبرامج استثمارية واسعة. لذلك يرى أنصار استراتيجية النمو غير المتوازن، ضرورة توجيه عناصر الإنتاج المتوفرة لقطاع قائد وتركيزها في قطاع رائد، لضمان حسن استخدام عناصر الإنتاج القليلة المتاحة بدلاً من تبديدها بين القطاعات الاقتصادية المتعددة.

ت. تختلف الظروف التنموية الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول النامية. ففي حين تتمثل مشكلة الدول الصناعية في فائض الطلب فإن مشكلة الدول النامية كامنة في عجز العرض. لذلك، فإن الدول الصناعية من خلال ارتفاع مرونة عرض عناصر الإنتاج فيها تتمكن من حل مشاكل البطالة الدورية فيها. أما الدول النامية، التي تشكو من نقص العرض من عناصر الإنتاج، وتفشي البطالة المقنعة، فإن استراتيجية النمو المتوازن قد تكون غير ملائمة لظروفها.

ث. سلطت استراتيجية النمو المتوازن الضوء على أهمية مشكلة طلب رأس المال، ولم تركز على مشكلة عرض الموارد، علماً بأن مشكلة الدول النامية تتركز أصلاً في نقص الموارد. وقد افترض نركسه توافر الموارد بدرجة كافية لإقامة الاستثمارات الضخمة في مشروعات وقطاعات متعددة، ولكن الدول النامية تعاني من نقص الموارد الذي قد يعيق تنفيذ هذه المشروعات.

ج. يؤدي تطبيق استراتيجية النمو المتوازن وتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من المشروعات بغية تحقيق الوفورات الخارجية وتكامل الطلب، إلى اختيار مشروعات ذات حجم صغير يبتعد عن الحجم الأمثل للمشروع، ويضعف الكفاءة الإنتاجية. أما في استراتيجية النمو غير المتوازن التي ترى ضرورة توزيع الاستثمارات على عدد قليل من المشروعات في إطار القطاع القائد أو الرائد، فبالإمكان اختيار المشروعات ذات الحجم الأمثل الذي يرفع الكفاءة الإنتاجية.

ح. يوجـــه إلى استراتيجية النمو المتوازن انتقاداً مفاده أن الاستراتيجية المقـــترحة لا تـــؤدي إلى حل مشكلة ضيق حجم السوق. ذلك لأن التنمية الحادثة تعمل على توسيع الأسواق القائمة للمنتجات الرائجة أو الســـلع المســـتوردة، ولا تعمل على فتح أسواق جديدة. ويرى هيرشمان أن المشكلة التنموية لا تكمن فقط في ضيق نطاق السوق، وإنمـــا تـــتعداه إلـــى مشـــكلة أهـــم منها ألا وهي اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة القائمة على اختيار النشاطات الرائدة أو القائدة فـــي الاقتصاد وتوجيه الاستثمارات إليها، حتى يصل الاقتصاد إلى مرحلة من الدفع الذاتي تسمح لعملية التنمية بالانطلاق والاستمرار.

وباختصـــار، ينادي أنصار استراتيجية النمو غير المتوازن بتوجيه دفعة استثمارية قوية لصناعة أو لقطاع قائد وليس بتوزيع هذه الدفعة على قـــاعدة واســـعة مـــن المشروعات أو القطاعات. وبالتالي، فإن النمو الذي ســـيحدث جـــراء هـــذه الدفعـــة لـــن يغط جميع الصناعات أو القطاعات الاقتصـــادية، وإنما سيقتصر على صناعات أو قطاعات محددة، مما يعني أن الـــنمو الـــذي سيحصل في بعض النشاطات أو القطاعات سيكون على حســـاب النشـــاطات أو القطاعات الأخرى. وهذا التباين في معدلات النمو القطاعية سيولد اختلالاً في التوازن، يتمثل في الطاقة الإنتاجية الفائضة في القطاعات الرائدة التي وجهت إليها الدفعة القوية من الاستثمارات. ويعتبر هذا الاختلال التوازني، القوة الدافعة للنمو الاقتصادي. كما تعد الاختناقات الـــناجمة عـــن النمو غير المتوازن للنشاطات والقطاعات الاقتصادية، من الحوافز المهمة المؤدية للتقدم التقني والنمو الاقتصادي،

ويتـــبع اختلال التوازن أو النمو غير المتوازن في الاقتصاد، أحد مســـارين: اخـــتلال التوازن في العلاقة بين قطاع رأس المال الاجتماعي والقطاعـــات القائمـــة بالإنتاج المباشر، واختلال التوازن ضمن القطاعات القائمـــة بالإنتاج المباشر. ويتصف رأس المال الاجتماعي بعدة خصائص منها: أنه لا يدخل في عملية الإنتاج مباشرة، ولا يمكن تجزئته على مراحل زمنية، ويعطي آثاره خلال فترة زمنية طويلة، ولا يمكن إحلال الواردات محل الخدمات التي يؤديها للاقتصاد الوطني إلا في حالات خاصة (استيراد الخبرات الأجنبية مثلاً). وستتم مناقشة هذين المسارين بالتفصيل.

1 – اختلال التوازن بين قطاعي رأس المال الاجتماعي ونشاطات الإنتاج المباشر:

يأخذ الاختلال بين قطاع رأس المال الاجتماعي والقطاعات القائمة بالإنتاج المباشر، أحد المظهرين التاليين:

أ – اخـــتلال التوازن الناجم عن فائض في أنشطة الإنتاج المباشر واختناق في قطاع رأس المال الاجتماعي. ويحدث هذا الاختلال الذي يؤيده هيرشـــمان عـــندما يـــتم توجيه الدفعة القوية من الاستثمارات نحو أنشطة الإنـــتاج المباشـــر فـــي القطاع الصناعي، بحيث يتولد طلب مرتفع على الخدمـــات التـــي ينـــتجها رأس المال الاجتماعي من كهرباء وطاقة ونقل واتصالات الخ... وهذا يؤدي إلى تحقيق فوائض إنتاجية في القطاع القائد (الإنـــتاج المباشـــر فـــي القطاع الصناعي) ونقص في قطاع رأس المال الاجتماعي.

ب – اخـــتلال الـــتوازن الـــناجم عن فائض في قطاع رأس المال الاجتماعـــي واختـــناق فـــي أنشطة الإنتاج المباشر. ويحدث هذا الاختلال

عـندما يـتم توجـيه الدفعـة القويـة من الاستثمارات نحو رأس المال الاجتماعي، فتتولد فوائض في خدمات هذا القطاع، قبل أن يتمخض الطلب عليها من قبل قطاع الإنتاج المباشر.

ويوضح الشكل البياني (1) كل من هذين المسارين. فعلى المحور الأفقـي يمـثل الاستثمار في رأس المال المباشر، وعلى المحور الرأسي يتمـثل الاسـتثمار في أنشطة الإنتاج المباشر. أما (س1، س2، س3، ..) فتمـثل منحيات سواء الإنتاج التي تعبر عن الكيفية التي يقوم الاقتصاد من خلالهـا بالحصـول علـى مسـتويات إنتاجـية ثابتة، عن طريق توزيع الاسـتثمارات المتاحة بين رأس المال الاجتماعي وأنشطة الإنتاج المباشر. فاخـتلال الـتوازن المؤدي لفائض في أنشطة الإنتاج المباشر واختناق في رأس المـال الاجتماعي يمثله المسار (أ ج)، حيث يترافق في هذا المسار الفـائض في أنشطة الإنتاج المباشر مع الاختناق أو النقص في رأس المال الاجتماعـي. أما اختلال التوازن الناجم عن فائض رأس المال الاجتماعي واختـناق فـي أنشـطة الإنتاج المباشر فيمثلها المسار (أ ب). وفي كلتا الحالتيـن، سـيتم الانطـلاق من النقطة التوازنية (أ) إلى النقطة التوازنية الجديـدة (د) وذلـك إما باتباع المسار الأول (أج) أو باتباع المسار الثاني (أج).

وتجد معظم الدول النامية صعوبة في اختيار أحد المسارين، وتحديد أي طـريق تسلكه للانطلاق بعملية التنمية، علماً بأن هيرشمان ينصح تلك الـدول بانـتهاج المسـار الأول (أج د)، لأنـه الأقوى في دفع قرارات الاستثمار. وبما أن قرارات الاستثمار تتم بناء على توقعات الأرباح أو

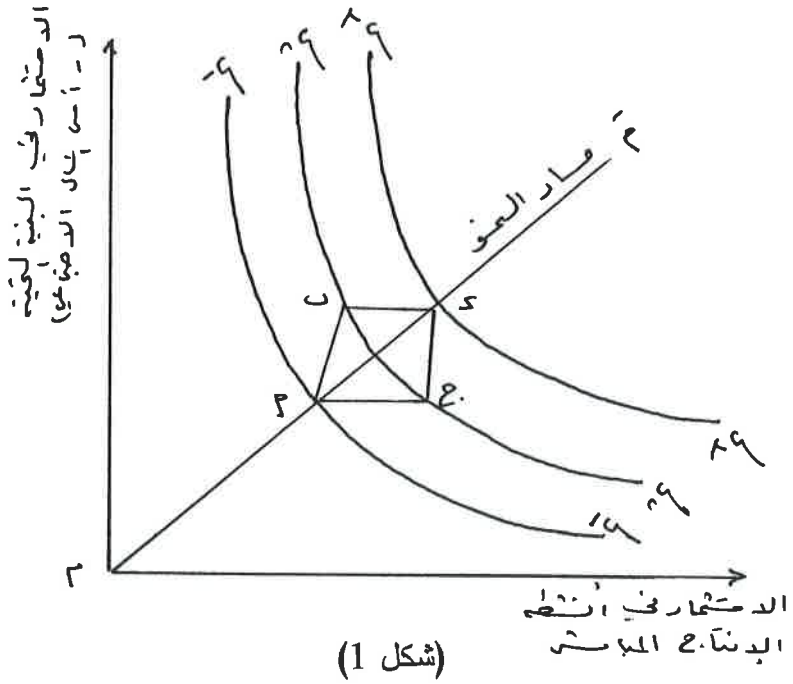

(شكل 1)

على عوامل الضغط السياسي، فيرى هيرشمان أن الاختناق في رأس المال الاجتماعي أقوى على توليد الضغط السياسي لتأمين رأس المال الاجتماعي. بمعنى أن اختلال التوازن من خلال النقص والاختناق في رأس المال الاجتماعي أكثر فاعلية في توليد الضغط السياسي من الاختلال الناجم عن الفائض في رأس المال الاجتماعي.

ويتفق المسار (أ ب د) الممثل لاختلال التوازن لصالح رأس المال الاجتماعي والاختناق في أنشطة الإنتاج المباشر، مع استراتيجية النمو المتوازن. فقد وضحت تلك الاستراتيجية ضرورة توجيه الدفعة القوية نحو الاستثمار في مشاريع البنية التحتية مبررة ذلك بأن الاستثمار في أنشطة الإنتاج المباشر لن يتم إلا إذا توافرت البنية التحتية والتجهيزات الأساسية.

ويــرى مؤيــدو هذا المسار أن الاختناق في رأس المال الاجتماعي يشكل عقبة في طريق الاستثمار والنمو أكثر ما يمثل حافزاً لهما.

2 – اختلال التوازن في أنشطة الإنتاج المباشر:

يتســاءل أنصار استراتيجية النمو المتوازن عن خصائص القطاع القــائد أو الرائد الذي يجب أن توجه صوبه الاستثمارات ليجر وراءه بقية القطاعات الاقتصادية نحو النمو الذاتي. وللإجابة على هذا التساؤل، قدمت هــذه الاستراتيجية، مفهوم قوة الدفع في الاقتصاد. وربط أنصارها اختيار القطاع القائد بقوة الدفع هذه، مفرقين بين ثلاثة مفاهيم أساسية تفيد في ذلك الاختيار: مفهوم قوة الدفع الأمامية (إلى الأمام)، ومفهوم قوة الدفع الخلفية (إلــى الخلــف)، ومفهوم قوة الدفع الأمامية والخلفية (مزدوجة إلى الأمام والخلــف). ويمكــن الــتعرف علــى قوى الدفع بتحليل جدول المنتج ــ المســتخدم (Input-output) أو مــا يســمى أيضــاً بجدول المدخلات والمخــرجات. ويوضــح هــذا الجدول العلاقات التشابكية بين الصناعات والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك من خلال تحليل ما يسمى بمعاملات الإنتاج الفنية.

أ – مفهوم قوة الدفع الأمامية:

يتمثل مفهوم قوة الدفع الأمامية في قدرة الصناعة على خلق فرص اســتثمارية في المراحل التالية للعملية الإنتاجية لهذه الصناعة، وينتج هذا المفهــوم أثــراً يســمى "بأثــر التمويــن". فإذا كانت الصناعة (أ) منتجة لمســتلزمات الإنتاج التي تحتاجها الصناعة (ب)، فإن التوسع في الصناعة (أ) سيولد قوة دفع للصناعة (ب) تؤدي إلى توسعها. فإذا مثلت (أ) صناعة

الورق، والصناعة (ب) صناعة الدفاتر المدرسية، فإن التوسع في صناعة الـورق سـيؤدي إلى التوسع في صناعة الدفاتر المدرسية المعتمدة على الورق الذي تنتجه الصناعة (أ). أي :

الصناعة (أ) تنتج مستلزمات إنتاجية للصناعة (ب)

التوسع في صناعة الورق (أ) ⇐ التوسع في صناعة الدفاتر المدرسية (ب)

صناعة الورق (أ) تشكل قوة دفع أمامية لصناعة الدفاتر المدرسية (ب)

ب – مفهوم قوة الدفع الخلفية:

يتمثل مفهوم قوة الدفع الخلفية في قدرة الصناعة على خلق فرص اسـتثمارية في المراحل السابقة للعملية الإنتاجية، وينتج هذا المفهوم أثراً يسـمى "بأثر الأسواق". فإذا كانت الصناعة (ج) منتجة لمستلزمات إنتاجية للصـناعة (أ)، فـإن التوسـع في الصناعة (أ) سيؤدي لزيادة الطلب على منـتجات الصـناعة (ج) وبالتالـي زيادة الاستثمارت فيها. فإذا مثلت (أ) صـناعة السيارات، و(ج) صناعة البطاريات، وبما أن صناعة السيارات تسـتخدم البطاريات كمستلزمات إنتاجية، فإن التوسع في صناعة السيارات سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على البطاريات باعتبارها مستلزمات إنتاجية في صناعة السيارات ، وبالتالي زيادة الاستثمارات في صناعة البطاريات.

الصناعة (ج) تنتج مستلزمات إنتاجية للصناعة (أ)

التوسـع فـي صـناعة البطاريات (ج) سيكون نتيجة للتوسع في صناعة السيارات (أ)

التوسع في صناعة البطاريات (ج) ⇒ التوسع في صناعة السيارات (أ)

صناعة السيارات (أ) تؤدي إلى قوة دفع خلفية لصناعة البطاريات (ج)

ج – قوة الدفع المزدوجة (الأمامية والخلفية):

يـؤدي التوســع في بعض الصناعات إلى خلق قوى دفع مزدوجة الاتجــاه: أمامــية وخلفــية، وينتج هذا المفهوم أثراً يسمى "بأثر الكماشة". ويعــرف القطاع القائد أو الرائد في الاقتصاد، من خلال توليد قوى الدفع المــزدوجة هــذه. فالقطاع القائد، هو القطاع الذي يولد أكبر قدر من قوى الدفع الأمامي والخلفي في آن واحد. وغالباً ما يكون القطاع القائد صناعة وســيطة، تســبقها صناعات إنتاجية تقدم للقطاع القائد منتجاتها كمدخلات إنتاجــية ، وتلــيها صناعات إنتاجية أخرى يقدم إليها القطاع القائد منتجاته كمدخــلات إنتاجــية. ويــؤدي التوسع في القطاع القائد إلى توليد اختلال توازنــي فــي الصــناعات السابقة (قوة دفع خلفية)، واختلال توازني في الصــناعات اللاحقــة (قــوة دفع أمامية). ويكون اختلال التوازن بالنسبة للصــناعات السابقة بشكل اختناق أو نقص حيث ينخفض عرض المنتجات فــي تلــك الصــناعات بالنســبة لطلب القطاع القائد. بينما يأخذ الاختلال التوازنــي بالنســبة للصناعات اللاحقة شكل الفائض، حيث يزداد عرض منــتجات القطــاع القائد عن طلب الصناعات المستخدمة لمنتجاته. وتؤدي قــوى الدفــع الأمامية والخلفية عن طريق الاختناق والفائض، إلى زيادة الاستثمارات في الصناعات السابقة واللاحقة بآن واحد، مما يكون له أكبر الأثر في تحريض النمو الاقتصادي.

فمــثلاً يمكــن لصناعة النسيج (ب) أن تكون نموذجاً لقطاع قائد. فصناعة النسيج تحتاج إلى صناعة الخيوط (أ) وتستخدم منتجاتها لصناعة النسيج والأقمشة. وصناعة النسيج تقدم لصناعة الألبسة (ج) القماش اللازم لصــناعة الثــياب. فصناعة النسيج إذن هي صناعة وسيطة بين صناعتي

الخـــيوط والثـــياب. فعندما يتم التوسع في صناعة النسيج (ب) باعتبارها قطاعاً قائداً توجه إليه الدفعة القوية من الاستثمارات، فإن الطاقة الإنتاجية لصـــناعة النسيج سوف ترتفع. ويؤدي ارتفاع الطاقة الإنتاجية في صناعة النســـيج إلى ارتفاع الطلب على الخيوط، مما يؤدي إلى نقص واختناق في صـــناعة الخـــيوط نتيجة لعدم تمكنها من تلبية الطلب المتزايد من صناعة النســـيج. وبالمقـــابل، يـــؤدي التوسع في صناعة النسيج إلى ارتفاع حجم صـــناعة النســـيج من الأقمشة، مما يولد فائضاً في حجم الأقمشة المنتجة والتـــي تســـتخدمها صناعة الألبسة كمواد أولية فيها. لهذا، فإن التوسع في صناعة النسيج، قد ولد قوى دفع مزدوجة، خلفية بالنسبة لصناعة الخيوط، وأمامية بالنسبة لصناعة الألبسة. والاختلال الناجم عن التوسع في صناعة النســـيج، ولد فائضاً في منتجات صناعة النسيج (الأقمشة) التي تستخدمها صـــناعة الألبســـة، واختناقاً في المواد الأولية التي تتطلبها صناعة النسيج (الخـــيوط) والتي تقوم بتوفيرها صناعة الخيوط. وبالتالي، فإن قوى الدفع الأمامـــية والخلفـــية التي ولدتها الاستثمارات في قطاع النسيج ستؤدي إلى توسع مزدوج في الاستثمارات في كل من صناعتي الخيوط والألبسة.

صناعة الخيوط (أ) ⇒ صناعة النسيج (ب) ⇐ صناعة الألبسة (ج)

التوســـع فـــي صناعة الخيوط (أ) ⇒ التوسع في صناعة النسيج (ب) ⇐ التوسع في صناعة الألبسة (ج)

قوة دفع خلفية (أ) ⇒القطاع القائد صناعة النسيج (ب) ⇐قوة دفع أمامية (ج)

وبذلـــك، يمكـــن مفهوم قوة الدفع وتحديد اتجاهها، من حل مشكلة الـــدول النامية في اختيار القطاع القائد أو الرائد، الذي ستوجه نحوه الدفعة

القويـــة من الاستثمارات، لإحداث الإختلالات في معدلات النمو القطاعية الكفيلة بتوليد النمو الذاتي. وهي العناصرالتي تقوم على أساسها استراتيجية النمو غير المتوازن.

رابعاً: مقارنة استراتيجيتي النمو المتوازن والنمو غير المتوازن

تـــتفق استراتيجيتا النمو المتوازن والنمو غير المتوازن في بعض النقاط المشتركة، في حين تختلفان في نقاط أخرى.

أ. ففـــي حين تلتقي كل من الاستراتيجيتين في ضرورة الاعتماد على توجيه دفعة قوية من الاستثمارات لتحقيق النمو الذاتي، وأن جرعات الاســـتثمار الصـــغيرة ســـتؤدي بالتنمـــية إلـــى الفشل، فإن هاتين الاستراتيجيتين تختلفان في شكل التوزيع القطاعي للاستثمارات.

ب. وفـــي حين ترى استراتيجية النمو المتوازن ضرورة توزيع الدفعة القويـــة من الاستثمارات على أكبر قاعدة ممكنة من القطاعات وفي أزمـــنة مـــتقاربة بما يضمن النمو المتوازن لهذه القطاعات، ترى اســـتراتيجية النمو غير المتوازن ضرورة تركيز الدفعة القوية من الاستثمارات على صناعة أو قطاع رائد وإحداث نمو غير متوازن في معدلات النمو القطاعية.

ت. وفي حين توضح استراتيجية النمو المتوازن بأن ضيق مجال السوق هـــو العقـــبة الأساســـية في وجه النمو. فإن استراتيجية النمو غير المـــتوازن، تـــرى أن اتخـــاذ قرارات الاستثمار المؤدية إلى خلق الاختـــناقات والفوائض، انطلاقاً من اختيار القطاع القائد الذي يحقق أكبر قدر من قوى الدفع الأمامية والخلفية، هو العقبة الأساسية للنمو في البلدان النامية.

ث. وفي حين تتفق الاستراتيجيتان على أهمية دور التشابك والترابط بين النشـــاطات والقطاعات الاقتصادية، فإن استراتيجية النمو المتوازن تعـــتمد على مبدأ الوفورات الخارجية، بينما تستند استراتيجية النمو غـــير المتوازن إلى قوى الدفع الأمامية والخلفية، وذلك للتوسع في حجم الاستثمارات ولتحقيق النمو الذاتي للاقتصاد الوطني.

خامساً: تقييم استراتيجيتي النمو المتوازن وغير المتوازن

تشترك استراتيجيتا النمو المتوازن وغير المتوازن، بضرورة حقن الاقتصـــاد بدفعة قوية من الاستثمارات، وذلك لإعطاء الاقتصاد دفعة قوية تســـمح له بـــالانطلاق نحو النمو الذاتي. والوقع أن الطائرة حتى تقلع في الجو، فيجب أن تتوافر فيها شروط الدفع الذاتي وإمكانية الحركة السريعة. وهـــذا يتطلب أن تكون أجهزتها سليمة وتعمل بتناغم وتناسق. والغالب أن الطائـــرة التي تستطيع الإقلاع، تستمد قوى الدفع من ذاتها ومن محركها، ولن تجد صعوبة في الطيران. ولكن دفع هذه الطائرة بقوة خارجية كعربة ســـحب مثلاً، لا يمكن الطائرة من الإقلاع حتى ولو بلغت سرعة الإقلاع، لأنـــه بمجرد أن تتوقف القوة الخارجية عن الدفع، ستتباطأ حركة الطائرة وتـــتجه للتوقف. لذلك، فقضية النمو لا تتوقف فقط على حجم الاستثمارات أو كيفـــية توزيعها ،وإنما على بقية الشروط التي تسمح لتلك الاستثمارات بـــتحريض عملـــية الـــنمو واستمرارها، وهذا في الواقع ما تحتاجه الدول النامـــية. ولقد تمكنت بعض الدول النامية من حقن اقتصادها بدفعة قوية، عقب ارتفاع أسعار النفط وعوائده، ولكن هذه الدول لم تحقق معدلات نمو مســـتمرة، إذ ما أن انخفضت أسعار النفط حتى تباطأت حركة النمو فيها.

لذلك فالدفعة القوية ليست كافية ما لم تواكبها إجراءات اقتصادية واجتماعية وإدارية تتيح لهذه الدفعة القوية استمرار التأثير.

ولا تعـدو استراتيجيتا النمو المتوازن وغير المتوازن عن كونهما إطـاراً نظرياً لتصور مسار نموذجي للنمو الاقتصادي. ولئن تضمنت هذه الاسـتراتيجيات فـي ثناياها أفكاراً إيجابية مهمة تلقي الضوء على كيفية إحـداث الـنمو الذاتي، فإنما تتضمنان قصوراً فيما يتعلق ببعض الآليات المقـترحة لإحـداث هـذا الـنمو. لذلـك لا بد من تقييم عناصر هاتين الاستراتيجيتين وتبيان نقاط الضعف والقوة التي تتضمنهما.

1 – تقييم استراتيجية النمو المتوازن:

يمكن تقويم هذه الاستراتيجية من خلال النقاط التالية:

أ. تفـترض اسـتراتيجية النمو المتوازن توفر مرونة عرض مرتفعة للمـوارد الاقتصـادية البشـرية وغـير البشرية، وذلك للاستجابة لمتطلبات الدفعة القوية، ولكن من الصعب قبول مثل هذا الافتراض، خاصـة فـي الـدول النامـية التي تعاني من ضعف في مواردها الاقتصادية عموماً.

ب. تفـترض استراتيجية النمو المتوازن أن بمقدور الدولة إدارة عملية الاسـتثمار الموجهة إلى مشاريع إنتاجية مختلفة بكفاءة عالية. ولكن الـدول النامـية قـد لا تتوافر فيها الأطر الإدارية المؤهلة لاتخاذ قـرارات الاسـتثمار والمفاضـلة فيما بينها بما يخدم عملية النمو الاقتصادي.

ت. ركزت استراتيجية النمو المتوازن على جانب الطلب وتكامل الطلب وأغفلـت جانب العرض، مما يؤدي إلى وجود نقاط اختناق بسبب

عـــدم مرونة الجهاز الإنتاجي وانخفاض قدرته على تلبية احتياجات القطاعـــات الاقتصـــادية من السلع والخدمات الإنتاجية. وهذا يعني انخفاض مرونة عرض المواد الأولية والسلع الوسيطة والنهائية التي تحـــتاجها النشـــاطات الاقتصـــادية المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفـــاع أســـعارها نتـــيجة لارتفاع منافسة الحصول عليها من هذه النشاطات.

ث. يرى بعض منتقدي استراتيجية النمو المتوازن أن هذه الاستراتيجية قـــد أغفلت دور التخطيط في توجيه الدفعة الاستثمارية القوية. فهذه الاستثمارات الضخمة تحتاج إلى توجيه وتخطيط حتى لا تتضارب القـــرارات الاستثمارية مع بعضها بعضاً، وتتولد نقاط اختناق تعيق عملية النمو الذاتي. ولكن المدافعين عن هذه الاستراتيجية، يرون أن آلـــية السوق التي تقوم في إطارها استراتيجية النمو المتوازن كفيلة بتحقـــيق التناســـق والتناغم بين القرارات الاقتصادية عبر آلية اليد الخفية للنظام الاقتصادي الحر.

ج. انـــتقد بعض الاقتصاديين استراتيجية النمو المتوازن بأنها تقود إلى تعارض قطاع صناعي عصري ومتقدم، مع قطاع تقليدي راكد، مما يـــؤدي إلى تعميق ظاهرة الازدواجية أو الثنائية التي ورثتها الدول النامية من فترات الاستعمار السياسي.

ح. تعجز الدول النامية عن تحقيق قفزة نوعية في نشاط صناعي واحد، فكـــيف يـــتوقع مـــن هذه الدول تحقيق تلك القفزة في كل المجالات الصناعية دفعة واحدة، حتى لو توافرت لهذه الدول مصادر التمويل الخارجـــي والتجهـــيزات المســـتوردة اللازمـــة. وذلك لعدم قدرة

المؤسســـات الاجتماعــية والعادات والتقاليد من التكيف مع ظروف المجتمع الصناعي خلال فترة قصيرة.

2 – تقييم استراتيجية النمو غير المتوازن:

أ. كمــا هــو الحال في استراتيجية النمو المتوازن، أغفلت استراتيجية الــنمو غــير المتوازن دور التخطيط في توجيه استثمارات الدفعة القوية. فمن الضروري ألا تترك قرارات الاستثمار في الدول النامية للمــبادرة الفردية أو للتوزيع العشوائي غير المدروس. أضف إلى ذلك، أن اعتماد استراتيجية النمو غير المتوازن على الاستثمار في القطــاع القــائد، يتطلب تحديد القطاع القائد انطلاقاً من تحليل قوى الدفــع الأمامــية والخلفــية، وهــذا التحديد يتطلب دراسة وتحليلاً وتخطــيطاً ليس فقط على المستوى الكلي وإنما أيضاً على المستوى القطاعي.

ب. انــتقد مؤيــدو استراتيجية النمو غير المتوازن ، استراتيجية النمو المــتوازن بإغفالهــا لجانــب العرض عند توجيه الدفعة القوية من الاســتثمارات. وطالمــا أن اســتراتيجيتي الــنمو المتوازن وغير المــتوازن تشــتركان فــي ضــرورة توجــيه الدفعــة القوية من الاستثمارات، فإنه ما وجه لاستراتيجية النمو المتوازن يوجه بدوره لاستراتيجية النمو غير المتوازن.

ت. اعتمت استراتيجية النمو غير المتوازن على استغلال الاختلالات في معــدلات الــنمو القطاعية، وبين الصناعات والنشاطات المختلفة، والاستفادة من نقاط الاختناق والفوائض. والمشكلة في الدول النامية ليســت فــي إيجــاد تلــك الاختلالات بقدر ما هي في تحديد حجم

الاخـــتلالات، ومقدار الاختلال الأمثل الذي يضمن الاستمرار في عملية النمو الذاتي. كما أن استراتيجية النمو غير المتوازن لم تبين الآلية التي تتم بها تصحيح تلك الاختناقات والتغلب عليها.

ث. تـــبدو اســـتراتيجية النمو غير المتوازن أكثر واقعية في التعامل مع ظـــروف الـــدول النامية التي تحتاج إلى تطور تدريجي ينقلها من حالـــتها الراهـــنة إلـــى وضع أكثر تقدماً. ذلك لأن هذا الانتقال لا يتـــناول الجوانـــب الاقتصـــادية، بل يجب أن يتعداها إلى الجوانب الاجتماعـــية والسياســـية والتنظيمية، وهذا ما يصعب إنجازه بدفعة واحدة حسبما تقترحه استراتيجية النمو المتوازن.

ج. يـــؤدي تطبيق استراتيجية النمو غير المتوازن إلى تحقيق وفورات الحجم. فتوزيع الموارد المحدودة للدول النامية بين قطاعات متعددة وفي وقت واحد كما تقترحه استراتيجية النمو المتوازن، سيؤدي إلى إقامـــة مشروعات ذات طاقة إنتاجية منخفضة ومستوى تقني متدن، ممـــا يـــزيد من تكاليف الإنتاج. أما عندما تتركز الاستثمارات في مشـــروعات محددة، فمن الممكن استخدام الموارد بكفاية عالية، مما يسمح باستخدام تقنيات عالية تحقق وفورات الحجم وتخفض تكاليف الإنتاج.

ح. تقـــوم اســـتراتيجية النمو غير المتوازن على مبدأ ترابط النشاطات والصـــناعات والقطاعـــات، ولا تفترض في تحليلها وجود اقتصاد مغلق. ومع ذلك فإن هذه الاستراتيجية لا تعير اهتماماً كافياً لتسرب القوة الشرائية إلى الأسواق الخارجية. فإقامة مشروع صناعي معين فـــي بلـــد مـــتخلف لا يقود بالضرورة إلى اتساع الاستثمارات في

الصـــناعات المـــترابطة خلفـــياً أو أمامياً ، إذ قد يتم تلبية جزء من الطلب المتزايد بواسطة الاستيراد الخارجي، مما يحد من قوى الدفع الأمامية والخلفية.

خ. تقلل استراتيجية النمو غير المتوازن من أهمية الهيمنة الخارجية لأن الـــترابط بيـــن القطاعـــات والنشاطات لا يتجلى دوره إلا في إطار الاقتصـــاد المغلـــق. فإذا كانت الفروع الاقتصادية المقامة تستورد مســـتلزماته الإنتاجـــية من الخارج، فإن ذلك سيؤدي ليس فقط إلى إلغاء دور الترابط الداخلي، ولكنه يعمق من تبعية الاقتصاد الوطني للخارج.

وخلاصـــة القـــول، فإن كل من استراتيجيتي النمو المتوازن وغير المـــتوازن تتضمن نقاط ضعف وقوة، وتبقى إطاراً نظرياً للتحليل. وعلى الدول النامية الاستفادة من هاتين الاستراتيجيتين وفقاً لظروفها التنموية. فقد تعمـــد دولـــة نامـــية إلى انتهاج أسلوب النمو المتوازن في خطة ما لتعود وتســـتند إلـــى اســـتراتيجية النمو غير المتوازن في خطة أخرى. وتتعلق المفاضـــلة بيـــن الاســـتراتيجيتين بـــأهداف الدولـــة النامـــية، وإمكانياتها الاســـتثمارية، ومـــرحلة التنمـــية التي توصلت إليها، ومواردها الطبيعية والبشـــرية المتاحة. كما يجب التنويه، بتناول كل من هاتين الاستراتيجيتين للنمو الاقتصادي وليس للتنمية. والتنمية كما معلوم أشمل من النمو لتغطيتها للتغـــيرات البنـــيوية التـــي تحدث في أبعاد المجتمع المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

الفصل الثامن

الاستثمار الأجنبي المباشر

أثـــارت قلة من موضوعات التنمية الاقتصادية قدراً من الاهتمام والجدل الذي أثاره موضوع الاستثمار الأجنبي. فقد قيمت الآثار الإيجابية والســـلبية للاســـتثمار الأجنبـــي مـــن خـــلال احتســـاب عوائد وتكاليف الاســـتثمارات الأجنبية. ويبدو أن حدة الخلاف بين الاقتصاديين تضيق عـــند الحديث عن تأثير ونفوذ الشركات متعددة الجنسية على المتغيرات الاقتصـــادية الكلية التقليدية كإجمالي الناتج القومي والاستثمار والادخار ومعـــدل نمو القطاع الصناعي. ولكن تلك الخلافات تتسع عند تحليل آثار الاســـتثمار الأجنبـــي المباشر ممثلة بنشاطات الشركات المتعددة الجنسية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية. وبمعنى آخر، فإن التـــناقض حول دور وتأثير الاستثمارات الأجنبية على اقتصاديات الدول النامية، يرسي خلافاً جوهرياً حول طبيعة ونمط وصيغة العملية التنموية المـــرغوبة. ويـــتلخص الجـــدل الإيجابي والسلبي للاستثمارات الأجنبية المباشـــرة فـــي آثار تلك الاستثمارات في تقليص فجوات الادخار والنقد الأجنبي والإدارة، والعائد.

يتبيـــن أن الوضـــع المالـــي للدولة كما يعكسه ميزان مدفوعاتها ومستوى احتياطياتها النقدية لايتعلق فقط بميزان الحساب الجاري (التجارة الســـلعية) ولكـــن أيضـــاً من ميزان حساب رأس المال (صافي تدفقات

المـــوارد التمويلـــية المباشرة والعامة). وبما أن معظم الدول النامية غير المصدرة للنفط تعاني من عجز في ميزان الحساب الجاري، يمثل صافي الـــتدفق (نحـــو الداخـــل) مـــن المـــوارد المالـــية الأجنبية مكوناً هاماً لاستراتيجياتها التنموية في الأجل الطويل.

ويتخذ التدفق الدولي للموارد المالية شكلين رئيسيين. يتكون أولهما من الاستثمار الأجنبي المباشر وأغلبه من الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسية والتي يكون مقرها الرئيس في الدول الصناعية المتقدمة، ومـــن تدفقات رأس المال التمويلي من المصارف الدولية المباشرة التي زادت أنشطتها الإقراضية في أواخر السبعينيات وأسهمت في خلق أزمة ديـــون العالم الثالث. ويتألف ثانيهما من *معونات التنمية الحكومية* وتتخذ شكل "المعونة الأجنبية" وكلاهما من الحكومات الوطنية المنفردة أو من الوكالات الدولية المانحة.

وقـــد لعبـــت بعض العوامل دوراً حاسماً في النمو غير الطبيعي للتجارة الدولية وتدفق رأس المال أثناء الستينيات والسبعينيات، وذلك من خـــلال تطـــور نشـــاطات الشركات المتعددة الجنسيات. وتعرف الشركة مـــتعددة الجنسية بأنها مؤسسة أو مشروع يمتلك أو يسيطر على الأنشطة الإنتاجـــية فـــي أكـــثر مـــن دولة. وتمثل منشآت الأعمال الضخمة هذه ومعظمها في أمريكا الشمالية وأوربا واليابان فرصة فريدة مجموعة من المشاكل الخطيرة للعديد من البلدان النامية.

ولا يتصف الاستثمار الأجنبي المباشربأنه مجرد تحويل بسيط في رأس المال أو إنشاء مصنع محلي في دولة نامية، ولكن الشركات متعددة الجنسيات تحمل معها تقنيات الإنتاج، وأذواق وأنماط المعيشة، والخدمات

الإداريـــة، وممارســـة الأعمـــال المتنوعة، وتقنيات التسويق والإعلان، وظاهرة "نقل التسعير". وتشترك الشركات متعددة الجنسية في عدة أنشطة لا يتعلق أغلبها بآمال التنمية في الدول النامية التي تعمل فيه.

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر عملية تقوم من خلالها إحدى المنشأت بالاستثمار في مشروعات تقع خارج موطنها الأصلي الأم، بهدف ممارسة نوع من التأثير على عمليات تلك المشروعات[1]. وأشار تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لعام 1999، إلى شمول الاستثمار الاجنبي المباشر لعلاقة طويلة الأجل تعكس مصلحة دائمة هدفها السيطرة على كيان اقتصادي يقيم في دولة مضيفة. وبذلك يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار ذي علاقة طويلة الأجل، في اقتصاد دولة مضيفة. ويأخذ هذا الاستثمار شكل التملك الجزئي أو الكلي لمشروع اقتصادي في مجال التسويق أو البيع أو التصنيع أو الإنتاج السلعي أو الخدمي.

وتشـــمل الاســـتثمارات الأجنبية المباشرة، حسبما ورد في تقرير الاستثمار في العالم لعام 2002،[2] ثلاثة عناصر، هي:

- أسهم رأس المال: وهي مشتريات المستثمر الأجنبي للأسهم المالية لمشروع في دولة لا يقيم فيها.

---

[1] _ باركر، مشتاق: الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط. المجلة الاقتصادية السعودية، خريف 1998، ص:123.

[2] - UNCTAD, World Investment Report 2002, New York, 2002. p:291.

- **الأرباح المعاد استثمارها:** وتشمل الحصة من الأرباح غير الموزعة للأسهم.
- **القروض أو الديون الناجمة عن مبادلات بين الشركات** ، وتكون هذه القروض أو الديون قصيرة أو طويلة الأجل بين المستثمرين المباشرين (الشركات الأم) والمشاريع التابعة لهم.

ثانياً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر الأشكال المتعددة التالية:

1 – الاستثمار المشترك (Joint Venture): ويمثل مشاركة طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين، في تقديم رأس المال أو الخبرة او الإدارة أو براءات الاختراع أو هذه العوامل جميعاً، لأحد المشروعات الاقتصادية الإنتاجية أو التجارية أو الخدمية. ولا يعني الاستثمار الأجنبي المشترك قيام شركة أجنبية بتقديم كافة العوامل الإنتاجية للمشروع المقام في الدولة المضيفة، ولكنه يتطلب مشاركة مشروعات الدولة المضيفة بنسبة محددة من رأس المال، أو بتقديمه بعض عوامل الإنتاج، لقاء مشاركة الطرف الأجنبي بنسبة من رأس المال وتقديمه للتقنية والمعرفة (Know How) في مجال الإنتاج أو التصنيع أو الإدارة أو التسويق أو الاستخراج أو الخدمات. ويلقى هذا النوع من الاستثمار قبولاً من العديد من الدول النامية، لانخفاض درجة التحكم الأجنبي في مقدرات الاقتصاد الوطني، ولتطلع هذه الدول في نقل التقنية والخبرة جراء تلك المشاركة.

2 – الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي (Wholly-Owned Foreign Direct Investment): ويتمثل هذا

الـــنوع مـــن الاستثمارت بقيام المستثمر الأجنبي بإنشاء فروع للإنتاج أو التســـويق أولأي نوع آخر من النشاطات الاقتصادية في الدولة المضيفة. ويعد هذه الاستثمارات من أكثر النشاطات الاستثمارية تفضيلاً للشركات الأجنبـــية أو المتعددة الجنسية. وتتردد الكثير من الدول النامية في قبول هـــذا الـــنوع من الاستثمارات، خشية تزايد تبعيتها للعالم الخارجي ، وما يترتـــب علـــى ذلك من آثار سيئة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

3 – الاســـتثمار فـــي المناطق الحرة (Investment in Free Zone Trade):ويعني قيام المستثمر الأجنبي بالاستثمار في مشروعات اقتصـــادية إنتاجية أو تسويقية أو توزيعية أو خدمية في المناطق الحرة لـــدول من الدول. وكما هو معلوم، تعد المناطق الحرة جزءاً من التراب الوطنـــي للدولـــة المضـــيفة، ولكن لا ينطبق علىالاستثمار فيه القوانين والأنظمـــة المطـــبقة على التراب الوطني، وخاصة تلك الأنظمة المتعلقة بالتصدير والاستيراد والضرائب.

4 – مشـــروعات التجميع (Assembly Operations): وتأخذ هـــذه المشروعات شكل اتفاقيات بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يقوم بموجبها الشريك الأجنبي بتقديم مكونات الإنتاج لسلعة معينة (سيارة، كمبـــيوتر، ثلاجـــة، مكيف، الخ..) للشريك الوطني، لتصبح منتجاً نهائياً محلياً.

ثالثاً: مبررات الاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر

يرتـــبط مستوى الإنتاج ومعدل نموه حسب النظرية الاقتصادية، وبصورة رئيسة) بأربعة عوامل إنتاجية: قوة العمل المشاركة في العملية

الإنتاجية، ورصيد رأس المال، والموارد الطبيعية، والتقدم التقني. ويرى بعض الاقتصاديين أن رصيد رأس المال من أهم عوامل الإنتاج. وبما أن رصيد رأس المال يتغير بتغير تدفقات الاستثمار، فإن الاستثمار كذلك من العوامل المهمة في رفع مستوى رصيد رأس المال وبالتالي تحديد مستوى الناتج المحلي ومعدلات نموه.

ولزيادة مستوى رصيد رأس المال لابد إذن من الاستثمار، وهذا الاستثمار يحتاج إلى مصادر تمويلية. ويمول الاستثمار عادة من المدخرات الوطنية المحلية (ادخار القطاع العائلي، وقطاع الأعمال، والقطاع الحكومي). وفي الدول النامية، ينخفض مستوى الاستثمار لانخفاض مستوى الادخار والدخل، حسب آلية الحلقة المفرغة للفقر. وبالتالي، لا بد من كسر حلقة الفقر هذه بزيادة مستوى الاستثمار وربطه بمصادر تمويلية غير محلية.

ومنذ بداية الخمسينيات، قامت الدول النامية بالاقتراض الخارجي من الدول المتقدمة ومن المنظمات الدولية، ولكنها لم تفلح في كسر حلقة الفقر، وفي تحقيق معدلات نمو مرتفعة. ولاقت تلك الدول صعوبات في تسديد ديونها وتسديد خدمات تلك الديون (الفوائد)، مما حمل بعضها على إعادة جدولة دونها، وتمنع بعضها الآخر عن السداد، ومطالبة البعض بإعفاء الدول النامية من ديونها المتراكمة عليها. وباختصار، فإن الاقتراض الخارجي لم يؤد إلى كسر حلقة الفقر المفرغة، وتحقيق النمو الموعود، ولكنه أسهم بتراكم الديون الخارجية وتوليد مشكلة المديونية.

وبالنظر إلى حرص الجهات المقرضة للحصول على أصول قروضها وعدم التفريط بتلك القروض، وبما أن المدخرات المحلية

ضـــعيفة، وبما أن القروض الخارجية قد أدت إلى تفاقم مشكلة المديونية، فلم يبق أمام الدول النامية سوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة كطريق تحاول من خلاله رفع مستوى الاستثمار والدخل والنمو والمعيشة. وهكذا تم اقتراح الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمخرج لزيادة حجم الاستثمار، ورصيد رأس المال، كعامل مكمل للاستثمار المحلي الذي يتسم في الدول النامية بانخفاض مستواه.

ويهـــدف الاســـتثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة إلى رفـــع مســـتوى الاستثمار المحلي، ومن ثم رصيد رأس المال، والإنتاج الكلـــي والدخـــل الكلـــي، والدخل المتوسط، وممستوى معيشة المواطن. ويترافق ذلك مع توليد الفرص الوظيفية لأن رأس المال بحاجة إلى عمل يكمله في إتمام عملية الإنتاج. كما يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رفع مستوى الصادرات، وتقليص مستوى الواردات، وتوفير النقد الأجنبي الـــذي كـــان ينفق على الواردات وزيادة حصيلته من زيادة الصادرات، الأمـــر الـــذي يمكـــن من تمويل عملية النمو الاقتصادي التي تحتاج إلى استيراد رأس المال (الآلات والمعدات والمصانع، الخ..)، ورفع مستوى التقنـــية لأن الاستثمارات الأجنبية تتصف بكثافتها الرأسمالية لاستخدامها لـــرأس المال أكثر من العمل. كما تهدف الاستثمارات الأجنبية المباشرة مـــن خـــلال تدريب المواطنين على الأساليب والطرق الإنتاجية الحديثة على زيادة مهارتهم ورفع مستوى تأهيلهم، وبالتالي نقل التقنية وتوطينها.

أمـــا بالنســـبة للمستثمر الأجنبي، فإن الهدف الأساسي يتثمل في تحقـــيق الربح الأعظمي المرتبط بمستويات متدنية من المخاطرة، نتيجة لاســـتفادته مـــن المـــزايا النسبية للعناصر الإنتاجية المتوفرة في الدول

المضيفة، والتخلص من مشاكل العمالة المهاجرة (أعباء اجتماعية، تأمين صحي، تعليم، مشاكل اندماج الأقليات،..)، والتخلص من مشاكل التلوث التـــي تســـببها بعض الصناعات (الصناعات الثقيلة، الصلب، الكيماوية، الخ..) بإنتاجها في الدول النامية بدل الدول المتقدمة.

رابعاً: تطور رصيد وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة

نمت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نمواً سريعاً، فقد ارتفع حجمها من 2.4 بليون دولار عام 1962 إلى أكثر من 13 بليون دولار بحلول عام 1985، وإلى حوالي 1492 بليون دولار عام 2000. وقدمت الشـــركات متعددة الجنسية التي تتخذ الولايات المتحدة مقراً لها ما يقارب من نصف إجمالي التدفقات في السبعينيات. وتأتي معظم تلك الاستثمارات من المملكة المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا إضافة إلى الولايات المتحدة. وتركـــز معظـــم المتلقيـــن فـــي البلدان النامية مرتفعة الدخل كالبرازيل والمكســـيك والأرجنتيـــن واندونيســـيا وهونـــج كونج، رغم تغلغل نشاط الشركات متعددة الجنسية في كل الدول النامية تقريباً.

1 – تطور رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

ازداد حجـــم رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العقدين الماضيين زيادة كبيرة. ففي عام 1980، بلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم حوالي 636 بليون دولار، وفي عام 1990 بلغ 1872 بليون دولار، وفي عام 2000 بلغ 6258 بليون دولار، وفي عام 2001 بلـــغ 6846 بلـــيون دولار. وخلال افترة 1980–2001، ازداد رصيد

الاســتثمارات الأجنبية في العالم بأكثر من عشرة أضعاف، ونما بمعدل متوسط ثابت قدره 12% سنوياً.[1]

وتوزع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل غير متكافئ بين الدول النامية والمتقدمة. ففي عام 1980، بلغت حصة الدول المتقدمة من تلك الاستثمارات 61.3% وحصة الدول النامية 38.7%. أما في عام 2001، فبلغــت حصــة الدول المتقدمة 67.4%، وحصة الدول النامية 32.6%. وبذلــك فقــد زادت حصة الدول المتقدمة خلال 21 سنة من رصــيد الاســتثمارات الأجنبــية المباشرة بـــ 6.1 نقطة مئوية خسرتها بالطــبع الــدول النامــية، ممــا يفــيد بأن هناك اتجاهاً ملحوظاً لتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المتقدمة.

وفــي عام 1980، بلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية حوالي 48 بليون دولار، وارتفع عام 2000 إلى 85 بليون دولار، وعــام 2001 إلــى 93 بلــيون دولار. وهــذا يعنــي أن تلك الاستثمارات قد تضاعفت خلال 11 عاماً، بمعدل نمو متوسط ثابت قدره 6.2% سنوياً. وبمقارنة المعدل السنوي لنمو رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشــرة البالغ 6.2% مع المعدل العالمي البالغ 12%، يتضح أن معدل نمــو رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة يساوي تقريباً نصف المعدل العالمي خلال الفترة 1990-2001.

وفــي عــام 1990، بلغــت حصــة الــدول العربية من رصيد الاســتثمارات الأجنبية المباشرة في العالم 2.6%، ولكنها انخفضت عام 2001 إلــى 1.4% من الاستثمارات الأجنبية العالمية. وبالتالي، لا تعد

---

[1] – جميع البيانات الإحصائية مصدرها : UNCTAD, World Investment Report 2002. New York

الدول العربية دولاً مستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتقل حصة الـدول العربـية جميعاً عام 2001 البالغة 93 بليون دولار، عن حصة حصـة سنغافورا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة البالغة 104 بليون دولار، علماً بأن عدد سكان سنغافورا يساوي 4.13 مليون نسمة، وعدد سـكان العـالم العربي يساوي 288 مليون نسمة. بمعنى أن عدد سكان العالم العربي يساوي 70 ضعف عدد سكان سنغافورا، بينما لا تزيد نسبة رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن 0.9 من استثمارات سنغافورا.

وفـي عـام 2000، قـدرت نسبة رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشـرة بـ 20% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وقدرت هذه النسـبة بـ 17% فـي الدول المتقدمة، وبـ 31% في الدول النامية. وخـلال الفـترة 1995-2000، بلغ متوسط نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت 4.1% في العالم، و3.6% في الدول المتقدمة، و5.5% في دول الاتحاد الأوربي، و 5.7% في الدول النامية.، وبلغت هذه النسبة المتوسطة عام 2000، 22% في العالم، و25% في الدول المتقدمة، و 50% في دول الاتحاد الأوربي، و13.4% في الدول النامية.

2 - تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

بلـغ متوسـط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي خلال الفـترة 1990-1995، حوالي 225 بليون دولار، وبلغت تلك التدفقات عـام 2000، ما مقداره 1492 بليون ريال، وفي عام 2001، ما مقداره 735 بليون دولار.

وتوزعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1995-2000، بنسبة 66% للدول المتقدمة، و34% للدول النامية وبلغت هذه النسبة عام 2000، 84% للدول المتقدمة و36% للدول النامية، وبلغت عام 2001، 71% للدول المتقدمة و39% للدول النامية. وهذا ما يؤكد ازدياد حصة الدول المتقدمة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتقلص حصة الدول النامية منها.

ومن عام 2000 إلى 2001، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم من 1492 بليون دولار إلى 735 بليون دولار، بمعدل تناقص سنوي 51%. وقد بلغ معدل الانخفاض في الدول النامية 96%، وفي الدول النامية 14%.

أما في الدول العربية فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1995-2000، حوالي2825 بليون دولار، وفي عام 2000 ما مقداره 2419 بليون دولار، وفي عام 2001 ما مقداره 6024 بليون دولار. وقدرت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية خلال الفترة 1995-2000 بـ 1.25% من تدفقات الاستثمارات الأجنبية في العالم، في حين بلغت هذه النسبة 0.16% عام 2000، و0.82% عام 2001 وهذا ما يمثل 1% من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، و3% من حصة الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويتضح من هذه الإحصاءات، تباطؤ تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم خلال الفترة 2000-2001، نتيجة للركود الاقتصادي العالمي، وتباطؤ الاندماجات العالمية، وأحداث 11 سبتمبر، وضعف الثقة

بالاقتصاد الأمريكي بعد تكرار حالات الإفلاس والفساد الإداري في بعض الشركات الأمريكية العملاقة.

خامساً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

نتيجة للاعتقاد السائد بالآثار الإيجابية للاستثمارت الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي، تسعى دول العالم لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الإدارية والتنظيمية والتشريعية لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة. وتهدف الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تحقيق أعلى المعدلات الربحية المترافقة مع انخفاض معدلات المخاطرة. لذلك، فإن كل ما من شأنه أن يرفع معدلات الأرباح ويقلص معدلات المخاطرة يذجب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقامت دراسات عديدة لتحديد العوامل التي تؤثر إيجابياً أو سلبياً على تدفق تلك الاستثمارات، بقصد زيادة فعالية العوامل الإيجابية وتقليص دور العوامل السلبية. وقد صنفتت الدراسات التطبيقية أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعات: اقتصادية، وسياسية، واجتماعية وإدارية وتنظيمية. وتشمل العوامل الاقتصادية حجم السوق، ومستوى المعيشة، وقدرة الاقتصاد على النمو، وتوافر المزايا النسبية لبعض العناصر الإنتاجية، وتوافر الموارد الطبيعية الرخيصة، والانفتاح الاقتصادي، وانخفاض معدلات الضريبة، وانخفاض كل من مستوى المديونية الخارجية والعجز في موازنة الدولة والعجز في ميزان المدفوعات. وهناك العوامل السياسية كتوفر الاستقرار السياسي والاستقرار الأمني والحرية الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية والثقافية

كالانفـــتاح الثقافي والاجتماعي المتمثل بالترحيب بالاستثمارات الأجنبية. ويمكن استعراض هذه المحددات على النحو التالي:

1 – حجـــم الاقتصـــاد أو الســـوق: ويقصد بحجم الاقتصاد عدد الســـكان أو المساحة الجغرافية أو إجمالي الناتج المحلي للدولة المضيفة. ويرتـــبط حجـــم السوق أو الطلب المحلي عادة بحجم الاقتصاد. ويلاحظ ارتباط الاستثمارات الأجنبية المباشرة طردياً بحجم الاقتصاد المضيف.

2 – توافـــر العوامـــل الإنتاجـــية: تهـــدف الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق عوائد استثمارية مرتفعة في الدول المضيفة. ولولا تطلع المســـتثمر الأجنبـــي لتحقيق معدلات ربحية عالية في الدول المضيفة لما سعى للاستثمار في الاقتصادات الأجنبية. ويؤدي توافر العوامل الإنتاجية بأسعار متدنية وتكاليف رخيصة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية. ويلاحظ أن المستثمر الأجنبي يسعى للاستثمار في الدول التي تنخفض فيها تكاليف العمل، مما يؤدي إلى تقليص تكاليف الإنتاج ورفع معدلات الأرباح.

3 – توافـــر الموارد الطبيعية: يغري تواجد الموارد الطبيعية في بعـــض الـــدول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومثال ذلك توافر النفط والغاز والذهب و الفوسفات والأراضي الصالحة للزراعة والمياه، الخ..

4 – الانفـــتاح الاقتصادي: يؤدي الانفتاح الاقتصادي الناجم عن تســـهيل حـــركة الصـــادرات والـــواردات إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشـــر. فهذه الاستثمارات يهمها تصدير ما تنتجه إلى العالم الخارجي، كمـــا يهمهـــا الحصول على تسهيلات لاستيراد عناصر الإنتاج. ويعرف الانفـــتاح الاقتصادي بأنه نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلـــي الإجمالي. وبذلك يتوقع ارتباط الانفتاح الاقتصادي طرداً بحجم

الاســتثمارت الأجنبية المباشرة. وبناء على ذلك تسعى الدول النامية إلى فــتح اقتصاداتها وتسهيل إجراءات التصدير والإستيراد، وإزالة العوائق الإدارية التي تحد من التجارة الخارجية.

5 – اســتقرار سعر الصرف: تسعى الشركات متعددة الجنسيات في الاستثمار في الدول التي تستقر فيها معدلات الصرف، وذلك لتمكينها مــن تحويــل أرباحها ورأس مالها دون الخوف من تدني قيمته الحقيقية نتيجة لانخفاض القيمة الحقيقية للعملة المحلية.

6 – الفســاد الإداري: يعــيق الفساد الإداري تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتعمل الشركات الأجنبية على توجيه استثماراتها تجاه الــدول التي تنخفض فيها مستويات الفساد الإداري وتتوافر فيها الشفافية الإدارية.

7 – انخفــاض معدلات التضخم: يؤدي ارتفاع مستوى الأسعار المحلــية إلــى تقليص القوة الشرائية الحقيقية للعملة المحلية. لذلك، تتجه الاســتثمارات الأجنبــية إلــى الدول المضيفة التي تنخفض فيها معدلات التضخم المحلية، وذلك حفاظاً على القيمة الحقيقية لرأس المال والأرباح.

8– ارتفــاع معــدلات النمو الاقتصادي: يعبر ارتفاع معدل النمو الاقتصــادي عــن قــدرة الاقتصاد على النمو المستقبلي. ومن ثم يسعى المســتثمر الأجنبي توجيه استثماراته إلى الاقتصادات الواعدة التي ترتفع فــيها معدلات النمو الاقتصادي كمؤشر على قدرة تلك الاقتصادات على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المستقبل.

9 – توفر العمالة المدربة: يحتاج الإنتاج إلى عنصر العمل المؤهل والمــدرب. وكانــت الــدول المتقدمة تستقطب في الماضي هجرات من

العمالـــة الأجنبية. ولكن تنامي الشعور القومي في الدول المتقدمة بسبب ارتفـــاع معدلات البطالة فيها، حملها ضمن أسباب أخرى إلى نقل بعض نشاطاتها الإنتاجية نحو الدول التي تتوافر فيها العمالة الرخيصة بدل نقل العمالـــة الرخيصـــة إلى الدول المتقدمة. وبالطبع، يجب أن تكون العمالة المطلوبـــة مؤهلـــة ومدربـــة. ويمكن التعبير عن هذا المحدد للاستثمار الأجنبي بنسبة الإنفاق على التعليم من ميزانية الدولة، ومعدلات التعليم في مراحل التعليم المختلفة، وخاصة منها نسب التعليم الفني.

10 – انخفـــاض العجـــز فـــي موازنـــة الحكومة: يرتبط مستوى الاستثمارات الأجنبية عكساً بعجز موازنة الدولة، فكلما انخفض العجز في موازنـــة الحكومـــة، أو حققت تلك الموازنة فائضاً تحفزت الاستثمارات الأجنبية للتدفق. ويعكس عجز موازنة الدولة سوء إدارة الاقتصاد، وعدم قدرة الدولة على تمويل نفقاتها العامة.

11 – انخفـــاض العجـــز فـــي مـــيزان المدفوعات: يتوقع ارتباط الاســـتثمارات الأجنبـــية المباشرة عكساً بعجز ميزان المدفوعات، فكلما ارتفع عجز ميزان المدفوعات، يتوقع انخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشـــرة. إن عجـــز ميزان المدفوعات يعكس اختلال التوازن في أداء الاقتصـــاد المحلـــي إزاء الاقتصـــاد العالمي، لذلك تهرب الاستثمارات الأجنبـــية من التدفق لتلك الدول التي تعاني موازين مدفوعاتها من عجز كبير ومزمن.

12 – انخفـــاض المديونية الخارجية: تعاني كثير من الدول النامية مـــن ارتفاع مديونيتها الخارجية، مما يثقل كاهل الاقتصاد الوطني بأعباء

تسـديد الديـن وخدماته. ومن ثم يتوقع ارتباط تدفقات الاستثمار الأجنبي بعلاقة عكسية مع حجم المديونية الخارجية.

13 – الاسـتقرار السياسـي والاقتصـادي: يعـد الاسـتقرار السياسي والاقتصـادي من العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. فرأس المـال عمومـاً ورأس المـال الأجنبي على وجه الخصوص يبحث عن الأمان والاستقرار، ويتحاشى الاضطرابات وعدم الاستقرار.

14 – توفـر البنية التحتية: تعد البنية التحتية من شبكات الطرق والسكك الحديدية والاتصالات والمطارات ومحطات توليد الكهرباء وتحلية المياه والموانـئ، مـن العوامل الأساسية لتوفر قطاع اقتصادي قوي. وتسعى الاسـتثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول المضيفة التي تتوافر فيها بنية أساسـية قويـة وتجهيزات رأسمالية متطورة، لما لهذه العوامل من دور محفز ومساند لعملية الإنتاج. وبصورة مقابلة تبتعد الاستثمارات الأجنبية عن الدول التي تتسم بتخلف بنيتها الأساسية، لعدم توفر البيئة الاستثمارية الملائمة للربح والإنتاج والاستثمار.

15 – أهمـية القطـاع الخاص تبتعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الدول المضيفة التي يسيطر فيها القطاع العام على الفعاليات الاقتصادية، وتمـيل للـتدفق نحـو الاقتصادات التي يلعب فيها القطاع الخاص دوراً مركزياً في النشاطات الاقتصادية. أما في الدول التي انتهجت سابقاً نظاماً اقتصاديا اشتراكياً أو مركزياً، فإن كثافة برامج التخصيص وسعي الدولة لإحـلال القطـاع الخـاص محـل القطـاع العام من العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. فكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تقـــوم على شراء وتشغيل مشروعات القطاع العام التي تحتاج إلى إعادة هيكلة وتنظيم.

16 – الإعفاءات الضريبية: تتدفق الاستثمارات الأجنبية نحو الدول التي تمـــنح مميزات وإعفاءات ضريبية مقارنة بالاستثمارات المحلية. وتتمح قوانيـــن الاستثمار الأجنبي المباشر تلك الاستثمارات إعفاءات ضريبية على الأرباح ورأس المال واستيراد الآلات والمعدات والمواد الأولية، كما تـــنمحها الدول المضيفة إعفاءات على الصادرات، مما يرفع أرباح تلك الاستثمارات ويقلص تكاليفها، ويزيد في قدرتها التنافسية.

وبالإضافة إلى العوامل السابقة، هناك محددات كثيرة للاستثمارات الأجنبـــية المباشـــرة كـــالموقع الجغرافـــي، ومخاطر التشغيل، وتبسيط الإجراءات والأنظمة الإدارية وتوافر المعلومات والبيانات الإحصائية عن وضع السوق وتوافر إمكانات التمويل المحلية، الخ...

سادساً : الآراء المحبذة للاستثمار الأجنبي المباشر

انبثقـــت المجـــادلات التـــي تحبذ الاستثمار الأجنبي من التحليل النيوكلاســـيكي لمحـــددات النمو الاقتصادي. ويعد الاستثمار الأجنبي من الأدوات المقترحة لملء الفجوات الناجمة عن اختلال العرض والطلب في كـــل من الادخار المحلي والنقد الأجنبي والايردات الحكومية والمهارات الإداريـــة، وذلـــك لبلوغ أهداف النمو والتنمية الاقتصادية. وكمثال عن تحلـــيل فجوة الادخار والاستثمار، يمكن استخدام نموذج هارود ودومار للنمو الاقتصادي ($g=s/k$)، حيث توجد علاقة مباشرة بين معدل الادخار (s) ومعـــدل نمو الناتج (g) ، ومعامل رأس المال للناتج (k). فإذا كان الهـــدف هـــو التوصل لمعدل نمو اقتصادي يساوي 7% سنوياً، ومعامل

رأس المـــال للناتج 3، فإن المعدل السنوي للادخار المطلوب تحقيقه هو 21%. وإذا كان معدل الادخار المحلي الممكن تفعيله يساوي 16%، فإن فجـــوة الادخار المحلي تساوي 5%. لذلك، فإن الاعتقاد السائد يتمثل في زيـــادة مقـــدرة الاقتصـــاد علـــى تحقيق هدفه التنموي فيما لو تمكن من التوصل إلى موارد تمويلية أجنبية (عامة أو خاصة). لذلك يكمن الإسهام الأول للاستثمار الأجنبي في ملء الفجوة بين معدل الاستثمار المستهدف ومعدل الادخار المحلي، وذلك عندما يتمثل الهدف من العملية التنموية في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويمـــثل الإســـهام الثانـــي للاستثمار الأجنبي في ملء الفجوة بين الاحتياجات المستهدفة من العملات الأجنبية وصافي محصلات التصدير مضـــافاً إلـــيها صافي المعونة الحكومية الأجنبية، وهذا ما يسمى بفجوة الـــتجارة أو بفجـــوة العملة الأجنبية. ويعتقد البعض أن تدفق رأس المال الأجنبـــي المباشـــر يقلص العجز الجزئي أو الكلي للحساب الجاري في مـــيزان المدفوعات. ولكن تقييم سياسة إحلال الواردات قد بين أن إقامة الشـــركات مـــتعددة الجنســـية فـــروعاً لها في الدول النامية خلف ستار الـــتعريفات الجمركـــية ونظـــام الحصص، ذو نتائج سلبية على كل من المـــيزان التجاري وميزان المدفوعات. كما تبين كذلك أن فجوة العملات الأجنبـــية تـــتفاقم عادة من استيراد الشركات المتعددة الجنسية، المعدات الرأســـمالية والمنتجات الوسيطة، من فروعها المتعددة بأسعار تضخمية. كمـــا تتفاقم تلك الفجوات نتيجة لتحويل هذه الشركات لأرباحها وأتاواتها وفوائد قروضها خارج الدول المضيفة، مما يؤدي إلى نزيف مستمر من العملات الأجنبية التي تثقل كاهل ميزان المدفوعات.

وتــأمل الدول النامية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة إيــرادات الدولــة وذلك عن طريق ضرائب الأرباح التي تفرضها على الشركات المستثمرة، وضرائب الأرباح الناجمة عن مشاركة المستثمرين المحليين لرأس المال الأجنبي. وبزيادة تلك الإيرادات تتوقع الدول النامية تحريــر جــزء من مواردها المالية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية. وبذلــك يبيــن أنصــار الاستثمار الأجنبي أن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية يؤدي إلى تقليص فجوة الموارد المالية للدولة.

ويــؤدي الاســتثمار الأجنبــي المباشر إلى تقليص فجوة الموارد البشــرية المؤهلــة. فالشركات المتعددة الجنسية تنقل خبراتها في الإدارة والتنظــيم والمعــرفة التقنية وأساليب الإنتاج إلى الدول التي تعمل فيها، وذلك عبر تغطية جزء من تلك الخبرات بالعمالة المحلية التي تتعهد تلك الشــركات بتأهــيلها وتدريبها ونقلها عبر البرامج التدريبية وعن طريق التعليم من خلال الممارسة. وبذلك فمن المتوقع أن تعلم وتؤهل الشركات المــتعددة الجنســية المــدراء المحليين حول كيفية إجراء الاتصالات مع المصارف الدولية، والبحث عن مصادر التمويل، وإيجاد المنافذ لتصريف المنتجات المصنعة، والاستخدام الأفضل لأساليب التسويق.

وبذلــك يبرر أنصار الاستثمار الأجنبي المباشر دخول الشركات المــتعددة الجنسية للاستثمار في الدول النامية بتقليص الفجوات الأربعة: فجــوة الادخــار، فجــوة العملات الأجنبية، فجوة موارد الدولة، وفجوة الموارد البشرية.

سابعاً: الآراء المعارضة للاستثمار الأجنبي المباشر

أما المعارضون للاستثمار الأجنبي عبر أنشطة الشركات المتعددة الجنسية، فيعتمدون على مجموعتين من المبررات: اقتصادية، وإيدولوجية. ومن الممكن الاعتراض على مبررات الاستثمار الأجنبي المباشر بتقليصه للفجوات الأربعة على النحو التالي:

1 – رغم توفير الشركات المتعددة الجنسية لرأس المال، فإن هذه الشركات قد تخفض من مستويات الادخار المحلي ومعدلات الاستثمار نتيجة لإضعاف التنافس في إطار اتفاقات الإنتاج المعقودة بين الشركات متعددة الجنسية والدول المضيفة. فالشركات متعددة الجنسية قد تعزف أو تخفق في إعادة استثمار أرباحها في الدولة المضيفة. كما أن تلك الشركات قد تولد دخولاً إضافية لفئات المجتمع ذات الميول الادخارية المنخفضة، وتمد المجتمع بسلع استهلاكية وسيطة بدل استيرادها لسلع استهلاكية نهائية من فروعها وراء البحار. لذلك يرتفع مستوى الاستهلاك وينخفض مستوى الادخار نتيجة للدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسية بإحلال منتجات ذات قالب وطني بدل منتجات أجنبية مستوردة. ولكن المنتجات الوطنية هذه مصنعة بمواد أجنبية تستوردها الشركات المتعددة الجنسية من فروعها المختلفة بأسعار باهظة. وبذلك فإن ارتفاع أسعار هذه السلع سيؤدي بالضرورة إلى امتصاص جزء متزايد من الدخول عبر قنوات الاستهلاك النهائي، وتخفيض الميول الادخارية للمواطنين. أضف إلى ذلك أن الشركات متعددة الجنسية تسعى باستمرار إلى فرض فوائد عالية على القروض الرأسمالية التي تستدينها الدول

المضـــيفة من فروع الشركات متعددة الجنسية وبوساطة الفرع المستثمر في الدول المضيفة.

2 – رغـــم أن اســـتثمارات الشـــركات متعددة الجنسية تؤدي مبدئياً إلى تحسين وضع التبادل الأجنبي للبلدان المضيفة، إلا أنها قد تؤدي في الأجل الطويـــل إلى خفض عائدات الدولة من النقد الأجنبي. وقد يتدهور وضع الحســـاب الجـــاري نتيجة لاستيراد المنتجات الوسيطة والسلع الرأسمالية المرافقة للاستثمار الأجنبي المباشر، كما يسوء وضع الحساب الرأسمالي نتـــيجة لعـــودة الأرباح والفوائد ورسوم الإدارة والأتاوات إلى المواطن الأصلية للشركات المتعددة الجنسية.

3 – علـــى الـــرغم من إسهام الشركات المتعددة الجنسية فعلياً في رفع الموارد المالية للدولة المضيفة، إلا أن إسهام تلك الشركات في زيادة تلك المـــوارد أقـــل بكثير مما هو مفترض نتيجة لاستفادة تلك الشركات من الإعفاءات الضريبية، وحصولها على امتيازات في رفع حجم استثماراتها، والدعم المستمر الذي يتلقاه رأس المال الأجنبي من القطاع العام وحصوله على حماية الحكومات المضيفة.

4 – قد لا يكون للإدارة ومهارات التنظيم والتكنولوجيا والاتصالات التي توفرها الشركات متعددة الجنسية أثر كبير في تنمية العنصر البشري في الـــدول المضيفة. وغالباً ما تقوم الشركات متعددة الجنسية بإعاقة استفادة العنصـــر البشـــري المحلـــي مـــن الخبرات المتاحة نتيجة لسيطرة هذه الشـــركات على الإدارة والتنظيم والأسواق. إضافة إلى أن قيام الشركات مـــتعددة الجنســـية بتقسيم العملية الإنتاجية إلى عدة مراحل موزعة على

فروعها العديدة في كثير من الدول، يجعل من العسير على خبراء الدول المضيفة معرفة التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج.

أمـــا الانـــتقادات الحقيقـــية للاســـتثمار الأجنبي المباشر، فقد وردت في اعتراضات الدول النامية المضيفة التالية:

1 – يلاحـــظ أن تأثـــير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية غير متكافـــئ. ففـــي بعـــض الأحيان، تقوي أنشطة الشركات متعددة الجنسية الهياكل الاقتصادية الثنائية، وتزيد من التفاوت في توزيع الدخول، وتميل إلى تغليب مصالح فئة قليلة من العمال الذين يتقاضون أجوراً مرتفعة في القطاع الحديث على حساب مصالح بقية العمال ذوي الأجور المنخفضة. وتغـــير تلك الاستثمارات اتجاه استخدام الموارد الاقتصادية في المجتمع بعيداً عن إنتاج الغذاء الضروري إلى إنتاج السلع الكمالية التي تفي بحاجة نخـــبة محـــدودة من أفراد المجتمع. وتزيد تلك الاستثمارات من اختلال الـــتوازن بين الفرص الاقتصادية في الريف والحضر عن طريق اختيار مواقعهـــا فـــي المـــناطق الحضرية، مما يؤدي إلى تسارع تدفق تيارات الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر.

2 – تنـــتج الشـــركات متعددة الجنسية عموماً منتجات غير أساسية (تلك المطلوبة من الأقلية الغنية من السكان المحليين)، وتنشط أنماطاً استهلاكية عن طريق الإعلان والقوة الاحتكارية بالسوق. وتقوم الشركات المتعددة الجنســـية باســـتخدام تقنـــيات إنتاجية كثيفة رأسمالياً وغير مناسبة للدول المضيفة. ولعل هذا هو المجال الأكبر لانتقاد الشركات متعددة الجنسية.

3 – نتـــيجة للطبـــيعة المباشـــرة لنشـــاطات الشركات متعددة الجنسية، تخصـــص المـــوارد المحلية في مشروعات غير مرغوب فيها اجتماعياً.

وهذا يؤدي بالتالي إلى تضخيم التفاوت بين الأغنياء والفقراء، وإلى عدم توازن خطير بين الفرص الاقتصادية في الحضر والريف.

4 – تستخدم الشركات متعددة الجنسية قوتها الاقتصادية للتأثير على السياسات الحكومية في اتجاهات غير مفيدة للتنمية. وتتمكن تلك الشركات من انتزاع امتيازات اقتصادية وسياسية ضخمة من حكومات الدول النامية المضيفة، وتأخذ تلك الامتيازات أشكالاً مختلفة كالحماية المكثفة للمنتجات، والتخفيضات الضريبية، والحصول على موافقات الاستثمار، وتوفير مواقع رخيصة للمصانع ، والحصول على خدمات اجتماعية وسياسية. ونتيجة لذلك، فإن الأرباح المباشرة التي تحققها الشركات متعددة الجنسية قد تفوق المنافع الاجتماعية. وفي بعض الأحيان، تكون العائدات الاجتماعية سلبية في البلد المضيف. كما يمكن لهذه الشركات تجنب الضرائب المحلية عن طريق تضخيم ثمن المنتجات الوسيطة المشتراة من فروعها وراء البحار كي تخفض من أرباحها المحلية المعلنة. وتسمى هذه الظاهرة المعروفة باسم "نقل التسعير" وهي ممارسة أساسية للشركات متعددة الجنسية والتي لا تستطيع الحكومات المضيفة أن تمارس سلطة كبيرة عليها طالما اختلفت معدلات الضريبة على الشركات المساهمة من بلد لآخر.

5 – وقد تفسد الشركات متعددة الجنسية اقتصاديات البلدان المضيفة عن طريق الضغط على المنظمين المحليين، واستخدام معلوماتهم المتقدمة واتصالاتهم الخارجية ومهاراتهم الإعلانية لإبعاد المنافسين المحليين والقضاء على المشروعات الصغيرة المحلية المنافسة.

6 – أمـــا علـــى المســـتوى السياسي، فيخشى أن تحكم الشركات متعددة الجنســـية قبضـــتها علـــى الأصول المحلية والوظائف، وبالتالي تستطيع ممارســـة نفوذ واضح على القرارات السياسية على كل المستويات. وفي الحالات المتطرفة، قد تتمادى الشركات المتعددة الجنسية إما مباشرة عن طريق إفساد الذمم لتفسد المسؤولين الحكوميين على أعلى المستويات عن طـــريق الرشاوى المقدمة إليهم، أو عن طريق غير مباشر بالإسهام في حفـــلات الصداقة السياسية وإفساد العملية السياسية للدول المضيفة (كما حـــدث في السبعينيات على سبيل المثال في تشيلي نتيجة لنشاطات شركة أي تي تي).

ثامناً: التوفيق بين المؤيدين والمعارضين للاستثمار الأجنبي المباشر

يـــتركز الجـــدل الحقيقـــي لآثار الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية على أحكام إيديولوجية حول طبيعة ومعنى التنمية الاقتصادية. ويمـــيل المدافعـــون عن الاستثمار الأجنبي المباشر إلى "حرية الأسواق، والمشروعات المباشرة، وترك الأمور تسير في مجراها" . ويؤمن هؤلاء المؤيديـــن في فاعلية وفائدة آلية السوق الحرة التي تعرف غالباً " بسياسة رفع اليد" من جهة الحكومات المضيفة. وتقوم العمليات الفعلية للشركات مـــتعددة الجنسية نحو احتكار البيع واحتكار الشراء. ويتم تحديد الأسعار غالباً نتيجة للمساومة الدولية أكثر من تفاعل العرض والطلب في السوق الحرة.

ويـــندفع المعارضون للاستثمار الأجنبي المباشر بالشعور بأهمية السيطرة الوطنية على الأنشطة الاقتصادية المحلية، والتقليل من علاقات الســـيطرة والتبعية بين الشركات متعددة الجنسية القوية وحكومات العالم

الثالـــث. ولا ينظر المعارضون لتلك الشركات الضخمة كعوامل مساعدة للتغيـــر الاقتصـــادي وإنمـــا يعتبرونها وسائل مضادة للتنمية، ومدعمة للهـــياكل الاقتصـــادية الثنائية، ومعمقة لمظاهر عدم المساواة، بمنتجاتها وتقنياتها غير الملائمة. لذلك ينادي بعض المعارضين بحق المصادرة أو التأمـــيم مـــع تعويض جزئي للمشروعات التي يمتلكها الأجانب، ويطالب آخرون بمزيد من التنظيم المتشدد على الاستثمارات الأجنبية، ووقفة أكثر حزماً عند تفاوض الحكومات المضيفة مع المستثمرين الأجانب،

وقـــد تباطأت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية في عقد الثمانينيات بمقارنتها بالعقود الثلاثة السابقة لها نتيجة لتباطؤ التجارة العالمـــية وتدهـــور أزمـــة ديون العالم الثالث. ولا يزال الجدل قائماً بين مؤيـــدي ومعارضـــي الاستثمار الأجنبي المباشر دون التوصل إلى نتائج قاطعـــة حـــول أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية. ومن الواضح أن أي تقييم لدور الشركات متعددة الجنسية في التنمية يتطلب دراسات لكل حالة علـــى حدة للشركات المتعددة الجنسية في بلدانها المضيفة. وبشكل عام، يعـــد الاســـتثمار الأجنبي المباشر محفزاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طالمـــا توافقـــت مصـــالح الشركات متعددة الجنسية مع حكومات الدول المضيفة، دون أن يؤدي ذلك إلى تفاقم في الثنائية وسوء توزيع الدخول. وبمـــا أن الشـــركات مـــتعددة الجنسية تهدف إلى تعظيم أرباحها مع قلة اهتمامها بالتأثير المحلي لأنشطتها على المدى البعيد، فإن آراء معارضي الاستثمار الأجنبي المباشر تلقى قبولاً من حكومات الدول النامية. وغالباً مـــا تتعارض أهداف الشركات متعددة الجنسية المتمثلة بتعظيم الأرباح، وأولويـــات التنمـــية التي تسعى الدول المضيفة لتحقيقها. ومهما يكن من

أمر، فإن تقوية الموقف التفاوضي للدول المضيفة للمشاركة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وجعل هذا الاستثمار أكثر ملائمة لاحتياجات التنمية طويلة الأجل، إضافة إلى توفير الفرص المربحة للمستثمرين الأجانب، قد يحقق مصالح الطرفين المشاركين في هذا الاستثمار. ومن المفيد أيضاً إيجاد بعض أشكال الضمانات المحلية والدولية لحد أدنى من العوائد للاستثمارات الأجنبية، لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو الدول النامية التي تحتاج هذا النوع من التعاون الاستثماري المشترك، مما سيقلل مخاطرة ذلك الاستثمار ويحفز الشركات المستثمرة لتبنى مشاريع طويلة الأجل لتطويع وتأهيل التقنية في الدول النامية. وفي هذه الحالة سيكون صافي العائد الاجتماعي للاستثمار الأجنبي المباشر موجباً على التنمية (محصلة أرباح الشركات متعددة الجنسية ومكاسب الدول المضيفة من نقل وتوطين التقنية). ومهما تكن تلك المحصلة، فمن المفيد والممتع تحليل اتجاهات وطبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر، ودور الشركات متعددة الجنسية، وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية في الدول المضيفة، خلال السنوات الماضية على ضوء نتائج آثارالاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي.

وباختصار، يمكن القول بأن للاستثمارات الأجنبية المباشرة مزايا ومساوئ، وأن على الدول النامية الترحيب بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تحقق لها المزايا والمكاسب، وتغلق الأبواب أما الاستثمارات الأجنبية التي تتصف بمساؤها وآثارها السلبية. ويتوجب على الدول المضيفة عموماً، انتقاء المشروعات التي تدخل ضمن إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والترحيب بالمشروعات الصناعية التي

تـــؤدي إلـــى نقل التقنية وتوطينها، وتبتعد عن المشروعات الخدمية ذات الآثـــار الهامشـــية علـــى النمو الاقتصادي. كما يجب على الدول النامية عمومـــاً، الاعـــتماد علـــى الذات في تأمين مصدر التمويل الاستثمارية، وتشـــجيع المدخرات المحلية، مما يعني ترشيد الاستهلاك النهائي. وهذا يـــتعارض مـــع ما نلاحظه في دول كثيرة من إقامة مهرجانات التسوق، وتـــرويج الســـلع غير المنتجة محلياً، وذات الطابع الاستهلاكي الكمالي. وهذه البرامج تؤدي إلى تبديد المدخرات الوطنية. والأجدر أن تنهج الدول النامـــية سياســـة ترشـــيد الاســـتهلاك العائلي والحكومي لرفع مستويات المدخرات الوطنية بدل تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن تعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر مكمل للاستثمار المحلي وليس بديلاً عنه.

التنمية والتخطيط

أ. د. ممدوح الخطيب

أستاذ الاقتصاد –كلية العلوم الإدارية

جامعة الملك سعود

1424هـ/2003م

الباب الثاني

التخطيط الاقتصادي

مقـــــدمـة

يشـــغل التخطيط الاقتصادي أهمية كبيرة في الأدبيات الاقتصادية. فخلال الحرب العالمية الأولى، استخدمت الدول الأوربية أسلوب التخطيط لتعبـــئة جهودهـــا العسكرية وتحويل اقتصادها إلى اقتصاد حرب. وأدى انتشـــار الأفكـــار الكينزية لإعطاء دفعة قوية للتخطيط الاقتصادي وتدخل الدولة، بعد أن أودت أزمة الكساد العالمي لعام 1929 بدعائم نظام السوق الأساسية. وبعد الحرب العالمية الثانية قامت دول أوربا الغربية بتبني نوع من التخطيط وذلك لمعرفة احتياجاتها من المساعدات الأمريكية التي أخذت شـــكل خطة مارشال. وحاولت الدول الرأسمالية تنشيط اقتصادها المتعثر عـــن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي، مما حمل تلك الدول على إعداد خطط إنفاقية لمعرفة آثار ذلك الإنفاق على النمو الاقتصادي. وسعت الدول النامية لتبني أسلوب التخطيط وذلك لتضييق الفجوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة. وساعد على ذلك سلوك المنظمات الدولية التي قدمت المساعدات والقروض لهذه الدول بناء على احتياجاتها المصاغة في خططها التنموية. أمـــا الـــدول الاشـــتراكية، فقد انتهجت أسلوب التخطيط المركزي الشامل لتسيير شؤونها الاقتصادية، محققة معدلات نمو مرتفعة.

وساعد على تطور تقنيات التخطيط وأساليبه، ما شهدته الحواسيب مـــن انتشـــار واسع، سمح بمعالجة البيانات الإحصائية الغنية التي تفرزها المســـوحات المخـــتلفة وبـــيانات الحسابات القومية. وانتشار تقنيات جديدة للتخطـــيط كالمصفوفة الاجتماعية ونماذج التوازن الحسابية الشاملة. وهكذا يتضـــح أن التخطيط الاقتصادي علم متجدد، لم يندثر بالضرورة مع انهيار الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي. لأن هذا العلم هو الأسلوب الأمثل لتحقيق

التنمـــية والاستقرار الاقتصادي في معظم دول العالم على اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية.

يســـعى هذا الباب إلى توضيح التطور التاريخي لأسلوب التخطيط الاقتصادي في العالم، والتعريف بالتخطيط الاقتصادي والخطة وارتباطهما بالمشكلة الاقتصادية، ويتناول مفهوم الرفاهية والكفاءة في استخدام الموارد حســب نظـــام المنافسة الكاملة، ثم يستعرض حالات فشل السوق التي تعد كمـــبررات للتخطـــيط الاقتصـــادي كالســـلع العامة والتأثيرات الخارجية والاحـــتكار الطبيعـــي، ومـــن ثم يتضمن المؤلف تعريفاً بأنماط التخطيط الاقتصادي المختلفة انطلاقاً من عدة معايير. كما يتناول المؤلف خصائص التخطـــيط الـــناجح ومقوماتـــه ومراحل إعداد الخطة الاقتصادية. ويشمل المؤلـــف دراســـة لأهم الأساليب الفنية للتخطيط ومنها الموازين السلعية، وأســـلوب المدخلات والمخرجات التي طورها ليونتيف، وأسلوب البرمجة الخطية. ويغطي المؤلف شرحاً لتخطيط بعض الأنشطة الاقتصادية المختلفة كالاستهلاك واستعراض لجهود المملكة العربية السعودية التنموية من خلال خططها التنموية الخمسية السبعة التي تنتهي آخرها عام 1424.

ولا بـــد مـــن الإشـــارة هـــنا إلى أن هذا المؤلف ما هو إلا تجميع للمحاضرات التي ألقيت على طلاب قسم الاقتصاد في جامعة الملك سعود، وأنه يحتاج إلى تغطية موضوعات عديدة لا يتسعها الإطار الزمني للمقرر. كما أن هذا المؤلف لا يدعي الكمال، فهناك العديد من الموضوعات التي لم تـــناقش كالمصـــفوفة الاجتماعـــية (SAM Matrix)، ونماذج التوازن الحسابي الشامل (CGE Model)، ولكننا نأمل استكمالها وإدراجها، بإذن الله، في طبعات قادمة.

الفصل التاسع

تاريخ التخطيط وماهيته وتعريفه

أولاً: تاريخ التخطيط الاقتصادي وتطوره

عــرف الإنسان التخطيط منذ القدم، وانتهجه لحل أموره ومشكلاته المهمــة. فقــد ورد في القرآن الكريم في سورة سيدنا يوسف كيف انشغل عزيز مصر بحلمه وطلب تأويل رؤياه، "يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بقــرات ســمان يأكلــن سبع بقرات عجاف، وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات، لعلي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون. قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلاً مما تأكلون. ثم يأتي من بعد ذلك عام فــيه يغاث الناس وفيه يعصرون"[1]. وقام الناس بزراعة مكثفة للقمح خلال ســبع سنين، يدخرون من إنتاجهم أقصى ما يمكنهم، وذلك تحسباُ لسنوات الجفاف التي ستستنفذ ما ادخروا في سنوات الخير.

وكــان العــالم النرويجي كريستيان شوبنهيدر أول من أبرز فكرة التخطــيط الاقتصادي في بحث نشره عام 1910. حيث اعتبر ذلك البحث بمــثابة ولادة لــنهج التخطيط الاقتصادي في العصر الحديث.[2] وتطورت فكــرة التخطيط خلال الحرب العالمية الأولى في ألمانيا من جهة وفرنسا وبريطانــيا مــن جهة أخرى. واتخذ التخطيط أسلوباً لإدارة دفة الحرب، وتعبئة الموارد الاقتصادية لتجهيز الجيوش وإمدادها بما تحتاجه من جيوش وعتاد ومؤن وذخائر. واعتبر التخطيط في الدول الرأسمالية حينئذ كوسيلة

---

[1] الآيات 46-48 من سورة يوسف.

[2] حسين عمر، التخطيط الاقتصادي، ص:33

مؤقتة لتنظيم عملية تحول الاقتصاد القومي من ظروف السلم إلى ظروف الحرب.

ومـــا أن انتهـــت الحـــرب العالمية الأولى، حتى عصفت بالنظام الرأسمالي أزمة الكساد الكبير (1929-1932). ففي تلك الفترة، انخفضت مســـتويات الإنـــتاج والدخـــل والاستهلاك، وارتفعت مستويات الأسعار، وتكدســـت السلع في المخازن والمستودعات، مما أدى إلى تسريح العمال وانتشـــار الـــبطالة والفقـــر. وأدت هذه الأزمة إلى زعزعة الثقة بالنظام الاقتصـــادي الحر، الذي اعتمد على فكرة التوازن التلقائي. وتبين أن اليد الخفية التي تحدث عنها آدم سميث في كتابه ثروة الأمم غير كافية لضمان الـــنمو والاســـتقرار والاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية. كما تبين فشل قانون المنافذ الذي تحدث عنه ساى، والذي قال بأن المنتجات تخلق الطلب علـــيها، وأن العـــرض يولـــد الطلب. فالسلع المكدسة في المخازن لم يجد منـــتجوها تصـــريفاً لها، مما حول اهتمام الاقتصاديين من جانب العرض والإنتاج إلى جانب الطلب.

وجـــاءت أفكار الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز في كتابه الشـــهير المنشور عام 1936 " النظرية العامة للفائدة والاستخدام والنقد"، لتـــنقذ الفكـــر الاقتصـــادي الكلاســـيكي، بالتركيز على جانب الطلب بدل العـــرض. واقـــترح كيـــنز للخروج من أزمة الكساد، زيادة الإنفاق العام وضرورة تدخل الدولة، وذلك لزيادة حجم الطلب الفعال الذي من شأنه أن يعـــيد النشاط والفعالية ويحرك عجلة الاقتصاد. و لا يخفى بأن مناداة كينز لتدخل الدولة، تحمل في طياتها قيام الدولة بالتدخل و التخطيط لزيادة حجم الطلب الفعال وإنعاش الوضع الاقتصادي والخروج من الكساد الكبير.

وحلـت الحـرب العالمية الثانية بعد سنوات قليلة من أزمة الكساد العالمي الكبير، وكان على الدول المتحاربة من جديد تحويل اقتصادها من اقتصـاد سـلم إلـى اقتصاد حرب، وذلك لتجهيز الجيوش ومدها بالعتاد والذخائر. وهنا دعت حالة الحرب إلى قيام الدول بانتهاج أسلوب التخطيط تماماً كما حدث في الحرب العالمية الأولى. وما أن حطت الحرب العالمية الثانـية أوزارها، حتى قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المساعدات المادية لدول أوربا الغربية لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، وذلك من خلال خطـة للمسـاعدات والإعمـار أطلـق عليها اسم خطة مارشال. وطلبت الولايـات المتحدة من الدول الأوربية الراغبة في تلقي المعونة الأمريكية تقديـر احتياجاتها المختلفة لإعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية. وكان لزاماً على تلك الدول أن تنهج أسلوباً تخطيطياً لتقدير احتياجاتها من الاستثمارات والمساعدات، وهذا ما قامت به كل من فرنسا وبريطانيا عام 1946.

وبانـتهاء الحرب العالمية الثانية، قسمت دول العالم إلى مجموعات ثـلاث. دول العـالم الأول وهي الدول الصناعية التي تنهج نظام السوق، ودول العـالم الثانـي وهي الدول الصناعية الاشتراكية التي تنهج أسلوب التخطيط الاقتصادي، ودول العالم الثالث وهي الدول الفقيرة المتخلفة. وقد قامـت دول نامية عديدة بانتهاج أسلوب التخطيط الاقتصادي لرفع معدلات الـنمو الاقتصـادي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. فأعدت الهند مثلاً خطتها الأول عام 1950. وأعدت خطط تنموية في كثير من الدول النامية كالباكسـتان ومصـر وسورية إضافة إلى العديد من دول أفريقيا وأمريكا اللاتينـية. وقـد سـاهم في انتشار استخدام التخطيط الاقتصادي، ارتباط

التخطيط الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية، وظهور كتابات ودراســات جادة لاقتصاديين عديدين أمثال أوسكار لانج، وبوب سويزي، وموريــس دوب، وجوزيــف شومبيتر، وآرثر لويس، وشارل بتلهايم، وجان تنبرجن، وجونار ميردال ، وغيرهم.

وســاعد علــى انتهاج الدول النامية لأسلوب التخطيط الاقتصادي، الدور الذي لعبته المنظمات الدولية في تمويل التنمية في الدول النامية. فقد كــان تمويل المنظمات الدولية لمشاريع التنمية في الدول النامية مشروطاً بــتقديم تلــك الدول لاحتياجاتها التمويلية عبر خططها التنموية التي قادها القطاع الحكومي. الأمر الذي شجع تلك الدول على انتهاج أسلوب التخطيط الاقتصادي.

وقد ارتبط تطبيق أسلوب التخطيط الاقتصادي بدول الكتلة الشرقية الســابقة (الاتحــاد السوفيتي، الصين، يوغسلافيا، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، الــخ..) ، حيث اعتمدت تلك الدول أسلوب التخطيط المركزي كنظام بديل لــنظام الســوق الذي ساد في الدول الرأسمالية. واعتقد البعض أن انهيار الاتحــاد الســوفيتي في مطلع التسعينيات ، هو نهاية للتخطيط الاقتصادي الــذي روج تطبــيقه اعتــناق كثــير من الدول النامية النظام الاشتراكي كأيدولوجية سياسية واقتصادية. ولكن الواقع خلاف ذلك، فتطبيق التخطيط الاقتصــادي غــير مقصور على الدول الاشتراكية، وكثير من الدول غير الاشتراكية تقوم بانتهاج تخطيط اقتصادي وذلك بالنظر لعجز نظام السوق وحده عن تحقيق النمو المستقر والمستديم.

ثانياً: ماهية التخطيط الاقتصادي:

نتـناول تحت عنوان ماهية التخطيط النقاط التالية: طبيعة المشكلة الاقتصادية، تعريف التخطيط الاقتصادي، وتعريف الخطة.

1 – طبيعة المشكلة الاقتصادية:

يعـرف علم الاقتصاد بأنه علم الندرة. فالموارد الاقتصادية (رأس المـال والعمل والموارد الطبيعية) متوفرة ولكنها بشكل غير كاف، لإشباع الحاجات الفردية والجماعية في المجتمع. تتلخص المشكلة التي يواجهها أي اقتصـاد مهما كان النظام الذي يتبعه في الموائمة بين الموارد الاقتصادية ذات الـندرة النسبية وبين الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة والمختلفة. وبالنظر إلى إمكانية استخدام الموارد الاقتصادية في مجالات متعددة، فإن استخدام المورد الاقتصادي في مجال معين يقتضي التضحية باستخدامه في مجـال آخـر. ونتـيجة لهـذه الندرة، تتزايد حاجة الأفراد والمجتمعات للاقتصـاد في استخدام الموارد الاقتصادية. وباختصار، تتلخص المشكلة الاقتصادية التي تواجهها المجتمعات أياً كان نظامها الاقتصادي في:

- الـندرة النسـبية للمـوارد الاقتصادية (رأس المال، العمل، الموارد الطبيعية).
- تعدد الرغبات الإنسانية وتجددها وتقلبها وعدم تحديدها واختلافها بين الأفراد.
- إمكانية وجود بدائل مختلفة لاستخدامات الموارد الاقتصادية، فما يمكن اسـتخدامه لإشـباع حاجات معينة يمكن استخدامه في إشباع حاجات أخرى، وبالتالي التضحية بشيء آخر كان بالإمكان القيام به.

ولابـــد لأي نظـــام اقتصادي من الإجابة على الأسئلة الثلاثة التالية التـــي تمـــثل المشكلة الاقتصادية: ماذا ينتج المجتمع (تحديد نوعية وكمية الســـلع والخدمـــات المنتجة)، وكيف ينتج المجتمع (اختيار توليفة عناصر الإنـــتاج اللازمـــة للحصول على السلع والخدمات المنتجة)، ولمن يوزع الإنـــتاج (توزيع السلع والخدمات بين عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية).

ويعـــرف الـــنظام الاقتصـــادي بأنه الكيفية التي تدار بها الموارد الاقتصـــادية النادرة المتاحة لتحقيق أقصى إشباع ممكن خلال فترة زمنية معيـــنة. وهناك أنظمة اقتصادية مختلفة أهمها نظام السوق ونظام التخطيط الاقتصادي.

وفـــي نظـــام السوق المتميز بالمنافسة الكاملة، ينتج المجتمع السلع والخدمـــات التي يفضلها المستهلكون. ويتم مزج عناصر الإنتاج واستخدام وتحديد أسلوب الإنتاج بما يحقق أقل التكاليف وأعلى المستويات الإنتاجية. كمـــا يوزع الإنتاج بين العناصر المشاركة بالعملية الإنتاجية حسب دخول تلـــك العناصر التي تحددها ندرتها النسبية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب في سوق عناصر الإنتاج.

أمـــا فـــي الاقتصاد المخطط، فينتج الاقتصاد السلع والخدمات التي يفضلها المجتمع. ويتم اختيار أسلوب الإنتاج الملائم من قبل هيئة تخطيطية علـــيا بما يوفر أقل التكاليف الإنتاجية. ويتم توزيع الإنتاج بين المشاركين في العملية الإنتاجية حسب المجهود الذي بذلوه في تلك العملية وبناء على قرارات تتخذها السلطة التخطيطية العليا في المجتمع.

ويرى البعض أن تطبيق نظام السوق أو نظام التخطيط الاقتصادي بشكل حصري غير وارد من الناحية العملية. فكل دولة تمزج الأسلوبين المذكورين بدرجات متفاوتة، بحيث إن هذين النظامين يأخذان صفة التكامل وليس الإحلال، نتيجة للأهمية التي يأخذها القطاع الحكومي في مختلف الأنظمة الاقتصادية المعروفة. لذلك لم يعد هناك مبرر لتقسيم الأنظمة الاقتصادية إلى نظام سوق ونظام مخطط. فالسوق يلعب دوراً مهماً في الاقتصاديات المخططة، كما يلعب التخطيط الاقتصادي دوراً مهماً في الدول التي تنهج نظام السوق. ويكمن الاختلاف واقعياً في الدور الذي يلعبه التخطيط الاقتصادي في هذين النظامين. ففي الاقتصاديات التي يسود فيها نظام السوق، يلعب التخطيط دوراً غير مباشر لتحقيق أهداف محددة كالمحافظة على مستوى الاستخدام الكامل للموارد، أو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، أو تحقيق الاستقرار العام في مستويات الأسعار. أما في الدول التي تطبق نظام التخطيط الاقتصادي، فيلعب التخطيط دوراً مباشراً في تحقيق أهداف الخطة جميعاً.

ومن الأسباب التي حملت الدول التي تنهج نظام السوق، الاعتماد بنسب متفاوتة على نظام التخطيط الاقتصادي، تلك الهزات العنيفة التي تعرضت لها مستويات الدخول والعمالة والأسعار نتيجة للدورات الاقتصادية المتعاقبة. وقد تطلب تحقيق الاستقرار الاقتصادي تدخل الدولة وتنفيذها لسياسات مختلفة لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية. وتنوعت أهداف تلك السياسات بين تحقيق معدلات نمو مرتفعة ورفع مستويات الاستخدام إلى معالجة الركود والتضخم والمديونية. ولكن تلك السياسات رغم كونها أدوات ووسائل فعالة، ولكنها طرق غير مباشرة لتوجيه موارد

القطاع الخاص نحو الاتجاه الذي ترغب به الدولة. ذلك لأن هذه السياسات الاقتصـــادية تخلـــق فرصاً وظروفاً من شأنها التأثير في صناعة قرارات القطـــاع الخـــاص بحيـــث يتصرف وفقاً لما هو مطلوب تحقيقه من نمو اقتصـــادي مســـتمر. أمـــا نظام التخطيط الاقتصادي، فيتميز بكونه أسلوباً لتوجيه موارد القطاع الخاص عن طريق التخطيط الحكومي وذلك لتوجيه الاقتصاد والتنبؤ بمسارات متغيراته المختلفة، بما يضمن النمو الحقيقي.

2 – تعريف التخطيط الاقتصادي

يعـــرف التخطيط الاقتصادي بأنه مجموعة من العمليات والفعاليات التي تهدف إلى التنسيق بين القرارات المختلفة في استخدام الموارد النادرة المـــتاحة فـــي المجتمع لتحقيق أقصى إشباع ممكن. وتنهج الدولة أسلوب التخطـــيط لتحقيق أهداف محددة ومعينة باستعمال أدوات ووسائل تنفيذية. والتخطـــيط بهـــذا المعـــنى، أسلوب يوائم بين الرغبات والاحتياجات غير المحدودة، والإمكانيات المتاحة خلال فترة زمنية محددة.

والتخطـــيط طـــريقة تستخدم للربط بين الأهداف والوسائل. حيث يـــنطوي التخطـــيط على اتخاذ الجهاز المختص القرارات المتعلقة بحجم ونوعية السلع والخدمات التي ستنتجها الفروع الاقتصادية المختلفة، وكيفية إنتاجها من الناحية التقنية، والتوقيت الزمني لإنجاز الأهداف الإنتاجية، مع ضـــمان التوزيع العادل لنتاج الجهد التنموي، بحيث يتم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية بما يحقق أعلى مستوى من الرفاهية لأفراد المجتمع.

كما يقصد بالتخطيط القومي تسيير النشاط الاقتصادي للمجتمع وفقاً لخطـــط متـــابعة تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعدلات محددة خلال فترة زمنية معينة. وبالتالي، يمكن اعتبار التخطيط نوع من

الحساب الاقتصادي على مستوى الاقتصاد القومي، يفاضل بين الاستخدامات البديلة للموارد ويوازن بينها، ثم يختار تلك الاستخدامات التي تؤدي إلى أفضل النتائج.

وهكذا، فالتخطيط أسلوب علمي يستهدف تنظيم عملية التنمية الاقتصادية، بغرض رفع المستوى المعيشي لأبناء المجتمع. ويتضمن التخطيط حصر الموارد الاقتصادية المختلفة: البشرية والطبيعية والمالية، واستخدامها بكفاية. ويشمل التخطيط رسم خطة اقتصادية واجتماعية شاملة ذات أهداف محددة مسبقاً، لسد الاحتياجات البشرية في حدود الموارد المتاحة، ضمن الإطار الزمني لفترة الخطة. ويتم ذلك من خلال تنفيذ أعمال وبرامج ومشروعات معينة للوصول إلى أهداف الخطة بشكل فعلي.

وتتضح من خلال التعاريف العديدة لمفهوم التخطيط العناصر الأساسية المشتركة لهذا المفهوم والتي يمكن تلخيصها في النقاط الثلاث التالية:

أ – **التخطيط وسيلة وليس غاية بحد ذاته.** فليس الهدف من عملية التخطيط اصدار خطط مصاغة بأسلوب رصين، مليئة بالأهداف الخيالية التي يصعب بلوغها، والحديث عنها في الاجتماعات والمناسبات. ولكن التخطيط وسيلة علمية منظمة ومستمرة يتم بموجبها حصر الموارد الاقتصادية في المجتمع، ورسم الأهداف التي يرغب المجتمع الوصول إليها، ومن ثم اختيار أفضل البدائل لوضع تلك الأهداف موضع التنفيذ، خلال الإطار الزمني للخطة. فالدول إذن لا تخطط حباً في التخطيط، ولكنها تنهج أسلوب التخطيط للوصول إلى أهداف الخطة المرسومة بكفاية وسرعة وفاعلية.

ب – **التخطيط أسلوب علمي**. فحصر الموارد الاقتصادية يجب أن يكون بصورة واقعية دون جهل أو مبالغة أو خطأ أو تحيز. ومن ثم تحدد أهـداف الخطـة وأولوياتها باتباع القواعد والمبادئ والأساليب العلمية في تنظـيم وتوجيه عملية التنمية بعيداً عن الارتجال والغوغائية. وقد طورت أسـاليب علمية متعددة هدفها تعزيز هذا الأسلوب العلمي ومنها الموازين السلعية، وجدول المدخلات والمخرجات، والبرمجة الخطية وغير الخطية، وتقدير بعض العلاقات السلوكية اعتماداً على أساسيات الاقتصاد القياسي، وأخـيراً اسـتخدام مفاهـيم الحسابات القومية والاقتصاد الرياضي لتأمين التوازن الاقتصادي في مستوياته المختلفة.

ج – **التخطـيط أسلوب اقتصادي عام** يمكن تطبيقه أياً كان النظام الاقتصـادي الذي يطبقه المجتمع. فالتخطيط الاقتصادي ليس حكراً على الأنظمـة الاشـتراكية. ولا يعنـي أفول النظام الاشتراكي ابتعاد الأنظمة الاقتصادية في العالم عن استخدام التخطيط أسلوباً ومنهجاً. فكثير من الدول الغربـية التـي يسـود فـيها نظام السوق، تنهج أساليب تخطيطية مختلفة لتصحيح الاختلالات الناجمة عن أداء نظام السوق.

3 – تعريف الخطة

تعرف الخطة بأنها مجموعة من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيق تلـك الأهداف. والخطة برنامج عمل محدد لتحقيق أهداف معينة في ضوء ما هو متاح من موارد، خلال فترة زمنية معينة. وتنفيذ الخطة بهذا المعنى يحتاج إلى تدخل الدولة الذي يمكن أن يكون تدخل عارض أو غير منتظم (كاتخـاذ الدولـة لإجراءات حمائية لمصلحة إحدى الصناعات)، أو تدخل منتظم لتوجيه المشروعات نحو هدف قومي (كإحلال العمالة الوطنية محل

العمالـــة الوافـــدة)، أو تدخل عضوي لضمان سير معين للاقتصاد بهدف حصول تغيير هيكلي مستمر (كتحقيق معدل نمو معين، أو إحداث تغييرات هيكلـــية اقتصـــادية). ومن الممكن التمييز بين الأنواع الأربعة التالية من الخطط حسب حجم الوحدة الاقتصادية:

أ – الخطـــة الاقتصادية الفردية: وهي الخطة التي تضعها الأسرة للموائمة بين دخلها وإنفاقها.

ب – الخطـــة الاقتصادية للمشروع: وهي نوع من الإدارة العلمية للمشـــروع، بهـــدف استخدام موارده بما يحقق البرنامج الإنتاجي المؤدي لأعظم الأرباح.

ج – الخطـــة الاقتصـــادية لصـــناعة أو لمجموعة من الصناعات: وتتضـــمن قـــرارات معينة لتحديد أهداف صناعة معينة (صناعة الورق، الألبســـة الجاهـــزة، ..) أو مجموعـــة مـــن الصناعات (البتروكيماويات، الصناعات التحويلية،..): كتثبيت أسعار المنتجات الصناعية، والتخلص من الطاقـــة الإنتاجية الفائضة، وتحقيق وضع تنظيمي معين (تروست، كارتل، شركة قابضة).

د – الخطـــة الاقتصـــادية القومـــية: وهي مجموعة من القرارات الواعية التي تصدرها السلطة التخطيطية في الدولة بناء على دراسة شاملة للإمكانـــيات الاقتصادية للمجتمع. وتختلف الخطة الاقتصادية في مفهومها عن تقرير السياسة الاقتصادية الذي تصدره سنوياً بعض الدول الرأسمالية. كمـــا تخـــتلف عن الموازنة السنوية التي تصدرها الدولة كتقدير لإيرادات الدولة ونفقاتها للسنة المستقبلية.

الفصل العاشر

الرفاهية والكفاءة في تخصيص الموارد

لا يعـد التخطيط هدفاً بحد ذاته، ولكنه وسيلة لبلوغ أهداف محددة. ويأتـي فـي مقدمـة هذه الأهداف تحقيق الرفاهية في المجتمع. ويرتبط التخطـيط بالتنمـية الاقتصادية، باعتبار أن هدف التنمية الشاملة يكمن في إحـداث تغيرات هيكلية في أبعاد المجتمع المختلفة من شأنها تحقيق الحياة الكريمة للفرد (رفع مستوى معيشة الفرد، تحقيق حرية الفرد، ضمان ذاتية الفرد). وتحقيق الحياة الكريمة للفرد ما هو إلا ترجمة عملية لتحقيق رفاهية الفرد ، وارتقاء بنوعية الحياة التي يعيشها.

وتفـيد نظـرية المسـتهلك، بارتباط رفاهية الفرد والمنافع التي يتحصـل عليها طرداً مع حجم السلع والخدمات المستهلكة. فكلما زاد حجم السلع والخدمات المستهلكة، ارتقى الفرد من منحنى منفعة إلى منحنى آخر أعلـى مستوى من المنحنى الأول. ونظراً لارتباط حجم السلع والخدمات التـي يستهلكها الفرد بمستوى دخله، فإن رفع مستوى رفاهية الفرد يرتبط بدوره برفع مستوى الدخل الفردي.

وباعتـبار رفاهية المجتمع محصلة لرفاهية الأفراد الذين يعيشون فـيه، فـإن رفاهـية المجتمع بدورها دالة في حجم السلع والخدمات التي يسـتهلكها المجـتمع. وبذلـك، يمكـن ربط رفاهية المجتمع بحجم السلع والخدمـات المسـتهلكة، فزيادة حجم هذه السلع والخدمات يؤدي إلى رفع مسـتوى الرفاهـية في المجتمع. ونظراً لارتباط مستوى الاستهلاك الكلي

بمستوى الدخل الكلي، فإن تحقيق الرفاهية في المجتمع يرتبط بمقدار الدخل الكي أو الناتج الكلي.

أولاً: الدخل مؤشر للرفاهية

ومـــن الناحية العملية، فإن تقييم الدخل الفردي يتم عادة انطلاقاً من متغـــيرات كلية تفرزها الحسابات القومية. بمعنى أن الوصول إلى الدخل الفـــردي يتم انطلاقاً من الدخل الكلي، وذلك بقسمة المتغيرات الكلية على عدد السكان. ويعتمد حساب متوسط الدخل بافتراض ضمني مفاده أن جميع الأفـــراد في المجتمع يحصلون على ذات المستوى من الدخل، وأن الدخل الكلـــي موزع بالتساوي بين أفراد المجتمع. والواقع أن هذه الفرضية غير صـــحيحة، ذلك لأن المتوسطات تخفي نمط التوزيع بين وحدات المجتمع. وبذلـــك فـــإن الحديث عن رفاهية الأفراد انطلاقاً من رفاهية المجتمع عبر تقييم الدخل الكلي والفرد، يعاني من محذور الانتقال من المفاهيم الكلية إلى المفاهيم الجزئية عبر حساب المتوسطات الحسابية.

ولمعرفة مدى تحسن رفاهية الفرد، باعتباره الهدف النهائي للنشاط الاقتصـــادي فـــي المجـــتمع، فمـــن الضروري الاعتماد على المتغيرات الاقتصـــادية المقـــيمة بالأســـعار الثابتة وليس على المتغيرات الاقتصادية المقيمة بالأسعار الجارية. ذلك لأن مقارنة قيم هذه المتغيرات خلال فترات زمنـــية مخـــتلفة يتطلب قياسها بوحدات نقدية ذات قيمة ثابتة، الأمر الذي يستلزم مقارنة المتغيرات (الدخل، الاستهلاك، الخ..) مقاسة بوحدات نقدية ثابتة، وذلك بعد تصحيحها بالأرقام القياسية المناسبة للأسعار.

ولكـــي تـــنعكس زيادة الدخل أو الناتج الكلي الحقيقي على مستوى رفاهية الفرد مقاساً بالدخل الفردي الحقيقي، فمن اللازم أن يكون معدل نمو

الدخـــل الكلي أعلى من معدل النمو السكاني في المجتمع. ذلك لأن ارتفاع معـــدل الـــنمو السكاني عن معدل نمو الدخل الكلي يؤدي لامتصاص كل زيادة كلية في الدخل، وتعطيل تأثيرها على المتغيرات الفردية المتوسطة. وبشكل أدق، إذا تساوى معدل نمو الدخل الكلي مع معدل نمو السكان فإن الدخـــل الفردي لا يتغير. في حين ينخفض مستوى الدخل الفردي الحقيقي إذا كـــان معـــدل النمو السكاني أعلى من معدل نمو الدخل، وهنا ينخفض مستوى رفاهية الفرد. كما أن رفاهية الفرد ومستوى دخله سوف يرتفعان إذا انخفض معدل النمو السكاني عن معدل نمو الدخل الكلي.

ومـــن الواضـــح إذن أن الوصـــول إلى زيادة رفاهية الفرد كهدف اقتصـــادي، يقتضي رفع مستوى الدخل الفردي الحقيقي الذي يتم الحصول عليه بقسمة الدخل الكلي على عدد السكان $\overline{Y} = \frac{Y}{N}$. ويتم ذلك بزيادة البسط أو/و بتقلـــيص المقـــام. وبالنظر لارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامـــية، فقد أخذت المشكلة السكانية أهمية متزايدة، حيث اعتبرها البعض عائقاً ومعوقاً من معوقات التنمية الاقتصادية، نظراً للاختلال المفترض بين إنتاج الغذاء والطلب عليه، متأثرين بالأفكار التشاؤمية التي نادى بها بعض الاقتصاديين (مالتوس مثلاً) الذين افترضوا أن الغذاء (الدخل في المجتمع) ينمو وفق متوالية حسابية في حين يتزايد السكان وفق متوالية هندسية. ومن المعلـــوم أن الأفكـــار التشـــاؤمية المالتوسية عادت للظهور حديثاً، نتيجة لإخفاق العديد من الدول النامية في تحقيق أهدافها التنموية، وإلقاء اللوم في ذلـــك الإخفـــاق على العامل السكاني، تحت مسميات مختلفة كنظرية الفخ السكاني مثلاً.

ولا شـك فـي أن الـنظر للعامل السكاني على أن معوق للتنمية الاقتصـادية، فـيه محاباة للواقع، ونظرة جزئية لدور العامل السكاني في النشـاط الاقتصـادي. فزيادة السكان ذات آثار إيجابية كثيرة على التنمية والنمو، من أهمها زيادة حجم قوة العمل باعتباره العنصر المهم في عملية الإنتاج ، إضافة إلى توسيع حجم السوق نتيجة لرفع مستوى الطلب الناجم عـن الـزيادة السكانية. لذلك لا يمكن ببساطة اعتبار زيادة السكان السبب المباشـر في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية، ومن ثم تقلص مستوى الرفاهية في تلك الدول.

ثانياً: الندرة والرفاهية والمشكلة الاقتصادية

وطالمـا أن زيـادة رفاهية الفرد والمجتمع تتحقق بزيادة مستوى الدخـل والإنتاج، فلماذا لا تقوم الدول النامية برفع مستوى الدخل والإنتاج (زيـادة البسـط) لـبلوغ ذلك الهدف؟. والجواب على ذلك يقع في صميم المشكلة الاقتصادية، حيث إن زيادة الدخل والإنتاج تتطلب توافر العناصر الإنتاجية الضرورية للحصول على السلع والخدمات، من عمل ورأس مال ومـوارد طبيعـية وتقـدم تقني. وهكذا فإن ندرة الموارد الاقتصادية من العوائق المهمة في طريق رفع مستوى رفاهية الأفراد. وأن الندرة النسبية لعناصـر الإنـتاج تترافق عملياً مع تزايد حاجات الأفراد وتنوعها نتيجة لتداخل العادات الاستهلاكية في المجتمعات وانتقال الأنماط الاستهلاكية من الـدول المتقدمة إلى الدول النامية عبر وسائل الاتصالات الحديثة. ويتضح إذن أن ندرة عوامل الإنتاج المترافقة مع تزايد الحاجات والرغبات، تؤدي إلى تقليص مستويات الادخار والاستثمار في الدول النامية، وتقف عثرة في

طريق تمويل عملية التنمية، وبلوغ مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي، الأمر الذي يزيد الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة بشكل مستمر.

ونتيجة لندرة الموارد الاقتصادية في المجتمع وعدم إمكانية تلبية جميع المتطلبات الإنتاجية، فمن اللازم أن تتخذ القرارات اللازمة للإجابة على التساؤلات المهمة المعروفة أياً كان النظام الاقتصادي السائد. وهذه الأسئلة هي: ماذا ينتج المجتمع (تحديد حجم ونوعية السلع والخدمات التي سينتجها المجتمع) ، وكيف ينتج المجتمع (أسلوب مزج عناصر الإنتاج) ، ولمن يوزع الإنتاج (كيفية توزيع الناتج النهائي بين أفراد المجتمع). وفي نظام السوق، تتم الإجابة على التساؤل الأول في سوق السلع والخدمات النهائية، حيث ينتج المجتمع تلك السلع والخدمات التي يطلبها المستهلكون. وتتم الإجابة على السؤال الثاني في سوق عناصر الإنتاج، حيث يتم اختيار توليفة عناصر الإنتاج المناسبة بما يتلاءم مع الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج. وتتم الإجابة على السؤال الثالث في سوق السلع النهائية والخدمات حيث يتم توزيع الإنتاج بين المشاركين في العملية الإنتاجية بما يتناسب مع قدراتهم الشرائية التي تحددها أسعار عوامل الإنتاج التي يملكونها وأسعار السلع والخدمات المنتجة التي تحددها تكاليف الإنتاج.

ويتولى علم الاقتصاد بأكمله تحليل مشكلة ندرة عوامل الإنتاج، وندرة السلع النهائية والخدمات ، حيث يعرف علم الاقتصاد بأنه علم الندرة، وأن هذه الندرة هي مبرر وجود علم الاقتصاد أصلاً. أما مشكلة تحديد حجم السلع والخدمات المنتجة، بمعنى كيفية تخصيص الموارد الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات فتحل ضمن إطار نظرية التخصيص انطلاقاً من إمكانية استخدام المورد الاقتصادي الواحد في إنتاج العديد من

السلع والخدمات. وأخيراً تتولى نظرية الإحلال المنبثقة من نظرية الإنتاج، تحليل إحلال الموارد الاقتصادية فيما بينها حسب أسعارها النسبية وحسب تكاليفها الإنتاجية، انطلاقاً من أن إنتاج أي سلعة يحتاج إلى عدة موارد اقتصادية في آن واحد، أما نظرية التوزيع فتهتم بتوزيع الإنتاج بين أفراد المجتمع.

وهكذا فإن نظرية تخصيص الموارد تتناول مشكلة اختيار الاستخدامات المختلفة للموارد بهدف تعظيم رفاهية المجتمع باعتبارها محصلة لرفاهية الأفراد الذين يتألف منهم المجتمع. وعندما يتم بلوغ هذا الهدف، فإن استخدام الموارد الاقتصادية يكون استخداماً أمثلاً أو كفوء ، وأن استخدام تلك الموارد الاستخدام الأمثل يحقق الكفاءة الاقتصادية، ويضمن الوصول إلى أعلى مستويات الرفاهية الممكنة.

ثالثاً: منحنى إمكانات الإنتاج

تتحدد إمكانات الإنتاج في المجتمع بحجم الموارد المتاحة (الموارد الطبيعية والبشرية ورأس المال والتقنية). وتستخدم تلك الموارد بشكل مباشر لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات الأفراد في المجتمع، أو بشكل غير مباشر لتصدير المواد الأولية والاستخراجية والسلع والخدمات بقصد الحصول على النقد الأجنبي لتمويل واردات الدولة التي لا يتمكن الاقتصاد الوطني من إنتاجها محلياً بما يحقق الكفاءة في استخدام الموارد.

وللقيام بالعملية الإنتاجية، يستخدم الاقتصاد الوطني الموارد المحلية المتاحة أو يستورد بعض العناصر الإنتاجية عبر قنوات التجارة الدولية. فقد ساهم تطور وسائل المواصلات في تسهيل انتقال الموارد الاقتصادية بين مناطق العالم المختلفة، فانتقلت القوى العاملة عبر حركات الهجرة

الدائمـــة والمؤقـــتة من المناطق التي تتوافر فيها العمالة إلى المناطق التي تحـــتاج لتلك العمالة. كما انتقلت رؤوس الأموال عبر المصارف وأسواق الأســـهم من الدول التي تتحقق فيها الفوائض المالية إلى الدول التي تحتاج تلـــك الفوائـــض بقصد الربح والاستثمار. وانتقلت كذلك الموارد الطبيعية المخـــتلفة من مواد أولية واستخراجية ونفط وغاز من المناطق التي تتوافر فيها تلك الموارد بأسعار مناسبة إلى الدول التي لا تتوافر فيها تلك الموارد أو للدول التي ترتفع فيها تكاليف الإنتاج.

وقـــد أدى هذا الانتقال الميسر لعوامل الإنتاج المختلفة، وفي ظل نـــدرة المـــوارد الاقتصـــادية، إلـــى ضـــرورة مفاضـــلة المجتمعات بين الاستخدامات المختلفة للموارد بما يضمن التخصيص الأمثل للموارد، وبما يحقـــق أعلـــى مستويات الرفاهية في المجتمع. ولبيان الكيفية التي يتم من خلالهـــا تخصـــيص الموارد بشكل أمثل، فإن النظرية الاقتصادية تستعين بمنحـــنى إمكانات الإنتاج، كنموذج نظري مبسط، يوضح كيفية التخصيص الأمثل للموارد في إطار اقتصاد مغلق لا يقيم علاقات اقتصادية مع العالم الخارجي.

ويستند منحنى إمكانات الإنتاج على الفرضيات التالية:

1 – ثـــبات حجـــم المـــوارد الاقتصادية (الطبيعية والبشرية ورأس المال والتقنية).

2 – قـــيام المجـــتمع، باستخدام موارده الثابتة لإنتاج سلعيتين فقط (القمح والثياب مثلاً، أو بشكل عام السلعتين X, Y).

3 – ثبات مستوى التقنية المستخدمة عند مستواها الحالي.

4 – الاستخدام الأمثل أو الكفء للموارد الاقتصادية .

ولتوضـــيح كيفية تخصيص الموارد بشكل أمثل بالاستعانة بمنحى إمكانيات الإنتاج (الشكل 1)، نفترض أن المجتمع يستخدم موارده المحدودة لإنتاج السلعتين X و Y. ولنحمل السلعة X على المحور الأفقي، والسلعة Y على المحور الرأسي. وفي النقطة (A) يقوم المجتمع باستخدام موارده كاملـــة فـــي إنتاج السلعة (X) و لا ينتج أي كمية من السلعة (Y). وفي النقطة(B) يقوم المجتمع باستخدام موارده كاملة في إنتاج السلعة (Y) و لا ينتج أي كمية من السلعة (X). أما النقاط الواقعة بين النقطتين (A) و (B) فتمثل البدائل المختلفة التي يمكن للمجتمع اختيارها لإنتاج مزيج أو توليفة من هاتين السلعتين. وعندما تستخدم الموارد الاقتصادية بشكل أمثل، فـــإن المنحـــنى (AB) يمثل الحدود القصوى لما يستطيع المجتمع إنتاجه ضـــمن حدود موارده المحدودة، في ظل الفرضيات الأربعة الأساسية التي يقوم عليها النموذج. ويطلق على المنحنى اسم منحنى إمكانات الإنتاج.

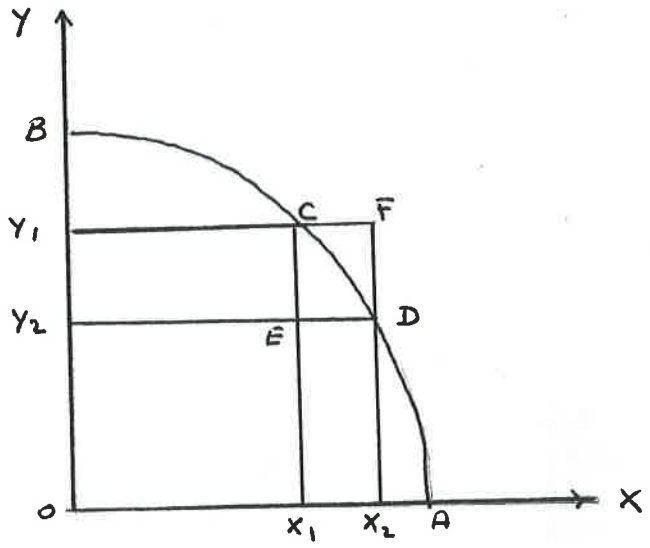

(الشكل 1)

رابعاً: الكفاءة في الإنتاج

وحسب تعريف باريتو (A. Pareto) تتحقق الكفاءة في الإنتاج عندما يقع إنتاج المجتمع على أي نقطة من نقاط المنحنى (AB) أو عندما يختار المجتمع توليفة من السلعتين تقع على المنحنى المذكور. فعلى طول هذا المنحنى، تتعذر زيادة إنتاج إحدى السلعتين دون أن يترافق ذلك مع تخفيض في إنتاج السلعة الأخرى. ففي النقطة (C) مثلاً، يختار المجتمع التوليفة (X_1,Y_1) ، وفي النقطة (D) يختار المجتمع التوليفة (X_2,Y_2). وبالانتقال من النقطة (C) إلى النقطة (D) نلاحظ أن الاقتصاد قد أعاد تخصيص موارده بما يزيد الكمية المنتجة من السلعة (X) على حساب تخفيض الكمية المنتجة من السلعة (Y).

وعندما يقوم الاقتصاد باختيار توليفة إنتاجية تقع داخل حدود منحنى إمكانات الإنتاج ، فهذا يعني أن الاقتصاد لم يستخدم موارده بشكل أمثل . ففي النقطة (E) ينتج المجتمع التوليفة (X_1,Y_2) من السلعيتين. ولا تمثل هذه التوليفة تخصيصاً أمثلاً للموارد حسب مفهوم باريتو، ذلك لأن بإمكان الاقتصاد زيادة إنتاجه من السلعة (X) بمقدار (X_1X_2) مع المحافظة على مستوى إنتاجه من السلعة (Y). كما يمكن للاقتصاد أن يزيد إنتاجه من السلعة (Y) بمقدار (Y_2Y_1) مع الحفاظ على مستوى إنتاجه من السلعة (X).

أما النقطة (F) فلا يستطيع المجتمع الوصول إلى مستوياتها الإنتاجية من السلعتين (X,Y) لأنها تحتاج إلى مستوى من الموارد يزيد عن الموارد المتاحة في هذا الاقتصاد. ويلاحظ أن منحنى إمكانات الإنتاج محدب الشكل نتيجة للطبيعة التخصصية للعناصر الإنتاجية، وبسبب تزايد

تكاليف الإنتاج الناجمة عن إحلال العناصر الإنتاجية في المجتمع مما يؤدي إلـــى تزايد معدل الإحلال بين عناصر الإنتاج. ويجدر التنويه بأن منحنى إمكانات الإنتاج سيكون بشكل خط مستقيم إذا كان معدل الإحلال ثابتاً بين العناصـــر الإنتاجـــية، وبشـــكل منحنى مقعر إذا تناقص معدل الإحلال . وبالطبع، فإن الطبيعة التخصصية لعناصر الإنتاج تستدعي استبعاد اختيار منحنيات إمكانات إنتاج غير محدبة.

خامساً: التوليفة المثلى للإنتاج

تحقـــق جميع النقاط الواقعة على منحنى إمكانات الإنتاج الاستخدام الأمـــثل للمـــوارد، وتضـــمن للاقتصـــاد الوصول إلى أعلى مستوى من الرفاهية، فكيف يقوم المجتمع باختيار إحدى هذه النقاط؟ وكيف يتم اختيار إحدى التوليفات من السلعتين المنتجتين؟ لماذا يتم اختيار النقطة (C) أو النقطة (D) أو أي نقطة أخرى واقعة على المنحنى (AB)؟.

وضمن الفرضيات الأساسية التي يقوم عليها نموذج منحنى إمكانات الإنتاج، يندرج افتراض الاستخدام الكامل للموارد، مما ينعكس على ثبات تكالـــيف الإنـــتاج الكلية. فعندما يستخدم الاقتصاد جميع موارده الطبيعية والبشـــرية ورأس المال، فإن تكاليف استخدام هذه الموارد ستكون ثابتة أياً كانت توليفة الإنتاج التي يتم اختيارها من السلعتين (X,Y). فالمفاضلة بين التولـــيفات الإنتاجية المختلفة غير مرتبطة بتكاليف الإنتاج بسبب افتراض الاســـتخدام الكامل للموارد في المجتمع. لذلك، فإن المفاضلة بين توليفات الإنـــتاج المخـــتلفة، تـــتم وفـــق مستوى الإنتاج الإجمالي الكلي المتحقق. ويقتضـــي الاســـتخدام الأمثل للموارد وتحقيق استخدامها الأمثل، أن يقوم

المجتمع بتخصيص موارده بما يحقق له أعلى قيمة ممكنة من الإنتاج الكلي في ظل الأسعار النسبية السائدة للسلع والخدمات المنتجة.

وبافتراض أن (Y) قيمة الناتج المحلي الإجمالي، و (P_x) سعر الوحدة المنتجة من السلعة (X)، و (P_y) سعر الوحدة المنتجة من السلعة (Y)، و (Q_x),(Q_y) عدد الوحدات المنتجة من السلعتين، فمن الممكن التعبير عن قيمة الناتج المحلي بالعلاقة التالية:

$$Y = P_x.Q_x + P_y.Q_y$$

أو:

$$Q_y = \frac{Y}{P_y} - \frac{P_x}{P_y}.Q_x$$

وهذه العلاقة عبارة عن معادلة خط مستقيم ذو قاطع موجب يساوي ($\frac{Y}{P_y}$) و ميل سالب يساوي ($\frac{P_x}{P_y}$). وبافتراض ثبات الأسعار النسبية للسلعتين (X,Y) ، فمن الممكن رسم العديد من الخطوط المستقيمة المتوازية التي تمثل في مجموعها مستقيمات سواء الإنتاج. وتختلف مستقيمات سواء الإنتاج عن بعضها البعض باختلاف قواطعها، وتبتعد هذه المستقيمات عن نقطة الأصل بارتفاع مستوى الإنتاج (Y) ، لافتراض ثبات أسعار السلعتين المنتجتين. ويعبر مستقيم سواء الإنتاج عن توليفات الإنتاج المختلفة من السلعتين (Q_x),(Q_y) التي يمكن إنتاجها، في ظل أسعار السلعتين المنتجتين (P_x, P_y)، للوصول إلى مستوى ثابت من الناتج المحلي (Y).

وبجمع مستقيمات سواء الإنتاج ومنحنى إمكانات الإنتاج، تقتضي الكفاءة الاقتصادية أن يقوم المجتمع باختيار النقطة (C) التي تحقق التوليفة الإنتاجية المثلى، وتضمن بالتالي بلوغ أقصى ناتج محلي ممكن. والنقطة (C) هي نقطة تماس أعلى مستقيم سواء الإنتاج مع منحنى إمكانات

المملكة العربية السعودية
وزارة الإعلام

الإنتاج. ويلخص (الشكل 2) الشرط الرياضي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج بالمساواة بين ميل منحنى إمكانات الإنتاج وميل مستقيم سواء الإنتاج. ويتحقق هذا الشرط اقتصادياً بتساوي الأسعار النسبية للسلعتين $(\frac{P_x}{P_y})$ ممثلة لميل مستقيم سواء الإنتاج، بنسبة التكاليف الحدية للسلعتين $(\frac{MC_X}{MC_Y})$ ممثلة لميل منحنى إمكانات الإنتاج. ولا يختلف ذلك عن الشرط من الدرجة الأولى لتعظيم ربح المنشأ التي تنتج سلعتين إنتاجيتين، حيث يقتضي هذا الشرط، إعدام المشتقات الجزئية الأولى لدالة الربح بالنسبة للكميات المنتجة منهما. وبالتالي فإن تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد لا يعدو كونه تحقيق للربح الأعظمي.

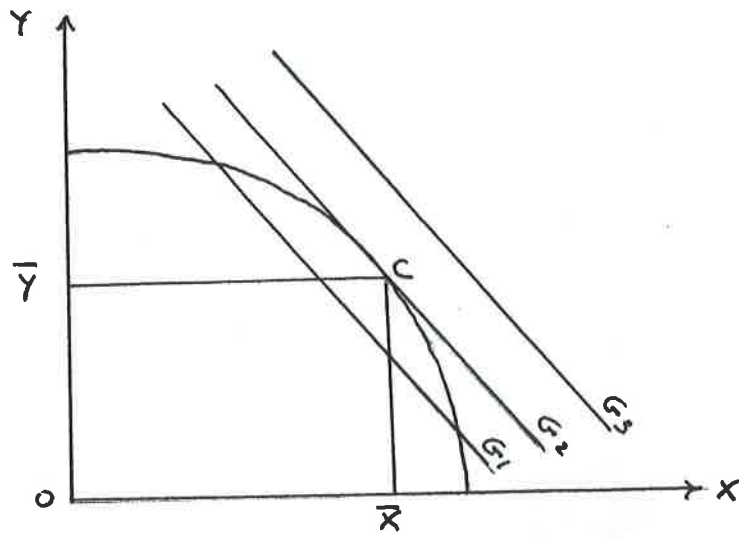

(الشكل 2)

وبالطبع، فإن أي تغير لسعر إحدى السلعتين المنتجتين سيؤدي إلى تغير في الأسعار النسبية لهما، ومن ثم إعادة تخصيص الموارد بما يضمن من جديد الاستخدام الأمثل لهذه الموارد. فإذا افترضنا أن أسعار السلعة (X) قد انخفضت نتيجة لزيادة إنتاج القمح بسبب الموسم الزراعي الجيد الناجم عن وفرة في هطول الأمطار ، بينما بقيت أسعار الثياب على حالها، فإن النسبة $(\frac{P_x}{P_y})$ ستنخفض بسبب انخفاض قيمة البسط بينما ستبقى نسبة التكاليف الحدية على حالها دون تغيير. ويؤدي انخفاض الأسعار النسبية وثبات التكاليف الحدية النسبية إلى نقطة تماس جديدة بين مستقيم سواء الدخل ومنحنى إمكانات الإنتاج (النقطة (E) مثلاً)، لأن مستقيم سواء الإنتاج سيصبح أقل ميلاً وانحداراً عما كان عليه. وبانخفاض أسعار السلعة (X) وبقاء أسعار السلعة (Y) بدون تغيير، سيقوم المنتجون بإعادة تخصيص الموارد (عناصر الإنتاج) وذلك بتخفيض إنتاجهم من السلعة التي انخفضت أسعارها، وبزيادة إنتاجهم من السلعة التي بقيت أسعارها ثابتة. ولا يخفى فإن تغير أي من سعري السلعتين سوف يؤدي إلى تغير في أسعارهما النسبية، فعلى الرغم من ثبات أسعار السلعة (Y)، فإن سعر هذه السلعة النسبي سوف يرتفع نتيجة لتدني سعر السلعة (X) .

خامساً: الكفاءة في الاستهلاك

ترتبط رفاهية المجتمع برفاهية أفراده، فرفاهية المجتمع ما هي إلا محصلة لرفاهية الأفراد الذين يتكون منهم هذا المجتمع. وبمعنى آخر، فإن الانتقال من رفاهية الفرد إلى رفاهية المجتمع يتم من خلال عملية تجميع مألوفة في التحليل الاقتصادي، حيث تسمح عملية التجميع هذه بالانتقال من

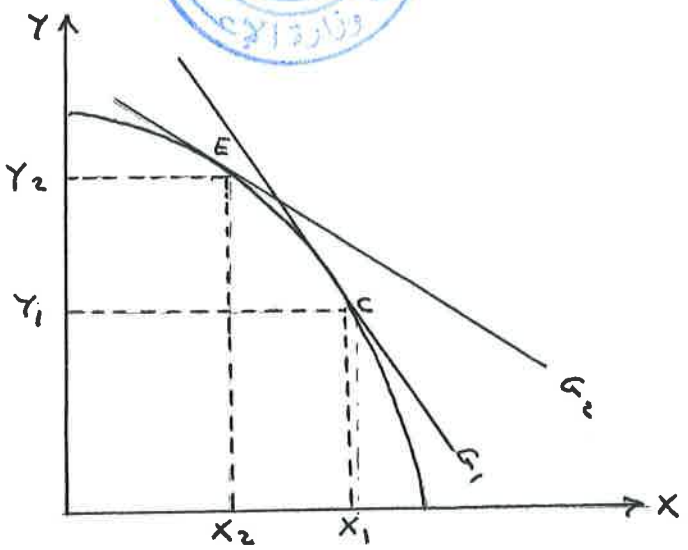

(الشكل 3)

التحليل الجزئي (المستهلك) إلى مستوى التحليل الكلي (المجتمع). و تتشابه منحنيات سواء المستهلك مع منحنيات سواء المجتمع من حيث خصائصها المعروفة (التقعر، عدم التقاطع، زيادة مستوى الرفاهية بالابتعاد عن نقطة الأصل).

وعـندما يفاضـل المجتمع بين السلعتين (X) و , (Y)، ويختار التوليفة المـثلى مـن الكميات المستهلكة منهما، فإن الكفاءة في الاستهلاك سوف تتحقق عندما يحصل المجتمع على أقصى منفعة أو رفاهية ممكنة انطلاقاً من مستوى محدد من الدخل، وذلك في ظل الأسعار النسبية السائدة لهاتين السلعتين. ومن الناحية الرياضية يحقق المجتمع أقصى منفعة وذلك عندما يمس مستقيم الدخل (قيد الدخل) منحنى سواء المنفعة (النقطة (E))

(الشكل (4)).

ومـــن المعـــروف أن ميل مستقيم الدخل المساوي للأسعار النسبية للسلعتين $(\frac{P_x}{P_y})$ ، يساوي ميل منحنى سواء الرفاهية أو المنفعة المساوي للنسبة بين المنافع الحدية للسلعتين $(\frac{MU_X}{MU_Y})$.

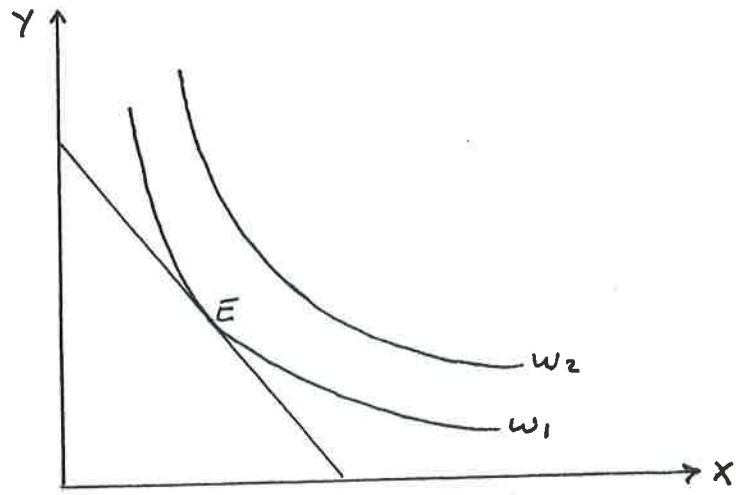

(الشكل 4)

سادساً: الكفاءة في الإنتاج والاستهلاك

يتضـــح ممـــا ســـبق أن الكفاءة في الإنتاج المترافقة مع الاستخدام الأمـــثل للموارد الإنتاجية تتحقق عندما يمس مستقيم سواء الإنتاج منحنى إمكانات الإنتاج، أي :

$$\frac{P_X}{P_Y} = \frac{MC_X}{MC_Y}$$

وتتحقق الكفاءة في الاستهلاك المترافقة مع استخدام المجتمع لدخله للحصول على أعلى رفاهية ممكنة وذلك عندما يمس مستقيم الدخل منحنى سواء المنفعة، أي :

$$\frac{P_X}{P_Y}=\frac{MU_X}{MU_Y}$$

وتتحقق الكفاءة في الإنتاج والاستهلاك معاً، عندما يتحقق الاستخدام الأمـــثل للموارد من وجهة نظر المنتج والمستهلك في آن واحد، أي عندما يمس مستقيم الدخل كل من منحنى إمكانات الإنتاج ومنحنى سواء الرفاهية أو المنفعة. ويتطلب ذلك رياضياً:

$$\frac{P_X}{P_Y}=\frac{MC_X}{MC_Y}=\frac{MU_X}{MU_Y}$$

وكما يتضح من (الشكل 5)، تتحقق الكفاءة في الإنتاج والاستهلاك في النقطة (A)، حيث يقوم المنتجون بإنتاج وعرض الكميتين (Q_X^S, Q_Y^S)، بينما يقوم المستهلكون بطلب الكميتين (Q_X^D, Q_Y^D). وبالتالي يتحقق التوازن بيـــن الكمـــيات المطلوبـــة والمعروضـــة بالنسبة لكل من السلعتين، أي : $(Q_X^S = Q_X^D)$ و $(Q_Y^S = Q_Y^D)$.

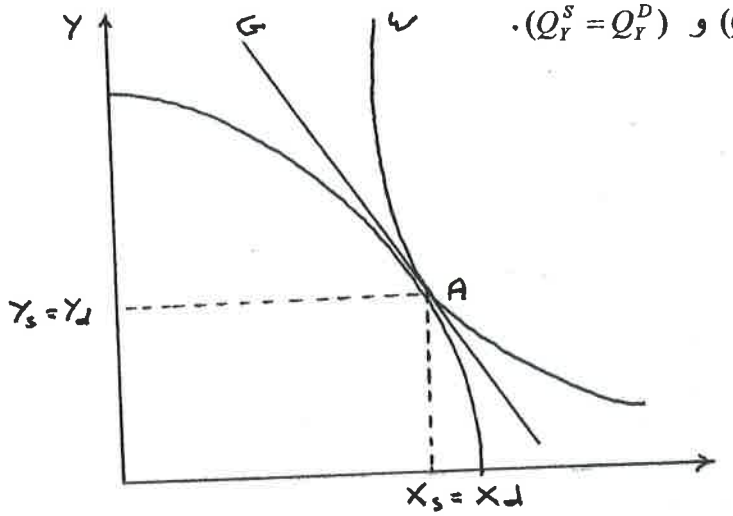

(الشكل 5)

ومـــن الممكـــن بالطـــبع ألا تتحقق الكفاءة في الإنتاج والكفاءة في الاســـتهلاك فـــي آن واحـــد. ويتم ذلك عندما يمس مستقيم الدخل منحنى إمكانـــات الإنـــتاج فـــي نقطة (A) مختلفة عن نقطة تماسه لمنحنى سوَاء الرفاهية (B). وينجم عن هذا الوضع اختلال في الوضع التوازني لسوقي الســـلعتين المنتجتيـــن، حيـــث يلاحظ أن الكمية المنتجة والمعروضة من الســـلعة (X) تفـــوق الكمـــية المطلوبة منها مما ينجم عنه فائض عرض $(Q_X^S > Q_X^D)$. أما بالنسبة للسلعة (Y)، فإن الكمية المنتجة والمعروضة منها تقـــل عـــن الكمـــية المطلوبة مما يولد فائض طلب في سوق هذه السلعة $(Q_Y^D > Q_Y^S)$.

ونتـــيجة لوجود فائض عرض في سوق السلعة (X) فإن سعر هذه الســـلعة سوف ينخفض، كما أن وجود فائض طلب في سوق السلعة (Y) سوف يؤدي إلى ارتفاع في سعر هذه السلعة. أضف إلى ذلك أن انخفاض ســـعر السلعة الأولى وثبات سعر السلعة الثانية سوف يؤدي إلى انخفاض الأســـعار النســـبية للســـلعتين $(\frac{P_x}{P_y})$ ، مما ينجم عنه تغير في ميل مستقيم الدخـــل، وتســـتمر هذه الآلية إلى أن يعود التوازن في سوق السلعتين في نقطة تماس جديدة تلتقي فيها منحنيات سواء الرفاهية وإمكانات الإنتاج مع مســـتقيم الدخل (النقطة D) (الشكل 6). وهكذا فإن قطاع المنتجين سوف يســـتجيب للتغـــيرات النسبية في الأسعار ويقوم بإعادة تخصيص الموارد بـــزيادة الكمية المنتجة من السلعة التي يبرز في سوقها فائض في الطلب، وتقلـــيص الموارد المستخدمة في إنتاج السلعة التي يبرز في سوقها فائض فـــي العرض. ويلاحظ هنا أن استقرار الاقتصاد في وضع توازني جديد،

يترافق مع استقراره على منحنى رفاهية أقل مستو مما كان عليه (المنحنى W_1 بدلاً من المنحنى W_2).

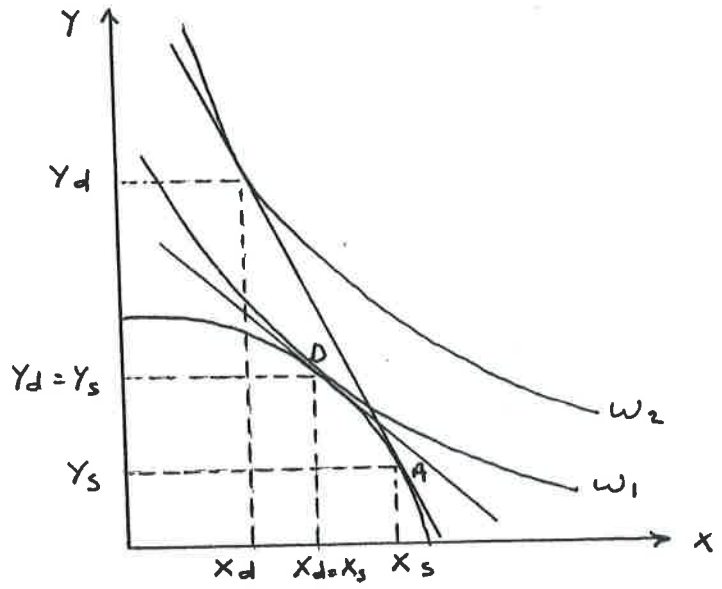

(الشكل 6)

وتختلف ظروف الوصول إلى الكفاءة الاقتصادية بالانتقال من اقتصاد مغلق لا يقيم علاقات تجارية مع العالم الخارجي عنها في اقتصاد مفتوح يستورد من العالم الخارجي ويصدر له. ففي حالة الاقتصاد المفتوح، فإن الأسعار النسبية السائدة للسلعتين المنتجتين تتحدد محلياً بالاستجابة للأسعار النسبية العالمية وبالتناغم معها، سواء ارتبط الأمر بقرارات الإنتاج أم بقرارات الاستهلاك. إلا أنه لا يشترط في هذه الحالة أن تتطابق قرارات المنتجين والمستهلكين، وتتساوى الكميات المعروضة والمطلوبة محلياً، ويتحقق التوازن في سوق السلعتين. فاتصال الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الخارجي، يسمح له بتصدير فائض العرض من السلعة (X) ،

واســتيراد ما يحتاجه من العالم الخارجي من السلعة (Y)، لمواجهة فائض الطلب. وهكذا، وبافتراض إمكانية تحقق الانفتاح الاقتصادي والانتقال إلى التحلــيل الاقتصــادي فــي الاقتصاد المفتوح، وبافتراض إمكانية تحرير الــتجارة الخارجية وإلغاء القيود التي تحد من قيامها، فمن الممكن للمجتمع البقاء على منحنى الرفاهية الأعلى (المنحى W_1 بدلاً من المنحنى W_2). أما الفرق بين مستوى الرفاهية بين هذين المنحنيين، فيعتبر كسباً في الرفاهية ناجماً من تحرير التجارة الخارجية.

أما من الناحية العملية، فمن الصعوبة بمكان الاعتماد على التحليل الــنظري السابق للحكم على مدى وصول المجتمع إلى مستوى الاستخدام الأمــثل والكــفء لموارده. ذلك لأن مفهوم المنفعة والرفاهية من المفاهيم الــنظرية غــير القابلة للقياس نتيجة لعدم توافر الوحدات الإحصائية التي نقيس فيها هذه المفاهيم. وبدلاً من ذلك، يتم الاعتماد على الاقتصاد القياسي والاستعانة بدوال الطلب، لتقدير معاملات تلك الدوال ومروناتها المختلفة. أمــا بالنســبة لجانب العرض، فينحصر اهتمام الدولة من الناحية العملية بتحرير الاقتصاد، وترك آلية السوق تقود القرارات الإنتاجية والاستهلاكية للقطــاع الخاص، حيث تتكفل آلية الأسعار النسبية بتخصيص الموارد بما يحقق لها الاستخدام الأمثل والكفء.

الفصل الحادي عشر

حالات فشل نظام السوق

حتى يستطيع نظام السوق أو نظام الأسعار تحقيق التوازن بين قوى العـــرض والطلب، يجب أن تسود حالة المنافسة الكاملة المتمثلة بالشروط التالية:

1 – وجـــود عـــدد كبير من وحدات القرار الاقتصادي (مستهلكين ومنتجيـــن)، بحيـــث لا تســـتطيع أي من هذه الوحدات منفردة، التأثير في السعر السائد في السوق.

2 – حرية الدخول إلى السوق والخروج منه بدون أي قيد أو تدخل طبيعـــي أو إجرائي. فالمستهلكون والمنتجون يستطيعون الدخول والخروج حسب ظروف السوق وحدها.

3 – حـــرية انـــتقال عناصـــر الإنـــتاج بيـــن الأسواق والمناطق والصناعات حسب ظروف سوق عناصر الإنتاج.

4 – المعـــرفة التامة والمتساوية لوحدات القرار بجميع الظروف الســـائدة في السوق. ذلك لأن جهل بعض وحدات القرار بظروف السوق سيؤدي لتحقيق وحدات القرار الأكثر معرفة لمكاسب غير مشروعة.

5 – تجانس السلع والخدمات الموجودة في السوق.

ويقوم نظام السوق أو نظام المنافسة التامة على افتراضات عديدة، يرتبط بعضها بالسلوك الإنتاجي والاستهلاكي، ويتعلق بعضها الآخر بإطار الســـوق الـــذي يلتقـــي فـــيه المســـتهلكون والمنتجون. وبشكل عام يمكن استعراض أهم الافتراضات التي يستند إليها نظام السوق على النحو التالي:

1 – الملكـية الخاصـة لوسائل الإنتاج وحرية التصرف في هذه الملكـية ومواردهـا. ويتطلـب ذلك حرية اتخاذ قرارات الإنتاج المتعلقة بنوعـية وحجـم وعوامل الإنتاج. وهذه الحرية ليست مطلقة ولكنها مقيدة بإمكانـات الإنـتاج والأسـعار النسبية لعناصر الإنتاج من جهة، وبتحقيق الهدف الأساسي من العملية الإنتاجية ألا وهو تحقيق أعظم ربح ممكن، من جهة أخرى.

2 – حرية المستهلك باقتناء السلع والخدمات الاستهلاكية بما يلائم رغباته وبما يشبع حاجاته. ويتطلب ذلك توزيع دخل المستهلك على السلع والخدمـات، وفـي إطـار الأسعار النسبية لها، بما يحقق له أعظم منفعة ممكنة.

3 – يقـوم نظام السوق عبر آلية اليد الخفية، بالتوفيق بين رغبات المنتجين والمستهلكين لتحقيق أهدافهم المتداخلة في تعظيم الأرباح وتعظيم المـنافع. فـزيادة رغـبة المسـتهلكين فـي الحصول على السلعة (A) وعـزوفهم عـن شـراء السلعة (B) يؤدي لارتفاع سعر السلعة الأولى وانخفـاض سـعر السلعة الثانية. كما يؤدي لارتفاع ربحية المنتجين من السلعة الأولى وانخفاض أرباحهم من السلعة الثانية، ومن ثم تغيير الأسعار النسـبية لهاتين السلعتين. ونتيجة لذلك يتجه المنتجون إلى تخصيص جزء من الموارد التي كانت مخصصة لإنتاج السلعة (B) إلى زيادة الإنتاج من السلعة (A) ، وذلك حتى تتطابق الكميات المعروضة والمطلوبة من هاتين السلعتين في ظل أسعارهما النسبية، سعياً وراء تحقيق أعظم ربح ممكن.

وبتحقق هذه الافتراضات يقوم نظام السوق بدوره كموزع للموارد، ويخصصـها تخصيصـاً أمـثلاً، بما يضمن الاستخدام الكامل للموارد،

والتوازن الأمثل بين الطلب الكلي والعرض الكلي. ولا يكون هناك أي دافع للمنتجين أو لعناصر الإنتاج للانتقال من نشاط لآخر، أو من استخدام لآخر.

وبذلك فإن نظام السوق يحقق التوازن الشامل في أسواق السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، ويضمن الربح الأعظمي للمنتجين، والإشباع الأعظمي لرغبات المستهلكين. كما يمثل جهاز السوق (نظام الأسعار)، المرآة العاكسة لقرارات المستهلكين والأداة الموجهة لقرارات المنتجين. حيث يتم توجيه قرارات المنتجين بناء على التغير في رغبات المستهلكين التي تترجم بتحول طلبهم بين السلع والخدمات. لذلك يقوم نظام السوق على مبدأ سيادة المستهلك، ففي هذا النظام يعد المستهلك ملكاً يسعى المنتجون لتنفيذ أوامره التي تحقق له بنهاية المطاف هدفهم النهائي وهو تعظيم الربح. كما تقود رغبات المستهلكين، عبر آلية الأسعار، توجيه المنتجين في استخدام الموارد الاقتصادية بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد.

ويفترض نظام السوق إضافة إلى سيادة الملكية الفردية، وحرية المنتج والمستهلك، سيادة المنافسة الكاملة في سوق السلع والخدمات وعناصر الإنتاج. كما يفترض قابلية عناصر الإنتاج للتجزئة. ونتيجة لهذه الافتراضات، يؤدي نظام السوق دوره كموزع للموارد، ويخصصها تخصيصاً أمثلاً بما يضمن الاستخدام الكامل والتوازن الأمثل (الطلب الكلي=العرض الكلي). ولا يكون هناك أي دافع للمنتجين أو لعناصر الإنتاج للانتقال من نشاط إلى آخر.

وعندما تخرق الفرضيات التي يقوم عليها نظام السوق، فإن هذا النظام لا يؤدي دوره في التخصيص الأمثل للموارد، ولا يمكن من تحقيق

التوازن الشامل. فمثلاً، عند وجود ارتباط أو تأثير متبادل بين المنتجين أو بين المستهلكين أو بين المنتجين والمستهلكين بحيث تنتقل آثار هذا الارتباط خـــارج نطـــاق نظام الأسعار، ويعجز نظام السوق عن تحقيق أهدافه في تعظيم الربح وتعظيم المنفعة وتحقيق التوازن والتخصيص الكفء للموارد الاقتصادية. وهناك حالات عديدة يفشل فيه نظام السوق عن تحقيق أهدافه نستعرضها على النحو التالي:

أولاً : السلع العامة

ارتبط مفهوم السلع العامة تاريخياً بتلك السلع التي كان القطاع العام في منظومة الدول الاشتراكية السابقة ينتجها ويوزعها جماعياً على عموم المســـتهلكين. ومع ذلك فلا يعني مصطلح السلع العامة بالضرورة ارتباط ملكـــية أو إنتاج هذه السلع بالقطاع العام أو الحكومي حصراً، حيث يمكن للقطـــاع الخـــاص إنتاج بعض هذه السلع والخدمات تماماً كما يقوم القطاع العام بذلك.

وتصنف السلع والخدمات حسب معيار جماعية استهلاكها إلى ثلاثة أنواع:

1 – ســـلع اســـتهلاكية فـــردية: وهي السلع التي يستهلكها الأفراد بصورة فردية كالتفاحة والقلم والدفتر والثوب والمكيف والسيارة الخ... . ويقتضـــي اســـتهلاك هـــذه السلع دفع ثمنها، فمن لا يدفع لا يتحصل على السلعة. وبالتالي، فمن السهولة استبعاد الأفراد غير الراغبين بدفع الثمن من الحصول على السلع والخدمات المنتجة.

2 – سلع استهلاكية جماعية: وهي السلع التي تستهلك جماعياً ولا يمكـــن اســـتبعاد أي فرد من الاستهلاك الجماعي، كخدمات الأمن والدفاع

والبـــث الإذاعي والتلفزيوني إضافة إلى خدمات إنارة الطرقات والشوارع والســـاحات والمرافق العامة، وخدمات النظافة وتجميع القمامة، وخدمات التـــنزه فـــي الحدائق العامة، وخدمات الاستفادة من المصاعد العامة في الأبنية والعمارات العالية.

3 – ســـلع استهلاكية نصف فردية أو نصف جماعية: وهي السلع التي تقع بين السلع الخاصة والسلع الجماعية، وبالتالي فهي تجمع بين جزء مـــن خصائص السلع الخاصة وجزء من سمات السلع الجماعية. وتستهلك هذه السلع جماعياً إلا أن المستهلك يدفع جزءاً من الثمن أو التكلفة، وتقوم الدولـــة بدفع الجزء الآخر عن طريق سياسة الدعم. ومن الممكن استبعاد المســـتهلكين الذين لا يدفعون السعر المدعوم عن طريق إلغاء اشتراكاتهم وحـــرمانهم مـــن الاستفادة من تلك المنتجات. ومثال ذلك خدمات الكهرباء ومـــياه الشرب. فاستهلاك المنتجات يتم بصورة جماعية، لحيويتها بالنسبة لأفـــراد المجـــتمع. ورغم إمكانية توزيع الكهرباء والمياه من قبل القطاع الخـــاص، إلا أن الدولـــة تقوم بعملية الإنتاج ، لما يتطلبه ذلك من تكاليف باهظة ينوء عنها القطاع الخاص، ولانخفاض هوامش الربح في إنتاجها .

ولتميـــيز الســـلع العامـــة عن غيرها يلاحظ اتصافها بالخصائص التالية:

1 – اســـتهلاك السلع العامة جماعياً، حيث تتدفق منافعها على عدد كبـــير مـــن الأفـــراد في آن واحد. الأمر الذي حمل البعض على تسميتها بالسلع الجماعية.

2 – يتـــيح إنتاج هذه السلع استخدامها لجميع المستهلكين بحيث لا يقلل استهلاكها من أحد الأفراد المتاح منها لاستهلاك الآخرين.

3 – صـــعوبة استثناء أو استبعاد بعض الأفراد من الانتفاع بالسلع الجماعية إذا تمنعوا عن المشاركة في دفع نصيبهم من تكاليف الإنتاج.

4 – انعدام التكلفة الحدية لإنتاج السلع العامة.

ولنفـــترض أن سكان إحدى القرى قرروا إنارة شوارع قريتهم من خلال مشروع إنارة جماعي يساهمون بتكاليفه جماعياً. ولنفترض أن بعض الأفـــراد تظاهروا بعدم الرغبة في المشاركة بالمشروع بحجة عدم حاجتهم للاســـتفادة مـــن إنارة طرقات القرية، وتمنعوا عن المشاركة بتكاليف هذا المشـــروع. بالطـــبع سوف يستفيد سكان القرية جميعاً من إنارة الطرقات سواء شاركوا بتكاليف مشروع الإنارة أم امتنعوا عن ذلك. فالسلعة المنتجة هـــنا، وهي خدمة الإنارة، سلعة جماعية لا يمكن حرمان غير المشاركين في مشروع الإنارة من الاستفادة منها. ونلاحظ من هذا المثال ما يلي:

1 – إن الأفـــراد غير المشاركين بالمشروع سوف يحصلون مجاناً على خدمة الإنارة دون أن يشاركوا بتكاليف المشروع.

2 – إن استفادة غير المشاركين بالمشروع لا تزيد من تكاليف من الإنارة. فسواء مر في شوارع القرية فرد واحد أم أكثر، فإن تكاليف الإنارة لـــن تتغـــير بتغير عدد المارة. مما يعني أن التكاليف الحدية لإنتاج السلع العامة تساوي للصفر.

3 – إن حـــرمان الأفراد الذين لم يشاركوا بمشروع الإنارة سوف يـــؤدي إلـــى تخفيض في مستوى الرفاهية العامة للمجتمع نتيجة لحرمان بعض الأفراد من الاستفادة من خدمة الإنارة.

4 – إن فـــرض رســـوم إنـــارة علـــى الأفـــراد غير المشاركين بالمشـــروع، حتى ولو تم ذلك جدلاً، فإنه سيؤدي إلى تقليص عدد الأفراد

المســتفيدين من خدمة الإنارة لعدم رغبتهم في دفع تلك الرسوم، مما يقلل الرفاهــية في المجتمع. فعدم رغبة بعض الأفراد من الاستفادة من خدمات الإنارة بسبب خشيتهم من دفع الرسوم، تقلل الرفاهية الكلية للمجتمع دون أن تخفض من التكاليف.

5 –نتيجة لعدم إمكانية إلزام الأفراد غير المشاركين بالمشروع من الناحــية العملــية، بدفــع نصيبهم من تكاليف الإنارة، فإن القطاع الخاص يعــزف عادة عن القيام بمثل هذه المشروعات، ويتولى القطاع العام القيام بهــا وتمويلها وتقديمها للمواطنين مجاناً، بينما تغطي الدولة تكاليف الإنتاج من إيراداتها العامة.

6 – يقتضــي التخصــيص الأمثل للموارد المساواة بين التكاليف الحديــة للإنــتاج والســعر (كفــاءة الإنتاج) أي : $(MC = P)$. وحيث أن التكالــيف الحدية للإنتاج تساوي الصفر، فإن نظام السوق يقتضي لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد توزيع هذه الخدمة بالمجان. وبالطبع، فإن توزيع الخدمة بالمجان يتناقض مع هدف المنتجين بتعظيم أرباحهم. مما يعني فشل نظام السوق في التعامل مع السلع العامة.

ثانياً – : عدم قابلية بعض عناصر الإنتاج للتجزئة:

يعــتمد أداء نظــام الســوق على افتراض توافر المنافسة الكاملة، وافتراض قابلية عناصر الإنتاج للتجزئة. ونتيجة لهذين الافتراضين، يستمر المنتج نظراً لتحكمه بمزيج عناصر الإنتاج حتى يتحقق التوازن والوصول إلــى مســتوى الإنتاج الأمثل الذي يعظم الربح بتساوي التكلفة الحدية مع الســعر، أي : $(MC = P)$. ولكــن بعض عناصر الإنتاج، كخطوط إنتاج بعــض الســلع والخدمات التي تباع بشكل متكامل وفق مستويات إنتاجية

محـــددة، لا تقـــبل التجزئة . وبالتالي لا تمكن المنتج من الوصول لشرط الـــتوازن حســـبما تمليه نظرية توازن المنتج. وهكذا لا يختار المنتج ذلك المستوى الإنتاجي الذي يساوي بين التكاليف الحدية والسعر ومن ثم يعظم مســـتوى الأرباح، ولكنه سيختار حجماً إنتاجياً أكبر من ذلك أو يقل عنه، مبـــتعداً بذلك عن تحقيق شرط التوازن والربح الأعظمي، وهذا ما يؤدي إلـــى عـــدم الكفـــاءة فـــي تخصيص الموارد الاقتصادية، ويقلص رفاهية المجتمع.

ثالثاً – صعوبة التنبؤ بالمستقبل:

يحـــتاج المستثمر لاتخاذ قرارات الاستثمار لمعلومات عن الوضع الحالـــي للســـوق، والظـــروف الاقتصـــادية المتوقعة. وعندما تكون تلك المعلومات صحيحة، فإن المستثمر يتمكن من اتخاذ قراراته بصورة سليمة، الأمـــر الذي يؤدي إلى تخصيص الموارد تخصيصاً كفؤاً أو أمثلاً. أما إذا كانـــت المعلومـــات التي استند إليها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري مغلوطـــة أو متحيزة، فإن قرارات الاستثمار ستكون غير سليمة وستؤدي إلـــى عـــدم تخصيص الموارد التخصيص الأمثل، مما ينجم عنه نقص في الرفاهية الاجتماعية.

ومـــن الواضح أن قرارات الاستثمار التي يتخذها المستثمر حاليا، وبناء على معلومات السوق الحالية والمتوقعة، لا تنتج آثارها إلا بعد فترة طويلـــة مـــن الزمن. لذلك، فإن نجاح القرارات الاستثمارية يعتمد إلى حد كبـــير علـــى مصـــداقية المعلومـــات التـــي اعتمدت في اتخاذ القرارات الاســـتثمارية. فـــإذا عجز نظام السوق عن توفير المعلومات الصحيحة أو الدقـــيقة للمستثمرين، فإنهم سيتخذون قرارات استثمارية حالية سينجم عنها

عـدم كفايـة في تخصيص الموارد الاقتصادية. وسيؤدي تشوه المعلومات التـي يعـتمد علـيها المستثمر إلى اختناقات أو فوائض في المواد الأولية المسـتخدمة أو في السلع النهائية المنتجة. وفي كلتا الحالتين فإن تخصيص الموارد سيبتعد عن وضع الكفاءة.

وهكـذا، يـؤدي جهاز السوق إلى مشاكل متعددة ناجمة عن عدم القـدرة علـى التنـبؤ بالمسـتقبل. وينجم ذلك من صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المستقبلية بسبب عدم اليقين وصعوبة الـتأكد. ويتسبب عدم التيقن في تولد تضارب وتناقض بين وحدات القرار بسـبب توقعـاتهم المخـتلفة، مما يحد من آلية اليد الخفية التي تعمل على التوفيق والتنسيق بين أهداف المنتجين والمستهلكين في إطار نظام السوق، ممـا ينجم عنه فقدان في مستوى الرفاهية، وعدم الوصول إلى التخصيص الكفـء للموارد.

رابعاً – عدم الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل للموارد

يتوقع نظام السوق وآلية المنافسة الكاملة ونظام الأسعار، الاستخدام الكامل للموارد من عمل ورأس مال وموارد طبيعية، وذلك لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد. وقد بين الواقع، عبر بعض التجارب التي مر بها هذا النظام عدم تمكنه من الوصول لمرحلة الاستخدام الكامل لموارد المجتمع. وخير دليل على ذلك أزمة الكساد التي عاشها العالم خلال الفترة 1929–1932، حيث ارتفعت مستويات البطالة ومعدلات التضخم، وتكدست السلع بالمخـازن وانخفض مستوى الطلب الكلي. وقد فسر الاقتصادي كينز هذه الأزمـة باخـتلاف قرارات الادخار عن قرارات الاستثمار، مما أدى إلى اختلال في التوازن، وابتعاد عن مستوى التوظيف الكامل. وقد نادى كينز

بضرورة تدخل الدولة لتصحيح الخلل في نظام السوق والأسعار من خلال السياسات المالية والنقدية.

خامساً – عدم قدرة نظام السوق على تنسيق القرارات الاستثمارية

يعجز نظام السوق عن الوصول بالاقتصاد القومي إلى حالة الاستخدام الأمثل للموارد، وذلك عند حدوث تغيرات هيكلية في مستويات الاستثمار. فنظام السوق يعكس القرارات الجارية للمنتجين ولكنه لا يتمكن من عكس القرارات الإنتاجية ذات الآثار المستقبلية كقرارات الاستثمار التي يترتب عليها حدوث تغيرات بنيوية في الاقتصاد القومي، ذات تأثيرات مزدوجة على ظروف العرض والطلب.

وتعمل الاستثمارات الجديدة عادة إلى تغير في ظروف كل من العرض والطلب والأسعار. فهذه الاستثمارات تؤثر على ظروف العرض عن طريق توليدها لطاقات إنتاجية جديدة، أو توسيعها للطاقات الإنتاجية القائمة كما تعمل إلى تغيير في ظروف الطلب، حيث يؤدي الاستثمار إلى ارتفاع في معدلات التشغيل وانخفاض في معدلات البطالة وزيادة في مستويات الدخول الموزعة. ونتيجة للتغير في كل من العرض والطلب تتغير مستويات الأسعار السائدة في السوق. لذلك فإن نظام السوق الذي يعكس الهيكل السائد للأسعار، لا يمكن اتخاذه أساساً للحكم على مدى العائد الاستثماري المستقبلي.

و يعجز نظام السوق عن التوفيق بين قرارات الاستثمار المختلفة، مما يؤدي لبروز اختناقات وفوائض في الاقتصاد القومي. فالتوسع في صناعة الورق مثلاً ستكون له آثار على الصناعات المستخدمة للورق

كصـــناعة الدفاتـــر والصناعات التي تمدها بالمواد الأولية كصناعة عجينة الورق. وجهاز السوق يعجز عن التنسيق بين قرارات المنتجين الاستثمارية لـــتلك الصـــناعات المتداخلة، مما يؤدي إلى ظهور اختناقات في صناعة عجيـــنة الورق نتيجة لزيادة الطلب عليها من صناعة الورق، وفوائض في صناعة الدفاتر نتيجة لتوافر الورق الذي تصنع منه تلك الدفاتر.

سادساً – : التأثيرات أو الوفورات الخارجية (Externalities)

ترتـــبط القـــرارات الاستهلاكية والإنتاجية للوحدات الاقتصادية في المجـــتمع فـــيما بينها. وقد تكون لقرارات بعض المنتجين انعكلسات على أربـــاح أو خســـائر منتجيـــن آخرين. كما قد تؤدي القرارات الاستهلاكية لبعض الوحدات الاقتصادية إلى منافع أو أضرار لوحدات استهلاكية أخرى فـــي الاقتصاد. وعندما لا يتمكن نظام السوق من أخذ الآثار التداخلية لهذه القـــرارات، ينـــتج ما يسمى بالتأثيرات أو الوفورات الخارجية. وتقسم هذه الوفـــورات إلى فئتين كبيرتين: الوفورات الخارجية الإيجابية والسلبية من جهة، والوفورات الخارجية على الإنتاج والاستهلاك من جهة ثانية.

وبشكل عام، لتكن لدينا الوحدتين الاقتصاديتين (س) و (ع)، فعندما يكون للنشاط الاقتصادي للوحدة (س) آثار إيجابية أوانعكاسات سلبية على النشـــاط الاقتصادي للوحدة (ع)، وعندما لا تتمكن الوحدة (س) من مطالبة الوحـــدة (ع) عن المنافع التي تحققت لها ، كما أنه عندما لا تتمكن الوحدة (ع) مـــن مطالبة الوحدة (س) عن الأضرار التي لحقت بها، فعندها يعجز نظـــام السوق عن الأخذ بعين الاعتبار لنتائج القرارات التداخلية للقرارات الاقتصـــادية، كما أن هذا النظام يعجز عن تحقيق الاستخدام والتخصيص الأمـــثل للموارد، الأمر الذي يستدعي تدخل الدولة. وينشأ فشل السوق في

حالـــة الوفورات أو التأثيرات الخارجية نتيجة لأمرين. أولهما عدم وجود تعـــريف واضح ودقيق للحقوق والالتزامات في المجتمع. وثانيهما ارتفاع تكلفة التفاوض بين الطرفين المتنازعين بحيث يعزف الطرفان عن اللجوء للقضـــاء لفـــض المنازعات بينهما. ومن الممكن توضيح التأثيرات السلبية والإيجابية لقرارات الإنتاج والاستهلاك من خلال الأمثلة التالية:

1 – التأثيرات أو الوفورات الخارجية الإيجابية في الإنتاج

لـــنفرض أن أحمد قد أقام منشأة لتربية النحل وإنتاج العسل بجوار مـــزرعة محمـــد للحمضـــيات التي تنتج البرتقال. تقوم النحلات العاملات بالـــتغذي على أزهار الحمضيات مما يؤدي إلى ارتفاع إنتاج العسل وذلك دون أن يتمكـــن أحمـــد من مطالبة محمد بقيمة المنافع التي تحصل عليها نتيجة لتغذية نحله على أزهار مزرعة الحمضيات. وبصورة مشابهة تقوم النحلات العاملات أثناء امتصاص حبوب الطلع بتسريع تلقيح الزهور، مما يـــؤدي إلى ارتفاع مستوى إنتاج مزرعة الحمضيات. ولا يتمكن محمد من مطالـــبة أحمد بتعويضه عن المنافع التي تحصل عليها جراء استفادته من زيادة إنتاج البرتقال.

في كلتا الحالتين السابقتين، فإن أحمد لن يتحفز لاقتناء العدد الأمثل مـــن خلايـــا النحل لعدم تمكنه عبر نظام السوق من الحصول على المنافع التي يسببها نحله في زيادة إنتاج البرتقال، كما أن محمد لن يتحفز لاختيار الحجم الأمثل لمزرعة البرتقال لعدم تمكنه من الحصول على المنافع التي سببتها أزهار مزرعته في زيادة إنتاج العسل. لذلك، لا يصل الاقتصاد إلى مستوى الاستخدام الأمثل للموارد. وينتج عن ذلك ضياع وفقدان في رفاهية

المجـــتمع نتيجة لفشل نظام السوق في احتسابه للمنافع المتحققة في كل من منشأة إنتاج العسل ومزرعة الحمضيات.

2 – التأثيرات الخارجية السلبية في الإنتاج:

بخلاف المثال السابق الذي أدى إلى منافع لم يتمكن نظام السوق من اعتبارها، يؤدي قيام بعض النشاطات الاقتصادية إلى خسائر وأضرار في منشـــآت أخرى، دون أن تتمكن المنشآت المتضررة بالعودة إلى المنشآت التي سببت لها الخسارة، لمطالبتها بتعويضها عن تلك الخسارة. ولنفترض كمثال على ذلك، قيام مصنع للكبريت بجوار منتجع سياحي. تؤدي الغازات المنبعـــثة من مصنع الكبريت إلى تلويث الهواء المحيط بالمنتجع السياحي وانتشار رائحة غازات الكبريت المؤذية، مما يؤدي إلى عزوف السياح عن ارتـــياد المنـــتجع الســـياحي. وبالطبع، فإن المنتجع السياحي لا يتمكن من مطالـــبة مصـــنع الكبريت من تعويضه عن الأضرار التي لحقت به نتيجة لانخفـــاض عدد رواده وأرباحه. ومن الممكن تعميم هذا المثال على كثير مـــن الصناعات التي تطرح فضلاتها في مجاري الأنهار أو البحيرات أو الصـــرف الصـــحي، أو ترمـــي بمخلفاتها في التربة الزراعية، أو تبعث بـــنفاياتها وغـــبارها وغازاتها في الجو، أو تصدر ضجيجاً مزعجاً يعكر الهدوء والسكون في محيطها.

ويتضـــح أن المنشـــآت الملوثة هذه، نتيجة لعدم تمكن الآخرين من مطالبتها بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم، تتحمل تكاليفها الخاصة دون اعتبار للتكاليف الاجتماعية التي تتمنع عن تحملها، مما يؤدي بها إلى اختيار مستوى إنتاجي أمثل يفوق ذلك المستوى الإنتاجي الأمثل من وجهة نظـــر المجـــتمع. الأمـــر الـــذي يؤدي إلى عدم الاستخدام الأمثل لموارد

المجـــتمع، وبالتالـــي فشـــل نظام السوق في الوصول إلى وضع الرفاهية الأمثل.

ولتبيان ذلك، يوضح الشكل البياني التالي، الوضع التوازني الأمثل مـــن وجهة نظر المجتمع، حيث يتطلب ذلك بلوغ المستوى الإنتاجي (q_1) الـــناجم مـــن تقـــاطع مستقيم التكلفة الحدية للمجتمع (Social Marginal Cost) الممثل لمستقيم العرض، مع مستقيم المنفعة الحدية للمجتمع الذي يحـــدده مســـتقيم الطلب (D). وبالنظر لعدم أخذ الصناعة الملوثة لتكاليف التلوث الاجتماعية فإنها تتمادى في رفع مستوى إنتاجها سعياً وراء المزيد من الربح. ويتحدد الوضع التوازني الأمثل للصناعة الملوثة بتقاطع مستقيم الـــتكلفة الحديـــة الخاصـــة (Private Marginal Cost) الممثل لمستقيم العـــرض والذي يقل عن التكلفة الحدية للمجتمع، مع مستقيم المنفعة الحدية للمجـــتمع (D) الممـــثل لمنحنى الطلب في النقطة (C). وتختار الصناعة الملوثـــة إذن وضـــعها التوازنـــي بإنـــتاج المستوى (q_2) الذي يزيد عن المســـتوى الأمـــثل مـــن وجهة نظر المجتمع (q_1)والمحددة بالنقطة (A). وبذلـــك يفشـــل نظـــام السوق في التخصيص الأمثل للموارد، لعدم تحقيقه الكفـــاءة في كل من الإنتاج والاستهلاك، لأن التكلفة الحدية للمجتمع تزيد عن المنفعة الحدية للمتجمع.

ويلاحـــظ مـــن الشـــكل البياني أن التكلفة الحدية للمجتمع المقابلة لمســـتوى الإنتاج (q_2) الذي تعتبر الصناعة الملوثة وضعاً أمثلاً، والممثلة بالمســـتقيم (q_2B) تزيد عن المنفعة الحدية الممثلة بالطول (q_2C)، بمقدار (BC). وبذلـــك، فـــإن التخلي عن وحدة الإنتاج الأخيرة يؤدي إلى كسب صاف قدره (BC). كما أن التخلي عن كل وحدة منتجة بين (q_2) و (q_1)

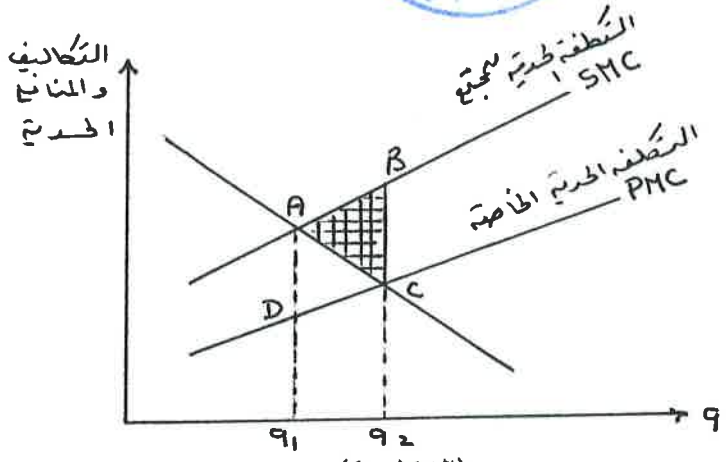

(الشكل 1)

يتمخض عنه خفض في التكاليف الحدية في المجتمع بقدر يزيد عن المنافع الحديـــة، بحيـــث أن مجمـــوع المنافع التي يحققها المجتمع نتيجة لتقليص مســـتوى الإنـــتاج من (q_2) إلى (q_1) يتمثل في مساحة المثلث (ABC). وهكـــذا يـــؤدي خفض الإنتاج إلى المستوى (q_1) إلى تخصيص الموارد تخصيصاً أمثلاً بتساوي التكلفة الحدية للمجتمع مع المنفعة الحدية للمجتمع، أي بتساوي العرض مع الطلب.

وبذلـــك يتضح أنه في حال وجود التأثيرات الخارجية السلبية، فإن نظـــام السوق يفشل في التخصيص الكفـء للموارد بصورة تلقائية، الأمر الـــذي يســـتدعي تدخل الدولة لتصحيح آلية عمل السوق بوضع قيود كمية علـــى الإنتاج، وسن التشريعات المنظمة له بحيث لا يتعدى مستواه الكمية (q_1). ولكـــن هـــذا الأسلوب مكلف مادياً لما يتطلبه من تخصيص جهاز إداري وفنـــي لمـــتابعة ومراقبة مستويات الإنتاج الزائدة، والعودة بها إلى مستويات الإنتاج المرغوبة.

وتقـــوم الحكومـــات فـــي بعـــض الأحـــيان بفرض ضرائب على الصناعات الملوثة أو إلزامها مباشرة بتعويض الجهات المتضررة. ويؤدي دفـــع تلك التعويضات أو الضرائب إلى رفع تكاليف الإنتاج الحدية بمقدار الضرائب والتعويضات المدفوعة، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص مستويات الإنتاج والاقتراب من الوضع التوازني الأمثل من وجهة نظر المجتمع. كما ينجم عن ذلك حماية البيئة وتحسين الظروف الصحية والحياتية للسكان في المجتمع.

3 – التأثيرات الخارجية السالبة في الاستهلاك

بصـــورة مشـــابهة للآثار السلبية لبعض الفعاليات الإنتاجية الملوثة للبيـــئة، هـــناك فعالـــيات اســـتهلاكية ذات آثار ملوثة وسلبية على البيئة والإنســـان. وخير مثال يوضح التأثيرات الخارجية السالبة للاستهلاك آثار التدخين على غير المدخنين. فمن المعلوم أن للتدخين آثار سيئة على البيئة حيث يقوم المدخن بتلويث الهواء الذي يستنشقه الأفراد غير المدخنين، مما يعرضـــهم لأمـــراض وبائـــية خطـــيرة تصيب جهازهم التنفسي. وبما أن المدخنيـــن لا يعوضون غير المدخنين الذين يعيشون معهم في مكان العمل أو يســـتقلون معهـــم وســـائل المواصلات العامة، أو يشاركونهم استخدام الأماكن العامة، فإن هؤلاء المدخنين يفرطون في التدخين إلى مستوى يفوق حد الكفاءة في استهلاك السجائر من وجهة نظر المجتمع ككل. فالمدخنون يختارون مستوى استهلاكهم من السجائر عند تقاطع مستقيم المنفعة الحدية الخاصـــة مع مستقيم التكلفة الحدية الخاصة من التدخين، دون الأخذ بعين الاعتبار لأضرار التدخين التي يسببونها لغير المدخنين. وهكذا فإن تجاهلهم

للتكالـيف الاجتماعـية للتدخين يحملهم على زيادة مستوى استهلاكهم من السجائر لعدم دفعهم للتكاليف الاجتماعية للتدخين.

(الشكل 2)

وتقـوم الدولـة بالتدخل لإلزام المدخنين بأخذ التكاليف الاجتماعية لتلويـث التدخيـن للبيـئة وإضراره بصحة غير المدخنين، وذلك بفرض ضـرائب عالـية على استهلاك السجائر، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الحديـة للتدخيـن. وبارتفـاع التكاليف الحدية للتدخين يضطر المدخنون لتقلـيص مستويات استهلاكهم من السجائر والعودة به إلى المستوى الذي يـتقاطع عنده مستقيم المنفعة الحدية للمجتمع مع التكاليف الحدية الخاصة. وبالطـبع، فـإن الدولة تستخدم الضرائب التي تفرضها على التدخين في تسـديد نفقاتهـا العامـة التي تندرج من ضمنها الإنفاق على الصحة في المجتمع.

وقـد حرصت كثير من الدول على إصدار تشريعات تمنع التدخين في الأماكن العامة، كإدارات الدولة، والمطارات ووسائط النقل العامة وذلك للتخفـيف مـن أضرار التدخين على الصحة والبيئة. كما فرضت إضافة تحذيـرات على إعلانات تسويق السجائر، تحذر من أضرار التدخين على الصحة ومن تسبب استهلاكه للعديد من السرطانات الفتاكة. ولعل في ذلك التدخل التشريعي، إشارة واضحة لفشل نظام السوق في تخصيص الموارد، وضرورة تدخل الدولة لتصحيح ذلك الخلل.

4 – التأثيرات الخارجية الإيجابية في الاستهلاك

بخلاف التأثيرات السلبية للتدخين باعتباره نوعاً من الاستهلاك على الصـحة والبيئة، هناك أنواع من الاستهلاك ذات تأثيرات خارجية إيجابية. ومن هذه الأنواع الإنفاق على التعليم. ولا يخفى لما للتعليم من فوائد جمة تعود على الفرد المتعلم نفسه وعلى المجتمع الذي يعيش فيه. فالفرد المتعلم أكـثر الـتزاماً بقوانين السير، وتعليمات الأمن والسلامة والصحة العامة، وتوجـيهات المحافظـة علـى الممتلكات العامة، وأكثر وعياً للحفاظ على نظافة البيئة وأمن الوطن. كما أن الفرد المتعلم أكثر وعياً بأضرار التدخين والمخـدرات، وعواقب الجرائم والمخالفات القانونية. وكل ذلك يعود على الفـرد نفسه بالنفع والفائدة وعلى المجتمع أيضاً بالخير العميم. ولكن الفرد المتعلم لا يتمكن من الحصول على ثمن لانضباطه والتزامه عبر آلية نظام السـوق، لأن التعلـيم سـلعة عامة يتعذر معها الاستثناء. بمعنى أن الفرد المـتعلم لا يتمكن من استبعاد بعض الأفراد من الانتفاع بالمنافع الخارجية الـناجمة عـن الـتزامه وانضباطه إذا ما امتنعوا عن القيام بدفع القيمة. وبالتالي، تقل المنافع الخاصة للفرد (Private Marginal Benefits) في

إلـــى خسارة في المنافع الصافية للمجتمع بمقدار مساحة المثلث (ABC) . بمعنى آخر، فإن ترك آلية السوق تحدد بشكل تلقائي مستوى خدمات التعليم المســـتهلكة في المجتمع، سينجم عنه خسارة في الرفاهية الاجتماعية ممثلة بمساحة المثلث (ABC).

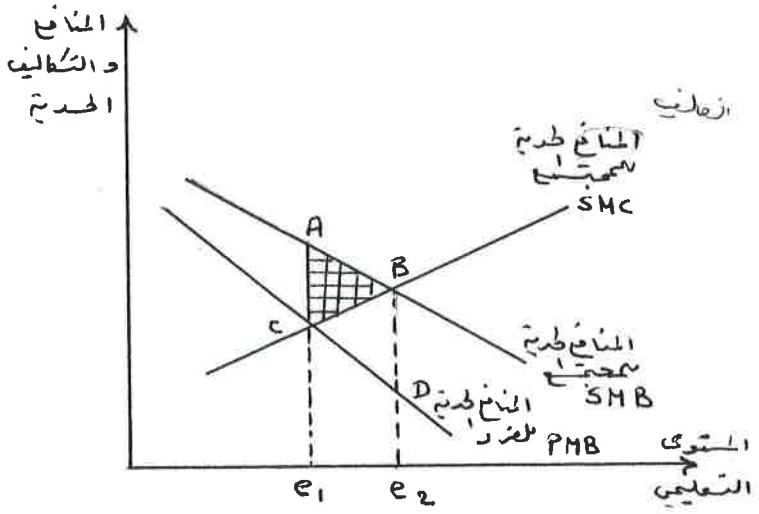

(الشكل 3)

لذلـــك وحرصـــاً على الوصول للتخصيص الأمثل للموارد تتدخل الدولة لتصحيح فشل نظام السوق بتحمل تكاليف التعليم جزئياً أو كلياً، كما تقوم الدولة بتقديم المنح والإعانات للطلاب لتحفيزهم على استهلاك المزيد مـــن خدمـــات التعليم لما يعود به هذا الاستهلاك من خدمات ومنافع على الفـــرد والمجتمع. ويؤدي تحمل الدولة لتكاليف التعليم على انتقال مستوى التعلـــيم المطلوب من قبل الأفراد من المستوى (e_1) إلى المستوى (e_2)، وذلك لتحقيق الكفاءة في استخدام موارد المجتمع وتخصيصها بكفاءة.

ولـــيس اســـتهلاك خدمات التعليم المثال الوحيد للتأثيرات الإيجابية للاستهلاك، ولكن هناك خدمات مشابهة ينطبق عليها ما ينطبق على التعليم كخدمات النقل الجماعي ووسائط النقل العامة. فبعض الأفراد في المجتمع يفضـــلون اســـتعمال وســـائل النقل الخاصة بهم بدل استعمال وسائل النقل الجماعـــية. وبالـــنظر إلى المنافع الاجتماعية لاستخدام وسائل النقل العامة كـــبديل للســـيارات الخاصـــة التي تسهم في خفض معدلات التلوث البيئي وتقلـــيل الازدحـــام في المدن وتوفير أوقات التنقل، فإن الدولة تسعى إلى تحفيز الأفراد لاستخدام وسائل النقل العامة بالمستوى المرغوب اجتماعياً. ويـــتم تدخل الدولة عبر دعم أسعار المواصلات العامة لتخفيض أسعارها وتكالـــيفها من جهة، وفرض ضرائب ورسوم مختلفة على الوقود ووسائط الـــنقل الخاصـــة لرفع تكاليف استخدامها، مما يحمل الأفراد بدافع فوارق التكالـــيف علـــى تفضـــيل وسائل المواصلات العامة على وسائل الانتقال الخاصة.

سادساً: حالة الاحتكار الطبيعي

يعمـــل نظام السوق في ظل المنافسة الكاملة على تحقيق الاستخدام الأمـــثل للمـــوارد. ويتمـــثل شرط توازن المنتج في ظل المنافسة الكاملة بتساوي التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي أو السعر(MC=P). وفي بعض الحـــالات لا تـــتوافر الظروف الافتراضية لقيام المنافسة الكاملة فتنشأ في الأســـواق حـــالات من الاحتكار. ويسعى المحتكر لخفض مستوى الإنتاج بهـــدف رفع السعر وتحقيق أعلى الأرباح. وعندها يختار المحتكر مستوى الإنتاج الناجم عن تساوي التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي (MC=MR)،

وبخلاف حالة الاحتكار السابقة الناجمة عن غياب المنافسة، هناك حـــالات مـــن الاحـــتكار الطبيعـــي تنشأ في الصناعات المتسمة بضخامة التكالـــيف الرأســـمالية الثابتة بالنسبة لإجمالي التكاليف. وفي الأمد البعيد، تـــنخفض التكاليف المتوسطة للإنتاج بسبب ارتفاع مستوى الإنتاج لمقابلة الطلب السوقي على السلعة المنتجة. وفي ظل هذه الظروف، تتمكن المنشأة كبـــيرة الحجـــم من التوسع في إنتاجها، وتخفيض سعر البيع إلى المستوى الـــذي يعرض المنافسين الأصغر حجماً للخسارة، ويجبرهم على الخروج من السوق أو يمنع دخول المنافسين الجدد الراغبين بدخول السوق. لذلك، فقـــد يكـــون مـــن مصـــلحة المجتمع الإبقاء على هذا الوضع الاحتكاري الطبيعـــي، طالما أنه يوفر السلعة المنتجة بتكلفة منخفضة وبأسعار أقل من التكاليف والأسعار التي يمكن أن تسود في ظل المنافسة الكاملة.

وكمـــا يتضح من الشكل البياني التالي، فإن المحتكر يعظم أرباحه بإنتاج المستوى (q_1) الناجم عن تقاطع مستقيم الإيراد الحدي (MR) مع منحـــنى التكاليف الحدية (MC) في النقطة (A). ويقل المستوى الإنتاجي (q_1) عـــن مســـتوى الإنـــتاج الذي يحقق الكفاءة من وجهة نظر المجتمع (الـــنقطة C). ويلاحـــظ أن إضـــافة كل وحدة إنتاجية عن المستوى (q_1) ستضيف منفعة حدية للمجتمع (q_1B) تفوق ارتفاع منحنى التكاليف الحدية (q_1A)، بمقدار (AB). أما مستوى الإنتاج الأمثل من وجهة نظر المجتمع (q_3) فيـــتحدد بـــتقاطع مســـتقيم الطلب الممثل للمنفعة الحدية مع منحنى التكالـــيف الحدية. ويلاحظ أن أية زيادة في مستوى الإنتاج من (q_1) إلى (q_3) ستؤدي إلى زيادة في المنفعة الحدية أعلى من التكلفة الحدية إلى أن

يتقاطع المنحنيان في النقطة (C)، وهو الوضع الأمثل الذي تكون فيه دالة الرفاهية الكلية الصافية عند نهايتها العظمى.

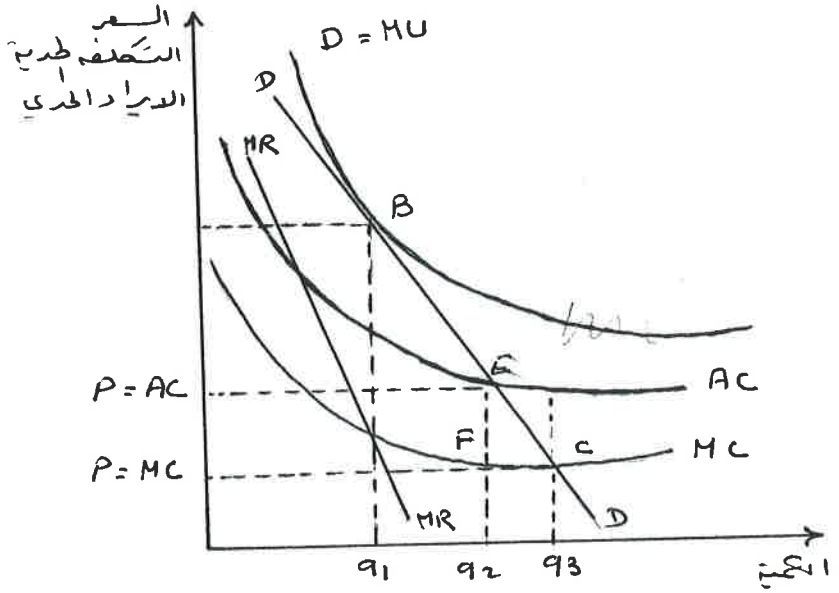

(الشكل 5)

لذلك يتم تبرير التدخل الحكومي برفع مستوى الإنتاج من المستوى (q_1) إلى المستوى (q_3). ومن الممكن للمحتكر الاستجابة لتوجهات الدولة في رفع مستوى الإنتاج حتى يبلغ المستوى (q_2) الذي تتساوى عنده التكاليف المتوسطة مع المنفعة الحدية (النقطة E). وفي هذا المستوى الإنتاجي يتمكن المحتكر من تغطية تكاليفه المتوسطة وتحقيق ربح يساوي الطول (EF). ومن الممكن تبرير دفع المنتج المحتكر لزيادة إنتاجه من المستوى (q_2) إلى المستوى (q_3) من الناحية الاجتماعية، ولكن المحتكر في هذه الحالة يتعرض لخسارة بسبب ارتفاع تكاليف الوحدة المنتجة عن السعر (النقطة G أعلى من النقطة C). ويمكن للدولة أن تدعم المحتكر

بتغطية خسائره والسماح له بتحقيق مستوى ربحي يضمن له توفير الحافز في الاستمرار بالعملية الإنتاجية. ويتم ذلك إما بدعم الإنتاج وتقديم إعانات إنتاجية تخفض من مستوى التكاليف، أو السماح للمحتكر ببيع منتجه بأسعار متمايزة من سوق لآخر، حسب مرونات الطلب السعرية لمنتجه وفق الأسواق المختلفة. وفي هذه الحالة يستطيع المنتج أن يعوض خسائره في الأسواق التي يبيع فيها بسعر متدن بأرباحه المرتفعة في الأسواق التي يبيع فيها بسعر مرتفع.

وباختصار، تلخيص أهم أسباب فشل السوق بالأسباب التالية:

1 – وجود التأثيرات الخارجية سواء أكانت إيجابية أم سلبية.

2 – اختلاف التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الخاصة.

3 –وجود السلع العامة.

4 –عدم التأكد من أحداث المستقبل.

5 – زيادة الإنتاج بالنسبة للعملية الإنتاجية.

6 –عدم توفر المعلومات السوقية بصورة مجانية.

7 –عدم إمكانية تجزئة بعض عناصر الإنتاج.

8 – تعارض المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة.

9 – الظروف غير الطبيعية كالكوارث والفيضانات والحروب والجفاف.

10 – وجود أهداف اجتماعية مختلفة عن أهداف تحقيق المصلحة الخاصة في النشاط الاقتصادي.

الفصل الثاني عشر

أنماط التخطيط

تختلف خطط التنمية من دولة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة ووفق الأنظمة السياسية المرعية، وحسب أهداف العملية التخطيطية. وتبعا لذلك تختلف أنواع التخطيط وأنماطه، حيث يتم التفريق بين التخطيط قصير ومتوسط وطويل الأجل، والتخطيط القومي والإقليمي، والتخطيط المركزي واللامركزي، والتخطيط الإلزامي والتأشيري، ، والتخطيط الهيكلي والوظيفي، والتخطيط المادي والمالي، والتخطيط الجزئي والكلي، والتخطيط الرأسي والأفقي، والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي الخ.. ومن الممكن تصنيف أنماط التخطيط هذه وفق بعض المعايير التي تجمع فيما بين بعضها كآجال التخطيط وشموله ومركزيته وإلزامه وآثاره ووحداته ومستوياته واتجاهه وأبعاده. كما يمكن التعرض لهذه الأنماط دون الاهتمام بمعايير التصنيف.

أولاً: آجال التخطيط

يمكن التفريق انطلاقاً من طول الفترة الزمنية التي تغطيها خطط التنمية بين التخطيط طويل ومتوسط وقصير الأجل.

1 – التخطيط طويل الأجل : يغطي التخطيط طويل الأجل فترة زمنية تتراوح بين 15 إلى 25 عاماً. ونظراً لطول الفترة الزمنية التي يغطيها هذا النوع من التخطيط، تتسم أهدافه بعموميتها، حيث لا يتضمن

تفاصـــيل محددة، كما أنه لا يشتمل على أهداف كمية. ويبرر عدم تضمن الخطـــط طويلـــة الأجـــل تفاصـــيل كمية بصعوبة التنبؤ بما ستؤول إليه المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية عبر فترة زمنية طويلة في عالم سريع التغير. ويطلق على هذا النوع من التخطيط أحياناً استراتيجية التنمية، لأنه يصـــف الأهداف القومية طويلة الأجل للمجتمع. ومن أمثلة تلك الأهداف : تحقيق الاكتفاء الذاتي، تحقيق الأمن الغذائي، التوسع في التصنيع الزراعي، تصـــنيع النفط، رفع المستوى التعليمي، التوسع في التعليم المهني، إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، تأمين فرص العمل للمواطنين، تحقيق تكـــافؤ الفـــرص، تـــنويع مصادر الدخل، رفع المستوى الصحي، التوزيع العـــادل للدخـــل. ويلاحظ من الأمثلة السابقة تنوع الأهداف وتباينها حسب مـــرحلة الـــنمو التي بلغها الاقتصاد، وطبيعة موارده، واختلاف مشكلاته، وأولويـــات أهدافـــه. وبشكل عام، يعد التخطيط طويل الأجل إطاراً شاملاً للتخطـــيط متوسط وقصير الأجل، فالخطة طويلة الأجل تغطي عدة خطط متوســـطة الأجل. كما أن الخطة متوسطة الأجل تغطي عدة خطط قصيرة الأجل.

2 – **التخطـــيط متوســـط الأجـــل:** يتراوح الإطار الزمني للخطة متوســـطة الأجل بين 5 إلى 10 سنوات. وغالباً ما يتم الحديث عن الخطط الخمسية أو السباعية التي تبلغ مدتها خمس أو سبع سنوات. ومن اللازم أن تـــتفق الخطـــط متوســـطة الأجل في أهدافها وتوجهاتها مع الخطط طويلة الأجـــل. وتتصـــف الخطط متوسطة الأجل بكونها خطط تفصيلية تحتوي علـــى أهـــداف كمـــية. فمســـتوى الدخل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار والادخـــار والإنفـــاق الحكومي وغيرها من المتغيرات الكلية محددة بشكل

كمـــي وتفصيلي خلال سنوات الخطة، كما أن معدلات نمو هذه المتغيرات موصفة فيها. أضف إلى ذلك، أن تفصيل الخطط متوسطة الأجل لا يتوقف عـــند المتغيرات الكلية ولكنه يتعداه إلى توزيعها بين القطاعات الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية.

3 – **التخطـــيط قصير الأجل:** ويشمل الخطط التي تمتد عادة لسنة واحدة ويطلق عليها اسم الخطط السنوية. ومن المفترض أن تتناغم الخطط الســـنوية قصـــيرة الأجـــل مع الخطط متوسطة الأجل. وتتضمن الخطط السنوية أهدافاً تفصيلية للمتغيرات التي تتضمنها الخطط السنوية، ذلك لأن أهـــداف الخطة متوسطة الأجل ستوزع على الخطط السنوية. ويفترض أن توفـــر الخطـــط الســـنوية قدراً كبيراً من المرونة لتسهيل عملية المتابعة، واكتشاف الانحرافات والاختلالات بين الإنجاز المستهدف والإنجاز الفعلي حتى يمكن معالجتها وتداركها بأقل تكلفة من خلال تعديل الأهداف لتتناسب مع إمكانيات الإنجاز، أو يتم تعديل الوسائل والسياسات لتتكيف بما يتناسب مع الأهداف المرسومة.

ثانياً: شمولية التخطيط

تخـــتلف الخطـــط عن بعضها البعض من حيث شمولها، فبعضها يغطي إقليماً محدداً، وبعضها يشمل جميع الأقاليم في الدولة. لذلك نفرق في هـــذا السياق، وحسب معيار الشمول الجغرافي للخطة، بين الخطط القومية والخطط الإقليمية.

1 – **التخطـــيط القومـــي:** يتم تصميم الخطط القومية على مستوى الدولة بجميع أقاليمها. وتهتم أهداف الخطة القومية بالتفصيل القطاعي دون

الإقليمي. ومثال ذلك: مستوى الناتج المحلي الإجمالي، ونمو الناتج المحلي الإجمالـــي، ومساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعة وصناعة وخدمـــات فـــي الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة، وإيـــرادات الدولة ونفقاتها، والصادرات والواردات، والاستهلاك والادخار الخ.. ويتم التركيز على المتغيرات في إطار الخطة القومية دون اعتبارات إقليمية أو جغرافية أو مكانية.

2 – **التخطيط الإقليمي**: تهتم الخطة الإقليمية بالتنمية داخل الإقليم، أو داخل منطقة معينة. ويسمى التخطيط في هذه الحالة بالتخطيط الإقليمي أو التخطيط الجهوي. ويهدف التخطيط الإقليمي إلى الاستفادة من المميزات الخاصـــة لإقلـــيم محـــدد كـــتواجد بعـــض عناصر الإنتاج بتكاليف نسبية منخفضة. فمثلاً، قد تصمم خطة إقليمية لتنمية المنطقة الشرقية اعتماداً على توافر النفط فيها. وقد يكون قطاع الزراعة في إقليم الجوف محور الخطة الإقليمـــية فـــي مـــنطقة تتوفر فيه التربة الخصبة والمناخ الملائم والمياه الضـــرورية للـــزراعة. وتتســـم الخطـــة الإقليمية الجيدة بتوازنها إقليمياً وجغرافـــياً، حيـــث يسعى المخططون إلى توزيع الاستثمارات بين الأقاليم بصـــورة متوازنة بما يحقق عدالة توزيع ثمار العملية التنموية بين مناطق الدولـــة، ويقلـــل بالتالي بين الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الأقالـــيم. ويتطلـــب إعداد الخطط الإقليمية ضرورة التنسيق بين التخطيط الإقليمـــي والتخطيط القومي باعتبار أن الخطة القومية تجميع لخطط أقاليم الدولة المختلفة، وذلك بغرض الاستغلال الأمثل للموارد من جهة، وتحقيق عدالة التوزيع بين الأقاليم المختلفة للدولة من جهة أخرى.

ويعـد التخطـيط الإقليمـي درجة متطورة من مستويات التخطيط القومـي. فعـادة مـا تبدأ الدول بالتخطيط القومي الشامل، وبعد اكتساب الخـبرات وتوافـر البـيانات والمعلومـات والإحصاءات، تصمم الخطط الإقليمية. لذلك فالتخطيط الإقليمي مرحلة متقدمة من مراحل التخطيط، قلما تتمكـن الـدول النامية من استيفاء متطلباته. ففي إطار الخطط الإقليمية، يعامل الإقليم وكأنه وحدة متميزة عن غيرها من الأقاليم من حيث مستوى الدخـل والمعيشـة والإنـتاج والاسـتثمار وغـير ذلـك من المتغيرات والمؤشـرات. ومعرفة تلك المتغيرات القطاعية ضروري لتقليص التفاوت بيـن مسـتويات الدخل والمعيشة بين الأقاليم، وحقن الأقاليم الأقل تطوراً بمزيد من الاستثمارات لرفع مستوى الدخل والمعيشة فيها.

ثالثاً: مركزية التخطيط

تصـنف أنمـاط التخطيط من حيث المستوى الذي تبدأ عنده عملية اتخـاذ القرارات التخطيطية، إلى تخطيط من القمة إلى القاعدة أو تخطيط مركزي، وتخطيط من القاعدة إلى القمة أو تخطيط لا مركزي.

1 – التخطـيط المركزي: يتصف التخطيط المركزي بتواجد جهة تخطيطـية تقـع علـى رأس الهـرم الإداري والتنظيمي في عملية اتخاذ القـرارات التخطيطية. وتسمى تلك الجهة المركزية بوزارة التخطيط، أو هيئة تخطيط الدولة، أو الهيئة المركزية للتخطيط. وتقوم هذه الجهة بتحديد الأهداف الإنتاجية لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية، وتحدد كذلك حجم الاستثمارات المخصصة له، وتوزيع الاستثمارات بين القطاعات الإنتاجية، كمـا توزعهـا بيـن النشـاطات الإنتاجـية داخل القطاع الواحد، وبين

المشـــروعات الإنتاجـــية ضـــمن النشاط الإنتاجي. فمثلاً، تحدد الأهداف الإنتاجـــية لقطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، ثم تحدد الاستثمارات لكـــل مـــن هـــذه القطاعـــات الثلاثة. كما توزع الاستثمارات داخل قطاع الصناعة بين النشاطات الصناعية المختلفة،على سبيل المثال بين الصناعات الغذائـــية والمعدنـــية والنفطية والكيمياوية وغيرها. ومن ثم يُجرى توزيع الاســـتثمارات داخـــل النشاط الصناعي الواحد كأن توزع الاستثمارات في إطار نشاط الصناعات الغذائية بين المشروعات الإنتاجية المختلفة في هذا النشاط. وما يُجرى على أهداف الإنتاج والاستثمار يعمم على بقية عناصر الإنتاج كالعمالة والموارد الطبيعة، وعلى الاستهلاك النهائي وتوزيعه بين الســـلع والخدمـــات الاستهلاكية، وعلى الأسعار المختلفة للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج، وعلى الصادرات والواردات، وهكذا...

وفـــي هـــذا النمط التخطيطي، لا يترك للمسؤولين عن التنفيذ في المشـــاريع الإنتاجـــية المختلفة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات الإنتاجية والاستثمارية، وإنما تفرض علـــيهم تلـــك القرارات التخطيطية من الجهات المركزية الرابضة في قمة الهرم التخطيطي. ونظراً لبعد الهوة بين المخططين في قمة هرم التخطيط من جهة، والمشاريع المنفذة القابعة في قاعدة الهرم من جهة أخرى، يعاب على التخطيط المركزي بعدم دراية المخططين بدقائق الأمور التي تتصل بالتنفـــيذ، ممـــا يـــؤدي إلى اصطدام القرارات التخطيطية بمعوقات التنفيذ الواقعـــية والعملـــية، ممـــا يعيق عملية التنفيذ ويخفض مستويات الإنجاز. فمـــثلاً، عـــندما تـــتخذ الجهات التخطيطية المركزية قرارات الإنتاج على مســـتوى المـــزرعة، وتحـــدد لها طبيعة الإنتاج (قمح أو شعير أو ذرة أو

خضـــار أو فواكه)، وحجم ذلك الإنتاج، فإن تلك الجهات لا تأخذ بالحسبان خصوصـــية كل مزرعة على حدة تبعاً لخصوبة أرضها وتوافر المياه فيها وغـــير ذلـــك من العوامل المحددة لطبيعة الإنتاج الزراعي. لذلك نجد أن تدخـــل القـــرارات التخطيطـــية في تفاصيل الإنتاج، وابتعادها عن عملية التنفـــيذ، سيولد بالتأكيد مشكلات عملية من شأنها تخفيض مستوى الإنتاج الزراعـــي، وهـــدر الكثـــير من عوامل الإنتاج، والابتعاد عن التخصيص الأمثل للموارد. كما يؤدي هذا النوع من التخطيط إلى اختلالات كبيرة في الإنـــتاج مـــن شأنها توليد فوائض إنتاجية في بعض القطاعات ونقص في الإنـــتاج فـــي قطاعات أخرى، وذلك لابتعاد المخطط المركزي عن أذواق المستهلكين وتطورها.

2 – التخطيط اللامركزي:

يتم اتخاذ القرارات التخطيطية في هذا النمط من التخطيط بصورة لا مركـــزية، حيث يطلب من كل قطاع التقدم بمقترحاته بصورة مشاريع اســـتثمارية تتناســـب وظروف القطاع في مناطق التنفيذ المختلفة. فمثلاً، يطلـــب مـــن كل مزرعة التقدم بمقترحاتها حول خططها الإنتاجية حسب طبـــيعة المزرعة وما يلائم تربتها ومناخها من محاصيل زراعية. ثم ترفع مقـــترحات تلك المزارع إلى لجنة التخطيط في قطاع الزراعة. وبدورها، تقوم لجنة التخطيط في قطاع الزراعة بتجميع مقترحات الوحدات الإنتاجية الـــتابعة لهـــا، وبعد مناقشتها والتنسيق فيما بينها، ترفع لجنة تخطيط قطاع الـــزراعة إلـــى هيـــئة التخطـــيط المركزية بمقترحاتها، حيث تقوم اللجنة المركزية بتجميع خطط القطاعات المختلفة ومناقشتها والتنسيق فيما بينها. وبذلـــك تصل مقترحات الوحدات الإنتاجية إلى وزارة التخطيط التي تقوم

باختـــيار المشـــاريع والمفاضـــلة فيما بينها، ومن ثم تضمينها في مشروع الخطة القومية.

ويعـــاب على هذا النوع من أنواع التخطيط، عدم دراية المخططين علـــى مســـتوى الوحـــدات الإنتاجية، أي على مستوى القاعدة، بأولويات الأهـــداف القومـــية للخطـــة، وبإمكانات التمويل المتاحة. كما يعاني هذا التخطـــيط من ابتعاده عن الرؤية الشمولية للأولويات الاقتصادية القومية، مما يؤدي إلى تضارب وتعارض بين المشروعات المقترحة على مستوى القاعدة ومرئيات الجهات التخطيطية المركزية.

ومـــن الناحية العملية، كثيراً ما تقوم الوحدات والمشاريع الإنتاجية فـــي قـــاعدة الهرم التخطيطي، بالمبالغة في تقدير إنتاجها المتوقع لإبراز تعاطفهـــا مـــع الإدارات المركـــزية للدولـــة، ومن ثم بالمبالغة في تقدير احتياجاتها الاستثمارية والتمويلية. وقد تقصد الوحدات الإنتاجية المبالغة في تقدير احتياجاتها الاستثمارية والتمويلية استعداداً للمساومة مع وزارة المالية أو وزارة الاقتصـــاد للحصول على قدر مقبول من مطالبيها، الأمر الذي يـــنجم عـــنه صعوبة في تقدير الاحتياجات الاستثمارية والتمويلية الحقيقية علـــى مســـتوى القطـــاع والاقتصـــاد الوطني. كما يؤدي ذلك إلى تبديد الإمكانات المتاحة والابتعاد عن التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية.

وربما يكون الأسلوب الأمثل في التخطيط، هو الجمع بين النمطين الســـابقين. حيث يقوم جهاز التخطيط المركزي بوضع الإطار العام للخطة بشـــكل إجمالـــي، مبيـــنا فيه الناتج المحلي الإجمالي المستهدف، والتوزيع القطاعـــي للـــناتج المحلـــي الإجمالي، وحجم الاستثمارات الكلية اللازم للوصول إلى حجم الناتج المحلي، وتوزيع تلك الاستثمارات بين القطاعات

الإنتاجية، وتوزيع الناتج والاستثمارات على سنوات الخطة المختلفة. وبعد هـذه المـرحلة، يرسـل هذا الإطار العام إلى الوزارات المختلفة، لتقترح تخصيص الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص. ثم يقوم كل من هذين القطاعين باقتراح المشروعات على مستوى القاعدة أو الوحدة الإنتاجية في توافق وتناغم مع الإطار العام الذي رسمته الجهات التخطيطية المركزية. وبعد ذلك، يتم اقتراح السياسات اللازمة لتحفيز الاستثمارات الخاصة على المشـاريع الإنتاجـية التي تمت الموافقة النهائية عليها، وذلك بالقدر الذي يتفق وأهداف الخطة الإجمالية.

ويتضـح أن اتـباع نمط مختلط من التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي، يحقق أكبر قدر من مزايا هذين النمطين ويخفف ما أمكن من عـيوبهما. حيث تشارك جهات التخطيط المركزية في وضع الإطار العام للخطة وتوضح أولوياتها وأهدافها الأساسية ضمن حدود الإمكانات المتاحة، ويترك لوحدات الإنتاج اللامركزية بالمشاركة باختيار أهدافها الإنتاجية بما يتماشى مع أهداف الخطة العامة المرسومة بصورة مركزية.

رابعاً: إلزامية التخطيط

تعني إلزامية التخطيط، مدى الحرية التي تتمتع بها وحدات القرار فـي الاقتصاد بالالتزام بالخطة الاقتصادية للدولة، كما يرتبط ذلك بالإطار الذي تتخذ ضمنه القرارات الاقتصادية. ويمكن التمييز حسب معيار إلزامية أو جبرية التخطيط، بين التخطيط الإلزامي والتخطيط التأشيري.

1 – التخطيط الإلزامي:

يحـل التخطـيط الإلزامـي مقام نظام السوق كإطار تتخذ ضمنه مخـتلف القرارات الاقتصادية من إنتاج واستثمار واستهلاك وادخار.. وقد سـاد التخطيط الإلزامي في دول الكتلة الشرقية سابقاً التي انتهجت النظام الاشـتراكي كنظام اقتصادي. ويتصف هذا النظام، بالملكية العامة لوسائل الإنـتاج، حيـث تقوم الدولة بتملك وسائل الإنتاج المختلفة التي لا يتمكن القطـاع الخـاص مـن تملكها. وقد منع القطاع الخاص من تملك وسائل الإنـتاج لارتباط ملكية رأس المال الإنتاجي في الفكر الماركسي باستغلال عنصر العمل وتكوينه لفائض القيمة. فالقطاع الخاص إذن غير متواجد إلا في أدنى الحدود.

يقـوم الجهـاز المركزي للتخطيط في الدولة، بوضع خطة شاملة لجمـيع الفعالـيات والمتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي والقطاعي والجزئـي. ويطلب من مؤسسات الدولة وإداراتها وقطاعها العام ووحداتها الإنتاجية بتنفيذ ما جاء في هذه الخطة. لذلك يتحكم جهاز التخطيط بصورة مطلقـة و بمجـريات الأمـور، لأن الدولة تمتلك وسائل الإنتاج المختلفة، وتطلـب من الوحدات والمؤسسات التابعة لها، تنفيذ مرئيات الدولة حسبما ورد فـي الخطـط المختلفة. ويجري تنفيذ الخطة بأوامر إلزامية وجبرية تصـدرها الأجهزة التخطيطية والسياسية في الدولة إلى وحدات الإنتاج في قاعدة الهرم الإنتاجي.

يتصـف التخطيط المركزي نتيجة لامتلاك الدولة لوسائل الإنتاج، ولارتباط المؤسسات الإنتاجية بالدولة التي تمتلك وسائل الإنتاج وعناصره، بالدقة والكفاءة والسرعة في تحقيق الأهداف المرسومة. فجميع العاملين في

الوحدات الإنتاجية المختلفة من مزارع ومصانع وتعاونيات عمال وأجراء يعملون لحساب الدولة وينفذون أوامرها وتوجيهاتها وخططها. ولا شك بأن هـذا النمط التخطيطي يلغي آلية السوق، ويستند على فكرة مفادها أن هذا السوق الذي يقوم عليه النظام الرأسمالي يفشل في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، ولا يؤدي إلى عدالة في توزيع الدخل والثروة، وينجم عنه تقلبات فـي مسـتويات الأسـعار وغياب للاستقرار الاقتصادي. لذلك، فإن نمط التخطيط الإلزامي يعالج من وجهة نظر الاشتراكيين حالات فشل السوق، ويسد السلبيات الناجمة عن آلية عمله.

وقـد أدى تطبـيق التخطيط المركزي في دول الكتلة الشرقية إلى عـيوب كثيرة، يأتي فقدان الرفاهية في مقدمتها. فالمستهلك ليس حراً في اختـيار السـلع والخدمـات التي يرغبها، وإنما تحدد رغبات المستهلكين واحتـياجاتهم من قبل السلطات التخطيطية المركزية، ويتم تحديد أجورهم وأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية بالطريقة نفسها، مما يوطد نظاماً دقيقاً في توزيع الإنتاج عن طريق تخطيط الإنتاج والدخول والأسعار. ولكن هذا الـنظام يقيد حرية المستهلك ويلزمه بشراء السلع والخدمات المنتجة والتي تم تحديدها بصورة مسبقة. أما السوق في إطار التخطيط الإلزامي فمختلف عـن السـوق في النظام الرأسمالي، حيث العرض محدد مسبقاً، والأسعار ثابـتة لا تتغير بتقلب العرض أو الطلب، في حين يفترض أن يؤدي تحديد الدخول وتثبيت الأسعار إلى توافق العرض مع الطلب.

وكذلـك الحال بالنسبة للمنتجين الذين تقيد حرية إنتاجهم بما تمليه عليهم خطط الإنتاج. فهدف الربح ليس وارداً، وإنما هدف الالتزام بالخطة وتحقـيق المسـتهدف مـن أغراضها هو الذي تسعى إليه وحدات الإنتاج

المختلفة. أضف إلى ذلك، أنه لا يتم تخصيص الموارد الاقتصادية وفق آلية السوق وحسب الأسعار النسبية لها، وإنما يتم ذلك بقرارات ملزمة. فالعاملون في المؤسسات الإنتاجية لا يملكون حرية اختيار مواقعهم الإنتاجية، كما أن أجورهم ودخولهم محددة حسب الأسعار المخططة لعناصر الإنتاج.

وقد أدى تطبيق التخطيط المركزي في دول الكتلة الشرقية السابقة إلى اختلالات كبيرة في الأسواق، الأمر الذي نجم عنه سوء في تخصيص الموارد، وابتعاد عن تحقيق الرفاهية الاقتصادية. كما يحتاج هذا النمط التخطيطي إلى جهد كبير، وتكلفة باهظة لإعداد الخطط التفصيلية، وتنفيذها وتتبع تنفيذها. وباختصار فإن التخطيط الإلزامي لا يتسم بالمرونة، فالخطط المرسومة غير قابلة للتعديل إلا بخطط مركزية أخرى ، ولأن وحدات الإنتاج التنفيذية لا تمتلك حرية تعديل خططها، لا بل إنها ستحاسب على تقصيرها عند الانحراف عن الخطط الإنتاجية الموضوعة، حتى ولو تكدست السلع في المخازن لعدم رغبة المستهلكين بها.

ولا يخفى، فإن انهيار الاتحاد السوفيتي ومن ورائه دول الكتلة الشرقية في بداية التسعينيات من القرن الماضي، كان نتيجة لأسباب عديدة، تأتي في مقدمتها أساليب التخطيط المركزية المطبقة، التي ابتعدت عن الاعتراف بحرية المستهلك، وانحرفت عن تحقيق الرفاهية الاقتصادية، وبالغت في تجاهل الدوافع والحاجات والرغبات الفردية، وجعلت الإنسان جزءاً مادياً من العملية الإنتاجية دون الاهتمام بدوره وحريته ونزعاته ورغباته ودوافعه الاقتصادية والاجتماعية.

2 – التخطيط التأشيري:

تتبع بعض الدول الرأسمالية التي يسود فيها نظام السوق نمطاً تخطيطياً يطلق عليه التخطيط التأشيري أو التخطيط التوجيهي. فبالإضافة لآلية السوق التي تحكم سلوك الإنتاج والاستهلاك، تضع الدولة خطة تهدف إلى توجيه النشاط الاقتصادي نحو أهداف محددة. ويقتضي هذا النهج اختلاط نظام السوق بآلية التخطيط. وقد اتبعت دول كثيرة متقدمة ونامية هذا النمط التخطيطي، ومن بينها فرنسا وبريطانيا والهند والسودان والسعودية.

وفي التخطيط التأشيري، تضع الجهات المخططة كوزارة التخطيط خطة شاملة ترسم الأداء المستقبلي للاقتصاد الوطني وتحدد مساراته المرغوبة. ويتم ذلك بترافق نظام السوق مع وجود الخطة الاقتصادية. وتسعى الدولة لبلوغ أهداف الخطة الحصول على تأييد ودعم القطاع الخاص دون توجيهه بأوامر ملزمة وقسرية. وتتخذ الدولة حزمة من السياسات المالية والنقدية والتنظيمية والتشريعية والتسعيرية هدفها ترغيب القطاع الخاص وتشجيعه للقيام بالدور المرسوم له في إطار الخطة. فمن الممكن مثلاً أن تهدف الخطة التأشيرية إلى تنمية القطاع الصناعي وتطويره وإعطائه وزناً مهماً في النشاط الاقتصادي. لهذا ترغب الدولة القطاع الخاص بالاستثمار في مجال الصناعة عن طريق إعفاء المشاريع الصناعية من الضرائب، وتقديم إعانات إنتاجية، ومنحها قروضاً ميسرة، وتقديم بعض الخدمات الإنتاجية كالكهرباء والمياه بأسعار مدعومة، وتقدم لها أبنية في المدن الصناعية بإيجارات رمزية. إضافة إلى ذلك، فإن الدولة لا تعاقب المستثمرين الذين لا ينطوون تحت أهداف الخطة وإنما تحجب

عـــنهم تلك الحزمة من المشجعات التي يستفيد منها المستثمرون في قطاع الصـــناعة. لذلـــك، يقوم القطاع الخاص بدور مهم في النشاط الاقتصادي، ويناط به تنفيذ نصيب كبير من مشروعات الخطة.

ويمتاز التخطيط التأشيري بعدم تعطيله لنظام السوق والاستفادة من آليـــته فـــي إعـــادة الـــتوازن في أسواق السلع والخدمات المختلفة، وفي تخصـــيص المـــوارد التخصـــيص الأمـــثل الـــذي يضمن تحقيق الكفاءة الاقتصـــادية. ومـــن مساوئ هذا النمط في التخطيط، اعتماده على حرية الأفـــراد فـــي اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تحقق لهم الربح الأعظمي وتقلـــل من مخاطر الاستثمار. لذلك تتباطئ وتائر تنفيذ الخطة التأشيرية، خاصـــة إذا لـــم تكن السياسات الاقتصادية ذات فعالية ملحوظة في حشد تأيـــيد القطاع الخاص، وتوجيه استثماراته ومصادر تمويله وفق مقتضيات الخطة. لذلك يرى بعض الاقتصاديين إمكانية الاستفادة من مزايا التخطيط التأشـــيري والإلزامـــي فـــي الوقت ذاته، حيث تقوم الدولة بدعم خططها بصـــورة مركـــزية من خلال إلزام القطاع العام فيها على تبني توجهات الخطة، وترك المجال لتوجيه القطاع الخاص عبر خطة تأشيرية، توجه من خلالهـــا نشـــاطات هـــذا القطاع عبر مجموعة من السياسات الاقتصادية. وبذلك، فإن انتهاج أسلوب مختلط من التخطيط الإلزامي والتأشيري قد يقلل مـــن مســـاوئ تطبيق أي من نمطي التخطيط المذكورين، والاستفادة من مزاياهما معاً.

خامساً: تأثير التخطيط

يفـــرق الـــبعض بين نمطين من التخطيط حسب أثرهما على هيكل الاقتصاد وأدائه وهما التخطيط الهيكلي والتخطيط الوظيفي.

1 – **التخطيط الهيكلي:** يسعى التخطيط الهيكلي إلى إحداث تغيرات في هيكل أو بنية الاقتصاد. فمثلاً هدف التخطيط في بعض الدول النامية كمصر وسورية والجزائر وليبيا والعراق في مطلع الستينيات وإبان انتشار الأفكار الاشتراكية إلى تحويل الاقتصاد تدريجياً من اقتصاد يعتمد على القطاع الخاص إلى اقتصاد يرتكز على القطاع العام. وتم ذلك من خلال الأهمية النسبية المتزايدة التي شغلها القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى العكس من ذلك، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية في بداية التسعينيات من القرن الماضي، بدأت الدول الاشتراكية بالتحول تدريجياً من النظام الاشتراكي إلى نظام السوق. وفي كلتا الحالتين، هدف التخطيط إلى إحداث تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد للانتقال من نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر.

2 – **التخطيط الوظيفي:** يهدف التخطيط الوظيفي إلى إجراء إصلاحات وظيفية في أداء الاقتصاد دون إحداث تغيرات هيكلية فيه. وهكذا تسعى الخطة الوظيفية إلى المحافظة على بنية النظام الاقتصادي، اشتراكياً كان أم رأسمالياً أم مختلطاً، مع محاولة تصحيح سلبيات الأداء الناجمة عن تطبيق النظام ذاته، دون المساس بالنظام السائد. لذلك، فإن التخطيط الوظيفي هو تخطيط تصحيحي لا يمس النظام نفسه ولكنه يتناول أدوات النظام بالتعديل والتصحيح. فمثلاً، تهدف بعض الخطط الوظيفية إلى الحد من آثار التضخم باعتباره ينال الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود بإجراءات معاكسة تتمثل في العمل على رفع دخول هذه المجموعة الاجتماعية عن طريق تخفيض الضرائب عليها أو منحها بعض الإعانات

الاجتماعية أو دعم بعض السلع الأساسية. كما يمكن وضع خطة تصحيحية لعلاج الاختلال الناجم عن سوء توزيع الدخل الذي يترافق مع النمو السريع لـبعض القطاعـات (مـثلاً الاتجار بالعقارات والأراضي)، وتقوم الخطة التصحيحية على تطبيق سياسة ضريبية ذات معدلات تصاعدية أو انتقائية هدفها تحميل الفئات الاجتماعية أعباء ضريبية متفاوتة حسب تشوه توزيع الدخول في المجتمع.

سادساً: وحدات التخطيط

تستخدم الخطط أنواعاً مختلفة من الوحدات الإحصائية للتعبير عن المتغـيرات الاقتصادية والإنتاجية والاجتماعية. ونفرق في هذا السياق بين التخطيط المادي، وبين التخطيط المالي.

1 – **التخطـيط المادي:** تتضمن الخطط المادية متغيرات اقتصادية واجتماعـية مقاسـة بوحـدات عينية أو مادية أو حقيقية، عند تعاملها مع الأهـداف الكمـية. فمـثلاً ينصب الاهتمام عند التخطيط المادي لبناء أحد المشـافي علـى مسـاحة الأرض التي سيبنى عليها المشفى، والمساحات الطابقية للبناء مقاسة بالمتر المربع، وتقاس أقسام المشفى بعدد من الأجنحة والمختبرات والمطاعم وغرف العمليات والصيدليات، والاحتياجات البشرية بعـدد من الموظفين والإداريين والأطباء والممرضين والمحاسبين. وتقاس تجهيزات المشفى بعدد الأسرة والطاولات والكراسي والآلات والحواسيب والعـربات والسيارات. وهكذا يلاحظ أن خطة المشفى قد تم التعبير عنها باستخدام وحدات إحصائية عينية متجانسة. ويمكن استخدام التخطيط المادي عند تخطيط الطاقة الإنتاجية لمصانع الإسمنت أو الحديد أو الحليب، وعند

التخطيط لإنشاء إحدى المزارع. أما إذا اعتمد هذا النمط من التخطيط في خطـــة لبـــناء إحدى الجامعات، فنجد أن الخطة قد تناولت مساحة الجامعة وكلـــياتها وأقســـامها ومـــرافقها ومواقفهـــا، وعدد أعضاء هيئة التدريس والموظفيـــن الإداريـــن والطـــلاب، وعدد القاعات الدراسية والمختبرات والكراسي والطاولات والسبورات وأجهزة الكمبيوتر وهكذا.

2 – **التخطـــيط المالـــي:** ينصب التخطيط المالي على القيم النقدية للأهـــداف والمتغـــيرات ورؤوس الأموال اللازمة لحشد الموارد المختلفة. فعـــند تخطيط المشفى يرتبط الأمر بتكاليف شراء الأرض وتكاليف البناء وقيم التجهيزات والآلات والمختبرات، ورواتب الأطباء والموظفين وأجور العامليـــن ونفقات الصيانة والتشغيل، وقيم الأسرة والطاولات وهكذا. ويفيد التخطـــيط المالي أو النقدي بوضع أهداف الخطة معبراً عنها بوحدة نقدية موحـــدة ومتجانســـة، وذلـــك عندما تكون المتغيرات المختلفة من وحدات إحصائية متباينة. وفي حين أن الوحدات المادية أو العينية لا تتمكن من أخذ الجانـــب الكيفي والنوعي للمتغيرات، فإن أخذ القيم النقدية لهذه المتغيرات يسمح بالتفريق فيما بينها. ففي التخطيط المادي إذا تطلب مشروع ما خمسة ســـيارات، فإن هذه السيارات ربما تختلف بحجمها ونوعها وقوتها وهذا ما لا يستطيع المتغير العيني تمييزه. أما أخذ القيم النقدية لهذه السيارات فيميز أنواع هذه السيارات وفق المعايير المختلفة حسب قيم هذه السيارات.

وفـــي حيـــن لا يتمكن التخطيط المادي من تحقيق وتحليل التوازن الشامل بسبب اختلاف الوحدات الإحصائية المستعملة في الخطط الإنتاجية علـــى مستوى المنشأة والقطاع والاقتصاد، فإن التخطيط المالي يمكن من بلوغ هدف التوازن الشامل لتقييم المتغيرات جميعاً بوحدات نقدية متجانسة.

وهكـذا يستطيع التخطيط المالي الاهتمام بخلق التوازن بين الموارد المالية المتاحة والاستثمار والإنفاق الجاري المطلوب لتنفيذ الخطة. كما يتمكن من الاهتمام بالتوازن مثلاً بين الدخل الكلي واستخداماته المختلفة من استهلاك عائلي، واستثمار، وإنفاق حكومي، وصافي التعامل الخارجي (الصادرات ناقصـاً الـواردات). ويمكن استخدام ذات النهج للتعبير عن التوازن بين احتـياجات الاقتصـاد مـن الـنقد الأجنبـي لـتمويل الواردات الجارية والاسـتثمارية وبيـن حصيلة عائدات الدولة من النقد الأجنبي (صادرات، استثمار أجنبي مباشر، قروض، مساعدات، منح وهبات).

وبذلـك، فإن التخطيط المالي أشمل من التخطيط العيني أو المادي، علمـاً بـأن التخطـيط الـناجح يسعى لدمج هذين النمطين في التخطيط والاسـتفادة من مميزات كل منهما، باعتبارهما نوعين متكاملين، لا بد من توافرهما في كل خطة ناجحة وشاملة.

سابعاً: مستوى التخطيط

تختلف الخطط الاقتصادية من حيث المستوى الاقتصادي الذي تعد لأجله، فهناك خطط جزئية وهناك خطط كلية.

1 - التخطـيط الجزئـي: يهدف التخطيط الجزئي لوضع الخطط المناسـبة لـبعض المنـتجات أو المشروعات أو الفروع أو النشاطات أو القطاعـات الاقتصادية، دون أن يشمل جميع المنتجات أو المشروعات أو الفـروع أو النشـاطات أو القطاعات الاقتصادية. لذلك يتسم هذا التخطيط بصـفة الجزئـية. فقـد تهـتم الدولـة بوضع خطة لمحصول القطن،أو لمشـروعات إنـتاج الغـاز الطبيعي، أو لفرع الإنتاج الغذائي، أو لنشاط

الصـــناعات البتروكـــيماوية، أو لقطـــاع الاتصالات. وبذلك يمكن اعتبار التخطـــيط الجزئـــي مرحلة أولية وابتدائية وتجريبية، تمهد مستقبلاً لخطط أكثر شمولاً وأبعد أفقاً.

2 – **التخطـــيط الكلـــي**: يتضمن التخطيط الكلي إعداد خطة شاملة لجميع المنتجات والمشروعات والفروع والنشاطات والقطاعات الاقتصادية. لذلـــك يمكـــن هـــذا الـــنوع من التخطيط من تحليل التوازن الكلي للتنمية الاقتصادية. كما يسمح بمقابلة أهداف الخطة الكمية مع الإمكانات المتاحة، على مستوى الاقتصاد الوطني بأكمله.

ويعتقد بعض الاقتصاديين أن التخطيط نهج متكامل، ومن هنا فمن القصـــور حصره في منتج أو منشأة أو نشاط أو فرع أو قطاع، وإنما من الضروري تعميم هذا النهج وليس حصره. ففي عملية الحصر تعطيل لآلية الســـوق دون إحلالهـــا بآلـــية شاملة أخرى. ومن هنا فقد تكون للتخطيط الجزئـــي آثار سلبية تفوق بكثير آثاره الإيجابية. بل قد يذهب البعض إلى القـــول بـــأن عدم التخطيط أفضل من اقتصاره على جزئية محدودة على المســـتوى الاقتصادي. فقصر التخطيط على مستوى المنشأة أو الفرع أو القطـــاع مثلاً، سيؤدي إلى اختلالات في التوازن تتناسب ومستوى قصور التخطـــيط. كمـــا أن التخطيط الجزئي ليس بذي فاعلية ملموسة، لأنه ليس تخطـــيطاً بالمعنى الدقيق. وهكذا، فإن التخطيط الجزئي لا يمكن أن يستديم لفـــترة طويلـــة، لأن الاهتمام والتركيز على بعض النشاطات والقطاعات ســـيؤدي فـــي الأجـــل البعيد إلى تخلف النشاطات والقطاعات الاقتصادية المتبقية، وفي ذلك ضرر أكبر من النفع.

ثامناً: اتجاه التخطيط

يفـــرق وفق معيار اتجاه التخطيط بين التخطيط الرأسي والتخطيط الأفقي. ومن الدوافع المبررة وراء هذا التفريق بين أنماط التخطيط شيوع استخدام جداول المدخلات والمخرجات كأداة تخطيطية . ومن المعروف أن تصميم جداول المدخلات والمخرجات يستند على تقسيم الاقتصاد إلى فروع إنتاجـــية غـــير متقاطعة، بحيث إن كل فرع إنتاجي لا ينتج إلا منتج واحد (ســـلعة أو خدمة) وبحيث إن كل منتج لا ينتج إلا في فرع إنتاجي واحد. وتفـــيد القراءة الرأسية للجدول في التعرف على مدخلات القطاع الإنتاجي (العوامـــل الإنتاجية المكونة للسلعة أو الخدمة المنتجة)، أما القراءة الأفقية للجدول فتسمح بالتعرف على مخرجات المنتج ، أي كيفية التصرف بالمنتج بيـــن الاســـتخدامات الوســـيطة القطاعـــية والاستخدامات النهائية (الطلب النهائي).

1 – **التخطـــيط الرأســـي:** يمـــتد التخطيط الرأسي إلى القطاعات الاقتصـــادية المختلفة سواء أكانت سلعية (كقطاع الزراعة أو الصناعة أو التشييد أو البناء) أم خدمية (كقطاع النقل والكهرباء والمواصلات والتخزين والإعلان والإسكان والمال). ويتضح هنا أن تركيز التخطيط الرأسي يكون على القطاع المنتج، وبالتالي فهو نوع من أنواع التخطيط القطاعي.

2 – **التخطـــيط الأفقـــي:** ويشـــكل التخطيط الأفقي تخطيط بعض المتغـــيرات والفعالـــيات كـــالقوى العاملة والأسعار والأجور والاستهلاك والاســـتثمار والـــتجارة الخارجـــية، باعتبار أن هذه المتغيرات والفعاليات تنســـحب علـــى جميع القطاعات الاقتصادية. ويبدو بوضوح أن التخطيط

الأفقي يهتم بالفعاليات الاقتصادية المختلفة أي كان مصدرها القطاعي. ففي هـذا السياق، يتم تخطيط الأجور والقوى العاملة في الاقتصاد الوطني أياً كـان القطـاع المسـتخدم، ويتم تخطيط التجارة الخارجية أياً كان القطاع الاقتصادي المستورد أو المصدر. وهكذا.

تاسعاً: أبعاد التخطيط

تغطي العملية التخطيطية بعدين متكاملين البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعـي. زمـن هنا يمكن التمييز بين التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي حسب طبيعة المتغيرات والأهداف التي تتدرج في إطار كل من الخطة الاقتصادية والخطة الاجتماعية.

1 – **التخطـيط الاقتصـادي**: يستهدف هذا التخطيط تحقيق غايات وأهداف اقتصادية تتمثل في توجيه المتغيرات الاقتصادية كالدخل والإنتاج والاسـتهلاك والادخـار والاسـتثمار والإنفـاق الحكومـي والصادرات والـواردات ومسـتوى الأسـعار. وترتـبط هذه المتغيرات بأداء بعض القطاعات الاقتصادية السلعية كالزراعة والصناعة أو بأداء القطاع الخدمي (الكهرباء والنقل والاتصالات والتخزين والتأمين والتجارة والمال).

2 – **التخطـيط الاجتماعـي**: يستهدف التخطيط الاجتماعي تحقيق أهداف اجتماعية، ويغطي بعض القطاعات الخدمية ذات الطابع الاجتماعي. وتقدم الدولة عادة هذا النوع من الخدمات بالمجان أو بأسعار مخفضة عن تكلفـة الإنـتاج وذلك بتقديم الدعم لتكاليفها. ويندرج في هذا الإطار تقديم الدولـة لخدمـات مجانـية أو مدعومة كخدمات التعليم والصحة والأمن والعدالة والصرف الصحي، والكهرباء والاتصالات والخدمات الاجتماعية

والترفيهـــية والدينية والثقافية والسياحية. ومن الممكن أن يتناول التخطيط الاجتماعـــي تخطيط بعض الفعاليات والمتغيرات ذات الصبغة الاجتماعية كالبطالة والفقر وتنظيم الأسرة وغيرها.

وبالطـــبع، فـــإن التخطـــيط الشـــامل يتـــناول الجانبين الاقتصادي والاجتماعي معاً، لتكامل هذين البعدين وارتباطهما في إطار الواقع.

الفصل الثالث عشر

مقومات وخصائص التخطيط الناجح

بينت حالات فشل نظام السوق كيف يعجز هذا النظام في أن يلعب دوراً فعـــالاً في مجال توجيه الاستثمارات، والتخصيص الكفء للموارد، والتوصل إلى تغيرات مهمة في هيكل الاقتصاد. ويؤدي الاعتماد على نظام الســـوق إلـــى خلـــق أزمات اقتصادية مستمرة، وإلى عرقلة عملية التنمية الاقتصادية. لذلك يبرز التخطيط كبديل ملائم لمواجهة عيوب السوق إن لم نقل أنه الأداة المناسبة التي تقلل من عيوب هذا النظام. ولا شك بأن الخطة الاقتصـــادية الـــناجحة أداة مهمـــة وفعالة يستند عليها التخطيط في تحقيق أهدافه المختلفة.

أولاً: مقومات التخطيط الناجح

وحتى تتصف الخطة والتخطيط بالفعالية والجودة، فلا بد من توافر بعض الممقومات الأساسية لضمان النجاح لأهدافهما. ومن هذه المقوماتت ما يلي:

1 – وجود حجم كاف من المعلومات والبيانات الإحصائية اللازمة لإعداد الخطة:

ذلـــك أن هذه البيانات والمعلومات ضرورية في مرحلة التخطيط الأولـــى لتقييم وضع الاقتصاد وأدائه في الفترة الزمنية السابقة، واكتشاف مصـــادر الخلـــل التـــي يعاني منها على المستوى القطاعي والكلي، وبين مـــوارده واســـتخداماته، وبيـــن العـــرض والطلـــب. وتفيد هذه البيانات

والإحصاءات من وجهة نظر المخطط في توضيح الصورة التي يوجد فيها الاقتصاد، والوضع الذي سوف ينتقل إليه بعد تنفيذ الخطة.

ويتطلب تجهيز البيانات والمعلومات الإحصائية توافر أجهزة إدارية وإحصائية على قدر كبير من الكفاءة، توكل إليها مهمة جمع البيانات وتلخيصها وتجهيزها بشكل مستمر، بحيث تتدفق البيانات على أجهزة التخطيط لتصحيح مسارات الخطة عند الضرورة، ولتتبع مراحل التنفيذ خطوة بخطوة.

ويؤدي عدم توافر البيانات والإحصاءات إلى رسم صورة ناقصة عن واقع الاقتصاد، بل يؤدي ذلك أحياناً إلى تشويه الوضع الاقتصادي الحالي بإخفاء بعض المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد، وإبراز مشكلات واختلالات وهمية وغير حقيقية نتيجة للتقدير الخاطئ والمتحيز لبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. لذلك فإن النقص والخلل في تجميع البيانات وإعدادها وتجهيزها، يجعل الخطة حبراً على ورق، ويجعل من أهدافها طموحات وهمية لا تتناسب مع واقع الاقتصاد ولا تعبر عن مشاكله. لذلك سوف تفشل الخطة المرسومة اعتماداً على مواد أولية فاسدة، وسوف تضلل تلك البيانات والإحصاءات المغلوطة المخطط في وضع الأهداف ورسم السياسات وتتبع التنفيذ.

2 – وجود جهاز قادر على اتخاذ القرارات التخطيطية:

حتى تنجح الخطط الاقتصادية، لا بد من وجود جهاز قادر على اتخاذ القرارات التخطيطية، ولا بد أن تكون لقرارات هذا الجهاز، الطابع النهائي والإلزامي. ولا يخفى فإن تركز المهام التخطيطية لدى جهاز مركزي كوزارة التخطيط مثلاً سيعطي القرارات التخطيطية طابع الإلزام،

وسـيوفر لها إمكانية المتابعة. أضف إلى ذلك، أن وجود أجهزة تخطيطية أخـرى، يوكـل إليها التخطيط على المستوى القومي كوزارة الصناعة أو الـزراعة أو المواصلات أو النقل، سوف يعيق عملية التخطيط لتضارب القرارات التي تتخذها تلك الجهات دون تنسيق فيما بينها. لذلك، فإن الدول التـي تـأخذ بأسـلوب التخطيط الشامل، تربط السلطة التخطيطية برئاسة مجلس الوزراء حتى تكون لقراراتها صفة الإلزام على بقية الوزارات. ولا يعنـي اهتمام الوزارات الأخرى بعملية التخطيط عدم مشاركتها في إعداد الخطة، بل على العكس تماماً فمن الضروري مشاركة جهات عديدة بالرأي والمشورة عند إعداد الخطة ولكن مهمة التنسيق والإعداد توكل لجهة واحدة هي الهيئة المركزية للتخطيط أو لوزارة التخطيط.

3 – وجود جهاز فني قادر مؤهل ومدرب:

توكل إلى هذا الجهاز الفني مهمات عديدة يأتي في مقدمتها تجهيز البيانات والإحصاءات والمعلومات اللازمة لإعداد التقرير الاقتصادي. كما أنـه من الضروري توافر جهاز إداري مدرب قادر على اتخاذ القرارات التخطيطـية وصـياغة أهـداف الخطـة وتتبع تنفيذ مراحل إعداد الخطة المخـتلفة. ويعـد وجـود خبراء التخطيط والإحصاء والاقتصاد القياسي والرياضـي مـن مقومـات التوصل إلى خطة جيدة بعيدة عن الارتجال والعاطفـية. أضـف إلى ذلك، أن الإطار الفني للتخطيط يجب أن يستكمل بخبراء وفنيين على مستوى الوحدات والفروع والقطاعات الإنتاجية، وذلك لفهم احتياجات هذه الوحدات والفروع والقطاعات. ولتقييم هذه الاحتياجات ورفع المقترحات إلى الوحدات التخطيطية المعنية، حتى تصب المقترحات بشكل انسيابي ومنسق في الجهاز المركزي للتخطيط. كما توكل إلى هؤلاء

الفنيين والخبراء والمتخصصين مهمة تتبع تنفيذ الخطة وتقييم نسب الإنجاز بصورة واقعية حتى يتمكن جهاز التخطيط من التعرف على أسباب الخلل ومكامن القصور ويقترح سبل العلاج المناسبة.

ثانياً: خصائص التخطيط الناجح

ومن الضروري، بعد توفر المقومات السابقة للتخطيط، أن يتصف التخطـيط بسمات وخصائص تضمن له فرص النجاح والجودة. ومن هذه المقومـات: الواقعـية، والشـمول، والمركـزية الديمقراطية، والتناسق، والمرونة، والإلزام، والاستمرار.

1 - الواقعية:

تهـدف الخطة إلى تغيير الواقع القائم والانتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع جديد. ولكي تتصف الخطة بالواقعية، فمن الضروري:

أ – **معـرفة الواقـع القـائم معرفة صحيحة**. ويتم ذلك من خلال المسح الاقتصادي والاجتماعي الذي يترافق مع المراحل التحضيرية لإعداد الخطة. فالبيانات والإحصاءات والمعلومات التي تصف هذا الواقع وتجسده يجـب أن تستقى بصورة موضوعية وواقعية بعيدة عن التحيز والمبالغة، وذلـك حـتى يتمكـن المخططـون من معرفة إمكانات الاقتصاد الحالية وإمكاناته الكامنة.

ب – **ملائمة الأهداف للواقع القائم**: تسمح معرفة الواقع الاقتصادي بصـورة صحيحة من التعرف على المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصـاد، كما تسمح تلك المعلومات من معرفة قدرة الاقتصاد للوصول

إلـــى أهداف محددة. فإذا اتصفت أهداف الخطة بالمبالغة، فمن المحتم ألا يتمكن الاقتصاد من الوصول إلى تلك الأهداف. لذلك فإن المعرفة الحقيقية لإمكانات المجتمع وموارده الاقتصادية والبشرية والطبيعية هي التي تمكن مـــن صـــياغة الأهداف الواقعية التي يتمكن الاقتصاد من تنفيذها وتحقيقها ضمن حدود طاقاته وموارده.

ج – ملائمـــة الخطـــة للوصـــول إلى الأهداف المرسومة: يمكن الوصـــول إلـــى هدف معين بانتهاج بدائل مختلفة. فالخطة هي التي ترسم الطريق للانتقال من الواقع القائم إلى المستقبل المأمول. وبالتالي، فبقدر ما تكـــون رؤيـــة المخططين واضحة للنقطة التي ينطلقون منها والنقطة التي يخططـــون للوصول إليها، بقدر ما تكون الخطة واقعية. فالخطة الواقعية تتطلب وضوح الهدف. كما تتطلب اتباع الأدوات العلمية في التخطيط بعيداً عن الحدس والمبالغة والأحكام المسبقة.

وهكذا، فإن الواقعية في التعرف على الواقع الاقتصادي، والواقعية في ملائمة الأهداف للواقع القائم، والواقعية في ملائمة الخطة للوصول إلى الأهداف، هي المقومات التي تضمن نجاح الخطة في إيصال المجتمع إلى الوضع المستقبلي المنشود.

2 – الشمول:

يعني شمول الخطة تمكنها من السيطرة على موارد المجتمع كافة، وقدرتها على توجيه هذه الموارد وفق المسارات والأهداف المرسومة لها. فشـــمول الخطـــة يقتضـــي تحكمها بجميع المتغيرات الاقتصادية من دخل وإنـــتاج واستثمار وادخار ..ومعرفتها لمسارات هذه المتغيرات وتطورها

وتغـيرها. كمـا تقتضي تحكمها بجميع النشاطات الاقتصادية من صناعة وزراعـة وخدمات، وانطواء هذه المتغيرات وتلك النشاطات تحت سيطرة الخطـة. كمـا يعني شمول الخطة لتغطيتها لجميع القطاعات والنشاطات والمؤسسات والأفراد العاملين ضمن إطار الاقتصاد.

ولا يخفـى فـإن التخطـيط الجزئي لمتغير أو نشاط أو قطاع له محاذيـر عديـدة ناجمـة عـن ارتباط المتغيرات والفعاليات والنشاطات والقطاعات الاقتصادية بعضها ببعض. فمحاولة التأثير على أحدها ستكون له آثار انعكاسية وتداخلية على البعض الآخر. وقد يركز المخطط جهوده علـى متغـير معين دون الاكتراث بالمتغيرات الأخرى، وإذا بالمتغيرات الأخـرى تتفلـت باتجـاه غير محسوب أو متوقع. فعندما يوجه المخطط اهتمامه بصورة جزئية للاستثمار مثلاً، فإن رفع مستوى الاستثمار سيؤدي إلـى زيـادة مستوى الدخل، ومن ثم ارتفاع مستوى الاستهلاك، ومن ثم ارتفـاع معدلات النمو السكاني، ومن ثم زيادة عرض قوة العمل، ومن ثم ارتفـاع فـي مسـتوى الأجور. وهكذا تتشابك المتغيرات الاقتصادية مع بعضـها، وتـتداخل آثار التخطيط الجزئي لمتغير الاستثمار لتنعكس على سلسـلة من المتغيرات المرتبطة به. لذلك يجب ألا يقتصر التخطيط على متغـير أو نشاط أو قطاع وإنما يتعدى ذلك ليشمل الاقتصاد بأكمله بجميع متغيراته ونشاطاته وقطاعاته.

ولا يعد التخطيط الجزئي على مستوى المنشأة أو الفرع أو القطاع تخطيطاً شاملاً. ذلك لأن الخطط الجزئية قد تتعارض مع بعضها وتتداخل آثارهـا بمـا لا يسمح للمخطط من معرفة المسار الذي ستؤول إليه. فقد يهدف المخطط مثلاً رفع أسعار السلع الزراعية لكي ينشط الإنتاج الزراعي

ويوفـــر للمزارعيـــن دخـــلاً مرتفعاً. ولكن هذا الإجراء قد يؤدي إلى رفع أسعار المواد الأولية الزراعية التي تستخدمها القطاعات الإنتاجية الأخرى كاســـتهلاك وســـيط. الأمر الذي يرفع من جديد تكاليف الإنتاج في فروع الاقتصـــاد الأخرى، ويؤدي إلى مشكلة تضخمية إذا تفشى ارتفاع الأسعار في جميع القطاعات الاقتصادية. لهذا لا بد من التنسيق بين القرارات التي يتخذها المخطط وإلا ستبرز الاختناقات والاختلالات وتتضارب السياسات والأهداف. وبالطبع، فلا يمكن تجاوز هذه المحاذير إلا بشمول الخطة لكافة نواحي الحياة الاقتصادية في المجتمع.

3 – المركزية الديمقراطية:

تعنـــي المركزية الديمقراطية بأبسط صورها مركزية التخطيط ولا مركـــزية التنفـــيذ. فالخطة الجيدة تقتضي وجود جهاز تخطيطي مركزي للتنسيق بين الأهداف المتضاربة للقطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية ذات المصـــالح المخـــتلفة. والمركزية في التخطيط ضرورية لبناء تصور شـــامل للوضـــع الاقتصادي القائم والوضع الاقتصادي المستهدف. كما أن المركزية في التخطيط لازمة لمعرفة موارد المجتمع واحتياجاته وإمكاناته وطاقاته الكامنة. وعندما تستكمل جميع المعلومات والبيانات والإحصاءات لـــدى الجهاز المركزي للتخطيط فسيكون بمقدوره اتخاذ القرارات المناسبة ليضمن الاستخدام الأمثل للموارد. وسيكون بإمكانه التأثير على المتغيرات الاقتصـــادية لدفعها إلى مسارها المرسوم. وسوف يتمكن من التنسيق بين الوحدات الإنتاجية المختلفة بما يضمن عدم التعارض في أهدافها الإنتاجية والتكامل بين تلك الأهداف.

وتقتضي المركزية الديمقراطية إعطاء حرية كبيرة للوحدات الإنتاجية لتنفيذ الخطط المرسومة لها. ويترك لها أيضاً حرية التصرف بالموارد المخصصة لها ضمن إطار خططها. ويمكن كذلك إشراك الوحدات الإنتاجية في صياغة واتخاذ القرارات التخطيطية، أي اقتراح خططها الإنتاجية وكيفية تنفيذها باعتبارها أقرب إلى واقع العملية الإنتاجية وأدرى بمتطلباتها. إلا أن سلطة اتخاذ القرار النهائي تترك لهيئات التخطيط المركزية.

وتتحدد درجة المركزية في التخطيط واللامركزية بالتنفيذ بعوامل متعددة أهمها درجة التنمية الاقتصادية في المجتمع. ففي المراحل الأولى لعملية التنمية، ترتفع درجة المركزية في التخطيط بسبب عدم توافر الأطر الإدارية والخبراء والمتخصصين في المجالات الاقتصادية المختلفة. ولكن بعد تقدم المجتمع، وتكوين الأطر الإدارية، وتأهيل الخبراء والمختصين على مستوى المنشأة والنشاط والقطاع، فمن الممكن تقليص درجة المركزية بمنح المنشآت والفروع والقطاعات الإنتاجية مزيداً من الصلاحيات في مرحلة التخطيط والتنفيذ.

ويمكن القول إنه لا توجد قواعد عامة تحكم وتحدد درجة المركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيذ، وإنما يعتمد ذلك على ظروف كل دولة، وخصائص اقتصادها، ومرحلة التنمية التي وصلت إليه، ومتطلبات عملية التخطيط وأولوياتها، وتجاربها التخطيطية السابقة. ولكن تنصح الدول النامية باتباع درجة متزايدة من المركزية في مجالات التخطيط الأساسية كتحديد الأهداف، وترتيب الأولويات، وتوزيع الاستثمارات،

وتحديد مستويات الأسعار، وذلك لعدم توافر الخبرات الكافية على مستوى القاعدة.

4 - التناسق:

تتألف الخطة الاقتصادية من أهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. وتتضمن الخطة أيضاً الوسائل والسبل الواجب اتباعها لبلوغ تلك الأهداف. وتغطي تلك الأهداف قطاعات الاقتصاد بأكمله من زراعة وصناعة وخدمات. وتشمل القطاعين الأساسيين القطاع العام والقطاع الخاص. لذلك، يجب أن تشكل أجزاء الخطة المتعددة كلاً متكاملاً ومتجانساً ومتراكباً بصورة منطقية، وهذا هو المقصود بتناسق الخطة. ومن المفروض تحقيق تناسق الخطة على مستويات ثلاثة: الأهداف والسياسات واستخدام الموارد.

فعلى مستوى الأهداف، من المفروض أن يتحقق التناسق، بمعنى أن تتكامل الأهداف مع بعضها وتترابط. فقد يتعارض هدف تحقيق أقصى معدل للنمو الاقتصادي مع هدف الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية. وقد يتعارض هدف النمو الاقتصادي مع هدف تحقيق فائض في ميزان المدفوعات. وقد يتعارض هدف تحقيق فائض في موازنة الدولة مع هدف تحقيق العدالة في توزيع الدخول. لذلك، فإن هذه الأمثلة توضح مدى ضرورة تناسق أهداف الخطة وأهمية تكامل هذه الأهداف.

وبالطبع، فإن ما ينطبق على الأهداف ينطبق على السياسات والإجراءات والأدوات التنفيذية. فعلى سبيل المثال إذا سعت الخطة إلى تقليص معدل التضخم كأحد أهدافها. واتخذت الدولة من تقليص الإنفاق الحكومي أحد الإجراءات والسياسات لتحقيق ذلك. فمن المفروض ألا

تـــؤدي إجـــراءات وسياسات أخرى كزيادة حجم الكتلة النقدية أو تخفيض أسعار الفائدة، إلى نتائج معاكسة لتقليص معدل التضخم. وإنما يفترض أن تتكامل السياسات المتخذة وتتناغم لتحقيق أهداف الخطة دون أن تتضارب فـــيما بينها. ومن المعلوم أن تقليص معدل التضخم قد يؤدي نتيجة للتبادل التعويضـــي بين التضخم والبطالة إلى ارتفاع معدلات البطالة. لذلك، يجب الحـــرص علـــى تحقيق التناسق والتناغم ليس فقط بين الوسائل والأدوات والسياســـات المطـــبقة للوصول إلى أهداف الخطة، وإنما أيضاً إلى تحقيق التناسق والتناغم بين الأهداف فيما بينها.

ومـــن الضـــروري أيضاً تحقيق التناسق بين حجم الموارد المتاحة واستخداماتها المخططة. فالموارد الاقتصادية تتصف بندرتها النسبية، وهذه الندرة تقع في صميم المشكلة الاقتصادية. إذا لولا ندرة الموارد الاقتصادية لمـــا احتجـــنا للتخطـــيط، ولما كان لعلم الاقتصاد مبرر. إذن تفرض ندرة الموارد الاقتصادية استخدامها بكفاءة. وتتولى عملية التخطيط إيجاد أفضل الاســـتخدامات لهـــذه الموارد. وبالتالي، من المفروض تحقيق التناسق بين الإمكانـــات المتاحة من الموارد من جهة، وبين استخداماتها المقترحة من جهـــة أخرى. فإذا كانت الموارد المتاحة أقل من الاستخدامات المخططة ، نتج عن ذلك اختناقات ونقص في الموارد. وعلى العكس، إذا كانت الموارد المـــتاحة أكبر من الاستخدامات المخططة، تولد عن ذلك فوائض لا مبرر لهـــا، وتعطـــيل لاستخدام هذه الموارد. لذلك، فالتناسق بين حجم الموارد واستخداماتها المخططة يقتضي تحقيق التوازن بين الموارد واستخداماتها.

ومـــن العوامـــل المؤديـــة إلى ضمان التناسق بين الأهداف، وبين السياســـات، وبيـــن الموارد المتاحة واستخداماتها، الشمول والمركزية في

التخطيط. ذلك لأن تحقيق الشمول والمركزية من شأنهما توفير التناسق بين أجزاء الخطة المختلفة. ومن فوائد التناسق بين أجزاء الخطة، سهولة التنفيذ والمتابعة وتجنب الاختناقات في استخدام الموارد المتاحة.

5- المرونة :

تتسم الظروف الاقتصادية بعدم الاستقرار والتقلب. وعندما توضع الخطة، فإن الظروف الحالية والمتوقعة هي التي تحكم أهدافها وسياساتها. ولكـــن تغير الظروف الاقتصادية والسياسية والعالمية، من حروب وجفاف واتفاقـــات دولية واكتشاف للموارد ونضوب لموارد أخرى وارتفاع أسعار النقد الأجنبي وارتفاع أسعار الطاقة وارتفاع معدلات البطالة، تقتضي عدم جمود الخطة في تصوراتها الأولية وتكيفها مع المستجدات المختلفة. وتعني مرونة الخطة قابلية الخطة للاستجابة للظروف الطارئة، أي قابليتها للتعديل والتغيـــير لتتمكـــن من مواجهة الظروف المستجدة والطارئة التي يواجهها المجتمع خلال تنفيذ الخطة.

ولا تتنافى المرونة مع صفة الإلزام. ذلك لأن الجهات المخططة في أعلـــى الهرم الإداري هي التي تتلقى مقترحات التغيير والتعديل، وبالتالي فـــإن الجهـــات المـــنفذة تلتزم بالتنفيذ بعد الأخذ بنظر الاعتبار ضرورات التعديل والتغير التي تطلبها منها سلطات التخطيط المركزية.

ولا يقتصر مفهوم مرونة الخطة على تعديل الأهداف وتغييرها، بل يـــتعدى ذلك ليغطي الأدوات والوسائل والسياسات المقترحة للوصول إلى الأهـــداف. كمـــا يشـــمل أيضاً الموارد الاقتصادية المتاحة واستخداماتها المخططة، بما يتلاءم مع الظروف المستجدة.

ومـــن المفـــيد التنويه، بأن تقسيم الخطة متوسطة الأجل إلى خطط سنوية قصيرة الأجل يضمن تحقيق خاصية مرونة التخطيط. فعند اكتشاف ثغرات معينة في الخطة متوسطة الأجل، وعند حدوث مستجدات اقتصادية وسياســـية واجتماعية على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، فيجب علـــى الخطـــط الســـنوية أن تأخذ تلك التغيرات بعين الاعتبار وتعدل من أهدافها وسياساتها وأدواتها بما ينسجم مع تلك المستجدات.

6 – الإلزام:

لكـــي يـــتم تحقـــيق أهداف الخطة وتنفيذها بنجاح، لا بد من اتسام العملـــية التخطيطـــية بصفة الإلزام. بمعنى أن صدور الخطة بمرسوم أو بقـــانون يفـــرض على الوحدات الإنتاجية الالتزام بما ورد في الخطة من أهـــداف، والالتزام بإنتهاج السياسات المؤدية إلى تحقيق تلك الأهداف. وما ينطـــبق على الوحدات الإنتاجية ينطبق على الأفراد والمؤسسات والفروع والقطاعـــات سواء أكانت ذات نشاط إنتاجي سلعي أم خدمي. وتوافر صفة الإلزام في الخطة يضمن تنفيذ الحدود الدنيا من الأهداف المرسومة فيها . ومن المعروف أن صفة الإلزام من صفات التخطيط الاقتصادي الشامل أو المركزي، و لا يتوافر هذا الإلزام في أشكال أخرى من التخطيط كالتخطيط التأشـــيري مـــثلاً، حيـــث تـــترك الحرية للأفراد والمؤسسات والقطاعات بالمشاركة بما ورد في الخطة حسبما يتفق مع أهدافهم ومصالحهم الخاصة، ووفق قناعتهم بمدى أهمية المزايا التي تقدمها الدولة للالتفاف حول خطتها التأشيرية المقترحة.

7 - الاستمرار:

لـــيس التخطيط الناجح عملية مؤقتة، ولكنه آلية مستمرة لا تتوقف بانتهاء الخطط قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل. ولا يعد تقسيم الزمن إلـــى فـــترات مـــتقطعة إلا ضرورة شكلية لتأطير الخطط المختلفة. ولكن التخطيط الناجح في جوهره مستمر ومتصل، وكل خطة فيها حلقة موصولة بالخطة السابقة والخطة اللاحقة. ففي الدول التي تنهج التخطيط الخماسي، نجد أن كل خطة خمسية تتبعها خطة خمسية أخرى، بحيث تغطي الخطط الخمسية فترة طويلة من الزمن بدون انقطاع في جهود التخطيط.

ويقـــترح بعـــض المخططين خططاً اقتصادية متداخلة لحل مشكلة استمرارية التخطيط. بمعنى أنه كلما انقضت سنة من الخطة، تضاف إليها ســـنة في نهايتها. فالخطة الأولى تغطي على سبيل المثال الفترة 1990-1995، والثانية 1991-1996، والثالثة 1992-1997، والرابعة 1993-1998، وهكـــذا تكـــون عملـــية إعداد الخطط الخمسية مستمرة ومتداخلة لضمان التخطيط الناجح. ولا شك، بأن أسلوب التخطيط المستمر المتداخل، يـــتوافق مـــع صفة الاستمرار ولكنه أسلوب معقد يتطلب استنفار الجهات التخطيطية بشكل مستمر لذلك قلما يؤخذ بهذا الأسلوب من الناحية العملية لصعوبته وارتفاع تكاليفه.

الفصل الرابع عشر

مراحل إعداد الخطة

يتصـــف التخطـــيط بأنه عملية منهجية منظمة. ويمر إعداد الخطة بمراحل متتالية ومتناسقة، يمكن تلخيصها بالمراحل الخمس التالية: المرحلة التحضـــيرية، ومـــرحلة إعداد الإطار العام للخطة، ومرحلة إعداد الخطط القطاعية، ومرحلة إقرار الخطط القطاعية، ومرحلة إقرار الخطة القومية الشاملة. وسوف نستعرض هذه المراحل ببعض التفصيل والشرح.

أولاً: المرحلة التحضيرية

تـــتألف المرحلة التحضيرية من أربعة مراحل فرعية وهي: إعداد الـــتقرير الاقتصـــادي، وتحديـــد الأهداف العامة، وتحديد الأهداف الكمية، وتحديد الإنجاز المستهدف.

1 – إعداد التقرير الاقتصادي:

يهـــدف إعـــداد التقرير الاقتصادي إلى تحليل الوضع الاقتصادي الراهـــن تحليلاً كاملاً وعميقاً. ويتناول هذا التقرير دراسة هيكل الاقتصاد وقطاعاتـــه الرئيسة وتطورها المتوقع في المستقبل. ويشمل تحليل الوضع الحالـــي تقدير بعض المتغيرات الاقتصادية ومعدلات نموها، وذلك بهدف تقيـــيم أداء الاقتصاد خلال الفترة السابقة للخطة والتي ستشكل خصائصها الأرضية الواقعية التي ستبنى عليها أهداف الخطة وملامحها وطموحاتها. وبصورة خاصة يتناول التقرير الاقتصادي الموضوعات التالية:

أ – **تقدير محصلة النشاط الإنتاجي في الاقتصاد:** وذلك من خلال حساب الـــناتج المحلـــي الإجمالي وتوزيعاته القطاعية، أي معرفة مستوى الناتج المحلـــي الإجمالي وكيفية توزيعه على القطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعـــة وصناعة وخدمات. كما يتضمن التقرير حساب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وحساب معدلات النمو القطاعية لهذا الناتج وذلك خلال عـــدد مـــن السنوات السابقة للخطة. ويهدف تقدير الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه ومعدل نموه التعرف على الإمكانات الإنتاجية للاقتصاد وطاقاته الكامنة.

ب – **تحلـــيل الـــتوازن الكلـــي بين العرض والطلب** : ويكون ذلك بتقدير متغيرات المتطابقة التوازنية الكلية: (Y=C+I+G+X-M)، أي الاستهلاك النهائـــي للقطـــاع العائلـــي والاســـتثمار والإنفاق الحكومي والصادرات والواردات، ومن ثم التحقق من التوازن بين العرض أو الموارد (Y+M) والطلب أو الاستخدامات (C+I+G+X). وبعد حساب قيم المتغيرات الكلية فـــي هـــذه المـــتطابقة، يجري توزيع قيمها حسب التفصيل المتاح، فيوزع الاســـتهلاك العائلـــي إلى إنفاق على الغذاء والملبس والمسكن والخدمات الترفيهية. ويوزع الإنفاق الاستثماري إلى إنفاق استثماري للقطاع الخاص وللقطـــاع العـــام. كما توزع الاستثمارت بين الإنفاق على السلع الإنتاجية والتغـــير فـــي المخـــزون. وتوزع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المخـــتلفة من زراعة وصناعة وخدمات، كما يمكن توزيعها داخل القطاع الواحد كأن توزع الاستثمارات في قطاع الصناعة بين الصناعات التحويلية والغذائية والكميائية والكهربائية الخ..

ج – **التعرف على هيكل التجارة الخارجية:** ويتطلب ذلك تقدير الصادرات والـواردات من السلع والخدمات، ومن ثم توزيع الصادرات حسب طبيعة السـلع المصدرة وحسب الدول المستوردة. كما يتم توزيع الواردات وفق السـلع المسـتوردة والدول التي صدرت تلك السلع. وبحساب الصادرات والـواردات السـلعية يمكـن معـرفة رصيد الحساب التجاري. وبإضافة الخدمـات للسـلع في طرفي الصادرات والواردات، يمكن معرفة رصيد الحسـاب الجاري. فإذا كانت قيم الصادرات من السلع والخدمات أكبر من قـيم الـواردات من السلع والخدمات، فإن الحساب الجاري سيكون فائضاً ويكـون رصيده موجباً. أما إذا كانت الصادرات من السلع والخدمات أقل قـيمة من المستوردات من السلع والخدمات فيحقق الميزان التجاري عجزاً ويكون رصيده سالباً. ويفيد تحليل هيكل التجارة الخارجية في معرفة مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي، وما هي طبيعة السلع والخدمات المسـتوردة والمصـدرة، ومن هي الدول التي يتم التعامل معها، وما هي إمكانات وإيرادات الدولة من النقد الأجنبي وكيف يمكن الاعتماد عليها في دعم التمويل المحلي.

د – **المالـية العامة للدولة:** ويتم التعرف على وضع المالية العامة للدولة بتقدير إيرادات الدولة ونفقاتها، ومعرفة رصيد الموازنة العامة للدولة وهل هـو بحالة فائض أم عجز. إضافة إلى ذلك، من المفيد تتبع وضع ورصيد موازنـة الدولـة خلال السنوات السابقة، والتعرف على تطور العجز أو الفائض. وفي حال استمرار العجز في ميزانية الدولة، فيجب معرفة كيفية تمويـل هـذا العجـز: قروض داخلية، قروض خارجية، دين عام، الخ.. وبـتفحص إيرادات الدولة، يمكن معرفة مصادر هذه الإيرادات (ضرائب

مباشرة، ضرائب غير مباشرة، إعانات خارجية). كما يمكن التعرف على بـــنود الإنفاق المختلفة ووزنها النسبي في الإنفاق العام (إنفاق على التعليم والصحة والخدمات العامة، إنفاق الدفاع والأمن، الخ..).

هـــ – تقدير وتحليل الفعاليات الاقتصادية النقدية: وذلك بحساب الكتلة الـــنقدية ومكوناتها ($M1$: الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية، $M2 = M1 +$الودائع الزمنية والادخارية، $M3 = M2 +$شبه النقود). وبـــتقدير حجم الكتلة النقدية، يمكن تحليل أثر عرض النقود على التضخم. كمـــا يتطلب ذلك تقدير معدلات الفائدة وأثرها على حجم القروض، وتقدير معـــدل العائد على الاستثمار وارتباطه بمعدل الفائدة. ويفيد التحليل النقدي فـــي معـــرفة دور الـــنقود فـــي الاقتصاد ومدى أهمية وفاعلية السياسات والأدوات الـــنقدية المطـــبقة من معدل للفائدة أو الحسم أو عمليات السوق المفتوحة أو مراقبة للنقد الأجنبي.

ويلاحظ أن التقرير الاقتصادي يتضمن أربعة عناصر أساسية:

أ – دراســـة متكاملة للأداء الاقتصادي بكافة جوانبه، وذلك عبر تقدير المتغيرات الاقتصادية ومعدلات نموها وتغيرها وتركيبها.

ب – تحلـــيل العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية، وتقدير النماذج القياسية التي تصف تلك العلاقات.

ج – إعداد إسقاطات المتغيرات الأساسية لسنوات الخطة، أي تقدير الاتجاه العام لقيم المتغيرات بافتراض أنها سوف تستمر مستقبلاً كما كانت في الماضي، ودون أي تدخل من الدولة.

هـــ – التنبؤ بقيم الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالـــي، ومعدل التضخم، ورصيد الحساب الجاري، ومعدل الاستخدام

والبطالة، ومستوى الادخار، وحجم ومصادر التمويل الخارجي. ويتم التنبؤ باستخدام النماذج القياسية المقدرة عبر جملة من الفرضيات حول السلوك المستقبلي للمتغيرات التفسيرية.

2 – تحديد الأهداف العامة:

تستقى الأهداف العامة للخطة من توجهات السلطات السياسية في الدولة، وتترجم رغبات متخذي القرار السياسي. وبالطبع، تختلف هذه الأهداف من دولة إلى أخرى، ومن خطة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدولة والتي يعاني منها الاقتصاد. ومن الممكن إعطاء بعض الأمثلة عن هذه الأهداف: تنويع مصادر الدخل، تطوير القطاع الصناعي، خفض معدلات البطالة، تقليص معدلات التضخم، خفض العجز في موازنة الدولة، تحرير الاقتصاد من قيود التجارة الخارجية، تحقيق الأمن الغذائي، تبسيط الإجراءات الإدارية، محاربة الفساد الإداري، خصخصة مؤسسات القطاع العام، خفض العجز في الميزان التجاري، دعم التعليم الفني، التأكيد على عدالة توزيع الدخول، إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، الخ...، ويلاحظ أن الأهداف العامة للخطة لا تأخذ قالباً كمياً، وإنما هي أهداف عامة تصاغ بشكل وصفي، وتعبر عن المشاكل الاقتصادية التي تعرقل الأداء الاقتصادي وتحرص الدولة على التصدي لها والتخفيف من آثارها السلبية من خلال الخطة. وتستقى الأهداف العامة للخطة من تحليل التقرير الاقتصادي ومن استراتيجية الخطة، ومن الأهداف طويلة الأجل للتخطيط.

3 – تحديد الأهداف الكمية:

يـتم تحديـد الأهداف الكمية للخطة بواسطة التعبير عن الأهداف العامـة للخطـة بشكل كمي. ويتم تحويل التوجهات والأهداف العامة إلى متغـيرات ومعدلات وأرقام قابلة للقياس، وذلك للتعامل معها مستقبلاً في المـراحل التالية لإعداد الخطة. ومن الأهداف الكمية، نستطيع ذكر بعض الأمثلة المتمثلة في تحديد ما يلي: مستويات الناتج المحلي الإجمالي خلال سـنوات الخطـة، معـدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدلات النمو لقطاعات الاقتصاد المختلفة، الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية المخـتلفة في الناتج المحلي الإجمالي، حجم الصادرات والواردات والعجز فـي المـيزان الـتجاري، إيرادات الدولة ونفقاتها والعجز في الموازنة، معـدلات الـبطالة المستهدفة، معدلات التضخم المستهدفة، معدلات إحلال العمالة الوطنية، الخ.... وهكذا تترجم الأهداف العامة للخطة إلى أهداف كمـية تـوزع علـى سنواتها المختلفة، كما توزع على مختلف النشاطات والفعاليات والفئات الاجتماعية في الاقتصاد.

4 – تحديد الإنجاز المطلوب

لـتحديد الإنجـاز المطلوب تتم مقارنة الأهداف الكمية للمتغيرات الاقتصادية باسقاطات تلك المتغيرات الواردة في التقرير الاقتصادي، وذلك بهـدف الـتعرف علـى مدى اقتراب أو ابتعاد أداء الاقتصاد المتوقع عن مسـاره المسـتهدف عـبر سـنوات الخطة. وبأخذ الفرق بين إسقاطات المتغـيرات وقـيمها المستهدفة، يتم تحديد الإنجاز المطلوب أو الإضافي الواجـب تحقـيقه من خلال البرامج التخطيطية من أجل تحقيق الأهداف النهائية. فمثلاً، بافتراض أن اسقاطات الناتج المحلي الإجمالي للسنة الأولى

مـــن الخطـــة كانـــت 150 ملـــيون دولار، وأن الناتج المحلي الإجمالي المســـتهدف للسنة الأولى من الخطة كان 200 مليون دولار، فإن الإنجاز المطلوب أو الإضافي يساوي 50 مليون دولار. ولنفرض أن معدل البطالة المسقط يساوي 20% من قوة العمل، وأن معدل البطالة المستهدف يساوي 15% مـــن قـــوة العمل، فإن الإنجاز المطلوب أو الإضافي لمعدل البطالة يساوي 5% من قوة العمل. ولنفرض أن معدل التضخم المسقط يساوي 12 %، وأن معدل التضخم المستهدف يساوي 4%، فإن الإنجاز المطلوب أو الإضافي لمعدل التضخم يساوي 8%.

ثانياً: إعداد الإطار العام للخطة

يـــتألف الإطـــار العام للخطة من عدة جداول يتعلق بعضها بالناتج المحلـــي الإجمالـــي خلال سنة الأساس، ومعدل نموه وقيمه خلال سنوات الخطـــة، ومساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة بالناتج المحلي الإجمالي فـــي ســـنة الأساس وسنوات الخطة، والأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في السنة الأخيرة من الخطة.

ومـــن الممكـــن تدعـــيم جدول الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعاته القطاعـــية بجـــدول آخـــر يتضـــمن الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ الأهداف الإنتاجـــية للخطة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتوزيعها بيـــن القطاعيـــن العام والخاص. وتحسب الاستثمارات المطلوبة عادة من خـــلال ربـــط الـــناتج بالاستثمار عبر معامل رأس المال المتوسط للناتج $(k = \frac{K}{Q})$، أو معامل رأس المال الحدي (الاستثمار) للناتج $(k = \frac{\Delta K}{Q} = \frac{I}{Q})$. فمثلاً، إذا كان معامل رأس المال الحدي للناتج في قطاع الصناعة يساوي

(1-3) فهـذا يعنـي أنه لزيادة الناتج الصناعي بوحدة واحدة فمن اللازم اسـتثمار ثـلاث وحـدات، وهكـذا للحصول على الاستثمار في القطاع الصـناعي، فإنـه يـتم ضرب الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعة بمعامل رأس المال للناتج المساوي إلى 3.

وبعـد إعداد الإطار العام لخطة الاستثمارات، تقارن الاستثمارات المسـتهدفة مع إسقاطات التمويل المتاح من الادخار المحلي وذلك لتقدير الاحتـياجات المطلوبـة من مصادر التمويل الخارجية (قروض، إعانات خارجـية، اسـتثمار أجنبـي). وبمعرفة المتاح من مدخرات القطاع العام واسـتثماراته المستهدفة، يمكن تحديد العبء الادخاري الذي يتوجب على القطـاع الخاص تحمله. وعلى ضوء المتوقع من مدخرات الخاص، يمكن تقديـر مسـتوى العجز أو الفائض في إمكانات القطاع الخاص التمويلية، وتخطـيط الوسـائل الكفيلة بتحقيق التوازن بين الاستثمارات والاحتياجات التمويلية.

ثالثاً: إعداد الخطط القطاعية

يـتولى جهاز التخطيط في الدولة توزيع الإطار العام للخطة على مختلف الوزارات. ويقوم موظفو الجهازالمركزي التخطيط بشرح وإيضاح محـتوى الإطار العام للخطة للمسؤولين عن الوحدات التخطيطية في كل قطـاع، كما يشرحون الأهداف الإنتاجية للقطاعين العام والخاص ويبينون حجم الاستثمارات المخصصة لكل من هذين القطاعين.

يقـوم المسـؤولون عـن القطاع الحكومي بإعداد خططهم بشكل مشـروعات حكومـية محددة لتحقيق الأهداف الإنتاجية المرسومة لهم في الإطـار العـام للخطـة، كما يقترحون على القطاع الخاص مجموعة من

المشـــروعات إضـــافة إلى السياسات والإجراءات اللازمة لتوجيه وتحفيز القطاع الخاص للقيام بالمهام الموكلة إليه.

يتألف كل قطاع إنتاجي من مجموعة من الفروع الإنتاجية. وفي كل فـــرع إنتاجـــي، هـــناك وحـــدة تخطيطية تتولى مهام التخطيط في الفرع الإنتاجـــي. فمـــثلاً يقســـم قطـــاع الصناعة إلى عدد من الفروع الإنتاجية كالصـــناعات الغذائـــية، والصـــناعات الكيمياوية، والصناعات الخزفية، والصـــناعات الدوائية، والصناعات الهندسية. وتقوم الوحدة التخطيطية في الفرع الإنتاجي باقتراح المشروعات التي تراها مناسبة وحيوية.

تتولى الوحدات التخطيطية على مستوى القطاع المهام التالية:

1 – إعداد إطار عام قطاعي يحدد الأهداف الإنتاجية والاستثمارية لكل فرع.

2 – الطلـــب مـــن وحدات التخطيط على مستوى الفرع الإنتاجي، اقتراح المشروعات التي ترى ضرورة قيام القطاع الحكومي بتنفيذها بما يتلاءم مع الأهداف العامة للخطة وإطارها العام.

3 – الطلـــب مـــن وحدات التخطيط على مستوى الفرع الإنتاجي، اقـــتراح المشـــروعات التـــي يناط تنفيذها بالقطاع الخاص حسبما تفرضه توجهات الطلب.

4 – التأكد من وقوع المشروعات الحكومية والخاصة المقترحة في حـــدود الاستثمارات المستهدفة، ، ووفق الاسقاطات التي تضمنها التقرير الاقتصادي.

5 – دراسة مشاريع القطاع الخاصة المقترحة مع الجهات الحكومية المسؤولة عن إصدار التراخيص الصناعية والتجارية والزراعية، وكذلك مع الغرف التجارية والصناعية.

6 – تجميع المشاريع المقترحة على مستوى الفروع القطاعية، وتنقيحها ومراجعتها لترسل بطريق العودة إلى الوحدات التخطيطية برئاسة القطاع.

7 – تقوم الوحدة التخطيطية على مستوى رئاسة القطاع بمناقشة مقترحات الفروع من المشروعات الحكومية في ضوء محددات الخطط القطاعية الاستثمارية والإنتاجية، وذلك في ضوء المعلومات المتوافرة عن التشابك القطاعي والموارد الطبيعية والمالية المتاحة.

8 – إجراء التعديلات اللازمة على الخطط القطاعية بما يحقق التوازن الداخلي لخطة القطاع ، ورفع الوحدة التخطيطية على مستوى الفرع بمقترحاتها إلى الوحدة التخطيطية على مستوى القطاع.

9 – رفع الخطط القطاعية لوزارة التخطيط تمهيداً لإقرارها ضمن الخطة القومية الشاملة.

رابعاً: إقرار الخطط القطاعية

يتم تجميع الخطط القطاعية لدى الجهاز المركزي للتخطيط. وتتضمن هذه الخطط المشاريع الحكومية التي يوكل للقطاع العام تنفيذها، والمشاريع الخاصة التي يعهد تنفيذها للقطاع الخاص. كما تتضمن السياسات والإجراءات الواجب اتباعها من القطاعين العام والخاص لتنفيذ خططهما. ثم يقوم الجهاز المركزي للتخطيط بمراجعة تلك الخطط ودراستها وتحليلها وإبداء بعض الملاحظات عليها.

تعقد اجتماعات لمناقشة الخطط القطاعية برئاسة مندوب من وزارة التخطـــيط وعضوية مندوبين عن القطاعات المعنية، ومندوبين عن وزارة المالـــية. ويقـــوم مندوب وزارة التخطيط بالتأكد من التوافق والتنسيق بين خطـــة القطاع المعني وخطط بقية القطاعات الاقتصادية. كما يقوم مندوب وزارة المالـــية بالتأكد من عدم تجاوز القطاع المعني للاستثمارات المالية الممنوحة إليه والمخصصة للمشاريع التي تندرج ضمن إدارته. وقد تجرى تعديـــلات ومـــناقلات وتحويلات بين موازنات القطاعات المختلفة حسبما يتبيـــن من أولويات المشروعات والإمكانات المالية المتاحة. ويهتم مندوب وزارة المالـــية بشـــكل خـــاص بملائمـــة السياسات المالية التي ستتبعها القطاعـــات في تمويل خططها. كما يهتم بدراسة إمكانيات الحصول على التمويل اللازم والتأثيرات المتوقعة والمتبادلة بين القطاعات على موازنات الدولة في المستقبل.

وتنتهـــي هذه المرحلة بإقرار الخطط القطاعية تمهيداً لرفعها على هيـــئة مشـــروع للخطـــة القومية الشاملة، إلى وزارة التخطيط أو الجهاز المركزي المناط به تجهيز الخطة القومية الشاملة.

خامساً: إقرار الخطة القومية الشاملة

يشرع المسؤولون في وزارة التخطيط بعد إقرار الخطط القطاعية بإعداد كتاب الخطة القومية الشاملة الذي يتضمن الفصول الأربعة التالية:

1 – الأهداف الاستراتيجية أو طويلة الأجل لخطة التنمية.

2 – مـــنجزات خطـــط التنمـــية الســـابقة مع التركيز على الخطة الأخيرة.

3– الأهداف العامة والكمية للخطة الجديدة.

4 – الخطـــط القطاعـــية والأهداف الإنتاجية والاستثمارية العامة والخاصة.

يـــرفع وزيـــر التخطيط الخطة المسماة في هذه المرحلة بمشروع الخطة إلى رئاسة مجلس الوزراء. وبعد مناقشتها من قبل المجلس، تصدر الموافقة على الخطة بقرار من مجلس الوزراء لتصبح الخطة قراراً ملزماً لجميع الجهات المنفذة والممولة والمسؤولة عن السياسة الاقتصادية.

وبعد صدور قرار أو قانون أو مرسوم الخطة، تبدأ مرحلة التنفيذ، حيـــث يقـــوم كل قطاع وفرع ومشروع بتنفيذ ما أوكل إليه حسب التوقيت المدرج في الخطة. ومن ثم تقوم الجهات المسؤولة عن تتبع التنفيذ برصد مـــراحل التنفيذ ووتائره برفع تقاريرها إلى اللجان التخطيطية على مستوى الفرع والقطاع ووزارة التخطيط وذلك لتقييم مدى الالتزام بالخطة ومعرفة نســـب الإنجـــاز المنفذة. وفي تلك الأثناء تقوم اللجان التخطيطية بالوقوف علـــى انحرافات التطبيق الملاحظة وتقدم الاقتراحات لإجراء التصحيحات اللازمـــة لمعالجـــة أسباب القصور والخلل في عملية التنفيذ. ويتم تجميع تقاريـــر التنفـــيذ حـــتى يستنار بها عند إعداد الخطة القادمة، وتؤخذ بعين الاعتبار الملاحظات العملية التي اكتنفت تنفيذ الخطة السابقة.

وتجـــدر الإشـــارة هـــنا إلى أن خطوات إعداد الخطة التي سبقت الإشـــارة لهـــا ما هي في الواقع إلا محطات أساسية لإصدار الخطة بشكل متناســـق ومنهجـــي وموضوعي، بما يتوافق مع واقع الاقتصاد ومتطلبات التنمية. ومن الممكن بالطبع أن تتضمن المراحل خطوات فرعية أو أساسية حسبما تمليه الظروف الاقتصادية والسياسية والمؤسسية للدولة.

الفصل الخامس عشر

الموازين السلعية

تعد الموازين السلعية نوعاً من أنواع الموازين المادية التي تقوم على فكرة التوازن بين الاستخدامات والموارد. وتتصف الموازين السلعية بأنها أقدم أنواع الموازين وأشهرها في الاستعمال في الدول التي أخذت بمبدأ التخطيط المركزي الشامل. واستعملت هذه الموازين على نطاق واسع في عمليات التخطيط في الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية السابقة، وبعض الدول العربية التي نهجت نهجاً اشتراكياً كمصر وسورية. وفي بداية عمليات التخطيط في الاتحاد السوفيتي، أعدت الموازين السلعية لحوالي 400-600 سلعة، ثم خفض ذلك العدد باقتصاره على السلع الرئيسة والاستراتيجية. وقد أثار استخدام الموازين السلعية جدلاً كبيراً من حيث جدواها وفائدتها وفعاليتها كأداة من أدوات التخطيط.

وتم بناء وتصميم وإعداد الموازين السلعية أولاً للسلع الرئيسة والاستراتيجية بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب على مستوى السلعة أو المورد الاقتصادي، ومن ثم تحقيق التوازن العام على مستوى الاقتصاد القومي. وسعت تلك الموازين إلى معرفة آثار الأهداف التي يضعها المخطط على استخدام الموارد وإمكانية تحقيق تلك الأهداف. كما أنها تعد أداة لتحقيق التناسق بين أهداف الخطة وإمكانات الاقتصاد الوطني المتاحة.

وتتصف الموازين عموماً كأداة تخطيطية أكثر شمولية من أنظمة الحسابات القومية، لأن تلك الحسابات تعتمد حصراً على التدفقات النقدية دون المادية. في حين تربط الموازين بين الجوانب العينية والجوانب النقدية، كما يمكن تطبيقها على مجالات أخرى كالقوى العاملة، مما يعطي لتلك الموازين أهمية كبرى كأداة تخطيطية مهمة على مختلف المستويات.

تقسم الموازين السلعية إلى عدة فئات رئيسة: موازين السلع الاستهلاكية (السلع الغذائية والملابس والأحذية،..)، وموازين وسائل الإنتاج (العدد والأدوات والآلات)، وموازين الطاقة (النفط والغاز والكهرباء).

وتحسب الموازين السلعية على مستويات متعددة، فهناك الموازين السلعية على المستوى الجزئي كالمنشأة (المصنع، المزرعة) أو الأسرة، أو القطاع (الزراعي أو الصناعي أو الخدمي)، أو الإقليم (المنطقة الشرقية أو الغربية أو الوسطى)، أو الاقتصاد القومي (الاقتصاد السعودي أو المصري أو السوري)، أو الدولي (الاتحاد الأوربي، دول الكومنولث، الدول العربية، الدول الإسلامية، العالم).[1]

أما بالنسبة للفترة الزمنية، فيمكن التمييز بين الموازين السلعية الفعلية أو الإحصائية التي تعبر عن واقع فعلي للعلاقة بين المتغيرات الداخلة في مكونات الميزان خلال فترة زمنية راهنة أو سابقة، والموازين السلعية التخطيطية التي تعبر عن العلاقة بين تلك المتغيرات خلال فترة زمنية مستقبلية أو مستهدفة. وتعد الموازين السلعية خلال آجال تختلف

---

[1] – مسعود، مجيد: التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، قبرص، 1987.

وفق طولها، فهناك الموازين السلعية المعدة للأجل القصير أو المتوسط أو الطويل.

وتستخدم الموازين السلعية وحدات مختلفة، فهناك الوحدات المادية أو العينية، وهناك الوحدات النقدية بالأسعار الجارية أو الثابتة، وهناك الأسعار السوقية أو أسعار الظل أو الأسعار التخطيطية. وقد تستخدم عدة أسعار أو وحدات إحصائية بآن واحد.

يستند تصميم الميزان السلعي إلى العلاقة التوازنية التالية:

مخزون أول المدة + الموارد خلال الفترة المحددة للميزان (الإنتاج المحلي والواردات) = الاستخدامات في المجالات كافة (الاستهلاك النهائي العائلي+ الاستهلاك الوسيط+ الاستهلاك الحكومي+ الصادرات+ الاستثمار) + مخزون آخر المدة.

ومن الناحية الفنية، يصعب إعداد الموازين السلعية لجميع السلع، وإنما تعد للسلع الرئيسة والمهمة والاستراتيجية (الطاقة، المعادن الرئيسة، مواد البناء المهمة، السلع الاستهلاكية الأساسية) والتي تتوافر عنها بيانات إحصائية دقيقة. ويختلف عدد هذه الموازين من دولة لأخرى، ومن فترة لأخرى، ومن مرحلة لأخرى من مراحل التخطيط.

وفيما يلي نموذج مبسط لميزان سلعي افتراضي لسلعة معينة هي القمح:

ميزان سلعة (القمح)، بالطن ، للفترة 1424/12/30هـ

الموارد (+)	الاستخدامات (-)
1 – مخزون أول المدة	1 – الاستهلاك النهائي العائلي
2 – الإنتاج المحلي	2 – الاستثمار
3 – الواردات	3 – الاستهلاك الحكومي
4 – السحب من الاحتياطي	4 – الاستهلاك الوسيط
5 – موارد أخرى (إعانات، هبات)	5 – الصادرات
	6 – تكوين الاحتياطي الاستراتيجي
	7 – الفاقد أو العادم
	8 – مخزون آخر المدة
إجمالي الموارد	إجمالي الاستخدامات

ولدى موازنة الميزان السلعي، يلاحظ العجز أو الفائض بين إجمالي الموارد وإجمالي الاستخدامات. وعند بروز عجز في الموارد تجرى دراسات لكافة الإمكانات المتاحة والمحتملة لزيادة الإنتاج أولاً، ومن ثم تبحث إمكانات الاستيراد من الخارج. كما يمكن النظر إلى طرف الاستخدامات بحيث تعمل السلطات على تقليص بعض الاستعمالات للوصول إلى التوازن.

ويقتصر استخدام الموازين السلعية في التعرف على شروط التناسب في موازنات جزئية في الاقتصاد الوطني، وهذا يعني توازن فروع النشاط الاقتصادي كل على حده، فهي لا تبين شروط التوازن العام

بين الإنتاج الكلي واستخداماته المختلفة، الأمر الذي يشكل الأساس في تناسق الخطة.

وتفيد الموازين السلعية في حساب بعض النسب ومثال ذلك نسبة الاستهلاك النهائي أو الوسيط أو الحكومي إلى مجموع الاستخدامات، ونسبة الإنتاج المحلي أو المستورد إلى مجموع الموارد. وتحسب المعاملات الفنية من الموازين السلعية، حيث يعرف المعامل الفني بأنه النسبة بين الكمية المستخدمة من السلعة في صناعة معية إلى إجمالي إنتاج تلك الصناعة. ويمثل هذا المعامل الفني احتياجات وحدة المنتج النهائي من السلعة. ويسمح المعامل الفني بتقدير الزيادة في إنتاج السلعة اللازمة لمواجهة احتياجات القطاعات الأخرى منها. فمثلاً يتطلب التوسع في صناعة الصلب التوسع في إنتاج الفحم. وإذا لم يكن بإمكان المخطط زيادة إنتاج الفحم، فيمكنه تخفيض إنتاج الصلب، أو زيادة الواردات من الفحم، أو تخفيض استخدامات الفحم المخصصة للاستعمالات الأخرى، أو محاولة إحلال نوع آخر من الوقود محل الفحم. إلا أن هذه النسب والمعاملات عرضة للتغير نتيجة لتغير بنية الاقتصاد الوطني وشروط العرض والطلب فيه.

وقد وجهت للموازين السلعية انتقادات عديدة منها الحاجة إلى بناء آلاف الموازين السلعية على مستوى الاقتصاد الوطني لكي يمكن الاستفادة منها فعلياً في عمليات التخطيط الكلية، وهذا يتطلب تكاليف باهظة، ووقتاً طويلاً. يضاف إلى ذلك صعوبة الإجراءات التي يجب اتخاذها لربط الموازين ببعضها بعضاً، لتحقيق التوازن الشامل على مستوى الاقتصاد القومي. فالموازين السلعية تعتمد عادة على المفهوم الكمي لوحدات القياس

الفصل السادس عشر

جدول المدخلات والمخرجات

يعتمد جدول المدخلات والمخرجات (Input-Output Table) ، أو ما يسمى أيضاً بجدول المنتج-المستخدم، في أساسه النظري على شروط التوازن الاقتصادي العام التي حددها الاقتصادي الفرنسي ليون فالراس (L.Walras) على شكل مجموعة من المعادلات الخطية الآنية. وقد قام فسيللي ليونتيف(W.Leiontieff) فيما بعد بالاستفادة عملياً من هذه المعادلات لدراسة بنية النظام الإنتاجي، وذلك بتقسيمه لعدد من الفروع. وبالطبع، يعد نموذج المدخلات والمخرجات كغيره من النماذج، تبسيطاً للواقع الاقتصادي المعقد، وأداة للتخطيط والبحث عن مصادر اختلال التوازن في النظام الاقتصادي الإنتاجي.

يقسم الاقتصاد إلى عدد من الفروع أو القطاعات الإنتاجية، ينتج كل منها منتج واحد (سلعة أو خدمة). كما ينتج أي منتج في قطاع أو فرع وحيد. لذلك، يوجد في الاقتصاد القومي عدد من القطاعات الإنتاجية مساو لعدد المنتجات. وتبنى جداول المدخلات والمخرجات على فكرة استحالة إنتاج منتجين مختلفين في الفرع الإنتاجي نفسه، أو إنتاج منتج واحد في فرعين إنتاجيين مختلفين.

أولاً: النموذج المبسط لجدول المدخلات والمخرجات

لنقسم الاقتصاد الوطني إلى ثلاثة فروع إنتاجية الصناعة والزراعة والخدمات، ينتج كل منها سلعة أو خدمة وحيدة. وبالنظر إلى هذه الفروع، نلاحظ أن كل منتج منها يستخدم في الفروع الإنتاجية الأخرى بما فيها الفرع ذاته، ويأخذ شكل مدخل في العملية الإنتاجية للفرع أو يستهلك بصورة نهائية. يقدم فرع الزراعة مثلاً جزءاً من منتجاته (القمح مثلاً) لاستخدامه في الفرع ذاته كبذار، ويبيع فرع الصناعة جزءاً من القمح لتصنيع الخبز أو المعكرونة، ويبيع جزءاً من القمح لشركات الطيران لاستخدامه في الوجبات المقدمة في قطاع النقل. أما قطاع الصناعة، فيقدم لقطاع الزراعة جزءاً من إنتاجه كآلات زراعية (جرارات مثلاً)، ويستخدم من إنتاجه قسماً من الآلات المنتجة لاستخدامها في عملية الإنتاج، كما يبيع قطاع الخدمات معدات لاستخدامها في هذا القطاع (مقصات لاستعمالها في صالونات الحلاقة). ويقدم قطاع النقل جزءاً من خدمات لقطاع الزراعة لنقل منتجاته وأسمدته، ويقدم لقطاع الصناعة خدمات لنقل المواد الأولية والمعدات والآلات، ويحتفظ قطاع النقل لنفسه بجزء من خدماته المنتجة لنقل عماله وموظفيه. إضافة لذلك تبيع الفروع الإنتاجية جزءاً من إنتاجها للقطاع العائلي بقصد الاستهلاك النهائي، فمثلاً يشتري القطاع العائلي القمح من قطاع الزراعة، والأدوات المنزلية من قطاع الصناعة، وخدمات النقل من قطاع الخدمات.

ولكي يتمكن الفرع من الإنتاج، فلا بد له من مدخلات يشتريها من الفروع الأخرى بالإضافة إلى المدخلات التي يحتجزها لنفسه من إنتاجه الخاص. كذلك سنفترض أن أسلوب الإنتاج في كل فرع يتطلب عملاً (أو

يترك قيمة مضافة) يمكن اعتباره مدخلاً من المدخلات. وسنوضح تركيب جـدول المدخـلات والمخرجات اعتماداً على الجدول التالي، حيث رتبت الفروع الإنتاجية عمودياً والسلع والخدمات المنتجة بصورة أفقية.

جدول (1) : جدول المدخلات والمخرجات

المخرجات / المدخلات	الاستهلاك الوسيط			الاستهلاك النهائي	مجموع المخرجات
	الزراعة	الصناعة	الخدمات		
الزراعة(القمح)	8	20	0	12	40
الصناعة (الآلات)	10	20	10	20	60
الخدمات (النقل)	0	12	4	4	20
العمل (القيمة المضافة)	22	8	6	36	X
مجموع المدخلات	40	60	20	X	120

تسـمح قراءة الجدول بصورة أفقية بمعرفة كيف يستخدم كل فرع إنـتاجه مقـيماً بوحـدات نقدية. ففرع الزراعة مثلاً، يحتفظ لنفسه بـ 8 وحـدات، ويبـيع فـرع الصـناعة 20 وحدة، وفرع الخدمات 0 وحدة، والاسـتهلاك النهائي 12 وحدة. وهكذا تعرفنا القراءة الأفقية للجدول على استخدامات كل من الفروع الإنتاجية الممثلة في الجدول.

أمـا قـراءة الجدول عمودياً، فتمكن من معرفة مصادر مدخلات الفـروع. فلكـي ينتج فرع الصناعة 60 وحدة فإنه يستخدم 20 وحدة من فـرع الزراعة، و20 وحدة من فرع الصناعة ذاته، و12 وحدة من فرع الخدمـات، وقـد لزم لذلك 8 وحدات عمل. إذن، تمكن القراءة العمودية للجـدول من معرفة مصادر السلع والخدمات التي أدت إلى تكوين الإنتاج

وكيفـية اسـتخدام الفـروع المخرجات كمدخلات في عملياتها الإنتاجية. ونلاحـظ بوضـوح أن مجموع السطر أو الصف (استخدامات المنتجات) يساوي مجموع العمود (مصادر المدخلات).

ويعكـس تحليل مكونات أعمدة الجدول الكميات أو النسب الواجب استخدامها في كل فرع للحصول على الوحدات المنتجة أو للحصول على وحدة منتجة. فقد احتاج الاقتصاد لإنتاج 40 وحدة في فرع الزراعة إلى 8 وحدات من الزراعة، و10 وحدات من الصناعة، و22 وحدة عمل. بمعنى آخـر، فإن إنتاج وحدة واحدة من فرع الزراعة يتطلب0.2 وحدة من فرع الـزراعة، و0.25 وحدة من فرع الصناعة، و0.55 وحدة عمل. وبقسمة مدخـلات كل فرع على مجموع المدخلات نحصل على ما نسميه بعوامل الإنتاج الفنية، التي تأخذ مصفوفتها الشكل التالي:

$$A=\begin{bmatrix} \frac{1}{5} & \frac{1}{3} & 0 \\ \frac{1}{4} & \frac{1}{3} & \frac{1}{2} \\ 0 & \frac{1}{5} & \frac{1}{5} \end{bmatrix}$$

ويمكـن الاستعانة بالرموز الرياضية لصياغة التحليل السابق. فإذا رمزنا لمخرجات الزراعة والصناعة والخدمات على التوالي بـ P_1, P_2, P_3، حيـث $P_1 = 40$، و $P_2 = 60$، و $P_3 = 20$. وللطلب أو الاستهلاك النهائي علـى منـتجات هذه الفروع بـ D_1, D_2, D_3 حيث $D_1 = 12$، $D_2 = 20$، $D_3 = 4$. فإننا نستطيع كتابة الأسطر الثلاثة الأولى من الجدول على الشكل التالي:

وتصبح العلاقة الأولى بعد التعويض:

$$\tfrac{1}{5}40+\tfrac{1}{3}60+0(20)+12=40$$

كمـــا يمكـــن كتابة المعادلات الثلاثة السابقة بشكل مصفوفي على النحو التالي:

$$\begin{bmatrix} \frac{1}{5} & \frac{1}{3} & 0 \\ \frac{1}{4} & \frac{1}{3} & \frac{1}{2} \\ 0 & \frac{1}{5} & \frac{1}{5} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \mathrm{P}_1 \\ P_2 \\ \mathrm{P}_3 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \mathrm{D}_1 \\ D_2 \\ D_3 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \mathrm{P}_1 \\ \mathrm{P}_2 \\ \mathrm{P}_3 \end{bmatrix}$$

وبشـــكل عـــام إذا رمـــزنا للمعاملات الفنية للإنتاج بالرمز (a_{ij})، فيكون:

$$\begin{bmatrix} a_{11} & \mathrm{a}_{12} & \mathrm{a}_{13} \\ a_{21} & \mathrm{a}_{22} & \mathrm{a}_{23} \\ a_{31} & \mathrm{a}_{32} & \mathrm{a}_{33} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \mathrm{P}_1 \\ P_2 \\ \mathrm{P}_3 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \mathrm{D}_1 \\ D_2 \\ D_3 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \mathrm{P}_1 \\ \mathrm{P}_2 \\ \mathrm{P}_3 \end{bmatrix}$$

أو باستعمال المعادلة المصفوفية:

$$A.P+D=P$$

$$P=A.P+D$$

وبنقل الحدود المحتوية على P للطرف الأول يكون:

$$I.P-A.P=D$$

$$(I-A).P=D$$

تمـــثل عناصـــر المصفوفة A كما ذكرنا المعاملات الفنية للإنتاج، وهي عناصر معلومة، حيث يدل العنصر (a_{ij}) على مقدار ما نحتاجه من المنتج (I) لاستخدامه كمدخل في إنتاج وحدة واحدة من (j) . فمثلاً إذا كان $(a_{12}=\frac{1}{3})$ فهذا يعني أننا نحتاج إلى $(\frac{1}{3})$ وحدة من (P_1) لإنتاج وحدة واحدة من (P_2). ويمكن حل المعادلة المصفوفية الأخيرة فيما إذا كان $|I-A|\neq 0$،

أي إذا كانـــت محـــددة المصفوفة $|I-A|$ لا تساوي الصفر، حيث يساوي الحل الوحيد للمعادلة: $\overline{P}=(I-A)^{-1}D$.

وبتطبيق ذلك على مثالنا العددي يكون:

$$(I-A)=\begin{bmatrix}1&0&0\\0&1&0\\0&0&1\end{bmatrix}-\begin{bmatrix}\frac{1}{5}&\frac{1}{3}&0\\\frac{1}{4}&\frac{1}{3}&\frac{1}{2}\\0&\frac{1}{5}&\frac{1}{5}\end{bmatrix}=\begin{bmatrix}\frac{4}{5}&-\frac{1}{3}&0\\-\frac{1}{4}&\frac{2}{3}&-\frac{1}{2}\\0&-\frac{1}{5}&\frac{4}{5}\end{bmatrix}$$

وبقلب المصفوفة (I-A) نحصل على :

$$\begin{bmatrix}\overline{P}_1\\\overline{P}_2\\\overline{P}_3\end{bmatrix}=(\mathrm{I-A})^{-1}D=\frac{25}{7}\begin{bmatrix}\frac{13}{30}&\frac{4}{15}&\frac{1}{6}\\\frac{1}{5}&\frac{16}{25}&\frac{2}{5}\\\frac{1}{20}&\frac{4}{25}&\frac{9}{20}\end{bmatrix}\begin{bmatrix}\mathrm{D}_1\\\mathrm{D}_2\\\mathrm{D}_3\end{bmatrix}$$

وبتـــبديل $D_1=12$ ، $D_2=20$ ، $D_3=4$ فـــي الشكل المصفوفي الأخـــير، نجـــد أن $\overline{P}_1=40, \overline{P}_2=60, \overline{P}_3=20$، هـــذا وتســـمح المعادلـــة المصـــفوفية الأخـــيرة بتحلـــيل اقتصادي ممتع لخطط التنمية الاقتصادية. ولتبـــيان ذلك، لنفرض أن معاملات الإنتاج الفني (بما فيها عوامل العمل) ثابتة خلال فترة الخطة، فإذا افترضنا أن خطة التنمية تهدف إلى الوصول إلى متجه طلب نهائي يساوي $D_1=9, D_2=3, D_3=15$ ، فيمكن استخدام الـــنموذج المصفوفي السابق للتنبؤ بحجم المخرجات (الإنتاج) في كل فرع مـــن فروع الإنتاج. لذلك نعوض D_1, D_2, D_3 بقيمها في النموذج فنحصل علـــى $\overline{P}_1=30, \overline{P}_2=45, \overline{P}_3=15$. كمـــا يمكن تقدير مدخل العمل وذلك بضـــرب مخـــرجات كـــل فرع بمعامل العمل الفني المتعلق به. وبما أن المعـــاملات الفنية للعمل تساوي على التوالي $(\frac{3}{10}, \frac{4}{30}, \frac{11}{20})$ لفروع الزراعة

والصناعة والخدمات على التوالي فإن المدخلات اللازمة من العمل تساوي $(\frac{11}{20}x30=\frac{33}{2})$ لفرع الزراعة، و $(\frac{4}{30}x45=6)$ لفرع الصناعة، و $(\frac{3}{10}x15=\frac{9}{2})$ لفرع الخدمات.

وأخيراً، فإن المعلومات المتعلقة بمعدلات الأجور في كل فرع تمكن من تحويل مدخلات العمل إلى وحدات عينية من وحدات العمل. وهذا التحويل هام للغاية، لأنه يسمح بمعرفة تنفيذ الخطة فيما إذا توفر لها العمل الضروري لتنفيذ مستويات الإنتاج (المخرجات) اللازمة.

وتجدر الإشارة إلى أن ثبات معاملات الإنتاج الفنية يؤدي إلى ثبات معكوس المصفوفة (I-A) ، ولهذا نستطيع عند الحصول على هذا المعكوس، تقدير الاستهلاك الوسيط ومستويات الإنتاج في كل فرع من الفروع الإنتاجية عند تحديدنا لمستوى الطلب النهائي D لمنتجات الفروع. وهكذا يمكن إعداد جدول المدخلات والمخرجات لسنة الهدف اعتماداً على عناصر الطلب الجديدة لسنة الهدف $D_3=50, D_2=200, D_1=100$، فيكون:

جدول (2) : جدول المدخلات والمخرجات لسنة الهدف

المخرجات / المدخلات	الاستهلاك الوسيط			الاستهلاك النهائي	مجموع المخرجات
	الزراعة	الصناعة	الخدمات		
الزراعة(القمح)	75	200	0	100	375
الصناعة (الآلات)	93.75	020	106.25	200	600
الخدمات (النقل)	0	120	42.5	50	212.5
العمل (القيمة المضافة)	206.25	80	63.75	350	
مجموع المدخلات	375	600	212.5		1187.5

ثانياً : الشكل العام لنموذج المدخلات والمخرجات المبسط

تناولنا في الفقرة السابقة، تحليلاً مبسطاً لجدول المدخلات والمخرجات بالاعتماد على مثال عددي. وسنقوم الآن بعرض هذا النموذج بصورته العامة حيث سنقسم الاقتصاد إلى (n) فرعاً كل منها ينتج سلعة أو خدمة، وبالتالي يأخذ جدول المدخلات والمخرجات الشكل العام التالي:

جدول (3) : جدول المدخلات والمخرجات المبسط العام

الاستخدامات / المصادر	الطلب الوسيط					الطلب النهائي	مجموع المخرجات
	1	2	3	j	n		
1	x_{11}	x_{12}	x_{13}	x_{1j}	x_{1n}	D_1	P_1
2	x_{21}	x_{22}	x_{23}	x_{2j}	x_{2j}	D_2	P_2
.	.					.	.
.	.					.	.
i	x_{i1}	x_{i2}	x_{i3}	x_{ij}	x_{ij}	D_i	P_i
.	.					.	.
.	.					.	.
n	x_{n1}	x_{n2}	x_{n3}	x_{nj}	x_{nj}	D_n	P_n
العمل (القيمة المضافة)	V_1	V_2	V_3	V_j	V_n	D	X
مجموع المدخلات	P_1	P_2	P_3	P_j	P_n	X	P

ويتحقق بالنسبة لمنتجات الفروع التساوي بين المصادر والاستخدامات. فإذا اعتبرنا المنتج (i)، فإن مصدر هذا المنتج حسب النموذج الممثل بالجدول يأتي من الإنتاج، أي مصدره يساوي (P_i) . أما استخدامات هذا المنتج فتتألف من الاستهلاكات الوسيطة (x_{ij}) حيث يدل

الدلـيل (i) علـى المنـتج المستهلك والدليل (j) على الفرع المستخدم، والطلب النهائي (D_i). أي أن المساواة التالية: $P_i = \sum_j^n x_{ij} + D_i$ تتحقق على مستوى جميع المنتجات.

لـنفرض أن جمـيع عناصر الجدول: الاستهلاكات الوسيطة (x_{ij})، وإنـتاج الفـروع (P_i)، والطلب النهائي (D_i)، معلومة في سنة الأساس. وبالمقـابل، فبالنسبة للسنة التي نخطط لها والتي نطلق عليها سنة الهدف، فـإن عناصـر الطلب النهائي (D_i') هي وحدها المعلومة. يمكن استخدام جـدول المدخـلات والمخـرجات من تقدير الإنتاج (P_i')، والاستهلاكات الوسيطة (x_{ij}') لسنة الهدف، اعتماداً على العناصر المعلومة لسنة الأساس بما يحقق التوازن العام للاستخدامات والمصادر من كل منتج.

وهكـذا تـؤول المشكلة المدروسة إلى تقدير (n) مجهولاً (P_i') مـتعلقة بـناتج كـل فـرع، وتقدير $(n^2 = n.n)$ مجهولاً من الاستهلاكات الوسـيطة. وبذلـك يكون عدد المجاهيل الواجب تقديرها مساوياً $(n+n^2)$ مجهـولاً. ولإيجـاد قـيم هذه المجاهيل لا بد من توافر $(n+n^2)$ معادلة مسـتقلة. ومن هذا العدد من المعادلات لدينا (n)معادلة توازنية تعكس التسـاوي بيـن مصادر كل منتج واستخداماته في سنة الهدف، وهي كما رأينا: $P_i' = \sum_j^n x_{ij}' + D_i'$. ونضيف إلى هذه المعادلات التوازنية، المعادلات السـلوكية التـي نفرض اعتماداً عليها أن الاستهلاكات الوسيطة لمختلف المنتجات (i) لفرع من الفروع (j) تتغير من فترة لأخرى بصورة متناسبة مع إنتاج هذا الفرع، أي ثبات عناصر العوامل الفنية للإنتاج. وهذا ما يعبر عنه رياضياً:

$$\frac{x_{ij}}{P_j}=\frac{x_{ij}^{'}}{P_j^{'}}=a_{ij}\Rightarrow x_{ij}^{'}=a_{ij.}P_j^{'}$$

فإذا كتبنا هذه العلاقة بالنسبة للاستهلاكات الوسيطة لـــ (n) منتجاً داخـــل (n) فـــرعاً، فسنحصـــل على (n^2) معادلة سلوكية. وعلى ذلك، سيتضـــمن الـــنموذج $(n+n^2)$ معادلة و $(n+n^2)$ مجهولاً. وبذلك يصبح النموذج قابلاً للحل بعد تعويض المعادلة السلوكية في معادلة التوازن، أي:

$$P_i^{'}=\sum_j^n x_{ij}^{'}+D_i^{'}$$

$$P_i^{'}=\sum_j^n a_{ij}P_j^{'}+D_i^{'}$$

أو بصورة مفصلة:

$$P_1^{'}=a_{11}P_1^{'}+a_{12}P_2^{'}+.....+a_{1j}P_j^{'}+.....+a_{1n}P_n^{'}+D_1^{'}$$
$$P_2^{'}=a_{21}P_1^{'}+a_{22}P_2^{'}+.....+a_{2j}P_j^{'}+.....+a_{2n}P_n^{'}+D_2^{'}$$

$$P_i^{'}=a_{i1}P_1^{'}+a_{i2}P_2^{'}+.....+a_{ij}P_j^{'}+.....+a_{in}P_n^{'}+D_i^{'}$$

$$P_n^{'}=a_{n1}P_1^{'}+a_{n2}P_2^{'}+.....+a_{nj}P_j^{'}+.....+a_{nn}P_n^{'}+D_n^{'}$$

وتأخذ هذه المعادلات الشكل المصفوفي التالي:

$$P^{'}=AP^{'}+D^{'}$$

وبنقل الحدود التي تتضمن $(P^{'})$ إلى طرف وعناصر الطلب النهائي $(D^{'})$ إلى الطرف الآخر يكون:

$$(1-a_{11})P_1' - a_{12}P_2' - \ldots\ldots - \ldots\ldots\ldots - a_{1n}P_n' = D_1'$$
$$-a_{21}P_1' + (1-a_{22})P_2' - \ldots\ldots - \ldots\ldots\ldots - a_{2n}P_n' = D_2'$$

$$-a_{n1}P_1' - a_{n2}P_2' - \ldots\ldots - \ldots\ldots\ldots + (1-a_{nn})P_n' = D_n'$$

وتكتب هذه المعادلات مصفوفياً على الشكل التالي:

$$(I-A)P' = D'$$

وتدل هذه المعادلات على أن الطلب النهائي $(D_1', D_2', \ldots\ldots, D_n')$ من كل منتج جاهز للاستخدام النهائي عندما تكون مخرجات الفروع على التوالي $(P_1', P_2', \ldots\ldots, P_n')$. والعلاقات بين الإنتاج (المخرجات) والطلب النهائي ترتبط فقط بالعوامل الفنية الثابتة للإنتاج.

وباستخدام المصفوفة $(I-A)$ نحصل على قيم الاستخدامات النهائية (D') المرتبطة بإنتاج الفروع (P). ولكن المشكلة المطروحة ليست معرفة القيم التي يجب أن يبلغها إنتاج الفروع $(P_1', P_2', \ldots\ldots, P_n')$ لكي نتوصل إلى تحقيق برنامج استخدامات نهائية يساوي $(D_1', D_2', \ldots\ldots, D_n')$. ولكن المشكلة هي تحديد إنتاج الفروع $(P_1', P_2', \ldots\ldots, P_n')$ في ضوء الطلب النهائي $(D_1', D_2', \ldots\ldots, D_n')$. ولإيجاد حل لهذه المشكلة، يجب حساب (P') بدلالة (D') وليس (D') بدلالة (P'). لذلك يجب أن تأخذ المعادلات الشكل التالي:

$$P_1' = b_{11}D_1' + b_{12}D_2' + \ldots\ldots\ldots\ldots + b_{1n}D_n'$$
$$P_2' = b_{21}D_1' + b_{22}D_2' + \ldots\ldots\ldots\ldots + b_{2n}D_n'$$

.

.

$$P_n' = b_{n1}D_1' + b_{n2}D_2' + \ldots\ldots\ldots\ldots + b_{nn}D_n'$$

وتحسب المعاملات (b_{ij}) بطريقة رياضية وذلك بقلب المصفوفة $(I-A)$، أي أن $B=(I-A)^{-1}$. ولهذا تستنتج المعاملات (b_{ij}) من المعاملات الفنية (a_{ij}). وبمعنى آخر، إذا كتبنا:

$$D' = (I-A)P'$$

وبضرب المعادلة المصفوفية السابقة بـ $(I-A)^{-1}$، يكون:

$$(I-A)^{-1}D' = (I-A)^{-1}(I-A)D'$$
$$(I-A)^{-1}D' = P'$$
$$P' = (I-A)^{-1}D'$$
$$P' = B.D'$$

وانطلاقاً من هذه المصفوفة الجديدة، يمكن أن نحدد بسهولة إنتاج الفروع $(P_1', P_2', \ldots\ldots, P_n')$ الضرورية للإجابة على برنامج محدد من الاستخدامات النهائية، وذلك بضرب الاستخدامات النهائية (D') بالمعاملات (b_{ij}) المقابلة لها. أما الاستهلاكات الوسيطة، فيتم الحصول عليها بتطبيق المعاملات الفنية للإنتاج (a_{ij}) على إنتاج الفروع $(P_1', P_2', \ldots\ldots, P_n')$.

ثالثاً: الشكل العام لنموذج المدخلات والمخرجات الموسع

يتصف الشكل السابق لنموذج المدخلات والمخرجات ببساطته. فقد كان الهدف الأساسي من عرض الجدول بهذه الصيغة المبسطة، توضيح

الغاية من إعداد جداول المدخلات والمخرجات، وقرائتها، وتفسير أسطرها وأعمدتهـــا، وتوضـــيح مفهـــوم المعاملات الفنية للإنتاج، وشرح الأساس الـــنظري الـــذي يعتمد عليه استخدامها في التخطيط، وإمكانية استخدامها لإيجـــاد جـــدول المدخـــلات والمخرجات لسنة الهدف انطلاقاً من جدول المدخلات والمخرجات لسنة الأساس.

يـــتألف جدول المدخلات والمخرجات بشكله العام من أربعة أقسام. يمثل الأول الاستخدام السلعي الوسيط، والثاني الاستخدام الخدمي الوسيط، والثالث الاستخدام السلعي النهائي، والرابع الاستخدام الخدمي النهائي.

أمـــا المجامـــيع الأفقية للقسم الأول فتساوي إجمالي الطلب الوسيط علـــى منتجات القطاعات الإنتاجية. فالطلب السلعي الوسيط على منتجات قطـــاع الـــزراعة يســـاوي 28، وعلى قطاع الزراعة 40، وعلى قطاع الخدمات 16. ولا بد من الإشارة إلى أن الطلب السلعي الوسيط قد يتضمن إنتاجاً خدمياً كما هو الحال بالنسبة لإنتاج قطاع الخدمات.

يتـــناول القســـم الأول من جدول المدخلات والمخرجات الاستخدام الســـلعي الوســـيط، ويبيـــن التشابك السلعي بين القطاعات الإنتاجية. ففي الجدول التالي يتضح أن إنتاج قطاع الصناعة مثلاً البالغ 60 وحدة نقدية، يحتاج إلى 20 وحدة من قطاع الزراعة، و20 وحدة من قطاع الصناعة، و 12 وحدة من قطاع الخدمات. كما أن إنتاج قطاع الصناعة يستخدم منه 10 وحـــدات في قطاع الزراعة، و20 وحدة في قطاع الصناعة و 10 وحدات في قطاع الخدمات.

جدول (4) : جدول المدخلات والمخرجات لسنة الأساس

المخرجات / المدخلات	الطلب الوسيط			إجمالي الطلب الوسيط	الطلب النهائي				إجمالي الطلب النهائي	مجموع المخرجات
	الزراعة	الصناعة	الخدمات		C	I	G	X		
الزراعة	8	20	0	28	6	2	2	2	12	40
الصناعة	10	20	10	40	10	3	4	3	20	60
الخدمات	0	12	4	16	2	1	1	0	4	20
المجموع	18	52	14	84	18	6	7	5	36	120
الواردات	2	1	0	3	12	6	7	5	30	33
ضرائب غ مباشرة	-1	1	0	0	13	4	0	-2	15	15
العمل	8	3	3	14	5	0	10	0	15	29
رأس المال	7	2	2	11	0	0	0	0	0	11
الموارد الطبيعية	6	1	1	8	0	0	0	0	0	8
القيمة المضافة	20	7	6	33	18	4	10	-2	30	63
مجموع المدخلات	40	60	20	120	48	16	24	8	96	216

ويفـيد هذا القسم من الجدول في حساب مصفوفة المعاملات الفنية للإنـتاج التي تعد أساساً في إسقاط جدول المدخلات والمخرجات لسنوات الهـدف. ويتضـح أن مجموع الاستهلاكات الوسيطة لقطاع الزراعة 18 وحـدة، ولقطـاع الصـناعة 52 وحدة ، ولقطاع الخدمات 14 وحدة. وبالطـبع، يـتم الحصول على مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج، بقسمة مدخلات كل قطاع إنتاجي على مجموع المدخلات. وهذه المصفوفة هي:

$$A=\begin{bmatrix} \frac{1}{5} & \frac{1}{3} & 0 \\ \frac{1}{4} & \frac{1}{3} & \frac{1}{2} \\ 0 & \frac{1}{5} & \frac{1}{5} \end{bmatrix}$$

ويبيـن القسم الثاني من الجدول الاستخدام الخدمي الوسيط إضافة إلـى الـواردات من السلع والخدمات التي تستخدمها القطاعات الإنتاجية. والمقصود بالخدمي هنا خدمات عناصر الإنتاج. ونلاحظ أن إنتاج القطاع الزراعي يحتاج إلى 2 وحدة كمدخلات إنتاجية أو خدمية مستوردة، ويتلقى وحـدة واحـدة كإعانـات إنتاجية ، ويدفع 8 وحدات عوائد لعنصر العمل (رواتب وأجور)، و 7 وحدات عوائد لعنصر رأس المال (أرباح وفوائد)، و6 وحـدات عوائـد لعنصر الموارد الطبيعية (إيجارات). ويمثل مجموع الضرائب غير المباشرة (أو إعانات الإنتاج) وعوائد عناصر الإنتاج العمل ورأس المـال والمـوارد الطبيعـية القيمة المضافة. وبالتحديد فإن القيمة المضـافة لقطـاع الزراعة تساوي $(1-8+7+6=20)$. وبإضافة مجموع المدخـلات السلعية الوسيطة (18) إلى الواردات (2) والمدخلات الخدمية الوسـيطة أو القـيمة المضـافة (20) نحصل على مجموع المدخلات في

القطاع الزراعي المساوي 40 وحدة. وتمثل القيمة 84 مجموع المدخلات السلعية من جهة، ومجموع الطلب السلعي الوسيط من جهة أخرى.

أما المجاميع الأفقية لأسطر القسم الثاني فتبين مقدار الواردات من السلع والخدمات المستخدمة في العملية الإنتاجية (3 وحدات، تستخدم منها 2 وحدة في الزراعة و1 وحدة في الصناعة). ومجاميع عناصر القيمة المضافة المرتبطة بالعملية الإنتاجية، حيث يساوي صافي الضرائب غير المباشرة صفراً (وحدة ضرائب غير مباشرة ووحدة إعانات إنتاجية)، وعوائد عنصر العمل المستخدم في الإنتاج 14 وحدة، وعوائد عنصر رأس المال 11 وحدة، وعوائد عنصر الموارد الطبيعية 8 وحدات. أما المجموع (33) فيساوي مجموع القيم المضافة للقطاعات الإنتاجية، حيث تساهم فيها الزراعة بـ 20 وحدة، والصناعة بـ 7 وحدات، والخدمات بـ 6 وحدات. ومجموع القيم المضافة يمثل مساهمة العمل بـ 14 وحدة، ورأس المال بـ 11 وحدة، والموارد الطبيعية بـ 8 وحدات وصافي الضرائب غير المباشرة بـ 0 وحدة. ويتضح أن مجموع مدخلات القطاعات الإنتاجية المساوي 120 وحدة ، هو مجموع إجمالي الطلب السلعي الوسيط 84 وحدة، والقيمة المضافة 33 وحدة، والواردات 3 وحدات.

ويتألف القسم الثالث من الاستخدام السلعي النهائي، ويشمل عناصر الطلب النهائي المعروفة: الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي، والاستثمار، والإنفاق الحكومي، والصادرات. فمثلاً، يستهلك القطاع العائلي ما قيمته 6 وحدات من منتجات القطاع الزراعي. وفي إطار النشاط الاستثماري، تستخدم 2 وحدة نقدية من إنتاج القطاع الزراعي ضمن إنتاج السلع

الرأسمالية (أو التغير في المخزون). وتشتري الحكومة من قطاع الزراعة مـــا قيمته 2 وحدة لتستهلك استهلاكاً نهائياً في القطاع الحكومي. وأخيراً، يصـــدر إلـــى العالم الخارجي ما قيمته 2 وحدة نقدية من منتجات القطاع الزراعي.

ومـــن جهـــة أخرى، يلاحظ أن مصادر السلع والخدمات المشكلة للاستهلاك النهائي للقطاع العائلي هي 6 وحدات من القطاع الزراعي، 10 وحـــدات مـــن القطاع الصناعي، و2 وحدة من القطاع الخدمي. بمعنى أن الاســـتهلاك النهائي السلعي من الإنتاج المحلي للقطاع العائلي يساوي 18 وحـــدة. وبصـــورة مشـــابهة يشـــارك قطاع الزراعة بمقدار 2 وحدة في الصـــادرات الســـلعية للعالم الخارجي، وقطاع الصناعة بمقدار 3 وحدة، وقطـــاع الخدمات بمقدار 0 وحدة . أي أن مجموع الصادرات من الإنتاج المحلي يساوي 5 وحدات.

ويتـــناول القســـم الرابع من جدول المدخلات والمخرجات الطلب النهائي الخدمي. فمثلاً يقوم القطاع العائلي ضمن إطار الإنفاق الاستهلاكي النهائـــي بإنفاق ما مقداره 5 وحدات على الرواتب والأجور (عائد عنصر العمـــل) ، و0 وحدة كأرباح وفوائد (عائد عنصر رأس المال)، و 0 وحدة علـــى الإيجـــارات (عائد عنصر الموارد الطبيعية). ويدفع هذا القطاع ما قيمـــته 13 وحدة كضرائب غير مباشرة. وينفق القطاع العائلي ما مقداره 12 وحدة على السلع الاستهلاكية المستوردة.

ويحقـــق القطـــاع العائلي قيمة مضافة تساوي 18 وحدة، والقطاع الاســـتثماري 4 وحـــدات، والقطـــاع الحكومي 10 وحدات، والعالم الخارجـــي (2-) وحدة. بمعنى أن نشاطات الطلب النهائي من استهلاك

واستثمار وإنفاق حكومي وصادرات تحقق قيمة مضافة يبلغ مجموعها 30 وحدة ، منها 15 وحدة كصافي الضرائب غير المباشرة، ومنها 15 وحدة كرواتب وأجور، أما ما تطلبه هذه النشاطات كمستوردات من العالم الخارجي فيساوي 30 وحدة نقدية.

رابعاً: استخدامات جدول المدخلات والمخرجات الموسع في التحليل الاقتصادي

يقدم جدول المدخلات والمخرجات الموسع إطاراً ممتعاً لإجراء التحليلات الاقتصادية على المستوى القطاعي والنشاطي والكلي. وتعتمد تلك التحليلات على مبدئ التوازن الكلي الذي يستند إليه جدول المدخلات والمخرجات بين الاستخدامات والمصادر. ومن الممكن في هذا الإطار استعراض النقاط التالية:

1 – القيمة المضافة القطاعية:

يمكن الحصول على القيمة المضافة لقطاع من القطاعات انطلاقاً من العلاقة التالية:

القيمة المضافة = عائد العمل+ عائد رأس المال+ عائد الموارد الطبيعية + صافي الضرائب غير المباشرة.

القيمة المضافة = الرواتب والأجور + الأرباح والفوائد + الإيجارات + الضرائب غير المباشرة – إعانات الإنتاج

فمثلاً ، تساوي القيمة المضافة لقطاع الزراعة: 20 = 8 للعمل+7 لرأس المال+ 6 للموارد الطبيعية–1 كإعانات إنتاجية. وبصورة مشابهة، فإن القيمة المضافة لقطاع الصناعة 7، وللخدمات 6، وللاستهلاك النهائي 18، وللاستثمار 4، وللانفاق الحكومي 10، وللصادرات (2-).

2 – القيمة المضافة للاقتصاد الوطني بأكمله:

تطبق العلاقة السابقة للقيمة المضافة على جميع القطاعات الاقتصادية. وتساوي تلك القيمة، مجموع القيم المضافة للقطاعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة، أي:

القيمة المضافة الكلية 63 = عائد العمل 29+ عائد رأس المال 11 +عائد الموارد الطبيعية 8+ صافي الضرائب غير المباشرة 15.

القيمة المضافة الكلية = مجموع القيم المضافة للقطاعات والنشاطات الاقتصادية

القيمة المضافة الكلية 63 = القيمة المضافة للزراعة 20+ للصناعة 7+ للخدمات 6+ للاستهلاك النهائي 18+ للاستثمار 4 + للإنفاق الحكومي 10+ للصادرات (2–).

القيمة المضافة الكلية 63 = القيمة المضافة للطلب الوسيط 33 + القيمة المضافة للطلب النهائي 30.

ويمكن حساب القيمة المضافة الكلية انطلاقاً من المتطابقة التوازنية الكلية المعروفة:

$$(Y = C + I + G + X - M)$$

القيمة المضافة الكلية 63 = 48 للاستهلاك +16 للاستثمار +24 للإنفاق الحكومي + 8 للصادرات – 33 للواردات.

3 – التكاليف القطاعية أو قيمة الإنتاج القطاعي:

يمكن الحصول على التكاليف القطاعية وذلك بجمع التكاليف السلعية الوسيطة (مستلزمات الإنتاج المادية) ، والتكاليف الخدمية الوسيطة (مستلزمات الإنتاج الخدمية المكونة من خدمات عناصر الإنتاج العمل

ورأس المال وصافي الضرائب غير المباشرة وهي أيضاً القيمة المضافة)، والـــواردات (تكالـــيف الإنـــتاج من السلع والخدمات المستوردة من العالم الخارجي). فمثلاً بالنسبة لقطاع الزراعة:

التكاليف القطاعية 40 = التكاليف السلعية الوسيطة 18 + التكاليف الخدمية الوسيطة 20 + الواردات 2

التكاليف القطاعية 40 = التكاليف السلعية الوسيطة 18 + التكاليف الخدمية الوسيطة القيمة المضافة 20 + الواردات 2

4 – التكاليف الكلية أو قيمة الإنتاج الكلي:

التكاليف الكلية للإنتاج تساوي قيمة الإنتاج الكلي أي القيمة المضافة مضاف إليها مستلزمات الإنتاج، ويمكن حسابها بطرق متعددة.

تساوي التكاليف الكلية على مستوى الاقتصاد الوطني، إلى مجموع الطلب الوسيط، وإجمالي الطلب النهائي.

التكالـــيف الكلـــية 216 = إجمالي الطلب الوسيط 120 + الطلب النهائي 96

التكالـــيف الكلـــية تساوي مجموع التكاليف السلعية الوسيطة، والتكالـــيف الخدمـــية الوسيطة (القمية المضافة)، والطلب السلعي النهائي، والطلب الخدمي النهائي.

التكالـــيف الكلية 216= التكاليف السلعية الوسيطة 84 + التكاليف الخدمية الوسيطة 33 + الطلب السلعي النهائي 36+ الطلب الخدمي النهائي 30

التكالـــيف الكلـــية تساوي مجموع القيمة المضافة إضافة لإجمالي الطلب الوسيط والواردات.

التكاليف الكلية = مجموع القيمة المضافة 63 + الطلب الوسيط 120 + الواردات 33

التكاليف الكلية تساوي مجموع إجمالي الطلب الوسيط مضافاً إليه إجمالي الطلب النهائي.أي:

التكاليف الكلية 216= إجمالي الطلب الوسيط 120 + إجمالي الطلب النهائي 96

5 – رصيد موازنة الدولة:

يساوي رصيد موازنة الدولة الفرق بين إيرادات الدولة ونفقاتها. ويمثل رصيد الموازنة وفراً أو فائضاً إذا كانت الإيرادات أكبر من النفقات، وعجزاً إذا كانت الإيرادات أقل من النفقات. ونفقات الدولة في جدول المدخلات والمخرجات هي الإنفاق الحكومي، في حين أن إيرادات الدولة هي صافي الضرائب غير المباشرة أي الضرائب غير المباشرة ناقصاً إعانات الإنتاج.

ونلاحظ أن صافي الضرائب غير المباشرة 15 – الإنفاق الحكومي 24 = (9-)، أي أن رصيد موازنة الدولة يمثل عجزاً لزيادة النفقات على الإيرادات.

6 – رصيد ميزان الحساب الجاري:

يساوي رصيد الحساب الجاري ، الصادرات من السلع والخدمات ناقصاً الواردات من السلع والخدمات. ويكون الحساب الجاري فائضاً إذا زادت الصادرات عن الواردات، وفي حالة عجز إذا زادت الواردات عن الصادرات. وهنا:

الصـــادرات 8 – الـــواردات 33 = (25–) ، أي هناك عجز في الميزان التجاري بمقدار 25 وحدة نقدية.

7 – تقدير حجم العمالة:

يمكـــن جدول المدخلات والمخرجات من تقدير حجم العمالة اللازم للقـــيام بالعملـــية الإنتاجية في أحد القطاعات الاقتصادية، أو للقيام بنشاط اقتصـــادي محدد، أو حجم العمالة المطلوب على مستوى الاقتصاد الوطني بأكملـــه. وتســـتخدم العلاقـــة بين كتلة الرواتب والأجور والأجر المتوسط وحجـــم العمالة ،حيث إن حجم العمالة= كتلة الأجور مقسومة على الأجر المتوسط. فإذا افتراضنا مثلاً أن متوسط الأجر يساوي 0.3 في الاقتصاد الوطني، و0.1 في الزراعة، و0.4 في الصناعة، و0.2 في الخدمات، فإن حجم العمالة اللازم يساوي:

حجم العمالة في الاقتصاد الوطني= 29 /0.4= 97 عاملاً.

حجم العمالة في قطاع الزراعة = 0.1/8 = 80 عاملاً.

حجم العمالة في قطاع الصناعة = 0.4/3 = 7.5 عاملاً.

حجم العمالة في قطاع الخدمات =3 / 0.2 = 15 عاملاً.

8 – تقدير حجم الاستثمارات:

يـــتم تقدير حجم الاستثمارات اللازمة، وذلك باستخدام معامل رأس المال (الاستثمار) للناتج. فإذا رمزنا للناتج بـــ (Q_i)، ولمعامل رأس المال للـــناتج بـــ (k_i)، وللاستثمار بـــ (I_i)، فإن: $(k_i = \frac{I_i}{Q_i}) \Rightarrow (I_i = k_i.Q_i)$ ، أي أن حجم الاستثمار يساوي معامل الناتج مضروباً في الناتج. وبافتراض أن معـــامل رأس المال للناتج في الاقتصاد بأكمله يساوي 3، وفي قطاع

الـــزراعة يســـاوي 2، وفي الصناعة يساوي 3، وفي الخدمات يساوي 4، فإن:

حجم الاستثمار في الاقتصاد الوطني = 11 x 3 = 33 وحدة.

حجم الاستثمار في قطاع الزراعة = 7 x 2 = 14 وحدة.

حجم الاستثمار في قطاع الصناعة = 2 x 3 = 6 حدة.

حجم الاستثمار في قطاع الخدمات = 2 x 4 = 8 وحدة.

9 – الميل المتوسط للاستهلاك في القطاع العائلي:

يمكـــن حساب الميل المتوسط للاستهلاك في القطاع العائلي بقسمة الاســـتهلاك النهائـــي للقطـــاع العائلي على الدخل الكلي ممثلاً في القيمة المضافة، أي : $(APC = \frac{C}{Y} = \frac{48}{63} = 0.762)$.

خامســـاً: تقديـــر الآثـــار الـــناجمة عن تغير الطلب النهائي لأحد القطاعات

يؤدي تغير الطلب النهائي على منتجات أحد القطاعات الاقتصادية زيـــادة أو نقصاناً إلى تغيرات كثيرة تنعكس على أداء ومتغيرات الاقتصاد الوطنـــي بأكملـــه. وتـــنجم هـــذه التغيرات نتيجة للعلاقات التشابكية بين القطاعـــات الاقتصـــادية. وتطـــال هذه التغيرات بدورها الإنتاج القطاعي للـــزراعة والصناعة والخدمات، وعوائد عناصر الإنتاج من عمل ورأس مـــال وموارد طبيعية وبالتالي الحجم المستخدم من هذه العناصر، والطلب السلعي الوسيط للقطاعات الإنتاجية، وحجم الصادرات والواردات، وصافي الضرائب غير المباشرة والإنفاق الحكومي ، وهكذا.

1 – التغير في الإنتاج السلعي:

ولتوضيح الآثار الناجمة عن تغير الطلب النهائي لأحد القطاعات، سنفترض أن الطلب النهائي على منتجات القطاع الصناعي قد تغير (زيادة أو نقصاناً) بمقدار (ΔD_2)، فما هي ياترى الآثار الناجمة عن ذلك التغير.

وجدنا سابقاً أن النواتج القطاعية (P) (مجموع المدخلات أو المخرجات) ترتبط بمعكوس المصفوفة (I-A)، ومتجه الطلب النهائي (D)، بالعلاقة المصفوفية التالية: $P = (I-A)^{-1} D$. فإذا رمزنا $B = (I-A)^{-1}$، فيكون: $P = B.D$. وبافتراض أن الطلب النهائي على منتجات القطاع الصناعي قد تغير بمقدار (ΔD_2)، فإن النواتج الكلية ستكون:

$$\begin{bmatrix} P_1' \\ P_2' \\ P_3' \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} b_{11} & b_{12} & b_{13} \\ b_{21} & b_{22} & b_{23} \\ b_{31} & b_{32} & b_{33} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} D_1 \\ D_2 + \Delta D_2 \\ D_3 \end{bmatrix}$$

وبإجراء عملية الضرب، والمقارنة بقيم (P, P_2, P_3) ، نجد أن:

$$P_1' = b_{11}D_1 + b_{12}(D_2 + \Delta D_2) + b_{13}D_3 \Rightarrow \Delta P_1 = b_{12}\Delta D_2$$
$$P_2' = b_{21}D_1 + b_{22}(D_2 + \Delta D_2) + b_{23}D_3 \Rightarrow \Delta P_2 = b_{22}\Delta D_2$$
$$P_3' = b_{31}D_1 + b_{32}(D_2 + \Delta D_2) + b_{33}D_3 \Rightarrow \Delta P_3 = b_{32}\Delta D_2$$

إذن سيتأثر إنتاج قطاع الزراعة (ΔP_1) نتيجة لتغير الطلب النهائي على قطاع الصناعة (ΔD_2) بمقدار $(b_{12}\Delta D_2)$. وبشكل مماثل، نلاحظ التغير في إنتاج قطاعي الصناعة والخدمات.

وبافـتراض أن التغـير فـي الطلب النهائي على منتجات القطاع الصناعي يساوي 10، فإن مخرجات أو إنتاج القطاعات الاقتصادية ستتغير كما يلي:

الزيادة في إنتاج القطاع الزراعي: $\Delta P_1 = (\frac{25}{7})(\frac{4}{15})(10) = 9.52$

الزيادة في إنتاج القطاع الصناعي: $\Delta P_2 = (\frac{25}{7})(\frac{16}{25})(10) = 22.85$

الزيادة في إنتاج القطاع الخدمي : $\Delta P_3 = (\frac{25}{7})(\frac{4}{25})(10) = 5.71$

وبذلـك يتضـح أن زيـادة الطلـب النهائي على منتجات القطاع الصـناعي قد أدت إلى زيادة في الإنتاج السلعي القطاعي بمقدار 38.08 وحدة نقدية.

2 – التغير في الطلب الوسيط

تؤدي الزيادة في الطلب النهائي على منتجات القطاع الصناعي إلى زيادة الإنتاج لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات على التوالي بمقدار 9.52، و 22.85 ، و 5.71 وهـذه الزيادات تؤدي بدورها إلى زيادات في الطلب الوسيط وذلك لمواجهة التغير في الطلب النهائي. ولإيجاد التغير فـي الطلب الوسيط نضرب الزيادة في الإنتاج بالمعاملات الفنية للإنتاج، كما يلي:

الزيادة في الطلب الوسيط على الإنتاج الزراعي= $a_{21}\Delta P_1 = \frac{1}{4}(9.52) = 2.38$

الـزيادة فـي الطلـب الوسـيط علـى الإنـتاج الصـناعي= $a_{22}\Delta P_2 = \frac{1}{3}(22.85) = 7.62$

الـــزيادة فـــي الطلـــب الوســـيط علـــى الإنـــتاج الخدمـــي =

$$a_{23}\Delta P_3 = \frac{1}{2}(5.71) = 2.86$$

وبذلك يكون مجموع التغير في الطلب الوسيط مساوياً 12.86.

3 – التغير في عائد رأس المال:

تؤدي الزيادة في الطلب النهائي على منتجات القطاع الصناعي إلى زيـــادة الإنـــتاج في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات على التوالي بمقـــدار 9.52، و 22.85 ، و 5.71 وهذه الزيادات تؤدي بدورها إلى زيـــادات فـــي عائد رأس المال وذلك لمواجهة التغير في الطلب النهائي. ولإيجـــاد التغير في رأس المال نضرب الزيادة في بمعاملات عائد مورد رأس المال، كما يلي:

الزيادة في عائد رأس المال في قطاع الزراعة= $9.52x\frac{7}{40} = 3.332$

الزيادة في عائد رأس المال في قطاع الصناعة = $22.85x\frac{2}{60} = 0.76$

الزيادة في عائد رأس المال في قطاع الخدمات = $5.71x\frac{2}{20} = 0.571$

وبذلك يكون مجموع التغير في عائد عنصر رأس المال 4.663.

ويمكـــن بالطـــريقة نفســـها حساب التغير في عائد عنصر العمل، والتغـــير في عنصر الموارد الطبيعية، والتغير في صافي الضرائب غير المباشرة، وذلك باستخدام معاملات عواملها المناسبة.

4 – التغير في رأس المال

كمـــا يمكـــن حســـاب التغير في رأس المال أو الاستثمارات وذلك باســـتخدام معـــاملات رأس المال للناتج. فعلى سبيل المثل، بافتراض أن معـــاملات رأس المـــال الحدية للناتج تساوي 2 للزراعة، 3 للصناعة، 1 للخدمـــات، فإن حجم الاستثمارات الإضافية اللازمة لمواجهة زيادة الطلب النهائي بمقدار 10 على منتجات قطاع الصناعة يكون:

الزيادة في رأس المال في قطاع الزراعة = $9.52x2=19.04$

الزيادة في رأس المال في قطاع الصناعة = $22.85x3=68.55$

الزيادة في رأس المال في قطاع الخدمات = $5.71x1=5.71$

وهكـــذا تتطلـــب الزيادة في الطلب النهائي على منتجات القطاع الصناعي بمقدار 10 زيادة الاستثمارات الكلية بمقدار 93.3.

وبنفس الطريقة يمكن حساب التغير في حجم العمالة وذلك باستخدام التغير في الأجور والرواتب إضافة إلى الأجور المتوسطة.

5 – التغير في الواردات من السلع الوسيطة

كمـــا يمكن حساب التغير في الواردات من السلع الوسيطة وذلك باستخدام معـــاملات الـــواردات. فعلى سبيل المثال، بافتراض زيادة الطلب النهائي بمقـــدار 10 علـــى منتجات قطاع الصناعة، فإن الزيادة في الواردات من السلع الوسيطة يكون:

الزيادة في الواردات من المنتجات الزراعية = $9.52x\frac{2}{40}=0.476$

الزيادة في الواردات من المنتجات الصناعية = $22.85x\frac{1}{60}=0.38$

الزيادة في الواردات من المنتجات الخدمية = $5.71x\frac{0}{20}=0$

وبالتالي، فإن الزيادة الكلية في الواردات من السلع الوسيطة نتيجة لـــزيادة الطلب النهائي على منتجات القطاع الصناعي بمقدار 10 تساوي 0.86. وبالطـــبع من الممكن تحليل إمكانية توافر مصادر التمويل اللازمة لمواجهة هذا التغير في قيمة الواردات.

وهكـــذا نجد أن جدول المدخلات والمخرجات يمكن من إيجاد آثار التغـــير في أحد عناصر الجدول على بقية العناصر. فمن الممكن افتراض تغـــيرات متزامنة كنقصان الطلب على منتجات القطاع الزراعي، وزيادة الطلب النهائي على منتجات القطاع الصناعي، وثبات الطلب النهائي على المنتجات الخدمية.

سادساً: إعداد جدول المدخلات والمخرجات الموسع لسنة الهدف

رأيـــنا سابقاً كيف يمكن إعداد جدول المدخلات والمخرجات لسنة الهـــدف بصـــورته المبسطة. ومن المفيد شرح الخطوات الإضافية لإعداد جدول المدخلات والمخرجات عندما يتألف هذا الجدول من الأقسام الأربعة الممثلة للطلب الوسيط السلعي والخدمي، والطلب النهائي السلعي والخدمي. وســـوف يـــتم الاعـــتماد علـــى أرقام المثال العددي السابق لإعداد جدول المدخلات والمخرجات لسنة الهدف وذلك بافتراض أن الطلب النهائي لسنة الهدف يساوي 100 للزراعة، 200 للصناعة، 50 للخدمات.

1 – إعداد القسم الأول : الطلب السلعي الوسيط

يتضـــمن القســـم الأول من جدول المدخلات والمخرجات الموسع الاســـتخدامات الســـلعية الوســـيطة. وللحصول على الاستخدامات السلعية

الوسيطة لسنة الهدف يتم استخدام معكوس المصفوفة (I-A) وذلك لإيجاد مجموع المدخلات لسنة الهدف، أي:

$$\begin{bmatrix} \overline{P_1}' \\ \overline{P_2}' \\ \overline{P_3}' \end{bmatrix} = (\mathrm{I}-\mathrm{A})^{-1} D = \frac{25}{7} \begin{bmatrix} \frac{13}{30} & \frac{4}{15} & \frac{1}{6} \\ \frac{1}{5} & \frac{16}{25} & \frac{2}{5} \\ \frac{1}{20} & \frac{4}{25} & \frac{9}{20} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 100 \\ 200 \\ 50 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 375 \\ 600 \\ 212.5 \end{bmatrix}$$

وبعد الحصول على مقدار الإنتاج في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، تكتب قيم الإنتاج في السطر الأخير "مجموع المدخلات" والعمود الأخير "مجموع المخرجات" من جدول سنة الهدف. وبما أن عناصر الطلب النهائي معلومة أصلاً، فيتم تدوين أرقام الطلب النهائي تحت العمود الذي يحمل عنوان "إجمالي الطلب النهائي".

تحسب عناصر مجموع الطلب السلعي الوسيط، وذلك باستخدام ذات النسب الواردة في جدول سنة الأساس، أي:

قطاع الزراعة : $375\text{x}\frac{18}{40} = 168.75$

قطاع الصناعة: $600\text{x}\frac{52}{60} = 520$

قطاع الخدمات: $212.5\text{x}\frac{14}{20} = 148.75$

وبعد حساب مجموع الطلب السلعي الوسيط للقطاعات الإنتاجية، تستخدم مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج (A) لإيجاد عناصر الطلب السلعي الوسيط للقطاعات الإنتاجية. فمثلاً الطلب السلعي الوسيط لقطاع الزراعة يساوي:

$$(375\text{x}\frac{1}{5} = 75), (375\text{x}\frac{1}{4} = 93.75), (375\text{x}0 = 0)$$

ويجب التأكد هنا أن مجموع الطلب السلعي الوسيط يساوي مجموع عناصر الطلب السلعي الوسيط. وبذلك يتم إيجاد جميع عناصر القسم الأول من الجدول.

2 – إعداد القسم الثاني: الطلب الخدمي الوسيط

أ – تحسب الواردات بضرب معاملات الواردات لسنة الأساس في مجمـــوع المدخـــلات. وتســـاوي تلك المعاملات للواردات مقسومة على مجموع المدخلات في سنة الهدف، فمثلاً الواردات القطاعية تساوي:

قطاع الزراعة : $18.75 = 375x\frac{2}{40}$

قطاع الصناعة: $10 = 600x\frac{1}{60}$

قطاع الخدمات: $0 = 212.5x0$

ب – مجموع القيمة المضافة

يســـاوي مجمـــوع القـــيمة المضافة إلى مجموع المدخلات ناقصاً مجموع الطلب الوسيط والواردات. أي:

القيمة المضافة لقطاع الزراعة: $187.5 = (18.75+168.75)-375$

القيمة المضافة لقطاع الصناعة : $70 = (10+520)-600$

القيمة المضافة لقطاع الخدمات : $63.75 = (0+148.75)-212.5$

ج – عناصر القيمة المضافة

تحسب عناصر القيمة المضافة لسنة الهدف بضرب معاملات القيمة المضـــافة لسنة الأساس في مجموع المدخلات لسنة الهدف. وتحسب تلك المعـــاملات بقســـمة كل عنصر من عناصر القيمة المضافة على مجموع

المدخلات في سنة الأساس. فمثلاً عناصر القيمة المضافة لقطاع الزراعة تساوي:

الضرائب غير المباشرة : $375x\frac{-1}{40}=-9.375$

عائد العمل : $375x\frac{8}{40}=75$

عائد رأس المال : $375x\frac{7}{40}=65.625$

عائد الموارد: $375x\frac{6}{40}=56.25$

مجموع القيمة المضافة: 187.5

د – مجموع الطلب الوسيط

يساوي مجموع الطلب الوسيط إلى مجموع المدخلات ناقصاً القيمة المضافة والواردات، أي :

$$837.5=(321.25+28.75)-1187.5$$

ويساوي المجموع السابق، إلى مجموع المخرجات السلعية للقطاعات الاقتصادية، أي:

$$837.5=162.5+400+275$$

ومن الممكن التأكد من أن مجموع الطلب الوسيط+الواردات +القيمة المضافة = مجموع المدخلات. مثلاً في قطاع الزراعة:

$$375=187.5+18.75+168.75$$

3 – إعداد القسم الثالث :الطلب النهائي السلعي

يلاحظ أن عناصر الطلب النهائي المساوية 100 للزراعة، 200 للصناعة، 50 للخدمات معطاة أصلاً،حيث إن عناصر الطلب النهائي لسنة الهدف هي التي مكنت من إيجاد النواتج النهائية لقطاعات الزراعة والصناعة

والخدمـــات. وبمعـــرفة نسب توزع عناصر الطلب النهائي في جدول سنة الأســـاس بين الاستخدامات النهائية السلعية المختلفة، (الاستهلاك النهائي، الاســـتثمار، الإنفاق الحكومي، الصادرات) يمكن حساب قيم تلك المقادير لسنة الهدف.

وبالعودة إلى جدول سنة الأساس، نلاحظ مثلاً أن الطلب النهائي لقطاع الزراعة المساوي 12، موزع بنسبة (12/6) للاستهلاك النهائي، و(12/2) للاســـتثمار، و(12/2) للإنفاق الحكومي، و(12/2) للصادرات. وبضـــرب هـــذه النسب على التوالي بالطلب النهائي لقطاع الزراعة لسنة الهدف المساوي (100) نحصل على : (50) للاستهلاك النهائي، (16.67) للاســـتثمار، (16.67) للإنفـــاق الحكومـــي، (16.66) للصادرات. وبالطـــريقة نفسها يوزع الطلب النهائي لقطاع الصناعة المساوي إلى (100)، والطلب النهائي لقطاع الخدمات المساوي إلى (50). وبذلك يكتمل حســـاب الجـــزء الثالـــث من الجدول، بتوزيع الطلب النهائي إلى عناصره المختلفة.

4 – إعداد القسم الرابع: عناصر الطلب الخدمي النهائي

لإيجاد عناصر الطلب الخدمي النهائي، نقوم باتباع الخطوات العملية التالية المعتمدة على أرقام وبيانات سنة الأساس.

نحســـب لســـنة الأســـاس النســـبة بين مجموع المدخلات (216) ومجوع المخـــرجات الســـلعية (الطلب السلعي الوسيط + الطلب السلعي النهائي) المساوي (120)، وتساوي هذه النسبة (1.8=120/216).

نضـــرب النســـبة الـــناتجة (1.8) بمجوع المخرجات السلعية لسنة الهدف المساوية (1187.5)، ونحصل على(2137.5) الممثل لمجموع المخرجات الكلي.

نحسب الطلب النهائي الكلي (950)، بطرح مجموع المخرجات السلعية (1187.5) من مجموع المخرجات الكلي (2137.5).

نطـــرح الطلـــب النهائي السلعي (350) من الطلب النهائي الكلي (950)، فنحصل على مجموع الطلب النهائي الخدمي والواردات (600).

في سنة الأساس، يقسم الطلب النهائي الخدمي والواردات (60) بنسبة (30/60) للـــواردات، و(60/30) للقـــيمة المضـــافة الخدمية، و (60/15) للضـــرائب غير المباشرة، و(60/15) لعائد عنصر العمل، (60/0) لعائد رأس المال، (60/0) لعائد الموارد الطبيعية). نضرب هذه النسب بالرقم (600) للحصـــول على القيم في جدول سنة الهدف، فتكون قيمة الواردات الخدمية (300)، وبقية عناصر القيمة المضافة الخدمية (300)، والضرائب غير المباشرة (150)، وعائد عنصر العمل (150)، وبقية العناصر تساوي الصفر.

بعـــد الحصول على المجموع الكلي لكل عنصر في القسم الرابع، يقسم هذا العنصر بذات نسبه في سنة الأساس. فمثلاً توزع الواردات المساوية (300) بنســـبة (30/12) للإنفاق الاستهلاكي ، و(30/6) للاستثمار، و(30/7) للإنفـــاق الحكومي، و(30/5) للصادرات. وبذلك تكتمل عناصر القسم الرابع من الجدول، الذي نعرضه بشكل إجمالي كالتالي[1]:

---

[1] – لا يخفى أن المراحل السابقة لإعداد جدول المدخلات والمخرجات لسنة الهدف إنما هي خطوات توضيحية حسابية، ولكن يتم الإعداد بصورة سريعة باستخدام الحاسب الآلي.

جدول (5) : جدول المدخلات والخرجات لسنة الهدف

المخرجات / المدخلات	الطلب الوسيط			إجمالي الطلب الوسيط	الطلب النهائي				إجمالي الطلب النهائي	مجموع المخرجات
	الزراعة	الصناعة	الخدمات		C	I	G	X		
الزراعة	75	200	0	275	50	16.67	16.67	16.66	100	375
الصناعة	93.75	200	106.25	400	100	30	40	30	200	600
الخدمات	0	120	42.5	162.5	25	12.5	12.5	0	50	212.5
المجموع	168.75	520	148.75	837.5	175	59.17	69.17	46.66	350	1187.5
الواردات	18.75	10	0	28.75	120	60	70	50	300	328.75
ضرائب غ مباشرة	-9.375	10	0	0.625	130	40	0	-20	150	150.626
العمل	75	30	31.875	136.875	50	0	100	0	150	286.875
رأس المال	65.625	20	21.25	106.875	0	0	0	0	0	106.875
الموارد الطبيعية	56.25	10	10.625	76.875	0	0	0	0	0	76.875
القيمة المضافة	187.5	70	63.75	321.25	180	40	100	-20	300	621.25
مجموع المدخلات	375	600	212.5	1187.5	475	159.17	239.17	76.66	950	2137.5

وبعد التعرض للصياغة الرياضية والتطبيقية لنموذج المدخلات والمخرجات من طرح السؤال التالي: لنفرض أننا استخدمنا جدول المدخلات والمخرجات لعام 2000 لإيجاد الاستهلاكات النهائية والإنتاج لكل من الفروع الإنتاجية لعام 2005، إنطلاقاً من حجم معين للطلب النهائي. فإذا وجدنا عام 2005 أن هناك فروقاً ملحوظة بين القيم المخططة التي حصلنا عليها من جدول المدخلات والمخرجات والقيم الفعلية، فإلى أي عامل تعزى هذه الفروق؟. هل نقول إن جدول المدخلات والمخرجات نموذج نظري ليست له أهمية تطبيقية وعملية؟ أم نقول إن هذا النموذج يستند إلى أساس نظري مبسط لدرجة تشويه الحقيقة وعدم تمكنه من تمثيلها؟. والواقع أن الجواب على هذه الأسئلة ما زال يكتنفه الكثير من الغموض رغم أنه أثار العديد من المناقشات المهمة التي أدت بطبيعة الأمر إلى تحسين دقة النتائج المخططة بوساطة هذا النموذج. ويمكن أن نجمل بصورة سريعة أهم الأسباب المؤدية إلى إيجاد فوارق بين القيم المخططة والقيم الفعلية على النحو التالي:

- افتراض ثبات المعاملات الفنية للإنتاج.
- افتراض ثبات بنية الاقتصاد القومي.
- سكون التوازن الذي يحققه جدول المدخلات والمخرجات.

وعلى كل الأحوال، يبقى نموذج المدخلات والمخرجات كغيره من النماذج تبسيطاً للواقع لا يمكنه الإحاطة بجميع مظاهر العلاقات الاقتصادية الفنية. ولكنه يبقى مع ذلك أداة تحليلية جيدة وطريقة بحث فعالة لإيجاد مصادر الخلل في الاقتصاد القومي.

الفصل السابع عشر

البـــــــــرمـــجـــــة الخـــــطـــــية

أولاً – مقدمة:

تتصف الموارد الاقتصادية في المجتمع بأنها محدودة أو نادرة نسبياً. وتسعى البرمجة الخطية إلى إيجاد التخصيص الأمثل للموارد النادرة بين المنتجات أو النشاطات التي تتنافس على استخدامها، بهدف إيجاد التوليفة المناسبة من تلك الموارد بما يحقق هدفاً معيناً كالربح الأعظمي أو التكلفة الدنيا أو الأصغرية. وبذلك تساعد البرمجة الخطية في حل مشكلة تخصيص الموارد النادرة بين الاستخدامات البديلة بحيث ينتج من هذا التوزيع الحد الأقصى من الكفاءة.

ومن المعروف أن البحث عن النهايات الحدية المطلقة أو المقيدة لدوال غير خطية، يمكن الوصول إليه باستخدام أسلوب التفاضل. ففي النهايات غير المقيدة، يتلخص البحث عن النهايات الحدية بإيجاد الشرط من المرتبة الأولى (الشرط اللازم) بإعدام المشتقات التفاضلية الأولى، وتحقيق الشرط من المرتبة الثانية (الشرط الكافي) بفحص إشارة المشتقات التفاضلية من الدرجة الثانية.وفي النهايات المقيدة، بقيد واحد، يمكن استخدام طريقة لاغرانج بتحويل دالة الهدف بشكل مناسب ثم إخضاعها للشرطين المذكورين.

وعندما تأخذ الدالة التي نسعى للبحث عن نهايتها الحدية والقيود الخاضعة لها شكلاً خطياً، فإن أسلوب التفاضل لا يمكن من إيجاد الحلول المثلى. وهناك العديد من الظروف التي تستدعي البحث عن الوضع الأمثل

لدالة رياضية تخضع لقيد واحد بشكل متباينة. وفي هذه الحالة يمكن استخدام طريقة لاغرانج لإيجاد القيم التي تحقق الوضع الأمثل. ولكن عندما تتعدد القيود (أكثر من قيد)، فإن طريقة لاغرانج لا تفي بالغرض، وتبدو البرمجة الخطية الأسلوب المناسب والسريع للوصول إلى الحل المطلوب.

يمكن تعريف البرمجة الخطية بأنها "طريقة رياضية لتخصيص الموارد النادرة أو المحدودة من أجل تحقيق هدف معين، حين يكون من المستطاع التعبير عن دالة الهدف والقيود المفروضة على تحقيق الهدف بصورة معادلات خطية (النعيمي، ص: 17).

وتعرف البرمجة الخطية أيضاً بأنها طريقة لحل المشكلات التي تصاغ بشكل أهداف يراد تعظيمها أو تدنيتها، وتخضع لقيود محددة بشكل متباينات. وتأخذ دالة الهدف والقيود التي تحكمها أشكالاً رياضية خطية (النعيمي، ص: 17).

تضم البرمجة الرياضية كل من البرمجة الخطية والبرمجة غير الخطية، وكما هو واضح من التسمية، فإن الفارق بين هذين النوعين من البرمجة، يكمن في الشكل الرياضي لدالة الهدف والقيود. ففي البرمجة الخطية تأخذ دالة الهدف والقيود شكلاً خطياً، في حين تأخذ دالة الهدف والقيود شكلاً غير خطي في البرمجة غير الخطية. وتعد البرمجة الرياضية بشكليها الخطي وغير الخطي أحد الفروع الرئيسة لعلم بحوث العمليات (Operation Research).

تعود بدايات استخدام البرمجة الخطية إلى العلوم العسكرية، حيث دعت الحاجة إلى تدنية أو تصغير نقل الجيوش والمعدات العسكرية إلى

جبهات القتال. ويرتبط تطبيق هذا النهج الرياضي باسم العالم الروسي كانتور فيتش (Kantor Vitch) الذي كان أول من استخدم البرمجة الخطية في المجالات العسكرية. ثم طور الأمريكي جورج دانتزنج (George Dantzig) عام 1947 الذي كان يعمل في القوة الجوية الأمريكية أساليب البرمجة التي ابتكرها كانتور فيش. وبعد ذلك شاع استخدام البرمجة الخطية وغير الخطية في العلوم الاقتصادية، حيث طبقت لتعظيم الربح والإيرادات والمبيعات أو لتصغير التكاليف. واستخدمت البرمجة الرياضية عموماً في المجالات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الجزئي والقطاعي والكلي، كما شاع استخدامها في نماذج التخطيط وبشكل خاص في النموذج الحسابي التوازني الشامل (Computable General Equilibrium Model)

ثانياً: عناصر مسألة البرمجة الخطية

- تتألف مسألة البرمجة الخطية من ثلاثة عناصر:
- دالة الهدف: وهي الصياغة الرياضية للمشكلة أو المسألة الاقتصادية، وتكون مثلاً إما بحثاً عن القيمة العظمى لدالة الربح (Maximization) أو القيمة الصغرى لدالة التكاليف (Minimization). وتأخذ دالة الهدف شكلاً رياضياً خطياً.
- القيود: وهي عبارة عن علاقات رياضية خطية بشكل متباينات أو علاقات مساواة. وتفيد هذه القيود بعدم تجاوز الكميات المتاحة من الموارد الاقتصادية أو عناصر الإنتاج. وتصاغ انطلاقاً من معطيات مسألة البرمجة الخطية، واستناداً لعلاقات الإنتاج الفنية.

- قيد عدم السالبية: المتغيرات الاقتصادية كمستويات الإنتاج مثلاً لا يمكن أن تأخذ قيماً سالبة، و ليس لهذه المتغيرات مدلول اقتصادي إذا أخذت قيماً سالبة. لذلك يوضع قيد عدم السالبة لتجنب أخذ المتغيرات الاقتصادية قيماً سالبة، فهي إذن تأخذ قيماً موجبة أو تساوي الصفر.

ثالثاً – صياغة مسألة البرمجة الخطية:

يمكن صياغة مسألة البرمجة الخطية بأشكال عديدة تختلف عن بعضها من حيث الصياغة والتفصيل، فهناك الشكل المعادلي العادي والمختصر، وهناك الشكل المصفوفي. ويمكن التمييز في هذه الأشكال بين مسألتي التعظيم أو البحث عن النهاية العظمى، والتصغير أو البحث عن النهاية الصغرى لدالة الهدف.

تتألف مسألة البرمجة الخطية في حالة التعظيم من دالة الهدف، والقيود المحددة، وقيود عدم السالبية. وتصاغ دالة الهدف بشكل رياضي كما يلي:

– دالة الهدف:

$$Max\ f(X) = c_1X_1 + c_2X_2 + ... + c_jX_j + ... + c_nX_n$$

– القيود المحددة:

$$\text{Subject to}: a_{11}X_1 + a_{12}X_2 + \ldots + a_{1j}X_j + \ldots + a_{1n}X_n \le r_1$$
$$a_{21}X_1 + a_{22}X_2 + \ldots + a_{2j}X_j + \ldots + a_{2n}X_n \le r_2$$
$$\vdots$$
$$a_{i1}X_1 + a_{i2}X_2 + \ldots + a_{ij}X_j + \ldots + a_{in}X_n \le r_i$$
$$\vdots$$
$$a_{m1}X_1 + a_{m2}X_2 + \ldots + a_{mj}X_j + \ldots + a_{mn}X_n \le r_m$$

- عدم السالبية:

$$X_1, X_2, \ldots, X_j, \ldots, X_n \ge 0$$

وبشكل مختصر، يمكن كتابة عناصر مسألة البرمجة الخطية الثلاثة السابقة كالتالي:

$$Max(X) = \sum_{j=1}^{n} c_j X_j$$
$$st: \sum_{j=1}^{n} a_{ij} X_j \le r_i \qquad i = 1, \ldots, m$$
$$X_j \ge 0$$

ومن الممكن صياغة مسألة التعظيم بشكل مصفوفي ، باستخدام الرموز التالية:

$$A(m,n) = \begin{bmatrix} a_{11} & a_{12} \dots & a_{1j} \dots & a_{1n} \\ a_{21} & a_{22} \dots & a_{2j} \dots & a_{2n} \\ . & & & \\ a_{i1} & a_{i2} \dots & a_{ij} \dots & a_{in} \\ . & & & \\ a_{m1} & a_{m2} \dots & a_{mj} \dots & a_{mn} \end{bmatrix}$$

$$X(n,1) = \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ . \\ X_j \\ . \\ X_n \end{bmatrix} \quad r(m,1) = \begin{bmatrix} r_1 \\ r_2 \\ . \\ r_i \\ . \\ r_m \end{bmatrix} \quad C(n,1) = \begin{bmatrix} c_1 \\ c_2 \\ . \\ c_j \\ . \\ c_n \end{bmatrix}$$

وتأخذ مسألة التعظيم بصيغة المصفوفات، الشكل التالي:

$$Max\ f(X) = C(1,n).X(n,1) = \begin{bmatrix} c_1 & c_2 & \dots & c_n \end{bmatrix} \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ . \\ . \\ X_n \end{bmatrix}$$

الخاضعة للقيد: $A_{(m,n)}.X_{(n,1)} \le R_{(m,1)}$

أي:

$$\begin{bmatrix} a_{11} & a_{12} \dots & a_{1j} \dots \dots a_{1n} \\ a_{21} & a_{22} \dots \dots a_{2j} \dots \dots a_{2n} \\ a_{i1} & a_{i2} \dots \dots a_{ij} \dots \dots a_{in} \\ a_{m1} & a_{m2} \dots \dots a_{mj} \dots \dots a_{mn} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ X_j \\ X_n \end{bmatrix} \leq \begin{bmatrix} r_1 \\ r_2 \\ . \\ . \\ r_m \end{bmatrix}$$

وقيد عدم السالبية:

$$X_{(N,1)} \geq 0_{(N,1)} = \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ . \\ . \\ X_n \end{bmatrix} \geq \begin{bmatrix} 0 \\ 0 \\ . \\ . \\ 0 \end{bmatrix}$$

وبشكل مشابه، يمكن التعبير عن مسألة التدنية أو التصغير بالصياغة التالية:

$$Min\ f(X) = \sum_{j=1}^{n} c_{ij} X_j$$

$$st: \sum_{j=1}^{n} a_{ij} X_j \geq r_i$$

$$X_j \geq 0$$

رابعاً – حل مسائل البرمجة الخطية:

يمكن حل مسائل البرمجة الخطية بعدة طرق منها البيانية، والرياضية، والسمبلكس. وتعتمد الطرق البيانية على التمثيل التصويري لمسألة البرمجة الخطية ولكنها لا تطبق إلا على الحالات البسيطة، حيث إن التمثيل البياني لا يمكن أن يتجاوز السطح المحدد بمحوري الإحداثيات الأفقي والرأسي. لذلك لا تطبق الطريقة البيانية إذا زاد عدد المتغيرات في دالة الهدف عن متغيرين. أما الرياضية فتستند إلى المنطق الرياضي في الحل، وهي عادة طرق معقدة. أما طريقة السمبلكس فهي طريقة تعتمد على إجراء خطوات متتالية أساسها رياضي وتنفيذها عملي، وهذا ما يسمى عموماً بالخوارزميات. حيث يتم التركيز في هذه الطريقة على انتهاج خطوات متتالية تقترب شيئاً فشيئاً من الحل الأمثل أو الهدف. ومن المفيد أيضاً التنويه بأن هناك العديد من البرمجيات الجاهزة التي تحل مسائل البرمجة الخطية بصورة سريعة ومن هذه البرامج مثلاً Lindo.

1 – الطريقة البيانية:

تعتمد الطريقة البيانية على التمثيل التصويري لمسألة البرمجة الخطية، وذلك بتحديد مناطق القبول التي تحقق القيود المفروضة. ولا يمكن تطبيق هذه الطريقة عندما يزيد عدد القيود عن ثلاثة قيود من جهة، كما لا يمكن تطبيقها عندما يزيد عدد المتغيرات في دالة الهدف عن متغيرين من جهة أخرى.

وتستند الطريقة البيانية على نظرية النقطة الحدية التي تقول إنه إذا وجدت نهاية حدية لدالة الهدف، فإن هذه النهاية ستكون إحدى النقاط الركنية. وتشكل جملة النقاط الركنية ما يسمى بالحلول الأساسية. ولكن

بعض النقاط الركنية لا يندرج في منطقة القبول وذلك وفقاً لطبيعة مسألة البرمجة الخطية. لذلك عند اختيار النقاط الركنية يجب تحديد منطقة القبول والاكتفاء بالنقاط المنتمية إليها.

آ – البحث عن النهاية العظمى:

ولتوضيح الخطوات العملية للطريقة البيانية في حالة البحث عن النهاية العظمى لدالة الهدف سوف نعتمد على المثال التالي:

ينتج أحد المصانع نوعين من السلع: الثلاجات والمكيفات. وبالطبع يستخدم المصنع في عملية الإنتاج كميات محدودة من عناصر الإنتاج ذات تكاليف متباينة. كما أن المصنع سوف يحقق هوامش ربحية مختلفة عند بيع منتجاته. فما هو حجم الإنتاج الأمثل من الثلاجات والمكيفات الذي يحقق للمصنع الربح الأعظمي انطلاقاً من محدودية عناصر الإنتاج واختلاف تكاليفها من جهة، وكذلك اعتماداً على اختلاف مستويات الأرباح للسلعتين المنتجتين من جهة أخرى.

ولنفترض أن إنتاج كل من الثلاجات والمكيفات يتطلب عاملين إنتاجيين هما رأس المال والعمل، بحيث يحتاج إنتاج الثلاجة الواحدة إلى وحدة واحدة من رأس المال، ووحدتين من العمل. أما إنتاج المكيف الواحد فيتطلب وحدة واحدة من رأس المال ووحدة واحدة من العمل. وبافتراض أن عدد الوحدات المتاحة من رأس المال يساوي 4 وحدات، ومن العمل يساوي 6 وحدات؛ وأن ربح المصنع من الثلاجة يساوي 4 وحدات نقدية، ومن المكيف 3 وحدات نقدية، فما هو عدد الثلاجات والمكيفات التي يتوجب على المصنع إنتاجها باستخدام العوامل الإنتاجية المتاحة حتى يحقق الربح الأعظمي؟.

لحل مسألة تعظيم ربح المصنع، نفرغ نص مسألة البرمجة الخطية في جدول لتبسيط الحل ولصياغة دالة الهدف والقيود بشكل صحيح:

عوامل الإنتاج / بدائل الإنتاج	عدد الوحدات المنتجة	رأس المال	العمل	الربح
الثلاجات	X_1	1	2	4
المكيفات	X_2	1	1	3
الكميات المتاحة		4	6	

انطلاقاً من المعلومات الملخصة في الجدول السابق، تصاغ مسألة البرمجة الخطية كالتالي:

دالة الهدف :

$$Max\pi = 4X_1 + 3X_2$$

القيود:

$$st: X_1 + X_2 \le 4$$
$$2X_1 + X_2 \le 6$$

عدم السالبية:

$$X_1, X_2 \ge 0$$

وللوصول إلى الشكل البياني، نحول متباينات القيود إلى متساويات، أي:

$$X_1 + X_2 = 4$$
$$2X_1 + X_2 = 6$$

ثـــم نرســـم المعادلتين الخطيتين السابقتين بحمل المتغير X_1 على المحـــور الأفقي، والمتغير X_2 على المحور الرأسي، فنحصل على الشكل التالي:

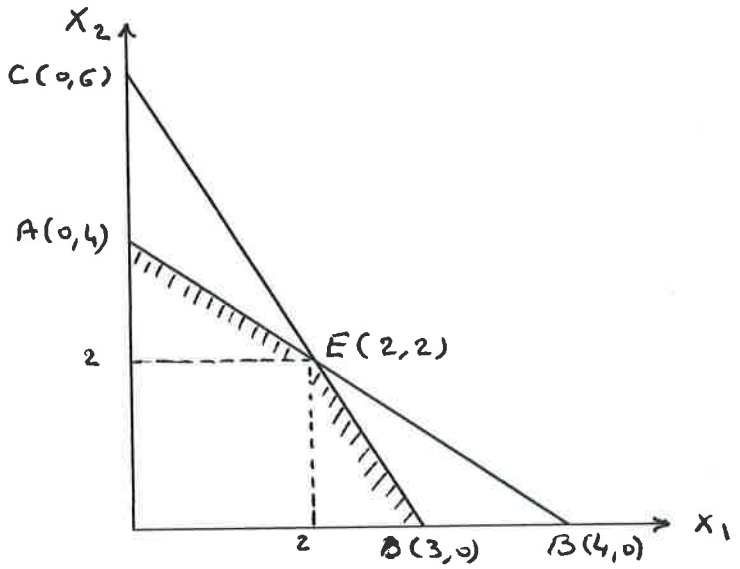

(الشكل 1)

لرسم القيد الأول على رأس المال، $X_1 + X_2 = 4$ وذلك بتحديد نقاط تقاطع المستقيم مع محوري الإحداثيات:

$$X_1 = 0 \quad \Rightarrow \quad X_2 = 4, \quad A(0,4)$$
$$X_2 = 0 \quad \Rightarrow \quad X_1 = 4, \quad B(4,0)$$

ثم نرسم القيد الثاني على العمل، $2X_1 + X_2 = 6$ وذلك بتحديد نقاط تقاطع المستقيم مع محوري الإحداثيات:

$$X_1 = 0 \quad \Rightarrow \quad X_2 = 6, \quad C(0,6)$$
$$X_2 = 0 \quad \Rightarrow \quad X_1 = 3, \quad D(3,0)$$

ويتضح من الشكل البياني بعد تحديد نقاط تقاطع كل من القيدين مع المحاور الإحداثية، أن منطقة القبول الممكنة لقيد رأس المال هي المنطقة الواقعة إلى أسفل ويسار المستقيم (AB) والمحددة بالمساحة (OAB)، أما منطقة القبول الممكنة لقيد العمل فهي المنطقة الواقعة إلى أسفل ويسار المستقيم (CD) والمحددة بالمساحة (OCD). وبالتالي فإن منطقة القبول المشتركة للقيدين معاً هي المنطقة الواقعة إلى يسار وأسفل الخط المنكسر (AED) والمحددة بالمساحة (OAED). وإن أية نقطة تقع ضمن المنطقة (OAED) (داخلها أو على حدودها) هي إحدى الحلول الممكنة لمسألة البرمجة الخطية. إلا أن النقطة التي تجعل دالة الهدف في نهايتها العظمى (إن كان هناك نهاية عظمى لهذه الدالة)، هي إحدى النقاط الركنية لهذه المنطقة، وهي تحديداً أبعد النقاط عن نقطة الأصل. وتكون هذه النقطة نقطة تقاطع قيدي المسألة إذا كان هناك قيدان فقط، أو إحدى نقاط تقاطع القيود المحددة إن كان هناك عدة قيود أي أكثر من قيدين.

ولتحديد إحداثيات النقطة التي تمثل الحل الأمثل لدالة الهدف، يمكن إتباع إحدى الطرق الثلاث التالية:

الطريقة الأولى:

وبموجب هذه الطريقة سوف يتم تحديد إحداثيات أبعد نقطة ركنية عن نقطة الأصل. نرسم دالة الهدف المطلوب تعظيمها بشكل خطوط مستقيمة متوازية، بعد تحديد ميلها المساوي (4/3-) حتى نصل إلى المستقيم الذي يمس أبعد نقطة ركنية عن نقطة الأصل، شريطة أن تكون النقطة الركنية من النقاط الركنية لمنطقة الحلول المقبولة:

$$\pi = 4X_1 + 3X_2$$
$$3X_2 = \pi - 4X_1$$
$$X_2 = \frac{\pi}{3} - \frac{4}{3}X_1$$

ونبدأ عملية الرسم بإعطاء π قيمة موجبة ما، ثم نرسم مستقيمات موازية لدالـــة الهدف إلى أن تمس أبعد نقطة ركنية داخلة في منطقة القبول. فإذا أعطيـــنا مـــثلاً $\pi = 9$، فيكون المستقيم الذي نرسمه $X_2 = 3 - \frac{4}{3}X_1$. وتتم عملية الرسم كالمعتاد بتحديد نقاط تقاطع المستقيم مع المحورين الإحداثيين، ثم الوصل بين النقطتين، ورسم المستقيمات الموازية.

الطريقة الثانية:

وتتمـــثل بـــتعويض إحداثـــيات الـــنقاط الركنـــية لمنطقة الحلول المقبولة (OAED) في دالة الهدف، ومن ثم اختيار النقطة الركنية التي تعطي أكبر قيمة لدالة الهدف، أي أعظم ربح ممكن.

نقطة الأصل (0,0): $\pi_o = 4(0) + 3(0) = 0$

النقطة A(0,4): $\pi_A = 4(0) + 3(4) = 12$

النقطة E(2,2): $\pi_E = 4(2) + 3(2) = 14$

النقطة D(3,0): $\pi_D = 4(3) + 3(0) = 12$

ويتبين أن أكبر قيمة للربح تساوي 14 وحدة نقدية، وتقابل النقطة E(2,2)، ممـــا يعنـــي أن المصـــنع يحقق أعظم الأرباح، باستخدام موارده المتاحة المحدودة من رأس المال والعمل، بإنتاجه 2 ثلاجة، و2 مكيف.

الطريقة الثالثة:

وتقــوم هــذه الطريقة على إيجاد إحداثيات نقطة تقاطع القيدين مباشرة، ثم تعويــض إحداثيات نقطة التقاطع في دالة الهدف لإيجاد الربح الأعظمي. وتوجد نقطة تقاطع القيدين بالحل المشترك لمعادلتي القيدين، وبطرح القيد الأول من الثاني:

$$X_1 + X_2 = 4$$
$$2X_1 + X_2 = 6$$

$$X_1 \qquad = 2, \quad \Rightarrow X_2 = 2$$

ممــا يعني أن إحداثيات نقطة التقاطع هي E(2,2)، وأن الربح الأعظمي يساوي 14.

أمــا فــي حالــة وجود ثلاثة قيود، فيمكن إيجاد الحل البياني وذلك بإيجاد إحداثــيات الــنقاط الركنــية لمنطقة القبول بما فيها نقاط التقاطع، ومن ثم نعــوض هذه الإحداثيات بدالة الهدف لاختيار تلك النقطة التي تحقق الربح الأعظمــي. ويجب الانتباه هنا إلى ضرورة استبعاد النقاط الركنية التي لا تنتمي إلى منطقة القبول لأنها لا تشكل نقاطاً مقبولة للحل.

ب – البحث عن النهاية الصغرى:

يختلف البحث عن قيمة دالة الهدف في مسائل البرمجة الخطية لدى البحث عــن النهاية الصغرى، وذلك من حيث الصياغة والقيود ومن جهة تحديد مــنطقة القــبول. ولتوضــيح كيفية الوصول إلى الحل الأمثل لتدنية دوال التكاليف، سنعتمد على المثال العددي التالي:

تقــوم إحــدى المنشآت بإنتاج الكراسي والطاولات. يحتاج إنتاج الكرسي الواحــد 2 وحدة رأس مال، ووحدة عمل واحدة، ووحدة واحدة من المواد

الأولـــية. ويتطلب إنتاج الطاولة وحدة واحدة من رأس المال، ووحدة عمل واحـــدة، وثلاثـــة وحدات من المواد الأولية. فإذا علمنا أن عدد الوحدات المـــتاحة مـــن رأس المال يساوي 14 وحدة، ومن العمل 12 وحدة، ومن المـــواد الأولية 18 وحدة؛ وأن تكلفة إنتاج الكرسي الواحد 2 وحدة نقدية، وتكلفـــة إنـــتاج الطاولة الواحدة 4 وحدات نقدية. فالمطلوب تحديد مستوى الإنتاج من الكراسي والطاولات الذي يصغر تكاليف الإنتاج.

نفرغ نص المسألة في الجدول التالي لتسهيل صياغة دالة الهدف والقيود:

عوامل الإنتاج / بدائل الإنتاج	عدد الوحدات المنتجة	رأس المال	العمل	المواد الأولية	التكاليف
الكراسي	X_1	2	1	1	2
الطاولات	X_2	1	1	3	4
الكميات المتاحة		14	12	18	

وبذلـــك تكـــون عناصر مسألة البرمجة الخطية في حال تصغير تكاليف الإنتاج:

دالة الهدف: $MinC = 2X_1 + 4X_2$

الخاضعة للقيود:

$$2X_1 + X_2 \geq 14$$
$$X_1 + X_2 \geq 12$$
$$X_1 + 3X_2 \geq 18$$

وشرط عدم السالبية: $X_1, X_2 \geq 0$

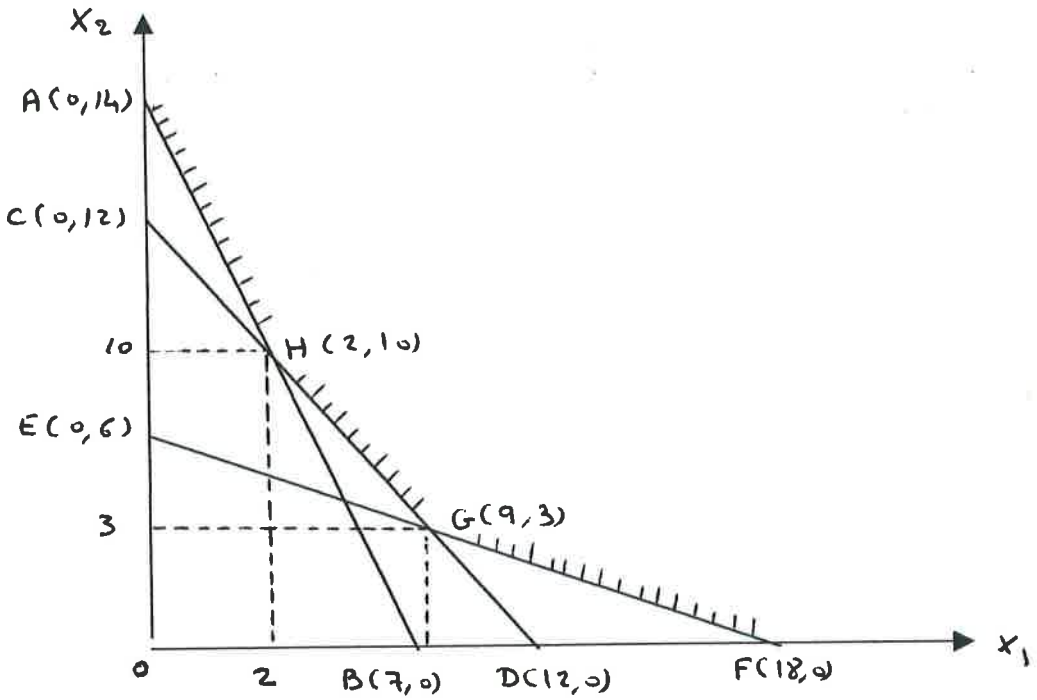

(الشكل 2)

$$X_1 + X_2 = 12$$
$$X_1 + 3X_2 = 18$$

$$X_2 = 3, \qquad X_1 = 9, \qquad G(9,3)$$

ويتبين من الشكل البياني أن القيد الأول يتحقق بالنقاط الواقعة على المستقيم AB والنقاط الواقعة إلى الأعلى واليمين. ويتحقق القيد الثاني بالنقاط الواقعة على المستقيم CD والنقاط الواقعة إلى الأعلى واليمين. ويتحقق القيد الثالث بالنقاط الواقعة على المستقيم EF والنقاط الواقعة إلى

الأعلى واليمين. وتتحقق القيود الثلاثة معاً بالمساحة المحددة بالنقاط الركنية AHGF والـــنقاط الواقعـــة إلى الأعلى واليمين. وبذلك، فإن نقطة الأصل ونقطة تقاطع القيدين الأول والثالث لا تنتميان إلى منطقة القبول.

وبعـــد إيجـــاد إحداثيات النقاط الركنية المحددة لمنطقة القبول، نعوض تلك الإحداثيات في دالة الهدف لتحديد النقطة التي تحقق التكاليف الدنيا.

$$C_A = 2(0) + 4(14) = 56$$
$$C_H = 2(2) + 4(10) = 44$$
$$C_G = 2(9) + 4(3) = 30$$
$$C_F = 2(18) + 4(0) = 36$$

ويتبين من مقارنة مستويات التكاليف في النقاط الركنية الداخلة في مـــنطقة القـــبول أن أقل التكاليف ومقدارها 30 يتحقق في النقطة G، مما يعني أن على المنشأة إنتاج 2 كرسي و2 طاولة، لتدنية دالة الهدف.

3 – حل مسائل البرمجة الخطية بالطريقة المبسطة (السمبلكس):

تعـــتمد طريقة السمبلكس على مبدأ الانتقال من حل أساسي ممكن إلى حل آخر يقترب تدريجياً من الحل الأمثل، وذلك حتى الوصول إلى الحل الأمثل لقـــيمة دالة الهدف. وتستخدم طريقة السمبلكس لإيجاد الحل الأمثل لمسائل البرمجة الخطية سواء هدف البحث إيجاد النهاية العظمى أم الصغرى لدالة الهدف.

وطـــريقة السمبلكس ما هي في الواقع إلا شكل من أشكال الألغوريتمات. ويعرف الألغوريتم بأنه مجموعة من القواعد، أو إجراء منتظم لإيجاد حل

لمشـــكلة. والألغوريتم المبسط هو طريقة أو إجراء حسابي لتحديد الحلول الأساسية الممكنة لنظام من المعادلات ولاختبار حلول المثلوية.

وفـــي طـــريقة السمبلكس، يكون عدد الحلول الأساسية مساوياً لعدد القيود المحـــددة للدالـــة. وتتقارب قيمة دالة الهدف تدريجياً من الحل الأمثل لدى الانتقال من حل أساسي إلى حل أساسي آخر.

آ – طريقة السمبلكس لإيجاد النهاية العظمى:

وتقـــوم طـــريقة السمبلكس على تطبيق خطوات متتالية بغية الوصول إلى الحـــل الأمـــثل. وستوضح هذه الخطوات انطلاقاً من أرقام المثال العددي الـــذي اســـتخدم في شرح الطريقة البيانية. حيث كانت الصياغة الرياضية لمسألة تعظيم الربح كالتالي:

دالة الهدف : $Max\pi = 4X_1 + 3X_2$

القيود: $st: X_1 + X_2 \le 4$

$2X_1 + X_2 \le 6$

عدم السالبية: $X_1, X_2 \ge 0$

ويتطلـــب حل مسألة تعظيم الأرباح بطريقة السمبلكس إعادة كتابة المسألة بشـــكل يســـمح بإدخالهـــا ضـــمن جدول البرمجة الخطية المسمى "الشكل النموذجـــي أو القياســـي" (Standard Form)، وذلك بإضافة المتغيرات المكملـــة أوالخاملـــة (Slack Variables) إلـــى القيود التي تأخذ شكل متبايـــنات لـــتحويلها إلـــى علاقات مساواة. وتدل المتغيرات المكملة على الأجـــزاء غـــير المستخدمة من عناصر الإنتاج التي تمثلها القيود، أي تلك

الكمـــيات غـــير المستخدمة من رأس المال والعمل بعد التوصل إلى الحل الأمثل.

تـــأخذ مســـألة البرمجة الخطية في حالة البحث عن النهاية العظمى لدالة الهدف الشكل التالي:

$$\pi - 4X_1 - 3X_2 = 0$$
$$X_1 + X_2 + S_1 = 4$$
$$2X_1 + X_2 + S_2 = 6$$
$$X_1, X_2, S_1, S_2 \geq 0$$

ويمكن وضع المسألة السابقة بشكل مصفوفي، كالتالي:

$$\begin{bmatrix} 1 & 1 & 1 & 0 \\ 2 & 1 & 0 & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ S_1 \\ S_2 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 4 \\ 6 \end{bmatrix}$$

ويكون جدول السمبلكس الأول :

Tab.1	X_1	X_2	S_1	S_2	Constants
R_1	1	1	1	0	4
R_2	②	1	0	1	6
R_3	-4	-3	0	0	0

المحاولة الأولى:

تعـــد نقطة الأصل (0) إحدى النقاط الركنية لمنطقة الحلول الممكنة (في الشـــكل البيانـــي منطقة الحلول الممكنة هي (OAED). وعلى الرغم من

قـبول هـذه النقطة من الناحية الرياضية، إلا أنها غير مقبولة من الناحية العملـية، إذ يعنـي اختـيار نقطـة الأصـل توقـف المنشأة عن الإنتاج $(X_1 = 0, X_2 = 0)$، وعـدم اسـتخدامها لأي مـن العوامـل الإنتاجية أي $(S_1 = 4, S_2 = 6)$، وعدم تحقيقها لأية أرباح $(\pi = 0)$.

المحاولة الثانية:

تعـتمد طـريقة السمبلكس على الانتقال من حل مقبول إلى حل آخر أكثر قبولاً واقتراباً من الحل الأمثل. وفي المحاولة الثانية، يتم الانتقال إلى أحد الحلـول الأساسية الممكنة، وذلك بهدف زيادة قيمة دالة الهدف، أي زيادة مسـتوى الأربـاح، وهذا ما يسمى بعملية تغيير منطقة الحلول الممكنة أو تغيير الأساس. ويقتضي ذلك دخول متغير جديد إلى منطقة الحلول الممكنة وخـروج متغير آخر مكانه. ويجري تنفيذ المحاولة الثانية بإتباع الخطوات التالية:

1 – تحديد المتغير المحوري أو متغير الدوران (Pivot variable):

يعرف المتغير المحوري بأنه ذلك المتغير الذي يقابل أكبر قيمة مطلقة من قـيم الصـف الثالث (معاملات دالة الهدف) وفي مثالنا هو المتغير (X_1) حيث إن معامله يساوي (4-)، وبالقيمة المطلقة (4). ويتضح أن المتغيرات المكملـة لا تكون من المتغيرات المحورية لأن معاملاتها تساوي الصفر. لذلـك، فبما أن المتغير المحوري هو (X_1)، فإن العمود الأول هو العمود المحوري، وإن القيمة المحورية هي إحدى قيم العمود المحوري.

2 – تحديد القيمة المحورية:

تتعيــن القــيمة المحوريــة بتحديد الصف المحوري، إذ إن تقاطع العمــود المحــوري مع الصف المحوري هو الذي يعين القيمة المحورية تمامــاً. وللقيام بذلك، نقسم قيم عمود الثوابت، في الصفين الأول والثاني، علــى القــيم المــناظرة لها في العمود المحوري. ويعين أقل ناتج للقسمة (بالقيمة المطلقة) الصف المحوري والقيمة المحورية. وفي مثالنا:

من الصف الأول: نقسم 4 على 1، فيكون ناتج القسمة مساوياً 4

من الصف الثاني: نقسم 6 على 2، فيكون ناتج القسمة مساوياً 3

وبمــا أن القــيمة 3 أقل من القيمة 4، فإن الصف الثاني إذن هو الصف المحوري. وإن القيمة 2 الواقعة في تقاطع العمود الأول مع الصف الثاني هي القيمة المحورية.

3 – معايــرة عناصر العمود المحوري وذلك لتحويل عناصره إلى عمود أحادي تساوي فيه القيمة المحورية للواحد، وبقية القيم للصفر، كما يتضح من الجدول التالي:

Tab.2	X_1	X_2	S_1	S_2	C
$\overline{R}_1 = R_1 - \overline{R}_2$	0	(0.5)	1	-0.5	1
$\overline{R}_2 = R_2 \div 2$	1	0.5	0	0.5	3
$\overline{R}_3 = R_3 + 4\overline{R}_2$	0	-1	0	2	12

ويتبين من المحاولة الثانية أن المتغير (X_1) هو المتغير الداخل لأن معاملاته قد تغيرت من قيم عادية إلى معاملات معيارية، في حين أن المتغير (S_2) هو المتغير الخارج، لأن معاملاته قد تغيرت من قيم معيارية إلى قيم أخرى.

المحاولة الثالثة:

تكرر الخطوات المتبعة في المحاولة الثانية وذلك لإيجاد المتغير المحوري الجديد وهو (X_2) لأن القيمة (1) المقابلة له في الصف الثالث هي أقل المعاملات بالقيمة المطلقة، وهو يقابل القيمة الوحيدة السالبة في الصف الثالث، ثم تحدد القيمة المحورية بقسمة الثوابت في العمود الثالث على العناصر المناظرة لها في العمود الثاني:

من الصف الأول: نقسم 1 على 0.5، فيكون ناتج القسمة مساوياً 2

من الصف الثاني: نقسم 3 على 0.5، فيكون ناتج القسمة مساوياً 6

وحيث إن القيمة 2 أقل من القيمة 6، فإن القيمة (0.5) الواقعة في تقاطع العمود الثاني مع الصف الأول هي القيمة المحورية. وفي هذه المرحلة يكون المتغير (X_2) هو المتغير الداخل، في حين يكون المتغير (S_1) هو المتغير الخارج. ثم نجري العمليات الحسابية اللازمة وذلك لمعايرة عناصر العمود المحوري بجعل القيمة المحورية مساوية الواحد، وبقية القيم مساوية للصفر.

Tab.3	X_1	X_2	S_1	S_2	C
$\hat{R}_1 = \overline{R}_1 \div 0.5$	0	1	2	-1	2
$\hat{R}_2 = \overline{R}_2 - 0.5\hat{R}_1$	1	0	-1	1	2
$\hat{R}_3 = \overline{R}_3 + \hat{R}_1$	0	0	2	1	14

وباختفاء القيم السالبة من عناصر الصف الثالث، نكون قد توصلنا إلـــى الحـــل الأمثل (Optimization) الذي يعظم الأرباح، حيث يتوجب على المنشأة إنتاج وحدتين من السلعة الأولى، ووحدتين من السلعة الثانية، لتحقق أعظم الأرباح المساوية إلى 14. ويتبين من تعويض كل من (X_1) و (X_2) بقـــيمه في دالة الهدف، يتضح أن قيم كل من المتغيرين المكملين (S_1) و (S_2) يساويان الصفر، مما يعني استنفاذ جميع وحدات رأس المال والعمل المتاحة، وعدم بقاء أية كمية منهما بدون استعمال، حيث:

دالة الهدف:

$$\pi = 4X_1 + 3X_2$$
$$\pi = 4(2) + 3(2) = 14$$

القيد الأول:

$$X_1 + X_2 + S_1 = 4$$
$$2 + 2 + S_1 = 4$$
$$S_1 = 0$$

القيد الثاني:

$$2X_1 + X_2 + S_2 = 6$$
$$2(2) + 2 + S_2 = 6$$
$$S_2 = 0$$

تعبر قيمة المعاملات في الصف الأخير المقابلة للمتغيرات المكملة أو الخاملـــة عن القيمة الحدية أو سعر الظل للمدخل الإنتاجي المتعلق بهذا المتغـــير، أي بمقدار تغير قيمة دالة الهدف نتيجة لتغير قدره وحدة واحدة من المدخل الإنتاجي.

وتمثل القيمة (2) المقابلة للمتغير المكمل (S_1) في الصف الثالث، مـــا يســـمى بالربح الحدي لرأس المال، أي التغير في الأرباح الناتجة عن تغير في رأس المال بمقدار وحدة واحدة. كما أن القيمة (1) المقابلة للمتغير

المكمل (S_2) في الصف الثالث، ما يسمى بالربح الحدي للعمل، أي التغير في الأرباح الناتجة عن التغير في العمل بمقدار وحدة واحدة. ويمكن التأكد من الحل بالتعويض في دالة الهدف:

$$\pi = \frac{\delta\pi}{\delta K}K + \frac{\delta\pi}{\delta L}L$$
$$\pi = MV_K.K + MV_L.L$$
$$= 2(4) + 1(6)$$
$$= 8 + 6 = 14$$

ممـــا يعني أن حصة عنصر رأس المال من الأرباح تساوي (8) ويساوي حاصل ضرب سعر الظل لعنصر رأس المال أو القيمة الحدية لرأس المال بعـــدد وحدات رأس المال المتاحة، وحصة العمل من الأرباح تساوي(6) وتســـاوي حاصـــل ضرب سعر الظل أو القيمة الحدية لعنصر العمل بعدد وحدات عنصر العمل المتاحة. وتجدر الإشارة إلى أن كل من الربح الحدي لرأس المال والربح الحدي للعمل تسمى بأسعار الظل (Shadow price) أو القيم الحدية (Marginal Value) .

ب – طريقة السمبلكس لإيجاد النهاية الصغرى:

عـــند اســـتخدام طريقة السمبلكس للوصول إلى النهايات الصغرى لـــدوال الهـــدف، كدوال التكاليف مثلاً، فإن المتغيرات المكملة سوف تأخذ إشارة جبرية سالبة لدى تحويل متباينات القيود إلى متساويات، لأن الطرف الأيســـر من المتباينة يزيد عن طرفها الأيمن. وبما أن ذلك غير ممكن من الناحـــية العملية، لأنه يتنافى مع شرط عدم سالبية المتغيرات، الذي يشكل عنصـــراً أساسياً من عناصر الشكل القياسي لمسألة البرمجة الخطية، لذلك

فـــإن حـــل مسائل البحث عن النهايات الصغرى يتطلب إضافة متغيرات أخرى تسمى بالمتغيرات الاصطناعية (Artificial Variables) لكل قيد يحمل إشارة أكبر أو يساوي، أو إشارة المساواة وحدها.

ويلاحـــظ أيضاً وجود فرق آخر بين منطقة القبول في حالة البحث عـــن الـــنهايات العظمـــى ومـــنطقة القبول في حالة البحث عن النهايات الصغرى. ففي النهايات العظمى، تشكل نقطة الأصل إحدى النقاط الركنية في منطقة القبول، في حين أنه في النهايات الصغرى، فإن نقطة الأصل لا تقع ضمن منطقة القبول، وبالتالي يجب استبعادها من النقاط المقبولة للحل الأمثل.

ولتوضيح طريقة السمبلكس في حالة البحث عن النهايات الصغرى، سوف نستعرض الحل العملي للمثال العددي التالي:

تقـــوم إحدى المنشآت بتصنيع ثلاثة منتجات: الغسالات والثلاجات والمكـــيفات. وتســـتخدم لذلك عنصرين إنتاجيين هما رأس المال والعمل. يحـــتاج إنتاج الغسالة إلى 2.5 وحدة رأس مال ووحدة عمل واحدة، وإنتاج الـــثلاجة لـــثلاث وحدات رأس مال وثلاث وحدات عمل، والمكيف لوحدة رأس مال واحدة ووحدتين من العمل. فإذا علمنا أن عدد الوحدات المتاحة مـــن رأس المال يساوي3 وحدات، ومن العمل 4 وحدات، وبافتراض أن تكلفة الإنتاج تساوي 20 وحدة نقدية للغسالة، و30 وحدة نقدية للثلاجة، و 16 وحدة نقدية للمكيف، فما هو عدد الوحدات الواجب على المنشأة إنتاجها من الغسالات والثلاجات والمكيفات لتصغير تكاليفها الإنتاجية.

نقوم بتفريغ مسألة البرمجة الخطية في حالة تصغير التكاليف ضمن جدول مبسط لتسهيل صياغة المسألة، فيكون:

عوامل الإنتاج / بدائل الإنتاج	عدد الوحدات المنتجة	رأس المال	العمل	التكاليف
الغسالات	X_1	2.5	1	20
الثلاجات	X_2	3	3	30
المكيفات	X_3	1	2	16
الكميات المتاحة		3	4	

تصاغ مسألة تصغير التكاليف السابقة رياضياً كالتالي:

$$MinC = 20X_1 + 30X_2 + 16X_3$$
$$St: 2.5X_1 + 3X_2 + X_3 \geq 3$$
$$X_1 + 3X_2 + 2X_3 \geq 4$$
$$X_1, X_2, X_3 \geq 0$$

1 – نحول المتباينات إلى متساويات وذلك بطرح المتغيرات المكملة (S_i)، وإضافة المتغيرات الاصطناعية $(A_i \geq 0)$. ومن المعلوم أن المتغيرات الاصطناعية ليست بذات مدلول اقتصادي، وإنما يجري إضافتها للحصول على الحل الأساسي الممكن الأول، فيكون:

$$2.5X_1 + 3X_2 + X_3 - S_1 + A_1 = 3$$
$$X_1 + 3X_2 + 2X_3 - S_2 + A_2 = 4$$

ونكتب بشكل مصفوفي:

$$\begin{bmatrix} 2.5 & 3 & 1 & -1 & 0 & 1 & 0 \\ 1 & 3 & 2 & 0 & -1 & 0 & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ X_3 \\ S_1 \\ S_2 \\ A_1 \\ A_2 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 3 \\ 4 \end{bmatrix}$$

نفرغ الشكل المصفوفي في جدول السمبلكس في حالة التصغير:

Tab.0	X_1	X_2	X_3	S_1	S_2	A_1	A_2	C
r_1	2.5	3	1	-1	0	1	0	3
r_2	1	3	2	0	-1	0	1	4
r_3	−20	-30	-16	0	0	-M	-M	

ويلاحـــظ أن الجدول (0)، ما هو إلا تفريغ لمسألة البرمجة الخطية بعد كتابتها بشكل مصفوفي. وتأخذ معاملات دالة الهدف في الصف الثالث قيماً سالبة تماماً كما هو الحال في البحث عن النهايات العظمى، مع الأخذ بالاعتـــبار لإضافة المتغير (M-) مقابل كل من المتغيرات الاصطناعية. وتمـــثل هـــذه المتغـــيرات قيماً سالبة وكبيرة. ويلاحظ أن هذه القيم سوف تحذف عند الوصول إلى الحل الأمثل وذلك بإضافة المقدار $M(r_1+r_2)$ إلى عناصر الصف الثالث (r_3). وبذلك يتم الحصول على الجدول (1) التالي:

Tab.1	X_1	X_2	X_3	S_1	S_2	A_1	A_2	C
$R_1 = r_1$	2.5	(3)	1	-1	0	1	0	3
$R_2 = r_2$	1	3	2	0	-1	0	1	4
$R_3 = M(r_1 + r_2) + r_3$	(3.5M-20)	(6M- 30)	(3M -16)	-M	-M	0	0	7M

المحاولة الأولى:

يمكن قراءة الحل الأول الممكن من الجدول السابق وذلك عندما: $X_1, X_2, X_3, S_1, S_2 = 0$ وعندها نلاحظ أن $(A_1 = 3, A_2 = 4)$ وتكون قيمة دالة الهدف (7M). وحيث إن هذه القيمة كبيرة جداً، ولأن هدفنا هو تصغير التكاليف، فإن هذا الحل لا يبدو أمثلياً. لذلك نتابع البحث عن الحل الأمثل في المحاولة التالية.

المحاولة الثانية:

وتتمثل هذه المحاولة في إيجاد المتغير المحوري، والقيمة المحورية، بصورة مشابهة لخطوات البحث عن النهاية العظمى. ويتم تحديد العمود أو المتغير المحوري وذلك باختيار المتغير(X) الذي يقابل أكبر معامل للمتغير (M) . وبما أن أكبر معامل للمتغير (M) في الصف الثالث هو المعامل (6)، فإن المتغير المحوري هو المتغير (X_2) الموجود في العمود الثاني. ويلاحظ أن بقية المعاملات تقل عن القيمة (6). وبعد تحديد المتغير المحوري، نقسم المعاملات في عمود الثوابت على المعاملات المناظرة لها في العمود الثاني، ونختار أقل ناتج قسمة ليكون القيمة المحورية، أي:

$$\frac{3}{3}=1, \quad < \quad \frac{4}{3}$$

أي أن القـيمة المحورية هي القيمة (1)، لأن ناتج القسمة هو الناتج الأقل. وتوجـد هـذه القيمة في تقاطع عناصر الصف الأول مع عناصر العمود الثانـي. وبتعييـن القـيمة المحورية، نقوم بمعايرة عناصر العمود الثاني بـتحويل القيمة المحورية إلى القيمة (1) وبقية القيم إلى أصفار. ويتم ذلك بالعمليات الحسابية الموضحة في الجدول (2) التالي:

Tab.2	X_1	X_2	X_3	S_1	S_2	A_1	A_2	C
$\overline{R}_1 = R_1 \div 3$								1
	$\frac{5}{6}$	1	$\frac{1}{3}$	$-\frac{1}{3}$	0	$\frac{1}{3}$	0	
$\overline{R}_2 = R_2 - 3\overline{R}_1$	$-\frac{3}{2}$	0	(1)	1	-1	-1	1	1
$\overline{R}_3 = R_3 - (6M-30)\overline{R}_1$	$(-1.5M+5)$	0	(M-6)	(M-10)	-M	(-2M+10)	0	$M+30$

المحاولة الثالثة:

نعـيد عملية تغيير المصفوفة بالطريقة السابقة نفسها، وذلك بتعيين عمود الـدوران (المتغـير المحـوري)، ثم القيمة المحورية. وبفحص معاملات المتغير (M) في الصف الثالث، يتبين أن أكبر تلك المعاملات هي القيمة (1) المقابلة للعمود الثالث، ذلك لأن قيمة الحد (M-6)أكبر من الحد (M-10). وبذلك، فإن العمود الثالث هو العمود المحوري، وهو العمود المقابل للمتغـير (X_3). وبعد تحديد عمود الدوران، نقوم بتقسيم المعاملات الثابتة في العمود الأخير على المعاملات المناظرة لها في العمود الثالث، ونختار أقل قيمة لتكون هي القيمة المحورية:

$$1 \div \frac{1}{3} = 3, \qquad 1 \div 1 = 1$$

أي أن القـيمة المحورية هي القيمة المقابلة لحاصل القسمة (3) ، أي أنها القـيمة (1). لذلك سوف نقوم بمعايرة عناصر العمود الثالث بجعل القيمة المحوريـــة مساوية للواحد، وبقية القيم للصفر. وحيث إن القيمة المحورية هي أصلاً (1)، لذلك فسوف نعمل على تحويل القيمتين المتبقيتين لأصفار. وذلـــك بإجراء العمليات الحسابية المناسبة على كل من $(\overline{R}_1, \overline{R}_3)$، ومن ثم نحصل على الجدول التالي:

Tab.3	X_1	X_2	X_3	S_1	S_2	A_1	A_2	C
$\hat{R}_1 = \overline{R}_1 \div \frac{1}{3}\hat{R}_2$	$\frac{4}{3}$	1	0	$-\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{2}{3}$	$-\frac{1}{3}$	$\frac{2}{3}$
$\hat{R}_2 = \overline{R}_2$	$-\frac{3}{2}$	0	1	1	-1	-1	1	1
$\hat{R}_3 = \overline{R}_3 - (M-6)\hat{R}_2$	(–4)	0	0	-4	-6	(-M+4)	(-M+6)	36

وحيث إنه لا توجد قيم موجبة أخرى من قيم المعاملات الواردة في الصف الثالث، فنكون قد توصلنا إلى الحل الأمثل. ويفيد ذلك الحل بقراءة نتائج الجدول السابق بما يلي:

لتحقيق هدف تصغير التكاليف، يجب على المنشأة: عدم إنتاج أية وحدة من السلعة الأولى $(X_1 = 0)$، وإنتاج $(X_2 = \frac{2}{3})$ وحدة من السلعة الثانية، وإنتاج $(X_3 = 1)$ وحـــدة واحـــدة مـــن السلعة الثالثة. وفي هذه الحالة أيضاً تبلغ التكاليف الدنيا ما مقداره 36 وحدة نقدية.

وعـــند الوصول إلى الحل الأمثل، تكون معاملات المتغيرات الاصطناعية ســـالبة (-6),(-4)، وتكـــون قـــيمة هـــذه المتغـــيرات مساوية للصفر أي $(S_1 = 0),(S_2 = 0)$. وتكـــون معاملات المتغيرات المكملة مساوية للأعداد المرافقة لمعاملات المتغيرات الاصطناعية، ولكن بإشارة جبرية معاكسة.

وتجـــدر الإشارة إلى أن المتغيرات الاصطناعية لا يمكن أن تدخل ضمن الحلـــول المثلى التي تم التوصل إليها. ومن المفيد التأكد من النتائج السابقة على ضوء معطيات مسألة البرمجة الخطية على النحو التالي:

التكاليف الدنيا وهي قيمة دالة الهدف:

$$C = 20X_1 + 30X_2 + 16X_3 = 20(0) + 30(\frac{2}{3}) + 16(1) = 0 + 20 + 16 = 36$$

القيد الأول:

$$2.5X_1 + 3X_2 + X_3 + S_1 = 2.5(0) + 3(\frac{2}{3}) + 1(1) + 0 = 0 + 2 + 1 + 0 = 3$$

القيد الثاني:

$$X_1 + 3X_2 + 2X_3 + S_2 = 0 + 3(\frac{2}{3}) + 2(1) + 0 = 0 + 2 + 2 + 0 = 4$$

وبصورة مشابهة، فإن التكاليف الحدية للسلع المنتجة، تحقق العلاقة التالية:

$$MC_{X1}.X_1 + MC_{X2}.X_2 + MC_{X3}.X_3 = C$$

$$\frac{\delta C}{\delta X_1}X_1 + \frac{\delta C}{\delta X_2}X_2 + \frac{\delta C}{\delta X_3}X_3 = C$$

$$0 + 4(3) + 6(4) = 12 + 24 = 36$$

خامساً: نظرية الأساس (Basis Theorem):

مـــن المعروف أن إيجاد الحل الوحيد لجملة معادلات خطية يتطلب أن يتســـاوى عـــدد المعـــادلات مع عدد المتغيرات. وفي مسائل البرمجة

الخطـــية، يخـــتلف عدد المعادلات عن عدد المتغيرات مما يتطلب بعض الفـــروض والقيود لإعادة التساوي بين عدد المتغيرات والمعادلات. وتبين نظرية الأساس، العلاقة بين عدد الحلول الأساسية في مسائل البرمجة وبين عدد المتغيرات والمعادلات.

إذا كـــان هـــناك نظام مؤلف من m معادلة و n متغير، حيث يزيد عدد المتغـــيرات عـــن عـــدد المعادلات (n>m)، فإن عدد حلول هذا النظام ســـيكون لا نهائـــياً. مثلاً إذا كان لدينا نظام مؤلف من معادلتين خطيتين (m=2)وثلاثة متغيرات (n=3)، فإن هذا النظام ليس له حل وحيد، وإنما عدد لانهائي من الحلول.

ولكـــن عـــدد النقاط الحدية لهذا النظام يكون محدوداً بخلاف عدد حلـــول هذا النظام. ففي نظام مؤلف من (m) معادلة و (n) متغير، حيث (n>m) فهناك حل يمثل نقطة حدية، وفي هذا الحل على الأقل (n-m) متغـــير يســـاوي الصفر. إذن بافتراض أن (n-m) متغيراً سوف يساوي الصـــفر، ســـوف يتساوى عدد المتغيرات مع عدد المعادلات. وبحل جملة المعـــادلات (m) بالنسبة لعدد المتغيرات المتبقية (m) ، هناك نقطة حدية أو حل أساسي يمكن إيجاده. ويساوي عدد الحلول الأساسية:

$$\frac{n!}{m!(n-m)!}$$

ففي المثال التالي:

$$2.5X_1 + X_2 + S_1 = 20$$
$$3X_1 + 3X_2 + S_2 = 30$$
$$X_1 + 2X_2 + S_3 = 16$$

هناك 3 معادلات ، و5 متغيرات. ومن المفروض إجراء الحسابات اللازمة لتحديد:

- عـــدد المتغـــيرات التي يجب جعلها مساوية للصفر لإيجاد الحل الأساسي.
- عدد الحلول الأساسية التي يبرهن على وجودها.

وبمـــا أن هـــناك 3 معادلات و5 متغيرات، فإن عدد المتغيرات الواجب جعلها مساوية للصفر، لإيجاد حل أساسي أو نهاية حدية هو (2=3-5). وباستخدام الصيغة الواردة أعلاه لإيجاد عدد الحلول الأساسية، يتبين أن عدد هذه الحلول يساوي: $10 = \frac{5!}{3!.2!}$.

وتعطـــي هـــذه النظرية منطلق طريقة السمبلكس. فبالنظر لوجوب مســـاواة (n-m) متغير على الأقل للصفر في الحل الأساسي، فإن (n-m) متغـــير هـــي مجموعـــة من المتغيرات تساوي الصفر في كل مرحلة من مـــراحل الحـــل. ويمكـــن إيجاد الحل الأساسي بحل (m) معادلة بالنسبة للمتغـــيرات المتبقـــية (m). وينتقل الألغوريتم من حل أساسي ممكن لحل ممكن آخر، وذلك بتحسين الحل السابق، للوصول إلى الحل الأمثل. وتدعى مجموعـــة المتغيرات المساوية للصفر في مرحلة محددة خارج الأساس أو خـــارج الحـــل. أمـــا مجموعة المتغيرات التي لا تساوي الصفر، فتدعى المتغيرات داخل الأساس أو داخل الحل، أو ببساطة متغيرات أساسية.

سادساً: النموذج المقابل أو الثنائية: (Dual Model)

يعتمد الأساس النظري للنموذج المقابل على فكرة بسيطة مفادها أن لكـــل مســـألة من مسائل البرمجة الخطية التي نبحث عن نهايتها العظمى (تعظيم دالة الهدف)، مسألة مقابلة لها تبحث عن النهاية الصغرى (تصغير دالـــة الهدف)، والعكس بالعكس. وتسمى المسألة الأولى بالنموذج الأولي

(Primal Model)، وتسمى المسألة الثانية بالنموذج المقابل (Dual Model). ويتيح وجود هذه العلاقة بين مسألتي التعظيم والتصغير في حال وجودهما، فرصة اختيار النموذج المناسب والأبسط عند الحل، طالما أنه بالإمكان التعرف على كافة مؤشرات أحد النموذجين بعد التوصل إلى النموذج الآخر، أي التوصل إلى مؤشرات النموذج الأولى عند معرفة مؤشرات النموذج المقابل.

ويستند إيجاد النموذج المقابل من الناحية النظرية على بعض القواعد. وتحقق العلاقة الموجودة بين النموذجين الأولي والمقابل أيضاً بعض الفوائد. وهناك عدة طرق للوصول إلى الحل الأمثل نتيجة لوجود علاقات عدة بين النموذجين الأولي والمقابل، مما يسهم في تحقيق الفوائد التالية:

- يمكن حل النماذج الخاصة بتصغير دالة الهدف (كنموذج أولي) باستخدام تعظيم دالة الهدف (كنموذج مقابل)، وذلك لما يتسم به حل مسائل التعظيم بالسهولة مقارنة بمسائل التصغير. ففي مسائل التعظيم لا نحتاج إلى المتغيرات الاصطناعية مما يبسط الحل ويقلص العمليات الحسابية.
- إذا احتوت دالة الهدف في حال البحث عن النهاية الصغرى على ثلاثة متغيرات وقيدين، فإن مسألة البرمجة الخطية في حال استخدام النموذج المقابل سوف تتألف من متغيرين وثلاثة قيود، مما يبسط الحل ويمكن من استخدام الحل البياني.

وتفيد نظريات البرمجة الخطية أن لكل مسألة تعظيم مسألة تصغير مقابلـــة لهـــا، والعكس بالعكس. وتسمى المسألة الأولى بالمسألة الأولية أو الـــنموذج الأولـــي (Primal)، وتسمى المسألة الثانية بالنموذج المقابل أو الثنائـــية (Dual). ويمكـــن إيجـــاد العلاقـــة بين الحالتين عبر المعاملات المشتركة بينهما.

ليكن النموذج الأولي التالي:

$$Max\pi = g_1X_1 + g_2X_2 + g_3X$$
$$St: \quad a_{11}X_1 + a_{12}X_2 + a_{13}X_3 \le b_1$$
$$a_{21}X_1 + a_{22}X_2 + a_{23}X_3 \le b_2$$
$$a_{31}X_1 + a_{32}X_2 + a_{33}X_3 \le b_3$$
$$X_1, X_2, X_3 \ge 0$$

فالنموذج المقابل المرتبط به هو:

$$MinC = b_1Z_1 + b_2Z_2 + b_3Z_3$$
$$St: \quad a_{11}Z_1 + a_{21}Z_2 + a_{31}Z_3 \ge g_1$$
$$a_{12}Z_1 + a_{22}Z_2 + a_{32}Z_3 \ge g_2$$
$$a_{13}Z_1 + a_{23}Z_2 + a_{33}Z_3 \le g_3$$
$$Z_1, Z_2, Z_3 \ge 0$$

وتطـــبق القواعد التالية للحصول على النموذج المقابل انطلاقاً من النموذج الأولي:

1 – يعكـــس اتجـــاه الأمثلية، فالتعظيم يصبح تصغيراً في النموذج المقابل، والعكس بالعكس.

2 – يعكـــس اتجـــاه المتبايـــنات في القيود، ولكن قيد عدم السالبية لمتغيرات القرار يبقى كما هو بدون تغيير.

3 – تصـــبح الأسطر في معاملات مصفوفة قيود النموذج الأولي، أعمدة في معاملات مصفوفة قيود النموذج المقابل.

4 – تصـــبح الأعمدة في معاملات مصفوفة قيود النموذج الأولي، أعمدة في معاملات مصفوفة قيود النموذج المقابل.

5 – يتحول المتجه العمودي لثوابت القيود في النموذج الأولي، إلى متجه أفقي لمعاملات دالة الهدف في النموذج المقابل.

6 – تستبدل متغيرات القرار (X_j)، بمتغيرات قرار أخرى (Z_i).

أسعار الظل في النموذج المقابل:

عـــندما يســـتخدم النموذج المقابل لحل النموذج الأولي أو الأصلي، فإن القيمة الحدية أو أسعار الظل للمورد (i) في النموذج الأصلي، يعطي مباشـــرة متغير القرار المقابل لدالة الهدف في النموذج المقابل. بمعنى أن قـــيم المتغير (Z_i) في النموذج المقابل تمثل أسعار الظل للمورد (i) في الـــنموذج الأصـــلي. أما القيمة المثلى لدالة الهدف فستكون مساوية دائماً لمجمـــوع نواتج كل مورد في سعره الظلي. فبالنسبة للمعاملات في المثال السابق، يكون:

$$\pi = \sum_{i=1}^{3} b_i Z \ = b_1 Z_1 + b_2 Z_2 + b_3 Z_3$$

وتســـتخدم أسعار الظل بشكل مشابه لمضاعفات لاغرانج، وتقيس التغير في دالة الهدف نتيجة لتغيرات متناهية في الصغر في القيود. ويمكن برهـــنة ذلك بسهولة بأخذ المشتقات الجزئية للعلاقة السابقة بالنسبة للقيود (b_1, b_2, b_3)، أي:

$$\frac{\delta\pi}{\delta b_1} = Z_1, \frac{\delta\pi}{\delta b_2} = Z_2, \frac{\delta\pi}{\delta b_3} = Z_3$$

ويتضح أن تغيراً قدره وحدة واحدة في القيود (b_1, b_2, b_3) سيؤدي إلى تغيرات في دالة الهدف مساوية على التوالي إلى (Z_1, Z_2, Z_3) (شوم الفصل 15).

وبتطبيق هذه القواعد على النموذج الأولي التالي:

$$
\begin{aligned}
&Max\pi = 5X_1 + 3X_2 \\
&St: 6X_1 + 2X_2 \le 36 \\
&\quad 5X_1 + 5X_2 \le 40 \\
&\quad 2X_1 + 4X_2 \le 28 \\
&X_1, X_2 \ge 0
\end{aligned}
$$

نحصل على النموذج المقابل التالي:

$$
\begin{aligned}
&MinC = 36Z_1 + 40Z_2 + 28Z_3 \\
&St: 6Z_1 + 5Z_2 + 2Z_3 \ge 5 \\
&\quad 2Z_1 + 5Z_2 + 4Z_3 \ge 3 \\
&Z_1, Z_2 Z_3 \ge 0
\end{aligned}
$$

وهناك نظريتان يعتمد عليهما للربط بين النموذج الأولي والنموذج المقابل، وهما:

1 – تتساوى قيمتي دالة الهدف في حالتي حل النموذج الأولي والنموذج المقابل، شريطة وجود حل ممكن وأمثل لمسألة البرمجة الخطية.

2 – عند قبول مسألة البرمجة الخطية لحل ممكن وأمثل، تتوطد بين المتغيرات الأساسية والمكملة بين النموذجين الأولي والمقابل العلاقتان التاليتان:

أ – إذا اختلفـت قيمة المتغيرات الأساسية في النموذج الأولي عن الصـفر $(X_1, X_2 \neq 0)$، فـإن قـيمة المتغيرات المكملة المناظرة لها في النموذج المقابل $(S_1, S_2 = 0)$سوف تساوي الصفر.

ب – إذا اختلفـت قيمة أحد المتغيرات المكملة في النموذج الأولي عـن الصفر $(S_1, S_2 \neq 0)$، فإن قيمة المتغيرات الأساسية المناظرة لها في النموذج المقابل سوف تساوي الصفر $(X_1 X_2 = 0)$.

ولتوضـيح مراحل الانتقال بين النموذجين الأولي والمقابل، سوف نعتمد على المثال التالي:

لتكن لدينا مسألة البرمجة الخطية لتعظيم الربح التالية:

$$\begin{aligned} &Max\pi = 15X_1 + 20X_2 + 24X_3 \\ &St: \quad 3X_1 + X_2 + 3X_3 \leq 120 \\ &\qquad X_1 + 5X_2 + 2X_3 \leq 60 \\ &X_1, X_2 \geq 0 \end{aligned}$$

يـتم الانـتقال مـن النموذج الأولي (التعظيم) إلى النموذج المقابل (التصغير)، بإتباع المراحل التالية:

- تقلـب مسـألة البرمجة الخطية من تعظيم إلى تصغير، أي تقلب دالة الهدف من (Max) إلى (Min).
- يقلب اتجاه المتباينة من أصغر أو يساوي (≤) إلى أكبر أو يسـاوي (≥) ، وذلـك فـي القيود التي تخضع لها مسألة البرمجة الخطية، مع بقاء شرط عدم السالبية دون تغيير.

- توضع القيود المفروضة على مسألة البرمجة الخطية بشكل مصـــفوفي لتسهيل الانتقال إلى النموذج المقابل، وذلك بأخذ مـــبدلة أو مـــدور مصفوفة معاملات قيود النموذج الأولي للوصول إلى مصفوفة معاملات قيود النموذج المقابل.
- تعطى رموز جديدة لمتغيرات النموذج المقابل، وذلك حتى تنســـجم متغـــيرات النموذج المقابل مع المدلول الاقتصادي للنموذج المقابل.

وبتطبيق هذه الخطوات على النموذج السابق، يكون:

- تقلـــب دالة الهدف من $(Max\pi)$ تعظيم الربح مثلاً، إلى $(MinC)$ تصغير التكاليف.
- يســـتعاض عـــن المتغيرات (X_i) في النموذج الأولي بالمتغيرات (Z_j) في النموذج المقابل.

يلاحـــظ أن الشـــكل المصفوفي للنموذج الأولي، ومصفوفة القيود والثوابت ، هي:

$$\begin{bmatrix} 2 & 1 & 3 \\ 1 & 5 & 2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \\ X_3 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 120 \\ 60 \end{bmatrix}$$

إن الشكل المصفوفي للنموذج المقابل، ومصفوفة القيود والثوابت، هي:

$$\begin{bmatrix} 2 & 1 \\ 1 & 5 \\ 3 & 2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Z_1 \\ Z_2 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 15 \\ 20 \\ 24 \end{bmatrix}$$

فيكون النموذج المقابل بشكل مصفوفي:

$$\begin{bmatrix} 2 & 6 \\ 5 & 3 \\ 8 & 2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Z_1 \\ Z_2 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 36 \\ 30 \\ 40 \end{bmatrix}$$

أو بشكل معادلي:

$$Max\pi = 40Z_1 + 50Z_2$$
$$St: \quad 2Z_1 + 6Z_2 \leq 36$$
$$5Z_1 + 3Z_2 \leq 30$$
$$8Z_1 + 2Z_2 \leq 40$$
$$Z_1, Z_2 \geq 0$$

وبما أن النموذج المقابل يتضمن متغيرين وثلاثة قيود، فمن الممكن حله بيانياً:

القـيد الأول يقطع المحور الرأسي في النقطة A(0,6)، والمحور الأفقي في النقطة B(18,0).

القـيد الثاني يقطع المحور الرأسي في النقطة C(0,10)، والمحور الأفقي في النقطة D(6,0).

القـيد الثالث يقطع المحور الرأسي في النقطة E(0,20)، والمحور الأفقي في النقطة F(5,0).

يتقاطع القيد الأول مع الثاني في النقطة H(3,5).

يتقاطع القيد الثاني مع الثالث في النقطة G(4.3, 2.9).

يتقاطع القيد الأول مع الثالث في النقطة K(3.8, 4.7). ولكن هذه النقطة خـارج مـنطقة القبول التي تتحدد بالنقاط الركنية (OAHGF).

وبحساب الربح في النقاط الركنية، يتبين أن دالة الهدف تبلغ قيمتها العظمى في النقطة (H)، حيث $(Z_1 = 3, Z_2 = 5)$ ، وقيمة دالة الهدف C=370.

ويكون الشكل البياني:

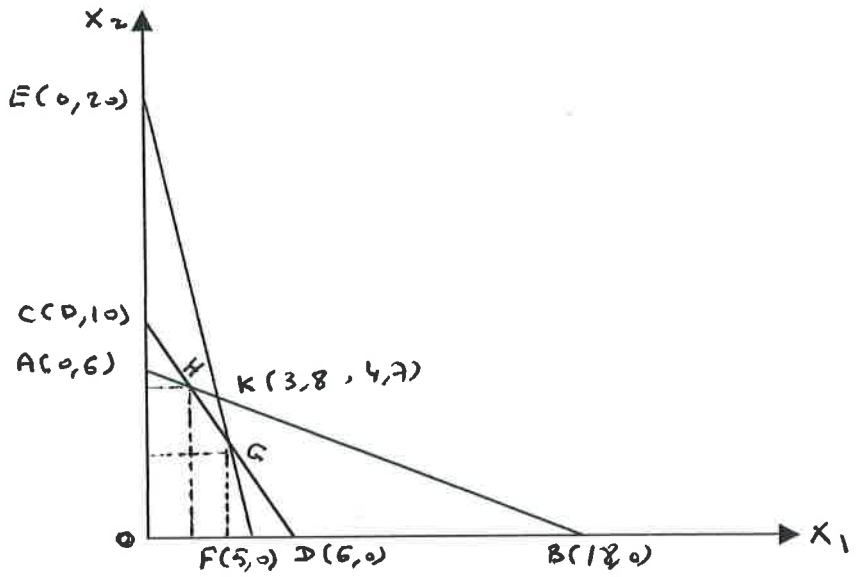

(الشكل 3)

$$\pi(A) = 40(0) + 50(6) = 300$$
$$\pi(H) = 40(3) + 50(5) = 370$$
$$\pi(G) = 40(4.3) + 50(2.9) = 317$$
$$\pi(F) = 40(5) + 50(0) = 200$$

والمطلـــوب معـــرفة قـــيمة المتغيرات الأساسية وقيمة دالة الهدف في النموذج الأولي. ولإيجاد ذلك نكتب قيود كل من النموذجين الأولي والمقابل

مع إدراج المتغيرات التكميلية في كل منهما. وسوف نرمز للنموذج الأولي بـ (A)، وللنموذج المقابل بالرمز (B).

النموذج الأولي (A):
$$\begin{aligned} 2X_1 + 5X_2 + 8X_3 - S_1 &= 40 \\ 6X_1 + 3X_2 + 2X_3 - S_2 &= 50 \end{aligned}$$

النموذج المقابل (B):
$$\begin{aligned} 2Z_1 + 6Z_2 + t_1 &= 36 \\ 5Z_1 + 3Z_2 + t_2 &= 30 \\ 8Z_1 + 2Z_2 + t_3 &= 40 \end{aligned}$$

وبتعويض حل النموذج المقابل (B) الذي وجدناه بيانياً، حيث $(\overline{Z}_1 = 3, \overline{Z}_2 = 5)$، نحسب قيم المتغيرات التكميلية (t_i):

$$2(3) + 6(5) + t_1 = 36 \Rightarrow t_1 = 0$$
$$5(3) + 3(5) + t_2 = 30 \Rightarrow t_2 = 0$$
$$8(3) + 2(5) + t_3 = 40 \Rightarrow t_3 = 6 \neq 0$$

وبما أن المتغيرات المكملة $(t_1 = 0, t_2 = 0)$ في النموذج المقابل (B) تساوي الصفر، فإن المتغيرات الأساسية $(X_1 \neq 0, X_2 \neq 0)$ في النموذج الأولي لا تساوي الصفر. وبما أن المتغير التكميلي $(t_3 \neq 0)$ في النموذج المقابل لا يساوي الصفر، فإن المتغير الأساسي $(X_3 = 0)$ في النموذج الأولي يساوي الصفر. وبذلك نكون حصلنا على مؤشر عن قيمة المتغير (X_3) من خلال هذه المقابلة.

وبما أن المتغيرات الأساسية $(\overline{Z}_1 = 3 \neq 0, \overline{Z}_2 = 5 \neq 0)$ في النموذج المقابل لا تساوي الصفر، فإن المتغيرات المكملة المناظرة لها في النموذج الأولي $(S_1 = 0, S_2 = 0)$ تساوي الصفر.

وبـــتعويض المعلومات التي تم الحصول عليها في النموذج الأولي (A) يكون:

$$2X_1 + 5X_2 + 8(0) - 0 = 40 \Rightarrow 2X_1 + 5X_2 = 40$$
$$6X_1 + 3X_2 + 2(0) - 0 = 50 \Rightarrow 6X_1 + 3X_2 = 50$$

وبحـــل المعادلتيـــن الخطيتيـــن حـــلاً مشـــتركاً، نجـــد أن: $(\overline{X}_1 = 5.42, \overline{X}_2 = 5.83, \overline{X}_3 = 0)$

وبتعويض هذه القيم بدالة الهدف في النموذج الأولي، يكون:

$$\overline{C} = 36(5.42) + 30(5.83) + 40(0) = 370$$

وهي ذات قيمة دالة الهدف في النموذج المقابل (B).

مثال تطبيقي:

ليكن النموذج الأولي لمسألة البرمجة الخطية التالي:

$$Max\pi = 14X_1 + 12X_2 + 18X_3$$
$$St: \quad 2X_1 + X_2 + X_3 \le 2$$
$$X_1 + X_2 + 3X_3 \le 4$$
$$X_1, X_2, X_3 \ge 0$$

تأخذ مسألة البرمجة الخطية (النموذج المقابل) الشكل التالي:

$$MinC = 2Z_1 + 4Z_2$$
$$St: \quad 2Z_1 + Z_2 \ge 14$$
$$Z_1 + Z_2 \ge 12$$
$$Z_1 + 3Z_2 \ge 18$$
$$Z_1, Z_2 \ge 0$$

بحل النموذج المقابل بالطريقة البيانية، يتبين أن الحل الأمثل هو:

$$\overline{Z_1} = 9, \overline{Z_2} = 3, \overline{C} = 30$$

نكتب النموذج الأولي (A) بإدراج المتغيرات المكملة (S_i) كالتالي:

$$2X_1 + X_2 + X_3 + S_1 = 2$$
$$X_1 + X_2 + 3X_3 + S_2 = 4$$

ونكتب النموذج المقابل بإدراج المتغيرات المكملة (t_j)كالتالي:

$$2Z_1 + Z_2 - t_1 = 14$$
$$Z_1 + Z_2 - t_2 = 12$$
$$Z_1 + 3Z_2 - t_3 = 18$$

وبتعويض حل النموذج المقابل، نوجد قيم المتغيرات المكملة :(t)

$$2(9) + 3 - t_1 = 14 \Rightarrow t_1 = 7$$
$$9 + 3 - t_2 = 12 \Rightarrow \quad t_2 = 0$$
$$9 + 3(3) - t_3 = 18 \Rightarrow t_3 = 0$$

وبما أن المتغيرات المكملة $(t_2 = 0, t_3 = 0)$ تساوي الصفر،في القيدين الثاني والثالث، فإن متغيرات القرار المناظرة لها في النموذج الأولي لا تساوي الصفر $(X_2, X_3 \neq 0)$. وبما أن المتغير المكمل $(t_1 \neq 0)$ لا يساوي الصفر، فإن متغير القرار $(X_1 = 0)$.

وتدل النظرية الثانية للنموذج المقابل، أنه إذا كانت متغيرات القرار المثلى في النموذج المقابل $(Z_1, Z_2 \neq 0)$ لا تساوي الصفر، فإن المتغيرات المكملة في النموذج الأصلي $(S_1, S_2 = 0)$ تساوي الصفر. وبتعويض هذه المتغيرات بقيمتها في النموذج الأولي، نجد أن:

$$X_1 = 0$$
$$X_2 + X_3 = 2$$
$$X_2 + 3X_3 = 4$$

وبحل المعادلتين الأخيرتين حلاً مشتركاً، يكون: $(X_2 = 1, X_3 = 1)$.

وبالتعويض في دالة هدف النموذج الأولي يكون:

$$\pi = 14(0) + 12(1) + 18(1) = 30$$

وهي ذات قيمة دالة الهدف للنموذج المقابل.

سابعاً: الطريقة الرياضية:

تتصف الطريقة البيانية لحل مسائل البرمجة الخطية بأنها طريقة بسيطة يمكن تطبيقها إذا كان عدد متغيرات القرار يساوي متغيرين. وتمتاز الطريقة الرياضية عن الطريقة البيانية بأنها أوسع استخداماً عندما يزيد عدد المتغيرات عن متغيرين. كما تعد هذه الطريقة تمهيداً ومدخلاً لفهم طريقة السمبلكس التي تفوق بإمكانياتها الطريقتين البيانية والجبرية.

ولتوضيح الطريقة الرياضية بشكل مبسط، سوف نعتمد على المثال العددي التالي:

$$Max\pi = 9X_1 + 7X_2$$
$$St: \quad 10X_1 + 5X_2 \le 50$$
$$6X_1 + 6X_2 \le 36$$
$$4.5X_1 + 18X_2 \le 81$$
$$X_1, X_2 \ge 0$$

1 – نحول المتباينات إلى متساويات بإضافة المتغيرات المكملة أو الخاملة، وذلك لتحديد العامل الإنتاجي غير المستخدم في إنتاج كل سلعة.

ومـــن خلال طرح العوامل الإنتاجية المستخدمة في إنتاج كل من السلعتين (X_1, X_2):

$$10X_1 + 5X_2 + S_1 = 50$$
$$6X_1 + 6X_2 + S_2 = 36$$
$$4.5X_1 + 18X_2 + S_3 = 81$$

أما دالة الهدف فتكون: $Max\pi = 9X_1 + 7X_2 + 0.S_1 + 0.S_2 + 0.S_3$

2 – يتبين من دالة الهدف أن السلعة (X_1) تعطي ربحاً قدره (9) وحـــدات نقديـــة، وهـــذا الـــربح أعلى من الربح الناتج من السلعة (X_2) والمساوي (7) وحدات نقدية. لذلك سوف تخصص جميع الوحدات المتاحة من العناصر الإنتاجية لإنتاج السلعة (X_1) دون غيرها، فنحصل على:

من القيد الأول : $\frac{50}{10} = 5$

من القيد الثاني: $\frac{36}{6} = 6$

من القيد الثالث: $\frac{81}{4.5} = 18$

بمعـــنى أن اســـتخدام جميع الكميات المتاحة من العنصر الإنتاجي الأول (رأس المـــال) تكفي لإنتاج 5 وحدات من السلعة الأولى، واستخدام جميع الكميات المتاحة من العنصر الإنتاجي الثاني (العمل) يكفي لإنتاج 6 وحـــدات من السلعة الأولى، واستخدام جميع الوحدات المتاحة من العنصر الإنتاجي الثالث (المواد الأولية) يكفي لإنتاج 18 وحدة من السلعة الأولى.

ويحـــدد أصـــغر رقم (5) عدد الوحدات الممكن إنتاجها من السلعة الأولـــى، حســـب متطلبات أو مراحل العملية الإنتاجية. وعليه نعوض هذا المســـتوى الإنتاجي في المعادلات لإيجاد قيم المتغيرات المكملة، التي تدل

علـــى عدد الوحدات غير المستخدمة من العناصر الإنتاجية، بافتراض أن $(X_1 = 5, X_2 = 0)$:

$$S_1 = 50 - 10X_1 - 5X_2 = 50 - 10(5) - 5(0) = 0$$
$$S_2 = 36 - 6X_1 - 6X_2 = 36 - 6(5) - 6(0) = 6$$
$$S_3 = 81 - 4.5X_1 - 18X_2 = 81 - 4.5(5) - 18(0) = 58.5$$
$$\pi = 9(5) + 7(0) + 0 + 0(6) + 0(58.5) = 45$$

وبمـــا أن هـــناك (6) وحدات من عنصر العمل غير مستغلة في العملية الإنتاجية، و (58.5) وحدة مواد أولية غير مستخدمة كذلك، لذلك لا يمكـــن اعتـــبار الحـــل الذي توصلنا إليه حلاً أمثلاً. وعليه يجب محاولة اســـتغلال العناصر الإنتاجية غير المستخدمة لإنتاج السلعة (X_2) جنباً إلى جنـــب مـــع السلعة (X_1). ولإيجاد عدد وحدات السلعة (X_2) التي يمكن إنـــتاجها على حساب السلعة (X_1)، فيجب تحديد قيمة (X_1) من المعادلة الأولـــى أي مـــن العنصـــر الإنتاجي (رأس المال) الذي استخدم بالكامل، وتعويـــض قيمـــته في المعادلتين الخاصتين بالعاملين الإنتاجيين المتبقيين (S_2, S_3) (العمل والمواد الأولية):

$$S_1 = 50 - 10X_1 - 5X_2$$
$$X_1 = 5 - 0.5X_2 - 0.1S_1$$

وبتعويض (X_1) في القيد الثاني، يكون:

$$S_2 = 36 - 6X_1 - 6X_2$$
$$S_2 = 36 - 6(5 - 0.5X_2 - 0.1S_1) - 0.1S_1$$
$$S_2 = 6 - 3X_2 + 0.6S_1$$

وبتعويض (X_1) في القيد الثالث، يكون:

$$S_3 = 81 - 4.5X_1 - 18X_2$$
$$S_3 = 81 - 4.5(5 - 0.5X_1 - 0.1S_1) - 18X_2$$
$$S_3 = 58.5 - 15.75X_2 + 0.45S_1$$

وبتعويض (X_1, S_2, S_3) بقيمها بدالة الهدف، يكون:

$$\pi = 9X_1 + 7X_2 + 0.S_1 + 0.S_2 + 0.S_3$$
$$\pi = 9(5 - 0.5X_2 - 0.1S_1) + 7X_2 + 0 + 0 + 0$$
$$\pi = 45 + \frac{5}{2}X_2 - \frac{9}{10}S_1$$
$$\pi = 45 + 2.5X_2 - 0.9S_1$$

وتعني الإشارة الموجبة بعد العدد 45 في دالة الهدف إمكانية زيادة مستوى الأرباح في حالة زيادة الإنتاج من السلعة الثانية (X_2)، كما تعني الإشارة السالبة إمكانية تحقيق خسارة قدرها 0.9 في حالة زيادة مستوى الإنتاج بوحدة واحدة من (X_1).

وتفيد النتائج التي تم التوصل إليها بحساب (X_1) و (S_2) في التوصل إلى الحل الأمثل، فمن معادلة (X_1) التالية: $X_1 = 5 - 0.5X_2 - 0.1S_1$ يبدو أن عدد الوحدات الممكن إنتاجها من (X_2) يساوي (10) وحدات أي $(\frac{5}{0.5} = 10)$. ومن معادلة (S_2) التالية: $S_2 = 6 - 3X_2 + 0.6S_1$ يبدو أن عدد الوحدات الممكن إنتاجه من (X_2) يساوي (2) وحدة أي $(\frac{6}{3} = 2)$. وبأخذ أصغر الرقمين أي العدد (2) وتعويضه في المعادلة بعد الأخذ بعين الاعتبار أن العنصر الإنتاجي الأول (رأس المال) مستنفذ بالكامل أي $(S_1 = 0)$، يكون:

$$X_1 = 5 - 0.5X_2 - 0.1S_1$$
$$X = 5 - 0.5(2) - 0.1(0) = 4$$

بمعنى أن عدد الوحدات الواجب إنتاجه من السلعة الأولى يساوي (4) وحدات. وفي هذه الحالة فسوف تستنفذ جميع الكميات المتاحة من العنصر الإنتاجي الثني (العمل)، لأن:

$$S_2 = 6 - 3X_2 + 0.6S_1$$
$$S_2 = 6 - 3(2) + 0.6(0) = 0$$

وتكون قيمة دالة الهدف:

$$\pi = 9X_1 + 7X_2$$
$$\pi = 9(4) + 7(2) = 50$$

وهكذا، فإن الحل الأمثل لمسألة البرمجة الخطية يقتضي أن تقوم المنشأة بإنتاج أربعة وحدات من السلعة الأولى، ووحدتين من السلعة الثانية، لتحقق ربحاً أعظمياً قدره خمسين وحدة. وفي هذه الحالة تستنفذ جميع وحدات العنصر الإنتاجي الأول (رأس المال) والثاني (العمل)، في حين يتبقى (27) وحدة غير مستخدمة من العنصر الإنتاجي الثالث (المواد الأولية)، أي أن الحل الأمثل هو:

$(\overline{X}_1 = 4, \overline{X}_2 = 2, \overline{\pi} = 50)$ أما (S_3) فيساوي (27) وحدة وهي تمثل عدد الوحدات غير المستخدمة من عنصر الإنتاج الثالث (المواد الأولية):

$$S_3 = 81 - 4.5X_1 - 18X_2$$
$$S_3 = 81 - 4.5(4) - 18(2) = 27$$

الفصل الثامن عشر

تخطيط الاستهلاك

يعد تخطيط النشاطات والفعاليات الاقتصادية كالاستهلاك والادخار والاستثمار والإنتاج والتجارة الخارجية من الموضوعات المهمة التي يتناولها التخطيط بالبحث والتحليل، ويجد لتخطيطها المنهجية والأساليب الملائمة. وسف يتم تناول تخطيط الاستهلاك كمثال عن تخطيط تلك الفعاليات لما لهذا المتغير من أهمية كبيرة على المستويين النظري والتطبيقي.

أولاً: مفهوم الاستهلاك وأبعاده

يغطي مفهوم الاستهلاك نشاطات متعددة، فهناك الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي، والاستهلاك الحكومي، والاستهلاك الوسيط. وسوف يتم التركيز في هذا الفصل على الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي، أو ما يطلق عليه أيضاً في بعض أنظمة الحسابات القومية بالاستهلاك الخاص.

ويعني الاستهلاك النهائي، اندثار وتلاشي وفناء السلع والخدمات جراء الاستفادة منها في إشباع الحاجات الإنسانية. فعندما يستهلك الفرد منا تفاحة أو برتقالة أو رغيفاً من الخبز أو كوباً من العصير، فإن هذه السلع تتلاشى وتنثر جراء عملية الاستهلاك، وتخرج بالتالي من دارة التداول والنشاط الاقتصادي. وما يصدق على السلع الغذائية ينسحب على غيرها من السلع والخدمات.

وحسب طول الفترة التي تخضع خلالها السلعة لعملية الاستهلاك، يمكن التمييز بين السلع الاستهلاكية العادية التي تستهلك لمرة واحدة كالتفاحة والبرتقالة، والسلع التي تستهلك خلال فترة زمنية طويلة (أطول من عام) كالثلاجة والمكيف والغسالة، والتي تسمى بالسلع المعمرة، وهناك سلع أخرى تستهلك لمدة تقل عن العام ولعدة مرات، كالثوب والحذاء، ويطلق عليها مصطلح السلع نصف المعمرة.

وقد تمر السلع المعدة للاستهلاك النهائي عبر قنوات السوق، كما هو الحال في معظم السلع والخدمات المستهلكة في الاقتصادات المتطورة، وقد يتم استهلاك تلك السلع والخدمات دون مرورها بقنوات السوق، وهذا ما يطلق عليه مصطلح الاستهلاك الذاتي. ومثال ذلك ما يقوم المزارع باستهلاكه من محصوله من القمح أو الخضار أو الفواكه، وما يقوم بعض منتجي الخدمات من استهلاكه وأسرهم من الخدمات التي ينتجونها. ومثال ذلك، المدرس الذي يعطي درساً خصوصياً لولده، وربة المنزل التي تخيط ثوباً لابنتها، والحلاق الذي يقوم بقص شعر أولاده. ويدخل في هذا الإطار أيضاً الإيجارات الوهمية التي تمثل إيجارات العقارات والمساكن التي يشغلها أصحابها، وبالتالي فهم لا يدفعون، خلافاً للمستأجرين، إيجارات لمساكنهم.

ويختلف الاستهلاك النهائي كمصطلح أيضاً عن الإنفاق الاستهلاكي، فالاستهلاك النهائي يترافق مع اندثار واختفاء السلع المستهلكة، أما الإنفاق الاستهلاكي فيقصد به ذلك الجزء من الإنفاق المخصص للسلع والخدمات الاستهلاكية النهائية. من هذا المنطلق، قد يترافق الاستهلاك مع الإنفاق عندما نقوم بشراء كوب من العصير وشربه

مباشرة، وقد يتم الاستهلاك دون الإنفاق الاستهلاكي، وذلك عندما تقوم الأسرة بالاستهلاك من مخزونها من السلع المشتراة سابقاً. فعندما تستهلك الأسرة من السكر الموجود في مطبخها، فإن عملية الاستهلاك هنا لا تترافق مع الإنفاق وإنما مع التناقص في مخزون السلع الاستهلاكية. كما أن عملية الإنفاق لا تترافق بالضرورة مع الاستهلاك النهائي، وذلك عندما تشتري الأسرة كيساً من السكر، تزيد به من مخزونها. فهنا عملية الإنفاق أدت إلى تزايد المخزون وليس إلى الاستهلاك النهائي.

ويتضح من المفاهيم السابقة أن الاستهلاك النهائي والإنفاق الاستهلاكي، هما مفهومان غير متطابقين، فقد يترافق الإنفاق الاستهلاكي مع الاستهلاك النهائي، وقد لا يترافق كل منهما مع الآخر نتيجة للتغير في مخزون السلع الاستهلاكية. ولضرورات التقييم المحاسبي، وبالنظر إلى صعوبة تقدير التغير في مخزون السلع الاستهلاكية لدى القطاع العائلي، يفترض أن التغير في المخزون يساوي الصفر، مما يفيد بتساوي الإنفاق الاستهلاكي النهائي مع الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي من الناحية المحاسبية.

ويأخذ الاستهلاك النهائي أهميته كمتغير كلي لارتباطه بالادخار العائلي. فمن المعروف أن الدخل التصرفي أو المتاح يستعمل استهلاكاً أو ادخاراً. وبما أن الادخار العائلي هو ذلك الجزء من الدخل التصرفي غير المعد للاستهلاك النهائي، فيبدو الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي والادخار العائلي كوجهين لعملة واحدة. وبالنظر إلى أهمية الادخار العائلي في تمويل الاستثمار، ومن ثم تمويل عملية التنمية الاقتصادية، فإن تخطيط الاستهلاك يحتل أهمية كبيرة في أدبيات التخطيط، لأن تخطيط الاستهلاك

بهذا المفهوم يعني ضمنياً تخطيط الادخار العائلي. وبما أن المشكلة الأساسية في الدول النامية هي انخفاض مستويات الاستثمار، والادخار، فإن تخطيط الاستهلاك النهائي يشغل اهتمام المخططين في هذه الدول، للتأثير على مستويات الاستهلاك، وتحرير أكبر قدر ممكن من الدخل التصرفي واستخدامه في تمويل الاستثمار والتنمية.

يشكل الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي أكبر مكون للناتج المحلي الإجمالي، فمن المتطابقة الكلية : Y=C+I+G+(X-M)، يلاحظ أن الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي أهم بند من بنود الإنفاق الكلي. ومن ثم فإن مستوى الناتج المحلي سوف يتأثر بتقلبات الإنفاق الاستهلاكي نتيجة لأثر المضاعف الإنفاقي.

وينطلق مفهوم تخطيط الاستهلاك أولاً من التعرف على حجم ومستوى وتطور الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي، ومن ثم حساب بعض مؤشراته كالميل المتوسط والحدي للاستهلاك بالنسبة للدخل، ومرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل. كما يمكن دراسة وتحليل الاتجاه العام للاستهلاك النهائي ثم التعرف على العوامل والمتغيرات التي تؤثر في بنيته ومستواه لاستخدامها في التأثير عليه والتخطيط له.

ثانياً: تقدير مستوى الاستهلاك النهائي

من الضروري تقدير مستوى الاستهلاك النهائي لسنة من السنوات أو لفترة زمنية معينة وطويلة، وذلك للتعرف على حجمه وتقلباته عبر الزمن. ولتقدير مستوى الاستهلاك، يمكن انتهاج أسلوبين متكاملين، أحدهما على المستوى الجزئي ويعتمد على ما يسمى بدراسة ميزانية الأسرة،

والثاني على المستوى الكلي، وينطلق من المتطابقة التوازنية الكلية المعروفة.

1 – دراسة ميزانية الأسرة

فعلى المستوى الجزئي، تجرى دراسات ميزانية الأسرة لتقدير مستوى وبنية الإنفاق الاستهلاكي. ودراسة ميزانية الأسرة، دراسة شاملة متعددة الأغراض، تسعى للحصول على تقديرات متنوعة عن قيم الإنفاق وحجمه وتوزيعه، إضافة إلى معلومات أخرى حول عدد أفراد الأسرة وتركيبها، وأماكن السكن والإقامة، ومستويات الدخل والأسعار والإدخار، ومستوى التعليم، وطبيعة المسكن وخصائصه، والخدمات المتوفرة في السكن (مياه نقية، كهرباء، هاتف، صرف صحي، الخ..).

ودراسة ميزانية الأسرة دراسة إحصائية، تسبقها عادة دراسة عن السكن والمساكن، حيث يجري تقسيم الاقتصاد إلى مناطق جغرافية، ثم تقسم تلك المناطق إلى مدن وقرى وأحياء وشوارع وكتل سكنية، كما يجري ترقيم المساكن بإعطاء كل مسكن رقم خاص بهدف تكوين إطار إحصائي عام يستخدم في عمليات المعاينة. وبعد تحديد كسر المعاينة (نسبة حجم العينة إلى المجتمع الإحصائي) وطريقة سحب العينة أو المعاينة (بسيطة، منتظمة، طبقية، عنقودية)، تسحب عينة الأسر التي ستدخل في إطار الدراسة.

تزود كل أسرة بدفتر تسجل فيه يوماً بيوم، استهلاكها الفعلي من السلع والخدمات، سواء تم شراؤها من السوق أم سحبها من مخزون الأسرة. ويقوم أحد العدادين بزيارة الأسرة ليبين لها كيفية مسك الدفتر وتسجيل المعلومات المطلوبة. كما يقوم العدادون بزيارة الأسر دورياً

للاطمئنان عن صحة ودقة تسجيل الأسرة للمعلومات المطلوبة. وتشمل المعلومات المسجلة كميات وأسعار السلع والخدمات المستهلكة. وتستمر الأسرة بتسجيل الإنفاق طيلة المدة المحددة لها أو تستبدل بأسرة أخرى من الطبقة أو العنقود ذاته. وغالباً ما تستغرق مدة الدراسة عدة أشهر، لكي يؤخذ بالاعتبار الظواهر الموسمية للإنفاق.

بعد انتهاء مدة الدراسة، يجري مراجعة وترميز الاستبانات أو الدفاتر، وتفرغ البيانات وتستخلص منها قيم الإنفاق وكمياته ومستويات الدخول والأسعار، وتحسب المرونات الانفاقية بالنسبة للإنفاق الكلي أو مستوى الدخول حسب توافر المعلومات. كما تحسب المرونات الانفاقية بالنسبة للسلع المستهلكة أو لمجموعات السلع المستهلكة. وبالتالي، تقدم ميزانية الأسرة معلومات في غاية الأهمية والتفصيل عن هيكل الإنفاق ومستوياته وتوزيعاته وفوارقه بين الريف والحضر، وبين الفئات الاجتماعية-الاقتصادية المختلفة. وبتقدير مستوى الإنفاق المتوسط للفرد، يمكن تقدير مستوى الإنفاق الاستهلاكي لجميع السكان.

2 – تقدير الاستهلاك على المستوى الكلي:

أما على المستوى الكلي، فمن الممكن استخدام المتطابقة التوازنية الكلية السابقة الذكر لتقدير قيمة الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي، حيث يتم الحصول على هذا المتغير كباقي بعد طرح الإنفاق الاستثماري، والإنفاق الحكومي، وصافي التعامل الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: التحليل الكمي للإنفاق الاستهلاكي وتخطيطه:

وبعد إيجاد تقديرات ملائمة للإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي، فمن الممكن حساب بعض المؤشرات المهمة المرتبطة بالسلوك الاستهلاكي الكلي. مثال ذلك الميل المتوسط للاستهلاك (بقسمة الإنفاق الاستهلاكي على الدخل المتاح أو الدخل المحلي)، والميل الحدي للاستهلاك، ومرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل.

وفي حال عدم توافر بيانات أو إحصاءات عن مستوى الإنفاق الاستهلاكي في دولة من الدول، فمن الممكن الاستعانة بإحصاءات عن ذلك المتغير في دول مشابهة، ومتقاربة في مستوى دخلها وإنفاقها. فمثلاً، يمكن الاستفادة من بيانات الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي المتوفرة في إحدى دول مجلس التعاون، لتقدير الإنفاق الاستهلاكي في دولة أخرى، وذلك بضرب متوسط استهلاك الفرد بعدد السكان. أي:

الإنفاق الاستهلاكي الكلي = متوسط استهلاك الفرد x عدد السكان

أما إذا توافرت بيانات عن تطور الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي، خلال فترة زمنية طويلة، فمن الممكن استخدام تلك البيانات بإجراء اسقاطات للإنفاق الاستهلاكي لسنوات الخطة. وتجرى تلك الاسقاطات بتقدير معادلة انحدار مناسبة تفسر الإنفاق الاستهلاكي بدلالة الزمن، وبعد تقدير معاملات الانحدار لتلك المعادلة، يبدل متغير الزمن بقيمه المستقبلية، لتقدير القيم المسقطة للاستهلاك لسنوات الخطة. فمثلاً إذا توافرت البيانات التالية عن الإنفاق الاستهلاكي خلال الفترة 1400-1420، فيمكن تقدير معادلة الاتجاه العام للإنفاق الاستهلاكي، بأخذ متغير الزمن كمتغير تفسيري، ومتغير الإنفاق الاستهلاكي كمتغير تابع. وبافتراض أن معادلة

مستقيم الانحدار المقدرة بطريقة المربعات الصغرى هي $C_t = 100 + 200T$، فإن تقدير القيم المسقطة للاستهلاك لعام 1421، يكون بإعطاء متغير الزمن القيمة (22) فيكون $C_{1421} = 100 + 200(22) = 4500$، وهكذا بالنسبة للقيم الأخرى، حيث $C_{1422} = 100 + 200(23) = 4700$.

ومن الممكن استخدام نماذج قياسية أخرى لإيجاد القيم المستقبلية للإنفاق الاستهلاكي. فباستخدام النموذج نصف اللوغاريتمي، يمكن تقدير معدل النمو الثابت المقدر، ومن ثم تقدير الإنفاق الاستهلاكي المسقط بالاعتماد على معدل النمو. فمثلاً إذا كان النموذج نصف اللوغاريتمي المقدر هو $\ln C_t = 20 + 0.05T$، فهذا يعني أن معدل النمو السنوي المقدر يساوي 5% سنوياً. وهكذا يمكن تقدير الإنفاق الاستهلاكي لسنوات الخطة بضرب مستوى الإنفاق الاستهلاكي بسنة الأساس في معدل النمو لإيجاد مقدار الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي، ثم إضافة ذلك إلى قيمة الإنفاق الاستهلاكي، أو ضرب الإنفاق الاستهلاكي بسنة الأساس مباشرة في واحد مضافاً إليه معدل النمو.

وبالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من المعلومات الناتجة عن إيجاد الاتجاه العام للإنفاق الاستهلاكي وقيمه المسقطة، فمن الممكن الاستعانة بدوال الاستهلاك ونظريات الاستهلاك. فدوال الاستهلاك تعتمد على تفسير مستوى الاستهلاك بالمتغيرات التفسيرية المؤثرة عليه. وقد تناولت النظرية الاقتصادية مستوى الاستهلاك العائلي بالتفسير. فربطت النظرية الكينزية المنبثقة عن نظرية كينز "النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد" مستوى الاستهلاك بمتغيرات وعوامل عديدة أهمها الدخل المطلق. وفسرت فرضية الدخل النسبي لجميس دوزنبري مستوى الاستهلاك بمستوى الدخل النسبي

الذي يأخذ بالاعتبار تداخل أذواق المستهلكين وموقع دخل الفرد مقارنة بأفراد المجتمع. كما تناولت نظرية الدخل الدائم لملتون فريدمان دالة الاستهلاك بالتفريق بين الاستهلاك الدائم والعرضي، والدخل الدائم والعرضي. وأوضحت هذه النظرية وجود علاقة تناسبية طويلة الأجل بين الاستهلاك الدائم والدخل الدائم. وبررت التقلبات الملحوظة في مستويات الاستهلاك بالمكونات العرضية التي تحتويها المتغيرات المشتقة من الحسابات القومية. وتهتم الأساليب القياسية بتقدير معلمات دوال الاستهلاك، لإيجاد الميول الحدية الاستهلاكية أو مرونات الاستهلاك حسب الصيغة الرياضية للدوال من جهة والمتغيرات التي تتضمنها دول الاستهلاك من جهة ثانية.

وبعد تقدير معلمات دوال الاستهلاك بالطرق القياسية الملائمة اعتماداً على بيانات تخص فترات زمنية سابقة، يمكن استخدام تلك الدوال لتقدير قيم الإنفاق الاستهلاكي لسنوات الخطة، وذلك بتعويض المتغيرات التفسيرية بقيمها المتوقعة. وعلى سبيل المثال، إذا حصلنا على تقديرات لدالة الاستهلاك بناء على إحصاءات الفترة 1400–1420، وكانت الدالة المقدرة من الشكل: $C_t = 100 + 0.7Y_t - 0.04P_t$ التي تفسر مستوى الاستهلاك بالدخل ومستوى الأسعار، وبافتراض أن مستوى الدخل للسنة الأولى من الخطة يساوي (500)، وأن مستوى الأسعار يساوي (110)، فإن استهلاك هذه السنة يقدر بـــ $C_t = 100 + 0.7(500) - 0.05(110) = 444.5$.

ونستطيع الاستفادة من تقدير مرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل على سبيل المثال، في تقدير معدل نمو الاستهلاك. فمن المعروف أن مرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل تساوي حاصل قسمة معدل نمو الاستهلاك على

معدل نمو الدخل، وبتوفر معدل نمو الدخل خلال سنوات الخطة يمكن تقدير معدل نمو الاستهلاك واستخدامه في تقدير مستويات الاستهلاك خلال سنوات الخطة. وعلى سبيل المثال، إذا قدرت مرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل بـــ 1.2، وكان معدل نمو الدخل خلال الخطة مساوياً 5%، فإن معدل نمو الاستهلاك سيكون 6%. وهذا المعدل الأخير يمكن استخدامه في تقدير مستوى الاستهلاك خلال سنوات الخطة.

وبناء على ما سبق، يمكن استخدام نتائج التحليل الكمي للإنفاق الاستهلاكي في تخطيط الاستهلاك وذلك للتأثير على مستوياته زيادة أو نقصاناً. كما يمكن تقدير التغيرات في مستويات الاستهلاك نتيجة لتغيرات متوقعة في مستويات المتغيرات التفسيرية التي تحدد مستوياته. فمثلاً جميع التغيرات التي تطرأ على مستوى الدخل، يمكن أن تؤثر على مستوى الاستهلاك. بمعنى إذا رغبت الدولة تقليص مستوى الاستهلاك فيمكنها الوصول إلى ذلك بتقليص مستوى الدخل عن طريق الضرائب المباشرة التي يمكن أن تفرضها عليه، أو عن طريق زيادة مستويات الضرائب غير المباشرة التي تؤدي بنهاية المطاف إلى رفع مستويات الأسعار، وتخفيض القوة الشرائية للنقود، وتقليص مستوى الدخل الحقيقي، ثم تخفيض مستوى الاستهلاك. ومن الممكن انتهاج سياسة مزدوجة من التأثير على الدخل الحقيقي من جهة بفرض الضرائب المباشرة على الدخل، وفرض الضرائب غير المباشرة على الأسعار. ومن هذا المنطلق يقيد التحليل القياسي في معرفة وتحديد النسب الضريبية التي يجب تحريكها للوصول إلى المستويات الاستهلاكية.

ولا يقتصر التأثير على الاستهلاك في تقليص مستواه أو زيادته، ولكن من الممكن أن تسعى الدولة إلى التأثير على بنية الاستهلاك، كزيادة نسبة الاستهلاك الغذائي، أو زيادة الإنفاق على المسكن، والخدمات الترفيهية وغيرها. كما تتمكن السلطات المخططة من التأثير على التوزيع الجغرافي للاستهلاك بين مناطق الدولة المختلفة، أو بين الريف والحضر، أو بين الفئات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة.

وبالطبع، فقد طبقت في الماضي طرق أخرى لتخطيط الاستهلاك والتأثير على بنيته ومستواه، وذلك من خلال التأثير على جانب العرض، حيث تحدد الكميات المعروضة في الأسواق من السلع الاستهلاكية المهمة، وتوزع تلك الكميات في الأسواق العادية عن طريق البطاقات التموينية أو البطاقات الاستهلاكية، بتحديد كمية محددة يسمح باستهلاكها لكل فرد في الأسرة، كأن يخصص لكل فرد مثلاً خمسة كليلو غرام من السكر و ثلاثة كيلو من الأرز، وهكذا. ففي هذه الحالة، لا يمكن للمستهلك الحصول على معظم السلع الاستهلاكية، من الأسواق النظامية وبأسعار مخفضة، إلا عن طريق البطاقات التموينية. أما إذا رغب في زيادة الكميات التي يستهلكها، فإن المستهلك سوف يحتاج إلى طلب مستلزماته من السوق السوداء التي ترتفع فيها مستويات الأسعار عن السوق العادية المخططة. وقد قل استخدام البطاقات التموينية في أيامنا هذه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، ولجوء معظم دول العالم إلى إزالة الدعم عن السلع الاستهلاكية. لكن هذا الأسلوب ما زال مطبقاً في أوقات الحروب والأزمات.

الفصل التاسع عشر

التخطيط في المملكة العربية السعودية

تتميز المملكة العربية السعودية بتجربة تخطيطية عريقة تمتد إلى أكثر من ثلاثين عاماً. ومنذ بداية المملكة لانتهاج التخطيط في إدارة دفة اقتصادها، تراكمت التجارب التخطيطية وتطورت. وأسهم في ذلك تطور الاقتصاد السعودي، وتقلب موارده ومشكلاته، الأمر الذي دعا المخططين إلى تكييف الخطط التنموية الخمسية في المملكة بما يتماشى مع احتياجات الاقتصاد ومتطلبات التنمية في مراحلها المختلفة.

تتسم المملكة بأنها دولة نفطية يعتمد اقتصادها على سلعة واحدة هي النفط. كما تصنف المملكة بأنها دولة نامية، ما زالت هياكلها الاقتصادية والتنظيمية والإدارية بحاجة إلى مزيد من التنمية والتطوير. أضف إلى ذلك، فالمملكة تتبع نظاما اقتصادياً حراً يعتمد على احترام الملكية الفردية، وسيادة نظام السوق، وعدم منافسة للقطاع الخاص في مزاولة النشاطات الاقتصادية، والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، وانتهاج المملكة تخطيطاً تأشيرياً يعتمد على سعي الخطط التنموية لتصحيح اختلالات السوق وحالات فشله، وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

اعتمدت المملكة بشكل رئيس على إنتاج وتصدير سلعة وحيدة هي النفط. وفي بداية الستينيات، ونتيجة لانخفاض أسعار النفط في حينه، لم تتمكن المملكة من تمويل برامجها التنموية من إيرادات النفط المحدودة، ولكنها استخدمت تلك الإيرادات في تغطية نفقات الحكومة. وقد تغير

الوضع في بداية السبعينيات عندما بدأت أسعار النفط بالارتفاع، وإيراداته بالتزايد، والحاجة إلى وضع الخطط التنموية بالبروز.

وكان لقادة المملكة في منتصف الستينيات الدور البارز في وضع الأسس اللازمة لعملية التنمية وذلك عندما أمر جلالة المغفور له الملك فيصل بن عبد العزيز، بإنشاء أول هيئة مركزية للتخطيط في المملكة، وكان ذلك عام 1965م بالتعاون مع الأمم المتحدة وبعض المؤسسات الدولية المتخصصة. ثم تحولت تلك الهيئة عام 1975م إلى وزارة التخطيط، التي أنيطت بها مهمة الإعداد والإشراف والمتابعة على خطط التنمية في المملكة.

ووضعت المملكة خطتها التنموية الخمسية الأولى للفترة (1390-1394 هـ، الموافقة 1970-1974م)، وتوالت الخطط الخمسية بعد ذلك تباعاً، إلى أن توصلت المملكة إلى خطتها التنموية السابعة التي تغطي الفترة (1420-1424هـ الموافقة 2000-2004م).

أولاً: الأهداف الاستراتيجية للتنمية في المملكة:

استرشدت المملكة خلال مسيرتها التنموية الطويلة بالمبادئ والقيم والأسس التالية التي يمكن ملاحظتها في العديد من خطط التنمية، والتي تمثل الأهداف طويلة الأجل للخطط التنموية:

- تعزيز الدفاع عن المملكة واستمرار ترسيخ الأمن الداخلي.
- الحفاظ على القيم الدينية والأخلاقية.
- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع من خلال تنمية الموارد الاقتصادية المتاحة، والحصول على أقصى قدر من إيرادات النفط مع الحفاظ على الموارد القابلة للنضوب.

- تخفيض اعتماد اقتصاد المملكة على صادراتها النفطية عن طريق توسيع وتنويع قاعدتها الاقتصادية.
- تنمية القوى البشرية عن طريق التوسع في التعليم والتدريب ورفع المستوى الصحي.
- زيادة رفاهية جميع فئات المجتمع ودعم الاستقرار الاجتماعي في مواجهة التغيرات الاجتماعية السريعة.
- بناء التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق الأهداف العامة.

ثانياً: الخصائص العامة للاقتصاد السعودي:

وتضمنت الخطط التنموية ما يحقق المزيد من التقدم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ضمن إطار الحفاظ على القيم الدينية والأخلاقية المستوحاة من الشريعة الإسلامية السمحة

وقد طبعت خصائص الاقتصاد السعودي التالية، الخطط الاقتصادية المتتالية التي سعت الدولة إلى تنفيذها:

1 – الاعتماد على النفط: أدى التوسع السريع في إنتاج النفط وتصديره إلى تأمين الإيرادات والعملات الأجنبية اللازمة لتمويل عملية التنمية. لذلك، يعزى تمويل التنمية في المملكة وتطوير بناها الأساسية إلى قطاع النفط. فالتطور الكبير الذي شهدته قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات لم يكن ليحصل لولا إسهام القطاع النفطي في تمويل متطلبات تطوير وتنمية بقية القطاعات الاقتصادية.

2 – انتهاج نظام الاقتصاد الحر: يستند التزام المملكة بنظام الاقتصاد الحر إلى تعاليم الشريعة الإسلامية السمحة، وإلى تقاليدها الاجتماعية العريقة. وقد أدركت المملكة أن اقتصادها لن يتمكن من الإفادة من

إمكانات ومبادرات كافة أفراد المجتمع، إلا عن طريق تشجيعها للمشاريع والمبادرات الفردية بصورة مستمرة.

3 – الحاجة إلى القوى العاملة المدربة: ترافق النمو الاقتصادي السريع مع تزايد الطلب على القوى العاملة في الأنشطة الاقتصادية والإدارية والخدمية كافة. ولم تستطع مصادر العرض المحلي في تلك المرحلة من مواجهة الطلب المتزايد من العمالة، الأمر الذي استلزم استقدام عدد كبير من العمالة الوافدة، خاصة في المجالات التي تتطلب مستويات مرتفعة من التعليم والتدريب والتأهيل.

4 – التطور الاقتصادي السريع: شهد الاقتصاد السعودي تطورات اقتصادية سريعة، تمثلت بتحقيق معدلات نمو مرتفعة نتيجة لارتفاع العوائد النفطية. وقد استلزم ذلك أن تتكيف البنى الاقتصادية والاجتماعية مع تلك التغيرات الاقتصادية السريعة، كما استلزم ترتيب أولويات محددة تستهدف الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، لتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: الخطط الخمسية في مسيرة التجربة التخطيطية السعودية:

تختلف الخطط الخمسية السبعة التي تمثل التجربة التخطيطية السعودية من حيث أهدافها العامة، باختلاف المرحلة التنموية التي غطتها كل من تلك الخطط. ومن المفيد استعراض أهداف ومعوقات هذه الخطط على النحو التالي:

1 - خطة التنمية الأولى (1390-1394هـ) الموافق (1970-1974م):

نصت الأهداف العامة للخطة الخمسية الأولى التي أوجزتها المادة أولاً من قرار مجلس الوزراء رقم 693 وتاريخ 4-1389/7/5 هـ، على الحفاظ على القيم الدينية والأخلاقية وزيادة الرفاهية ورفع مستوى المعيشة لشعب المملكة العربية السعودية، مع الحفاظ على الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بالعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- زيادة معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي.
- تطوير الموارد البشرية لتتمكن عناصر المجتمع المختلفة من زيادة مساهمتها الإنتاجية وتمكينها من المشاركة الكاملة في عملية التنمية.
- تنويع مصادر الدخل الوطني وتخفيف الاعتماد على البترول عن طريق زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في الإنتاج المحلي الإجمالي.

وقد كان من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في السنة الأولى من الخطة بمعدل 9.6%، أما في السنوات التالية من الخطة، فقد كان من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل أشرع ليصل معدل نموه إلى 10% في السنة الأخيرة من الخطة الأولى.

وقد اتخذت الدولة بعض السياسات والتنظيمات للوصول إلى الأهداف المرجوة في كل من القطاعات الاقتصادية، ومنها: الاستمرار في المحافظة على وجود اقتصاد مفتوح يتمتع بالاستقرار، وعدم وجود أية قيود على تحويل النقد أو الاستيراد، وتمويل الإنفاق الحكومي بصورة رئيسة من الإيرادات الجارية كلما كان ذلك ممكناً، والعمل عل

تطوير قطاع مصرفي، وإنشاء مصرف صناعي ومؤسسة لتمويل المشروعات السكنية، وتشجيع زيادة إنتاجية المشروعات الخاصة وإسهامها في عملية التنمية، وإمداد القطاع الخاص بالبيانات والمعلومات والخدمات الفنية لتعضيده في القيام بنشاطاته المختلفة.

وواجه تنفيذ خطة التنمية الأولى بعض الصعوبات والمعوقات منها:

- في السنة الأولى من الخطة، حققت القطاعات غير النفطية تحسناً متواضعاً، لكنه كان أقل بكثير من الهدف المحدد بالخطة. أما في السنتين الثانية والثالثة، فقد بدأت سياسات الإسراع في تنفيذ الخطة مما رفع معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية والصناعية. وأسهم في ذلك الارتفاع التضخم المستورد الذي دعم اتجاهات ارتفاع الأسعار المحلية.
- تعثر تحقق الأهداف الخاصة بالصناعة المعتمدة على المواد الهيدروكربونية على وجه التحديد، بينما تأخر تنفيذ بعض المشروعات مثل شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والشبكة الصحية، مقارنة بالجدول الزمني المخصص لتنفيذهما.
- برز نقص شديد في القوى البشرية نتيجة غموض مستقبل إقامة المشروعات الكبيرة للصناعات المستندة على المواد الهيدروكربونية. فقد اتضح من المسح السكاني في حينه أن معدل نمو قوة العمل السعودية أقل من معدل نمو قوة العمل غير السعودية. إضافة إلى ذلك، لوحظ وجود صعوبات تواجه التعاقد مع القوى البشرية المؤهلة في مجال الخدمات الصحية.

- لم تساير حركة بناء المساكن، الاحتياجات التي يتطلبها نمو المدن في المملكة، وذلك بسبب النقص في بعض المواد أو العمال وارتفاع تكلفة كل من هذين العنصرين.
- ضعف الخبرة لدى الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئة المركزية للتخطيط في مجال التخطيط الاقتصادي، مما حمل على إعداد الخطة الثانية بذات المنهجية التي أعدت فيها الخطة الأولى.

2 - خطة التنمية الثانية (1395-1399هـ) الموافق (1975-1979م):

جاءت خطة التنمية الثانية مكملة لأهداف الخطة الأولى والتي كانت موجهة لتأسيس بنية اقتصادية قوية تتيح للقطاعين العام والخاص القيام بمهامها بشكل فعال. وفي الوقت نفسه، أضافت الخطة الثانية الأهداف التالية لما تضمنته الخطة الأولى من أهداف استراتيجية عامة:

- العمل على تنمية المهارات السعودية وتنويعها ورفع المستوى الثقافي والفكري لأفراد الشعب السعودي حتى يتمكنوا من الإسهام في مجهودات التنمية والإفادة من ثمارها عن طريق التوسع في التدريب ورفع المستوى الصحي.
- تطوير التجهيزات المادية للمملكة من خلال تنمية شبكات النقل الداخلية والدولية ونقل السلع ورفع مستوى خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد إلى مستويات تفي باحتياجات المستقبل.
- زيادة الرفاهية لجميع فئات المجتمع ودعم الاستقرار الاجتماعي في مواجهة التغيرات الاجتماعية السريعة.
- تخفيف اعتماد المملكة الكبير على صادراتها من الزيت وتحقيق تنويع القاعدة الصناعية وإنتاج أنواع عديدة بكميات كبيرة من

المواد الغذائية والمعادن والمنتجات الصناعية والبدء في برامج لإقامة الصناعات الأساسية التي تقوم على المواد الهيدروكربونية نظراً لوجود البترول الخام الذي تقوم عليه هذه الصناعات.

- تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في عملية التنمية.

وقد وضعت الخطة الثانية، الإطار العام للقرارات المتعلقة بمستوى النشاط واتجاهاته الاقتصادية والاجتماعية. أما السياسات (وهي قصيرة المدى عادة)، فوضعت لتنفيذ التعديلات المطلوبة بين الخطة والظروف المتغيرة محلياً وخارجيا. وتبرز الحاجة إلى هذا التغيير، من واقع محاولة التخطيط في المملكة إدخال تغيرات أساسية في بنية الاقتصاد وجعله اقتصاداً نامياً، بدلاً من مجرد محاولة التوسع في البنية القائمة. ولذلك كان لا بد أن يواجه التخطيط مشكلات فنية وتنظيمية معقدة ومعوقات إدارية وهيكلية. ووجهت معظم عمليات التخطيط التشغيلي من قبل وزارة التخطيط والمصالح الحكومية الأخرى خلال خطة التنمية الثانية لتحديد المشكلات والمعوقات الفعلية والمحتملة وتحديد نطاقها وطبيعتها، واستنباط الوسائل الملائمة للتغلب على هذه المشكلات.

وكانت أهم العقبات التي واجهت خطة التنمية الثانية، ما يلي:

- في النصف الأول من خطة التنمية الثانية، كان السبب الرئيس للمشكلات التي واجهت الاقتصاد السعودي متمثلاً في عدم توفر التجهيزات الأساسية والنقص الحاد في المساكن.
- أدى ارتفاع مستويات الطلب على السلع والخدمات إلى ظهور ضغوط تضخمية شديدة. واستمرت معدلات التضخم المرتفعة

بسبب زيادة الإنفاق، وازدياد حدة الاختناقات في الموانئ وبعض المرافق الاقتصادية الحيوية الأخرى.

- استمرار النقص في القوى البشرية وارتفاع مستويات الأجور بسبب التوسع الكبير في مشروعات البنية التحتية، وزيادة الإنفاق الحكومي في مختلف القطاعات.
- بروز مشكلات نقص الصيانة التي ارتفع الطلب عليها أثناء الخطة.
- بالرغم من زيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي زيادة كبيرة، حيث بلغ متوسط النمو السنوي في الاقتصاد غير النفطي أكثر من 15%. أما الإنتاج المحلي الإجمالي الذي تأثر بمستوى إنتاج النفط وصادراته، فقد ازداد بمعدل 8% سنوياً، إلا أن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد لم تكن كافية لمواكبة التطور الاقتصادي للخطة.
- بالنسبة لتنمية التجهيزات الأساسية، اتضح أن الشركات السعودية لم تتمكن من مواكبة سرعة الإنفاق على مشاريع التنمية في المملكة، مما أدى إلى التعاقد مع شركات أجنبية لتنفيذ بعض المشروعات التنموية.

3 - خطة التنمية الثالثة (1400-1404هـ) الموافق (1980-1984م):

أعقبت الخطة الخمسية الثالثة الخطتين السابقتين الأولى والثانية، وحققت الخطط نمواً في كافة القطاعات الاقتصادية بشكل عام، وتركزت على تنمية البنية الأساسية بشكل خاص. وهدفت الخطة الثالثة إلى تحقيق ما يلي:

- تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي قدره 3.3% سنوياً بالمتوسط خلال سنوات الخطة.
- إحداث تغير في هيكل الاقتصاد الوطني بالتركيز على تنمية الموارد الاقتصادية والإنتاجية وهي: الزراعة والنفط والغاز والصناعة والتعدين وتنمية التجهيزات الأساسية والإنشائية. وقد اعتمدت بعض البرامج الإنمائية الخاصة لتحقيق السياسات المتعلقة بالتغيرات الهيكلية.
- زيادة الكفاءة والفعالية الاقتصادية والإدارية، حيث ركزت استراتيجية الخطة على التنمية الإدارية، وتطوير القوى البشرية والمحافظة على رأس المال الوطني الثابت والإدارة المالية.
- زيادة مشاركة وإسهام المواطنين في التنمية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، من خلال تطبيق برامج التنمية الاجتماعية والمتمثلة في تهيئة أفراد المجتمع ومساعدتهم ليسهموا في التنمية قدر إمكانهم، وإتاحة الفرصة لجميع مناطق المملكة لرفع وزيادة إمكانات نموها وتطويرها، وبمساعدة المجتمع على حل المشكلات الاقتصادية الناجمة عن التغيرات السريعة، وضبط التضخم وتقليص معدلاته، وتوسيع الخدمات الاجتماعية وتحسين أداءها، وإعطاء الأولوية لترسيخ العقيدة الإسلامية ومبادئها السامية، وإشراك المواطنين في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الدولة لقيم الجمعيات الخيرية التي تعمل على تقديم الرعاية الاجتماعية.

وصادف تنفيذ الخطة الثالثة المعوقات والعقبات التالية:

- استمرار اعتماد الاقتصاد السعودي على العمالة الوافدة في معظم القطاعات الإنتاجية.
- حدوث انخفاض في الطلب العالمي على النفط في السنوات الأخيرة من الخطة، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات والإنفاق الحكومي، خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الجديدة.
- انخفاض معدل النمو المتوسط في القطاعات غير النفطية في السنتين الأخيرتين من الخطة إلى 5.1% سنوياً، باقترابه من المعدل المستهدف في الخطة والمساوي 6.2% سنوياً.
- انخفاض الصادرات في عام 1403/1402هـ، انخفاضاً حاداً متجاوزاً الانخفاض في قيمة الواردات، وحدوث العجز الأول في الميزان التجاري في التاريخ الاقتصادي للمملكة.
- ظهور الحاجة الماسة إلى تطوير وبناء هيكل متطور من الكوادر الوطنية للقيام بمهام الصيانة والتشغيل لمعظم المشروعات والتجهيزات المنجزة.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي بشكل ملموس، وعدم القدرة على منافسة البضائع الأجنبية، وإحلال المستورد منها بدون حماية ودعم كبير.
- انخفاض معدل النمو المتحقق للناتج المحلي الإجمالي عن المعدلات المستهدفة.

4 – خطة التنمية الرابعة (1405–1409هـ) الموافق (1985–1989م):

احتوت الخطة الخمسية الرابعة جميع مشاكل خطط التنمية الثلاثة السابقة، ومن ثم جاءت الخطة الرابعة لتصحيح مسار عملية التنمية في المملكة. وتعد أهداف خطة التنمية الرابعة استمراراً لاستراتيجية الخطة الثالثة، ومن هذه الأهداف التركيز على الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد وتنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية والقوى البشرية. ويمكن التذكير بالأهداف التالية لهذه الخطة:

- المحافظة على القيم الإسلامية وتطبيق شريعة الله وترسيخها ونشرها.
- الدفاع عن الدين والوطن والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد.
- تكوين المواطن العامل المنتج بتوفير الروافد التي توصله إلى تلك المرحلة وإيجاد مصادر الرزق.
- تنمية القوى البشرية والتأكد المستمر من زيادة عرضها ورفع كفاءتها لتخدم جميع القطاعات.
- دفع الحركة الثقافية إلى المستوى الذي يجعلها تساير التطور الذي تعيشه المملكة.
- تخفيف الاعتماد على إنتاج وتصدير البترول الخام باعتباره مصدراً رئيساً للدخل القومي.
- الاستمرار في إحداث تغير حقيقي في البنية الاقتصادية للبلاد بالتحول المستمر نحو تنويع القاعدة الإنتاجية بالتركيز على الصناعة والزراعة.

- تنمية الثروات المعدنية وتشجيع استكشافها واستثمارها.
- التركيز على التنمية النوعية بتحسين وتطوير أداء ما تم إنجازه من منافع وتجهيزات خلال خطط الدولة التنموية الثلاث.
- إكمال التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة.
- تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد واجه تنفيذ الخطة الخمسية الرابعة المعوقات التالية:

- انخفاض الإنفاق الحكومي ، وانخفاض إيرادات النفط بسبب تدهور سوق النفط العالمي.
- عدم تحقق أهداف الخطة بتنويع القاعدة الاقتصادية نتيجة لظهور معوقات النمو، رغم تحقق بعض الإنجازات الإيجابية في بعض القطاعات كالزارعة والبتروكيماويات.
- تأجيل تنفيذ بعض المشروعات بسبب عدم كفاية الموارد وانخفاض الإنفاق الحكومي وتباطؤ النمو.
- بروز العجز في موازنة الدولة، والاضطرار للسحب من الودائع المالية للمملكة من الخارج.
- إصدار الدولة لسندات التنمية الحكومية في السنة الرابعة من الخطة للتخفيف من آثار عجز الموازنة.
- تخفيض الرواتب والأجور، وتقليص الإنفاق على بعض المشروعات التنموية.

- انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي إلى 0.1% عن المستهدف المساوي 4%، كما انخفضت معدلات النمو لمعظم القطاعات الاقتصادية عن المعدلات المستهدفة.

5 - خطة التنمية الخامسة (1410-1414هـ) الموافق (1990-1994م):

ارتكزت خطة التنمية الخامسة على الواقع الاقتصادي الذي أفرزته الخطة السابقة، وعمدت بالتالي إلى تصور أهداف قابلة للتنفيذ. وجاءت أهداف الخطة الخامسة مقاربة لأهداف الخطة الرابعة ولكنها مختلفة من حيث السياسات والتوجهات المتبعة. وقد واجه الاقتصاد السعودي خلال السنوات الأولى من الخطة تحديات مالية وتنظيمية ضخمة نتيجة لحرب الخليج، إلا أنه سرعان ما بدأت فترة الازدهار للنشاط الاستثماري عززتها استجابة القطاع الخاص لزيادة الإنفاق الحكومي والارتفاع الكبير في مستوى الإنفاق الاستهلاكي الخاص. وكانت أهم أهداف هذه الخطة ما يأتي:

- المحافظة على القيم الإسلامية وتطبيق شريعة الله وترسيخها ونشرها.
- الدفاع عن الدين والوطن والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد.
- تكوين المواطن العامل المنتج بتوفير الروافد التي توصله لتلك المرحلة وإيجاد مصدر الرزق.
- تنمية القوى البشرية والتأكد المستمر من زيادة عرضها ورفع كفاءتها لتخدم جميع القطاعات.

- دفع الحركة الثقافية إلى المستوى الذي يجعلها تساير التطور الذي تعيشه المملكة.
- تخفيف الاعتماد على إنتاج وتصدير البترول الخام باعتباره مصدراً رئيساً للدخل القومي.
- الاستمرار في إحداث تغير تحقيق في البنية الاقتصادية للبلاد بالتحول المستمر نحو تنويع القاعدة الإنتاجية بالتركيز على الصناعة والزراعة.
- تنمية الثروات المعدنية وتشجيع استشكافها واستثمارها.
- التركيز على التنمية النوعية بتحسين وتطوير أداء ما تم إنجازه من منافع وتجهيزات خلال خطط الدولة التنموية السابقة.
- إكمال التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة.
- تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- الاستمرار في تشجيع مساهمة القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة المختلفة.

وقد اعتمدت الدولة لتحقيق هذه الأهداف مبلغ 753 بليون ريال في خطة التنمية الخامسة.

أما أهم العقبات التي شهدت تنفيذ الخطة الخامسة فكانت العقبات والمعوقات التالية:

- صادفت السنة الأولى من الخطة حرب الخليج التي أدت إلى صعوبات اقتصادية عديدة.
- شهد الاقتصاد الوطني بعد انتهاء الحرب انتعاشاً مترافقاً مع اتجاهات تضخمية، لكن الحكومة تمكنت من السيطرة عليه، مما شجع القطاع الخاص بإعادة استثمار الأموال المهاجرة داخل الاقتصاد الوطني.
- تم تعديل أولويات الإنفاق الحكومي بعد الحرب، مما أدى إلى تأثر أوضاع القطاع الخاص بتلك التوجهات.
- انخفاض الاعتمادات الاتفاقية للخطة عن الإنفاق الفعلي، نظراً لسياسة تقليل الإنفاق الحكومي المباشر، واكتمال مشروعات البنية الأساسية، مما أثر على أداء القطاع الخاص.
- تقلب إيرادات الحكومة خلال فترة الخطة نتيجة لتقلب إيرادات النفط.

وبالرغم من العقبات التي واجهت الخطة الخامسة إلا أنها تمكنت من تنفيذ معظم أهدافها المرسومة.

6 - خطة التنمية السادسة (1415-1419هـ) الموافق (1995-1999م):

تعد خطة التنمية السادسة مرحلة مهمة من مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة. وعلى الرغم من تحقيق المملكة لإنجازات كبيرة خلال تنفيذ خمس خطط متعاقبة في قطاعات التجهيزات الأساسية والصناعية والبناء والتشييد والزراعة والتعدين والنقل والتجارة والخدمات المالية وأنظمة ومؤسسات قطاع الحكومة والقطاع الخاص، إلا أنه لا يزال

الكثير من المطلوب تحقيقه، لأن التنمية عملية مستمرة تتغير أهدافها القصيرة والمتوسطة المدى، ومحاورها الرئيسة من خطة لأخرى، بحسب الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة.

أما الأهداف العامة لخطة التنمية السادسة، التي وافق عليها مجلس الوزراء، فنصت على ما يلي:

- المحافظة على القيم الإسلامية وتطبيق شريعة الله وترسيخها ونشرها.
- الدفاع عن الدين والوطن، والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد.
- تكوين المواطن العامل المنتج بتوفير الروافد التي توصله لتلك المرحلة وإيجاد مصدر الرزق له، وتحديد مكافأته على أساس عمله.
- تنمية القوى البشرية والتأكد المستمر من زيادة عرضها، ورفع كفاءتها لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني، وإحلال القوى العاملة السعودية الملائمة محل غير السعودية.
- تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة المختلفة.
- الاستمرار في تشجيع إسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تخفيف الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام كمصدر رئيس للدخل الوطني.

- الاستمرار في إحداث تغيير حقيقي في البنية الاقتصادية للبلاد بالتحول المستمر نحو تنويع القاعدة الإنتاجية بالتركيز بصفة خاصة على الصناعة والزراعة.
- تنمية الثروات المعدنية، وتشجيع استكشافها واستثمارها.
- التركيز على التنمية النوعية بتحسين وتطوير أداء ما تم إنجازه من منافع وتجهيزات.
- إكمال التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة.
- دفع النشاط العلمي والحركة الثقافية والإعلامية إلى المستوى الذي يجعلها تساير التطور الذي تعيشه المملكة.
- تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتقوية علاقة المملكة بالدول العربية والإسلامية والدول الصديقة.

وقد تم الأخذ بالعديد من السياسات لتنفيذ هذه الأهداف ومن أبرز تلك السياسات تنمية القوى البشرية السعودية عن طريق معالجة المعوقات التي تواجهها بزيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات ومؤسسات التعليم الفني وكذا التركيز على نوعية التعليم. ويتبع لمقتضيات هذه السياسة إحلال السعوديين محل غير السعوديين عن طريق وضع خطط سنوية لسعودة الوظائف في القطاع الحكومي، ومعالجة مشكلات التوظيف في القطاع الحكومي خارج نطاق المدن، ووضع الشروط الصارمة على القطاع الخاص وإلزامه بسعودة الوظائف.

وأكدت استراتيجية الخطة على ضرورة تخفيض إعانات الإنتاج، والتوسع في نظام إعانات الدخل وأكدت على أن المرحلة القادمة تتطلب

ترشيد الإعانات على السلع والخدمات كالكهرباء والماء والاتصالات والصحة والنقل، وأن تدني رسوم وأسعار تلك الخدمات يحمل العبء على ميزانية الدولة، لذا يلزم اتخاذ الإجراءات الإدارية الفعالة مثل النظر في رسوم الخدمات الكهربائية.

وقد تم تنفيذ خطة التنمية السادسة في ظل بيئة شهدت تغيرات واسعة النطاق على صعيد الاقتصاد العالمي، مما شكل تحديات كبيرة للاقتصاد الوطني فضلاً عن تأثير تلك التغيرات على مدى تحقيق الأهداف الأساسية للخط. فبعد ثلاث سنوات متتالية من النمو الاقتصادي المتسارع خلال الفترة (1994-1997م)، طرأ انخفاض كبير على أسعار النفط العالمية بلغ 38% خلال العام الرابع من الخطة، مما أثر على موازنة الحكومة، وميزان المدفوعات. لذا قامت الدولة عام 1999م، بتنفيذ إجراءات لترشيد الإنفاق ، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وإصلاحات هيكلية أخرى للحد من تأثير هذه التطورات. وقد أسهمت هذه الإجراءات بالإضافة إلى الخطوات التي اتخذت لتحسين أسعار النفط في الأسواق العالمية، في تخفيف حدة التأثيرات الناتجة عن انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الوطني.

واستمرت خطة التنمية السادسة في المحافظة على استقرار أسعار السلع الاستهلاكية وقيمة العملة الوطنية، والتي تميزت به المملكة خلال العقدين الماضيين، حيث لم يتجاوز معدل التضخم 1.2% سنوياً، وهو يقل عن معدلات التضخم الدولية.

أما أهم العقبات التي واجهت تنفيذ الخطة السادسة فكانت كالتالي:

- انخفاض أسعار النفط العالمية، مما أثر على الموازنة الحكومية وميزان المدفوعات.
- اتخاذ الحكومة إجراءات عديدة لترشيد الإنفاق، وزيادة الإيرادات غير النفطية. وقد أسهمت هذه الإجراءات في تخفيف التأثيرات الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، والحد من معدلات نمو الإنفاق الحكومي الفعلي، واحتواء آثاره على رصيد الموازنة.
- انخفاض إنفاق القطاع الخاص على الاستثمار خلال السنتين الأوليتين من الخطة.
- ظهور العجز المتواصل في موازنة الدولة، مما أدى إلى أن يكون الاقتراض عن طريق البنوك.

7 - خطة التنمية السابعة (1420-1424هـ) الموافق (2000-2004م):

في ظل الأوضاع المحلية والدولية تبلورت الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السابعة (1420/1421-1424/1425هـ)، التي تمثل استمراراً وتأكيداً للنهج التنموي الذي تبنته خطط التنمية السابقة والقائم على اتباع سياسة الاقتصاد الحر في إطار مبادئ الدين الإسلامي. ومع بداية خطة التنمية السابعة، تدخل المملكة مرحلة جديدة من مراحل جهودها التنموية تكتنفها بيئة إقليمية وعالمية تختلف تماماً عن تلك التي سادت منذ بداية التخطيط للتنمية عام 1970 م. وفي ضوء المتغيرات السريعة والمتلاحقة على الصعيد العالمي، والتقلبات الحادة التي شهدتها الأسواق العالمية للنفط في السنوات الأخيرة، والتي كان لها آثارها على معدلات النمو وميزان المدفوعات

والإيرادات الحكومية، وتزايد الفجوة بين الادخار والاستثمار، تم إعداد خطة التنمية السابعة. فقد وافق مجلس الوزراء على الأهداف العامة لخطة التنمية السابعة بقراره رقم (58) وتاريخ 1420/3/28هـ، وذلك بناء على توصية مجلس الشورى المضمنة في قراره رقم (34/30) بتاريخ 1419/9/17هـ، تلك الأهداف التي يمكن استعراضها فيما يلي:

- المحافظة على القيم الإسلامية وتطبيق شريعة الله وترسيخها ونشرها.
- الدفاع عن الدين والوطن والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد، وتعزيز قيم الانتماء والولاء الوطني.
- تطوير الخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين بما يكفل أداء الشعائر بيسر وسهولة، ويسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي.
- توفير الروافد التي تجعل المواطن عاملاً منتجاً وقادراً على العطاء والتوسع في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في قطاعات التعليم والصحة والخدمات مع التنوع في وسائل تمويلها وإدارتها.
- تنمية القوى البشرية والتأكد المستمر من زيادة عرضها ورفع كفاءتها عن طريق التدريب والتأهيل لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني، وإحلال القوى العاملة السعودية الملائمة محل غير السعودية.
- دفع الحركة الثقافية الإعلامية إلى المستوى الذي يجعلها تساير التطور الذي تعيشه المملكة.

- العمل على تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة المختلفة وزيادة إسهامها في التنمية الوطنية.
- زيادة إسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تهيئة الاقتصاد الوطني للتعامل بمرونة وكفاءة مع المتغيرات والتطورات الاقتصادية والمستجدات الدولية.
- تخفيف الاعتماد على إنتاج النفط الخام وتصديره بصفته مصدراً رئيساً للدخل الوطني والعمل على زيادة القيمة المضافة للمنتج من النفط الخام قبل تصديره.
- تنويع مصادر الدخل القومي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في مجال الخدمات والصناعة والزراعة.
- تنمية الثروات المعدنية وتشجيع استكشافها واستثمارها.
- استكمال التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة، والمحافظة عليها وتطوير أدائها وأساليب تمويلها.
- الاهتمام بالعلوم والتقنية والمعلوماتية وتشجيع البحث والتطوير وتوطين التقنية.
- الاستمرار في حماية البيئة من التلوث وتطوير أنظمتها والاهتمام بحماية الموارد الطبيعية والحياة الفطرية وصيانتها.
- تعزيز التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطوير علاقة المملكة بالدول العربية والإسلامية والصديقة بما يحقق المصالح المشتركة.

وقد جاءت الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية للخطة مؤكدة على الخصائص الأساسية للنهج التنموي الذي تتبناه هذه الخطة والمتمثلة في إعطاء الأولوية لتنمية الموارد البشرية وزيادة توظيفها. كما أولت أهداف الخطة أهمية خاصة للمضي في تنفيذ سياسة التخصيص بصيغه المختلفة، كما تضمنت أهدافاً جديدة والمتمثلة في الهدف الثالث والذي يستمد أهميته من حرص الحكومة على الارتقاء بمستوى الخدمات للحجاج والمعتمرين، نتيجة الازدياد في عدد سكان العالم، إضافة إلى تنشيط فعاليات الاقتصاد الوطني لتحقيق خدمات ومنافع للحجاج والمعتمرين.

ونظراً لأنه لا تزال تتواصل أعمال الخطة السابعة حتى عام 2004م، فإنه من المبكر الحديث عن معوقات وعقبات تنفيذ هذه الخطة.

المراجع العربية

- أبـــو علـــي، محمـــد سلطان : التخطيط الاقتصادي وأساليبه، دار الجامعات المصرية، 1979.
- الخطيب، ممدوح: الاقتصاد الرياضي، جامعة دمشق، دمشق، 1987. الطبعة الثانية.
- الخطيب، ممدوح: الإحصاء السكاني، جامعة دمشق، دمشق، 1986.
- الخطيـــب، ممـــدوح؛ والنشـــواتي، هشام: القياس الكمي لفجوة التخلف: البعد التنموي والترتيـــب التنموي، مجلة جامعة الملك سعود (العلوم الإدارية)، العدد الثاني من المجلد السابع 1414هـــ/1994م.
- الخطيب، ممدوح: توزيع الدخول في العالم وقياس تمركزها، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الادارية، (2)، 1995.
- البنك الدولي: مجلة التمويل والتنمية، أعداد مختلفة.
- البنك الدولي: تقرير التنمية في العالم، أعداد مختلفة.
- الحبيـــب، فايـــز إبراهـــيم: التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، عمادة شـــؤون المكتـــبات، 1985، وحدثت بعض بيانات الكتاب في المذكرة المنشورة عام 1415 هـــ.
- الحبيـــب، فايـــز إبراهـــيم: نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات، 1985.
- النجفـــي، ســـالم، والقريشـــي، محمـــد صالح: مقدمة في اقتصاديات التنمية، جامعة الموصل، 1988.
- اليافي، عبد الكريم، المجتمع العربي ومقاييس السكان، جامعة دمشق، دمشق، 1966.
- بلول، مختار محمد : التخطيط الاقتصادي، دار تهامة للنشر، الرياض، 1988.
- جلبز، مالكوم؛ وورمر ، مايكل : اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبد الله منصور، دار المريخ 1995.
- حبيب، مطانيوس : التنمية الاقتصادية، جامعة دمشق، 1982.
- سلمان، رشيد سلمان: العلم والتكنولوجيا والتنمية البديلة، دار الطليعة، بيروت، 1985.
- عـــبد الله، عقـــيل جاســـم: المدخـــل إلى التخطيط الاقتصادي، منهج نظري وأساليب تطبيقية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1997.

- عزيز، محمد : التخطيط الاقتصادي الشامل، جامعة قار يونس، 1987.
- عمر، حسين : مبادئ التخطيط الاقتصادي، منشورات ذات السلاسل، الكويت ، 1986.
- طاهر، فريد بشير : التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1998.
- قرم، جورج:، التنمية المفقودة، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت،1985.
- قنديل، عبد الفتاح : اقتصاديات التخطيط، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981.
- محي الدين، عمرو: التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة 1975.
- محي الدين، عمرو: التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983.
- مسعود، مجيد: التخطيط الاقتصادي. دار الشباب، قبرص، 1987.
- مصـــطفى، محمـــد مدحـــت؛ وأحمد، سهير عبد الظاهر: النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، المعمورة، 1999.
- وزارة التخطيط : خطط التنمية الاقتصادية، الرياض.
- وزارة التخطيط: منجزات خطط التنمية الاقتصادية، عدة إصدارات، الرياض.
- مؤسسة النقد العربي السعودي: التقرير السنوي، أعداد مختلفة، الرياض.

المراجع الأجنبية

Alkhatib, M: La mesure des écarts de développement par l' utilisation de la distance taxonomique et l'algorithme de Fisher, Revue Marocaine d'Administration Locale et de Développement, No. 33, Juillet- Août Rabat.1999.

Alkhatib, M, Alnachawati, H:The Development Gap and Income Concentration on the World: A Cointegration Approach, Journal of Economic and Administrative Sciences, No. 13, 1997,Al Ain, U.A.E.

ILO: World Employment Report. CD-Rom.2002.

IMF: International Financial Statistics. CD-Rom September 2002.

IFS: Balance of Payments Statistics. CD-Rom. August 2002.

IFS: Government Finance Statistics. CD-Rom. September 2002.

M. Todaro, T: Economic Development in the Third World, Lomgman, 1987

World Bank: World Development Report. Different Issues.

World Bank: World Development Indicators. Different Issues.

World Bank: World Development Indicators. CD-Rom 2002.

World Bank: Global Development Finance. CD-Rom. 2002.